المستقبل العربي

٩ (٩)
١٩٧٩/٩

● واقع الامكانية النووية العربية/عدنان مصطفى

● مسيرة التعريب في المغرب العربي/محمد المنجي الصيادي

الديمقراطية والوحدة العربية

عبد العزيز الدوري ● اسماعيل صبري عبد الله

منح الصلح

● نحو سوق سياحية عربية مشتركة/عبد الرحمن ابو رباح

● الوحدة العربية بين الواقع والأمل/ ندوة

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية ثقافية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي
تصدر مرة كل شهرين

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تاسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسيا نحو مسائل الوحدة العربية .
- يهدف الى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والاوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها .
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة .
- لا يتخذ اية مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي .
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى اي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات .

المراسلات :
باسم « المستقبل العربي »
ص . ب ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ تليفون ٣٤٥٣٨٣ ـ ٣٤٦٨٠٢ ـ برقيا : مرعربي
بناية « سادات تاور » شارع ليون ـ بيروت/ لبنان .

الاشتراكات
للعام ١٩٧٩
ـ المؤسسات والهيئات في اقطار الوطن العربي ١٠٠ ليرة لبنانية (٣٥ دولارا اميركيا)
ـ الافراد ـ لبنان ٢٥ ل . ل .
ـ اقطار الوطن العربي ٤٥ ل .ل (او ١٥ دولارا اميركيا)
ـ خارج الوطن العربي ٦٠ ل . ل . (٢٠ دولارا اميركيا)

المدير المسؤول : كمال فضل الله

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثانية | العدد التاسع | ايلول/سبتمبر ١٩٧٩

المحتويات

□ كلمة المستقبل العربي ٤
□ واقع الامكانية النووية العربية ..... د . عدنان مصطفى ٦
□ الحوار العربي الاوروبي : وجهة نظر عربية
في الجانب السياسي ..... د . احمد صدقي الدجاني ٣٦
□ مسيرة التعريب في المغرب العربي ..... د . محمد المنجي الصيادي ٤٩

■ الديمقراطية في مسيرة الحكم العربي ..... د . عبد العزيز الدوري ٦٠
■ المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية
في الوطن العربي ..... د . اسماعيل صبري عبد الله ٧٧
■ الديمقراطية في لبنان وانعكاساتها العربية ..... منح الصلح ٩٠

□ الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة
البحر الاحمر ..... د . علي الدين هلال ٩٨
□ نحو انشاء سوق سياحية عربية مشتركة ..... د . عبد الرحمن ابو رباح ١٠٨

* رأي
النفط والتنمية والتكامل الاقتصادي
في منطقة الخليج ..... د . محمود عبد الفضيل ١٣٢
* ندوة
الوحدة العربية بين الواقع والأمل ..... د . محمد حلمي مراد ١٣٧
د . محمد عزت حجازي
يحي ابو بكر
اعداد : محمود توفيق محمود

هيئة التحرير د . خير الدين حسيب (رئيس التحرير) ● د . وليد قزيها
د . محمـــود الحمصـــي ● د . بيـــان الحـــوت

* نقد الكتب
ابو الهول والقوميسار ..... د . مروان بحيري ١٤٩
تثمير الرساميل في الشرق الاوسط ..... د . محمد لبيب شقير ١٥٤
د . محمد عبد الحي الدباغ
النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ..... د . سعود عياش ١٦٠

* مؤتمرات
ندوة الحياة الفكرية في الشرق العربي :
١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ الابعاد غير المكتشفة ..... د . وليد قزيها ١٦٥

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٧٠
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٨٧
* الملف الاحصائي
(٩) الارقام القياسية للاسعار في الوطن العربي ٢٠١

آراء الكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها « مركز دراسات الوحدة العربية » او « المستقبل العربي » .

الديمقراطية والوحدة

يدور الكثير من التساؤلات الهامة في ذهن المواطن العربي اليوم ويقف حائرا أمام الاجابة عليها . فهو يتساءل لماذا مضى أكثر من ثلث قرن على استقلال معظم الاقطار العربية الحالية وهي مستمرة في تجزئتها، رغم كل طموحات شعوبها وشعارات حكامها ؟ ثم الذين باتوا مقتنعين بعاطفتهم وفكرهم أن في الوحدة مصلحة للجميع وقوة لهم يتساءلون ما الذي يحول بينهم وبين تحقيق الوحدة، ولماذا لم تتحقق ؟ والكثيرون يتساءلون لماذا انتكست المحاولات القليلة التي قامت لتحقيق وحدة جزئية، او اشكال وحدوية محدودة ؟ والمواطن العربي يتساءل بعد كل ذلك ما المستقبل الذي ينتظره، وما العمل، وما الوسيلة للخروج من المأزق الذي هو فيه ؟

والمواطن العربي في تساؤلاته هذه ينسى ، بسبب طول المعاناة ، ان الشلل في ارادته الوحدوية هو جزء من الشلل العام الذي تعاني منه ارادته ككل . فهو ينسى يوم كان يخـــرج مـــن المحيط الى الخليج مستجيباً ومتفاعلا ومؤثراً تجاه اي حدث قومي في اي قطر عربي ، في حين تمر اليوم بالوطن العربي وببعض اقطاره احداث جسام بينما المواطن العربي ، من المحيط الى الخليج ايضا وباستثناءات قليلة ونادرة ، مشلول الحركة تجاهها . والمواطن العربي يتلفت حوله اليوم ليجد انه في كثير من الحالات لا يزال بينه وبين الحصول على حقوق الانسان وحرياته الرئيسية مشوار درب طويل . وهو يستيقظ احيانا من تخديره العام ليجد انه في الغالب يعيش على هامش ما يدور في قطره ، ناهيك عن وطنه الكبير ، بعيدا عن المشاركة الفعالة في تقرير ما يدور ويحدث بايجابياته وسلبياته. وهو قبل ذلك وبعده ، وباستثناءات قليلة وجزئية ، سجين اعلام رسمي يقرر له ما يقرأ ويسمع ،وبالتالي – والى حد كبير – ما يعلم .

تلك كلها مظاهر مختلفة لأزمة الديمقراطية ومحنتها في الوطن العربي . وعبثا نحاول التقليل من قسوتها وتخفيف عبء غيابها على المواطن العربي او ايجاد التبريرات لواقعها الحالي . فقد قيل ان الشعب لا بد ان يمر بمرحلة « انتقالية »، يهيأ خلالها لاستقبال مرحلة ممارسة الديمقراطية ، او بعبارة اخرى ، لا بد من وضعه تحت « الوصاية »لفترة، حتى يبلغ « سن الرشد » . وكان ذلك ، وكانت بعض الوصايات أكثر من قاسية ،ولكن المراحل الانتقالية تتالت على بعضها، واستمرت حتى اصبحت هي الواقع الدائم ، ولم يبلغ المواطن العربي « سن الرشد » رغم طول مدة الوصاية . والذين يقولون بمرحلة « الانتقال » او « الوصاية » يتصورون او يصورون ان الديمقراطية يمكن ان تلقن للمواطن، وكأنها ليست قضية ممارسة لا يتم اتقانها وتفادي بعض سلبياتها الا بممارستها على مختلف المستويات وفي جميع المؤسسات ، وانها مثل السباحة لا يتم تعلمها الا داخل الماء نفسه، وليس عن

طريق كتاب « كيف تتعلم السباحة ؟ » .

وقيل ايضا كيف يمارس الشعب الاصول الديمقراطية والاقطار العربية محاطة بدسائس الاستعمار ومحاولاته للانقضاض على استقلالها وتمزيقها ، وان حماية الاستقلال ومكافحة الاستعمار واعوانه تتطلب ضمن اشياء اخرى التجاوز على الديمقراطية وبعض الحريات العامة . ولكنهم تناسوا او نسوا ان الشعب الحر هو اقدر من يدافع عن استقلال وطنه وامته ، وان كل التجاوزات على الديمقراطية والحريات لم تنجح طويلا ، ولوحدها ، في ايقاف مشاريع الاستعمار وتغلغل نفوذه في الوطن العربي .

وهنالك من قالوا ان التعجيل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب اجراءات وقيودا لا تتفق دائما مع الاصول الديمقراطية ، وانه لا بأس « مؤقتا » من ان نضحي قليلا او كثيرا بالديمقراطية ريثما نحقق قدرا كافيا من التنمية تتم بعدها « اعادة » الديمقراطية ، فكانت النتيجة انه اذا امكن احيانا تحقيق معدلات تنمية عالية فقد كانت لفترات قصيرة، صاحبتها انتكاسات متعددة وكانت النتيجة غالبا تنمية مادية غير متوازنة، واحيانا مشوهة وليست افضل ، على الامد المتوسط والطويل ، مما يمكن تحقيقه من تنمية في ظل الديمقراطية سواء من حيث معدلاتها أو توازنها زائدا مصادرة حتى الديمقراطية المحدودة التي كانت قبلها .

وهناك الذين يقولون انه لا بد لنجاح المؤسسات والممارسة الديمقراطية من وجود حد ادنى من المقومات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العربي قبل ان يمارسها ، وتحت هذا التبرير مورست وجربت صيغ مختلفة ومتعددة للحكم ، باسماء براقة ، لم يؤد اي منها لتحقيق الديمقراطية . والذين يتكلمون عن المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية ينسون ان الديمقراطية هي الوسيلة الحقيقية لخروج المواطن العربي من واقعه الراهن، وتحمله مسؤولية ذلك، ويتناسون ، او يعجزون عن الاجابة ، كيف ان دولة مثل الهند ، لا تتوفر فيها تلك المقومات التي يقولون عنها ، تمارس قدرا كبيرا من الديمقراطية السياسية وتتم عمليات تغيير الحكم فيها بعيدا عن الانقلابات والثورات .

ان مسألة الديمقراطية لم تعد للمواطن العربي ترفا بل هـــي اكثر من اي وقت مضـــى قضية حياتية يومية وقضية مستقبل . كما ان واقع الديمقراطية وأزمتها في الوطن العربي ليســا امرا طارئا بل هما حصيلة ممارسة طويلة نتحمل جميعا ، حاكمين ومحكومين ، مســؤولين وغير مسؤولين ، وسواء بحسن نية او عن عمد وسبق اصرار ، وبدرجات متفاوتة ، مسؤولية واقعها الراهن .

ان في حصيلة تجارب الخمسين سنة الاخيرة من مسيرة الوطن العربي ، وفي حصيلة تجارب العالم الثالث وغيره ، أكثر من درس لنا جميعا لمن يريد ان يستفيد من تجارب الماضي . ولعل الحصيلة الرئيسية لتلك التجربة الطويلة ، والمريرة في كثير من الاحيان ، ان الديمقراطية هي الاتجاه العام للشعوب وللبشرية جمعاء ، وأنها حيثما تحققت ، كليا او جزئيا ، فقد كانت نتيجة تطور مستمر ومعاناة طويلة ، وانها على الامد الطويل الطريق الاسلم والآمن للحاكم والمحكوم ، وان بامكاننا ان نقلل او نزيد من آلام مخاضها وتحقيقها .

وهكذا فان أزمة الوحدة العربية هي جزء من ازمة المواطن العربي ككل ، وانه بالنتيجة ، فان الوحدة لكي تقوم وتستمر وتترسخ هي بحاجة الى شعب حر ، مقتنع بها بملء حريته ، ويعمل من اجل قيامها بحرية ، ويكون حرا في الدفاع عنها وحمايتها يوم تقوم . والديمقراطية هي السبيل لاطلاق حرية الشعب العربي ليفعل كل ذلك ، ومن هنا لا وحدة حقيقية بدون ديمقراطية .

المستقبل العربي

واقع الامكانية النووية العربية

د . عدنان مصطفى

الأمين العام المساعد لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط . كان وزيراً للنفط ثم استاذاً في جامعة دمشق قبل تعيينه مؤخراً في منصبه الجديد .

مقدمـــة

يهتم هذا البحث بوصف وتحليل النهج العربية الراهنة في مجال التقنية النووية التي تنطلق من خلالها أنشطة نووية ذات شأن . لقد توجه بحثنا مبدئياً نحو تحقيق أمرين : أولهما ابداء تصور لواقع الامكانية النووية العربية ، وثانيهما ، تقويم التطلع العربي لحيازة التقنية النووية . كل ذلك انطلاقا من تركيز الاهتمام على الاعمال الراهنة الهادفة الى تطويع التقنية النووية في بعض الأقطار العربية . يتكون بحثنا من عرض لعملية ادخال التقنية النووية الى الوطن العربي ، وتحليل لواقع الامكانية النووية العربية مع خلاصة واقتراحات .

وبغية الاطلاع على المعطيات (السرية) المتوفرة حول التقنية النووية في الوطن العربي ، بذلنا جهوداً رئيسية تضمن الكثير منها القيام بزيارات قصيرة لأقطار عربية قمنا باختيارها (كالجزائر ، والاردن ، ولبنان ، وموريتانيا ، والمغرب ، وسوريا ، وتونس) وكذلك مقابلات مع نخبة من العلماء والسياسيين العرب المهتمين بمسائل الطاقة ، ومن ثم اجراء نخب للمعطيات المتحصلة عبر استفسار قمنا بتوجيهه لمعظم الأقطار العربية . وبنتيجة ذلك توفرت لدينا آراء خبيرة وافية وأدلة متفاوتة حول قضايا اكتشاف اليورانيوم واستخراجه ، ودورة الوقود النووية ، وتقنية المفاعل ، والطاقة البشرية والادارة النووية في الدول العربية .

وباعتباره البحث الأول حول الامكانية النووية العربية يمكن اعتبار عملنا هذا منطلقا لبحث ونقاش جديين حول امكانيات العمل العربي المشترك اللازم توفرها لتصعيد حيازة الأمة العربية للتقنية النووية ومن ثم بناء مستقبل مشرق للطاقة النووية العربية[1] .

١ ـ ادخال التقنية النووية الى الوطن العربي

يبدو التوتر القائم بين المصالح الخاصة للدول المتطورة والحاجات الأساسية للأقطار النامية

(١) قدم اصل هذا البحث الى مؤتمر الطاقة العربي الاول ، ابو ظبي في ٤ ـ ٨ اذار/مارس ١٩٧٩ ، وقام الكاتب باعادة كتابته للمستقبل العربي ونشر فيها لاول مرة .

وبين مبادىء التبعية والاستقلال[٢] على نحو واضح في كل مظهر من مظاهر عملية تطويع التقنية (كأسعار التقنية ، وقيود نقل التقنية ، والعقبات التي تحول دون تحقيق تفاهم أفضل أثناء عملية نقل التقنية) . فمن جهة ، تشعر الدول المتطورة بضرورة حصولها على عوائد مناسبة لاستثماراتها الموظفة في البحث والتطوير التقني ، ومن جهة اخرى ، تشعر الدول النامية بأنها تدفع اكثر مما يجب لقاء تقنية قديمة تورد إليها بشكل غير كاف من قبل الدول المتطورة[٣] . ويبلغ التوتر مداه في حال نقل التقنية النووية ، حيث تتحول مشاعره الى مشاعر غاضبة ، فتأتي :

(١) العلاقة المباشرة بين الطاقة النووية والسلاح النووي التي تحس بها الدول المتطورة والمتفوقة نووياً أكثر من غيرها من الدول . وبسبب هذه العلاقة ، تتوقع الدول المتطورة تهديداً خفياً للأمن الدولي يمكن أن ينبعث من طموح غيرها لتحقيق اكتفاء ذاتي في المجال النووي . ولقد انعكس الحس المذكور قيوداً متعاظمة تفرض على عملية نقل التقنية يوماً بعد يوم إلى الحد الذي أثار حفيظة الدول المتطورة والمتخلفة نووياً إضافة إلى الدول النامية[٤] .

(٢) تعتبر الطاقة النووية حالياً البديل المنظور ، الممكن ، والوحيد لمصادر الطاقة التقليدية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية من الطاقة (الشكل ـ ١) . ولقد تعززت هذه الحقيقة « نتيجة الاستنزاف الدائم لوقود الحفريات من قبل الدول المتطورة ، وفقدان الاجراءات الفعالة المتخذة للحفاظ على هذه المصادر التي تعتبر ملكاً للبشرية جمعاء . أضف إلى ذلك أن العالم الثالث الذي يشكل ثلثي هذه البشرية يجب أن ينال حصته الشرعية من تلك المصادر حاضراً ومستقبلا »[٥] . وانطلاقاً من استجابة مجموعة الدول المتطورة غير المتفوقة نووياً للمطلب الأخير ، تمكنت بعض الدول النامية مثل بنغلادش ، البرازيل ، الهند ، باكستان ، وتركيا من بدء برامج نووية وطنية . وعندئذ لم تتوان الدول المتطورة نووياً عن مواجهة هذه البادرة الطيبة التي أبدتها الدول المتطورة الأخرى بتشكيلها نادي لندن النووي .

(٣) ومع وجود الاحتكار شبه التام لعملية اغناء اليورانيوم في الدول المتطورة نووياً تشعر بقية الدول المتطورة بقلق متزايد يتناسب مع بروز قيود جديدة على تقنية الاغناء .

الاتجاهات الدولية لتطويع التقنية النووية

بانهاء فترة التكتم على أسرار الطاقة النووية في عام ١٩٥٨ ، دخلت التقنية النووية دور انفتاح ، اعقبه في أوائل السبعينات دور تمحيص[٦] . وخلال الدورين الأخيرين ، خطت عملية تطويع التقنية النووية ـ في اطار الدول المتطورة ـ خطى تقدم جبارة . ولقد انطلقت تلك الخطى من (١) زوال احتكار

---

(٢) The World Bank, **Report** (no. Ec.-166/ 76).

(٣) اكثر من تسعة اعشار الابحاث العلمية الحالية ، على سبيل المثال ، تجري في الدول المتطورة ، التي تحوي على ثلث سكان العالم فقط .

(٤) Iran Conference on Transfer of Technology, 10-14 April 1977.

(٥) M. A. Khan, «Comments in Round Table 7», in Nuclear Power and its Fuel Cycle, Salzburg, 2-13 May 1977 (IAEA).

(٦) B. Goldschmidt, «International Cooperation in the Nuclear Field-Past, Present and Prospects», **IAEA Bulletin,** no. 20 (1978), pp.13-24.

شكل رقم (١)

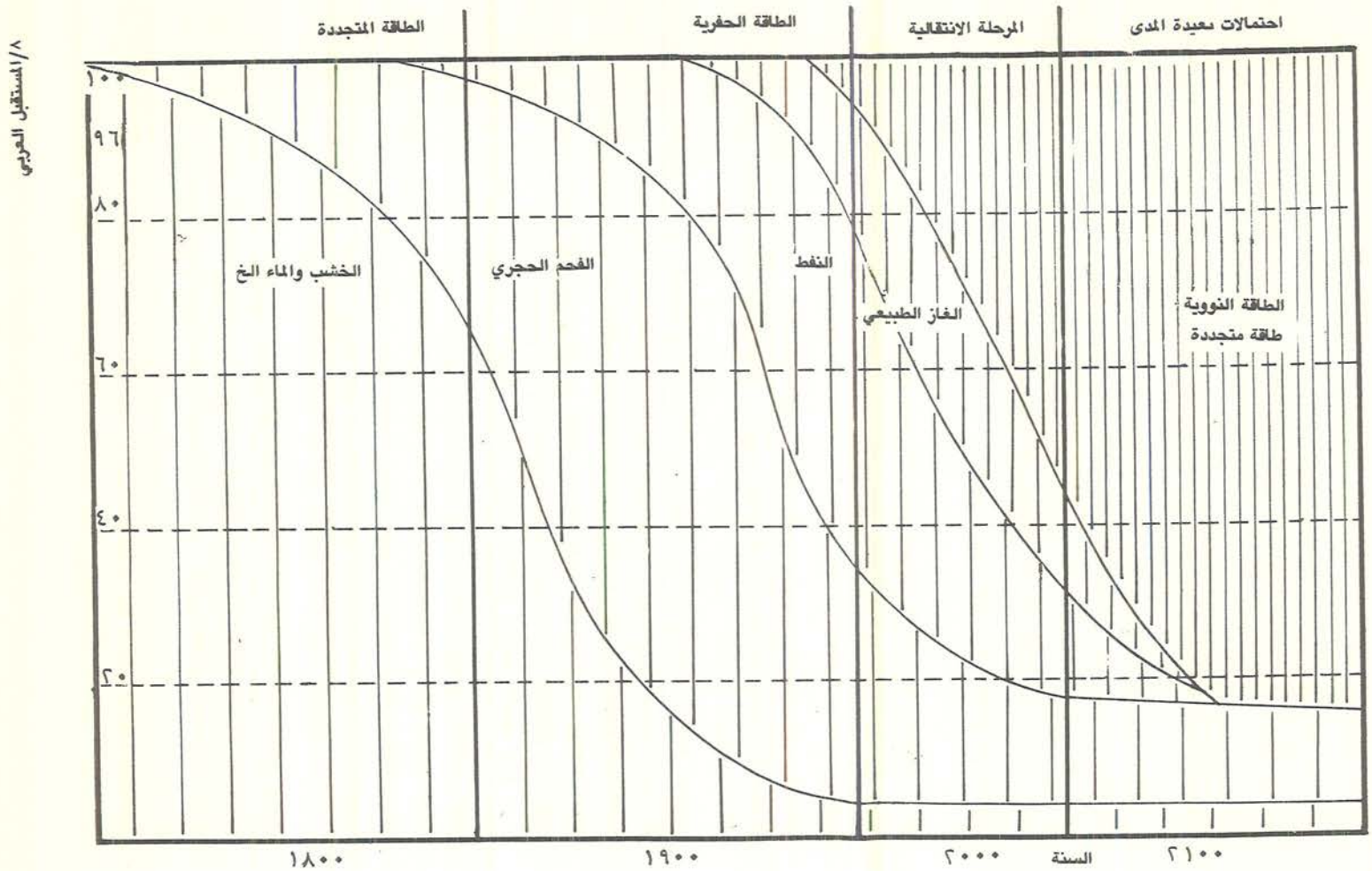
الطاقة المتجددة
الطاقة الحفرية
المرحلة الانتقالية
احتمالات بعيدة المدى
١٠٠
٩٦
٨٠
٦٠
٤٠
٢٠
الخشب والماء الخ
الفحم الحجري
النفط
الغاز الطبيعي
الطاقة النووية
طاقة متجددة
١٨٠٠
١٩٠٠
٢٠٠٠
السنة
٢١٠٠

اليورانيوم و(٢) نمو تجارة منشآت الطاقة النووية و(٣) توفر اليورانيوم المغنى من الولايات المتحدة الاميركية و (٤) الرقابة النووية التي أصبحت احدى السمات الأساسية لأي تعاون نووي بين الدول المتطورة .

أما عمليات تطويع التقنية النووية ضمن الدول المتطورة فقد جرت وفقا لالتزامات أوروبية ودولية عبر الجسور التالية : (١) بحوث نووية نظرية و(٢) حوار بين الخبراء النوويين و(٣) تدريب متبادل للطاقة البشرية التقنية و(٤) قيام وكالات دولية (كوكالة الطاقة الذرية) التي أسهمت في توسيع عمليات تبادل الخبرة النووية و(٦) قيام مشاريع نووية متعددة الجنسيات . وبسبب مواجهتها الاحتكار شبه الشامل لتقنية إغناء اليورانيوم ، بقيت عملية تطويع تقنية اغناء اليورانيوم دون تطور وأصبحت بالتالي من أبرز المظاهر الصراعية للتقنية النووية . وفي عام ١٩٦٧ نادت مجموعة من خبراء اليوراتوم والفوراتوم « بتحرير أوروبا من تبعيتها الكلية للولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص امداد المنشآت النووية باليورانيوم المغنى »[٧] . وعقب هذا النداء ، قامت حكومات بريطانيا والمانيا الغربية وهولاندا بتوقيع معاهدة آلميلو بهدف اقامة بعض وسائل اغناء اليورانيوم . لكن نتائج تلك المعاهدة لم تظهر إلا في العام الماضي عندما تم افتتاح نموذجين تجريبيين في كل من كابنهيرست (بريطانيا) وآلميلو (هولاندا)[٨] .

ولقد حاولت دول نامية عديدة حيازة التقنية النووية عبر المراحل المختلفة لتنميتها الوطنية ، لكن الحظ لم يحالف محاولاتها ، ذلك لأن حظها في النجاح مرتبط كليا بالشروط التالية :

(١) درجة انفتاح عالم السياسة النووية . (٢) مرونة تلك الدول مع المؤسسات متعددة الجنسيات في أمر العوامل المحيطة (أي العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) من جهة ، ومن جهة اخرى ، (٣) توفر برنامج نووي وطني جيد التنظيم . (٤) وتوفر (أ) تمويل وطني مؤكد ومستقل ، (ب) وجود منظمة نووية وطنية قادرة على تنفيذ مبادرات ذاتية وتحقيق برنامج واضح المعالم ، (ج) قاعدة صناعية مساعدة متطورة[٩] .

ينطبق الوضع المذكور أعلاه على الوطن العربي ، حيث يشارك أقاليم نامية اخرى بمواجهة عدد كبير من العوامل التي تقف حجر عثرة في طريق حيازته للتقنية النووية . فمعظم الأقطار العربية المتطورة نسبيا ، اضافة الى اعتمادها على التقنية المستوردة[١٠] ، تعاني حاليا من ،غياب نموذج الطاقة الوطني وكذلك عدم الاهتمام بالتخطيط له ،سيادة عدم الاكتراث بالطاقة النووية ، الأعمال شبه الضبابية المتعلقة بالبحث والتطوير النووي .

---

(٧) المصدر السابق نفسه .

(٨) كان الرد الاميركي على هذا فرض قيود اضافية على امدادات اليورانيوم المشبع (او المقوى) .

(٩) آب/اغسطس ١٩٧٨ ، على اي حال ، كانت هناك خمس دول متطورة فقط ، تمتلك مصانع نووية ، المجموع الكلي لانتاجها 2Gwe . وهذا يمثل فقط ١٪ من الطاقة الكهربائية لكل الدول المتطورة ، و٢٪ فقط من الطاقة النووية العالمية .

(١٠) (Lane et. al., «Nuclear Power in Developing Countries,»(IAEF- CN 36 /50,1977). A. M. Mustafa, «Impediments to the Technological Development of the Petroleum and Mineral Resources Sector in the Arab World», in A. B. Zahlan (ed), **Technology Transfer and Change in the Arab World: A Seminar of the United Nations Economic Commission for Western Asia** (Oxford: Published for the United Nations by Pergamon Press, 1978), pp. 433-450.

وفي أوائل السبعينات ، شهد الوطن العربي قيام نهج جديدة تهدف إلى حيازة التقنية النووية . فلقد سعت الجزائر ومصر وتونس والمغرب لتحديد برامجها بعيدة الأجل في هذا المجال وكشفت بعض المسائل الكبرى التي يمكن أن تنشأ خلال مرحلة تطويع التقنية النووية ، كما فكرت ببعض الاجراءات الوطنية لحل تلك المسائل .

بعض الاتجاهات العربية لنقل التقنية النووية

لا ريب في أن النجاح الذي حازته بعض الدول النامية في مجال تطويع التقنية النووية قد أثر تأثيراً قوياً على مجمل التقدم العلمي والصناعي في هذه الدول[١١] ، وهذا ما شجع دولا نامية عربية على الاهتمام بحيازة التقنية النووية كي تلبي حاجتها في المستقبل الى مصدر للطاقة بعيد المدى من جهة وتدخل بالتالي وسيطاً جديداً لتصعيد تطورها التقني من جهة أخرى[١٢] . إلا أن نجاح البرنامج النووي الوطني يرتبط بشكل وثيق بعدة متطلبات أساسية . وأكثر هذه المتطلبات أهمية هو ايجاد منظمة للتنمية النووية الوطنية ، حيث برهنت مثل هذه المنظمة على فائدتها في الأقطار النامية التي دخلت ميدان النشاط النووي . **فبعد ايكال مسؤولية تطوير البرامج النووية الوطنية ، يقوم حالياً كل من مركز العلوم والتقنية النووية في الجزائر ، ومؤسسة الطاقة الذرية في مصر ، ومنظمة الطاقة الذرية في العراق ومثيلتها في ليبيا بتحقيق استخدام أمثل لجميع الوسائل النووية المتوفرة في هذه الأقطار العربية وذلك بغرض تصعيد الوعي الوطني للتقنية النووية من جهة وخلق قاعدتها العملية الوطنية من جهة اخرى[١٣] .**

ثمة متطلبات ثلاثة أخرى لا بد من تحقيقها لتصعيد عملية تطويع التقنية وهي :

أولا ــ بغية الحصول على الفائدة القصوى من عملية التطويع ، لا بد أن تكون الطاقة البشرية العلمية والتقنية في الدول المستقبلة للتقنية قادرة على استيعاب المظاهر الرئيسية للطاقة النووية . كما أن مقدرة تلك الطاقة يجب أن تكون مناسبة لتمكينها من تجاوز الاشكالات المتعددة التي تصحب استخدام تلك التقنية . وتفيد المعطيات المتوفرة حول هذا الأمر بأن الوطن العربي يملك طاقة بشرية محدودة في هذا المجال[١٤] . **وفي الدول العربية المهتمة بالطاقة النووية ، يسود اعتقاد بضرورة اسراعها في (١) حث العلميين والتقنيين لدعم مثل هذا العمل الوطني و(٢) خلق البنية المساعدة للتدريب و (٣) مراجعة وتنمية جميع الأعمال الوطنية الدائرة في فلك التعليم العالي بشكل خاص وفي اطار البحث والتطوير بشكل عام .**

ثانياً ــ مساهمة الصناعة الوطنية في توطيد الصناعة النووية الثقيلة لا بد وأن تكون كبيرة قدر

---

(١١) Salzburg International Conference , Nuclear Power and Its Fuel Cycle, 1977, **Technical Session 7:3** (IAEA, 1977), pp. 481-644.

(١٢) مثل الجزائر ومصر والعراق وليبيا

(١٣) A. Bennini, **Private Communications** (Algeria: CSTN, 1978).

(١٤) عدد العلماء والمهندسين في العالم العربي هو ٨٠٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان ، بالمقارنة مع ١٠٠ لاميركا اللاتينية ، ٢٨٧٥ للدول المتطورة . وعدد التقنيين في العالم العربي لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان هو ١٥٠ فقط ، بينما يبلغ ١٤٧٥ في أميركا اللاتينية و٤٨٠٠ في الدول المتطورة .

(ECWA, 1977, E/ ECWA/NR/SEM. 1/13)

المستطاع . والدول العربية التي أرست بدايات صناعات ثقيلة كالجزائر والعراق ومصر والعربية السعودية ، يمكن أن تكون قادرة على مواجهة هذا الطلب وزيادة قدر توفره خلال الثمانينات .

ثالثاً ــ يمكن اعتبار قبول الرأي العام للتقنية النووية إحدى القضايا الرئيسية التي تحكم تلك التقنية . فالاداء النووي وتوفر الوقود النووي والسلامة النووية ومعايير الوقاية النووية ومعاملة الفضلات النووية هي قضايا كبيرة يقوم الرأي العام باثارتها في وجه أي برنامج نووي(١٥) . ونتيجة الانتشار الواسع نسبيا للطاقة النووية السلمية في الوطن العربي ، يشعر العرب بارتياح عام تجاهها . أما الذي يقلقهم بشأن التقنية النووية فهو الانتشار السريع لترسانة الأسلحة النووية في الدول المتطورة ، وتجدر الاشارة إلى أن خلفية هذا القلق لم تزل بعد غائمة(١٦) .

ولقد وجدت التقنية النووية ، عبر ثلاثة أجيال خلت ، تطبيقات متعاظمة في عالمنا العلمي والتقني . حيث استخدمت التقنيات النووية السلمية المختلفة في صناعة الغذاء وفي الانتاج الحيواني وفي الطب والزراعة والري والصناعة والبيئة(١٧) . ولقد استفاد الوطن العربي من هذا الاتجاه الودي العالمي ، فخصص جهداً معتبراً لحيازة واستثمار التقنيات النووية السلمية . كما يشير تأسيس (مركز الشرق الأوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية) عام ١٩٦٣ الى تحقق الخطوة العربية المشتركة بصدد تطويع التقنية النووية السلمية(١٨) و(١٩) .

سيبقى لتوفر اليورانيوم وتسعيره أثر كبير في شؤون الطاقة النووية . وفي نهاية ١٩٧٧ ، توصلت الدراسات حول هاتين القضيتين الحساستين إلى ما يلي :

١ ــ لقد استجابت الاسعار العالمية لليورانيوم الجاهز للتسليم العاجل لعوامل التسويق وزيادة كلف الانتاج بارتفاعها من حوالي ٣٩ دولار امريكي للكيلوغرام عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٥٤ دولار امريكي للكيلوغرام في منتصف ١٩٧٥ واستقرت نسبياً عند ١٠٤ دولار امريكي للكيلوغـرام في عام ١٩٧٧(٢٠) .

٢ ــ تبين توقعات الطاقة النووية العالمية امكان حصول زيادة سريعة قد ترقى الى ٢٧٧ غايفاواط عام ١٩٨٠ و٤٨٣,١ غايفاواط في عام ١٩٨٥(٢١) . وسوف ينعكس ذلك اجهازاً على مصادر اليورانيوم المعروفة أو المحتملة التي تقع ضمن صنف (٢٠١) دولار أمريكي للكيلوغرام خلال فترة ما قبل

---

(١٥) B. Wynne, «The Politics of Nuclear Safety,» **New Scientist,** no. 77 (1978), pp. 208-211.

(١٦) F. Barnaby, «Thirty Years of Nuclear Weaponry,» **New Scientist,** no. 67 (1975), pp. 330-332.

(١٧) A. M. Cisse, «Transfer of Nuclear Technology to the Developing Countries,» **IAEA Bulletin,** no. 19 (1977), pp. 9 - 11.

(١٨) I. B. Hazzaa, **Activity of the Middle Eastern Regional Radio- Isotope Centre for the Arab Countries: Peaceful Uses of Atomic Energy in Africa** (IAEA, 1970), pp. 500-520.

(١٩) الدول الأعضاء حالياً في المركز المشار اليه هي : الجزائر ، مصر ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، المغرب ، السودان ، سوريا ، تونس ، واليمن الشمالية .

(٢٠) «Uranium Resources, Production, and Demand», NEA (OECD) / IAEA Report, 1977.

(٢١) E. Zebroski and M. Levenson, «The Nuclear Fuel Cycle,» **Annual Review of Energy,** no. 1, 11005 (1976), pp. 101-130.

١٩٨٠ . كما ستنفذ مصادر اليورانيوم التي تقع في صنف (٣٠) دولار أمريكي للكيلوغرام في عام ١٩٨٥ (الجدولين ١ و٢) .

ونتيجة لهاتين الحقيقتين تولدت رغبة عالمية ملحة لتوسيع استطلاع واستثمار اليورانيوم المشارك لمصادر أولية اخرى كالفوسفات مثلا . أما مصدر موجة تلك الرغبة فقد بلغ قلب الوطن العربي حيث تجسد في صور برامج استطلاع ونشاطات تعدينية تناولت بعضاً من أقطار الوطن العربي[٢٣] . كما أن الاهتمام باستخلاص اليورانيوم كنتاج ثانوي في صناعة الأسمدة الفوسفاتية[٢٥] فقد بدأ يظهر أيضاً عبر الدراسات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية العربية المبرمة مع بعض

الجدول (١)

تقويم مصادر اليورانيوم في الاقطار الواقعة خارج الدول الاشتراكية اضافة الى يوغسلافيا [٢٢] بالطن المختزل لليورانيوم .

كلفة الانتاج لكل رطل انكليزي (دولار امريكي ١٩٧٢)	مصادر معقولة التأكد	مصادر مقدرة اضافية
تحت ١٠ دولار امريكي	٧٦٥,٠٠٠	٤٧٠,٠٠٠
تحت ١٥ دولار امريكي	١٣٧٥,٠٠٠	٧٧٥,٠٠٠
تحت ٣٠ دولار امريكي	١٧٦٠,٠٠٠	١٧٤٠,٠٠٠

الجدول (٢)

توقعات الطلب على اليورانيوم (طن يورانيوم)[٢٤]

العام	الطلب السنوي		
١٩٨٥	٧١٠٠٠	—	٨٨٠٠٠
١٩٩٠	١٠٢٠٠٠	—	١٥٦٠٠٠
١٩٩٥	١٣٤٠٠٠	—	٢٣٤٠٠٠
٢٠٠٠	١٧٨٠٠٠	—	٣٣٨٠٠٠

(٢٢) M. Considine (ed), **Energy Technology Handbook** (1978), part 5: **Uranium Resources and Processing,** by L.W. Vermeulen, pp. 173-181.

(٢٣) See ref. 1 , chapter 2, 23.

(٢٤) «Uranium Supply and Demand», **IAEA Bulletin,** no. 20 (1978), pp. 24-34.

(٢٥) T.K.S. Murthy, V.N. Pai, and B. A. Nagle, «The Study of Some Phenyl Phosphoric Acids for Extraction of Uranium from Phosphoric Acid», in IAEA's Symposium on the Recovery of Uranium, Sao Paulo, 17-21 August 1970, pp. 341-350.

الدول المتقدمة الصديقة .

يوضح الجدول (٣) أن صناعات الأسمدة الفوسفاتية العربية ستواجه زيادة قدرها ١٦٧٪ في طاقتها عند حلول عام ١٩٨٥(٢٦) . أضف إلى ذلك (١) أن ٤ كغ من الأسمدة يستخدم حالياً لكل شخص في النشاط الزراعي العربي مقابل ٧٤ كغ و٤٩ كغ و٨٤ كغ لكل شخص في كل من الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا واستراليا على التوالي . (٢) وأن ١٥٪ من الأرض العربية الزراعية يستثمر حالياً . ومن الحقيقتين المذكورتين اعلاه يبدو لنا أن معدل زيادة الطاقة السمادية في الوطن العربي يمكن أن يأخذ رقماً اخر خلال العقد القادم . ومن هذا المنطلق نتوقع حدوث توجه قوي نحو امر استخلاص اليورانيوم من الفوسفات العربي .

الجـدول (٣)

صناعات الأسمدة الفوسفاتية العاملة أو المخططة في الوطن العربي(٢٧)

القطـر	الطاقة العاملة (١٩٧٦) (بالطن)	الطاقة المخططة (١٩٨٥) (بالطن)
الجزائر	١٩٤٨٠٠	٥٤٢٦٦٠
البحرين	غ/ م	غ/ م
مصـر	١٠٠١٦٠	٢٠٨٤٨٠
العـراق	غ/ م	٤١٩٥٠٠
الأردن	غ/ م	٤٧٢٠٥٠
الكويت	غ/ م	غ/ م
لبنان	٣٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠(أ)
ليبيا	غ/ م	غ/ م
موريتانيا	غ/ م	غ/ م
المغرب	٣٩٦٩١٠	٢٩١٥١٠
عمـان	غ/ م	غ/ م
قطـر	غ/ م	غ/ م
العربية السعودية	غ/ م	٢٣٥٠٠٠
السودان	غ/ م	غ/م
سورية	غ/ م	٤٥٠٠٠٠(ب)
تونس	٣٤٨٨٠٠	٥١١٠٠٠
المجموع	١٣٤٠٦٧٠	٣٥٨٠٢٠٠

غ/ م = غير متوفر

(أ) نقحت بأرقام رسمية ، ١٩٧٦ ، وزارة النفط والصناعة ، لبنان .

(ب) نقحت بأرقام رسمية ، ١٩٧٨ ، وزارة الصناعة ، سورية .

---

(٢٦) F. Maayouf, «The Chemical Fertilizer Industry in the Arab World», **النفط والتعاون العربي**, no. 4 (1978), pp. 51-60.

(٢٧) **المصدر السابق نفسه .**

٢ ـ واقع الامكانية النووية العربية

الطاقة النووية وخطط التنمية العربية

دول عربية قلة وعت قبل السبعينات الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه الطاقة النووية في تنمية اقتصادها الوطني . وعقب ذلك تركز اهتمام الجزائر ومصر والعراق في بعض جوانب الصناعة النووية الثقيلة ، بينما بقيت الدول العربية الأخرى تمارس بعض النشاطات المتعلقة بالجوانب السلمية للتقنية النووية . وتجدر الاشارة إلى أنه نتيجة لممارسة كل من العراق والجزائر ومصر أعمالا صناعية متنوعة ومتقدمة ، تمكنت تلك الأقطار من خلق بعض روابط مع التقنية المتطورة . ومن خلال تلك الارتباطات باتت هذه الأقطار الثلاثة متفتحة الوعي على نحو يمكنها من تبني وتطوير تقنيات أكثر تقدماً كالتقنية النووية . فالجزائر مثلا ، فتحت بصناعاتها المتطورة أقنية متنوعة زودت عبرها اقتصاد الجزائر ببعض منتجات صناعية أساسية رفيعة الصنف لا بد من توفرها لتعزيز استقلالها اقتصادياً وتقنياً . وبمثل هذه السياسة الاقتصادية الصعبة اتجهت الجزائر لتوطيد صناعة نووية . « فالطاقة النووية ـ في الجزائر ـ يجب أن تبنى في القريب العاجل بشكل مواز للاستثمار الجاد لمناجم اليورانيوم المعروفة » . **ويضيف المرسوم الجزائري رقم ٧٦ قائلا « لا ريب في أن اقامة منشآت للطاقة النووية سيمكن من تمهيد الطريق أمام نواة الصناعة الجزائرية باتجاه تسريع نموها وتحقيق فعال لتطورها التقني »(٢٨) .**

أما في مصر ، فقد تم اعداد برامج نظامية لتوسيع طاقة مصر الكهربائية كي تواكب ازدياد استهلاك الطاقة الناجم عن النمو السكاني المتسارع وعن هجمة رؤوس الأموال الأجنبية الى قلب الاقتصاد المصري . وكما يبين الشكل (٢) يتوقع ان تسهم منشآت الطاقة النووية بحوالي ٢٥٪ من مجمل الحاجة الكلية المتوقعة عند عام ١٩٨٥ و٣٥٪ في عام ١٩٩٩ و٣٩٪ لدى نهاية القرن العشرين(٩) . وتشير دراسات أولية أجريت لتحديد متطلبات مشاريع الطاقة النووية المصرية من الوقود النووي ، إلى أن هذه المتطلبات ـ عند بداية دورة الوقود النووية ـ تتراوح بين ١٦٠٠٠ ـ ٢٢٠٠٠ طن من اوكسيد اليورانيوم حتى عام ٢٠٠٠ . وتتراوح كلفة هذه الوقود بين ٧٠٠٠ ـ ٩٠٠٠ مليون دولار أمريكي من أجل مفاعلات الماء الخفيف . أما في حال استخدام مفاعلات الماء الثقيل فيتراوح قدر ذلك الوقود بين ٨٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠ طن من أوكسيد اليورانيوم الذي تبلغ قيمته ٣١٠٠ و٤٢٠٠ مليون دولار امريكي على التوالي(٣٠) . وفي حال تبني برنامج يماثل الذي رسمته الجزائر ، يمكن لاستثمار مالي ، من قدر الكلف المبينة اعلاه ، أن يوطد برنامجا شاملا لدورة الوقود النووية في مصر ويحقق لها

---

(٢٨) Algerian National Liberation Front, **The National Declaration-** Degree no. 76 (July 1976), pp. 243-264.

(٢٩) M. A. Elkoshairy et al.,«Possibilities of Introducing and Integrating Nuclear Power in the Egyptian Power System», Proceedings of U. N. Conference on Peaceful Uses of Atomic Energy, Geneva, 1971, pp. 1-241.

(٣٠) K.E.A. Effat et al., «Future Fuel Cycle Requirements and Radio-Active Waste Management Plans for Egypt's Power Programme», in IAEA's Nuclear Power and its Fuel Cycle, 6, 1977, pp. 178-192.

الشكل (٢)

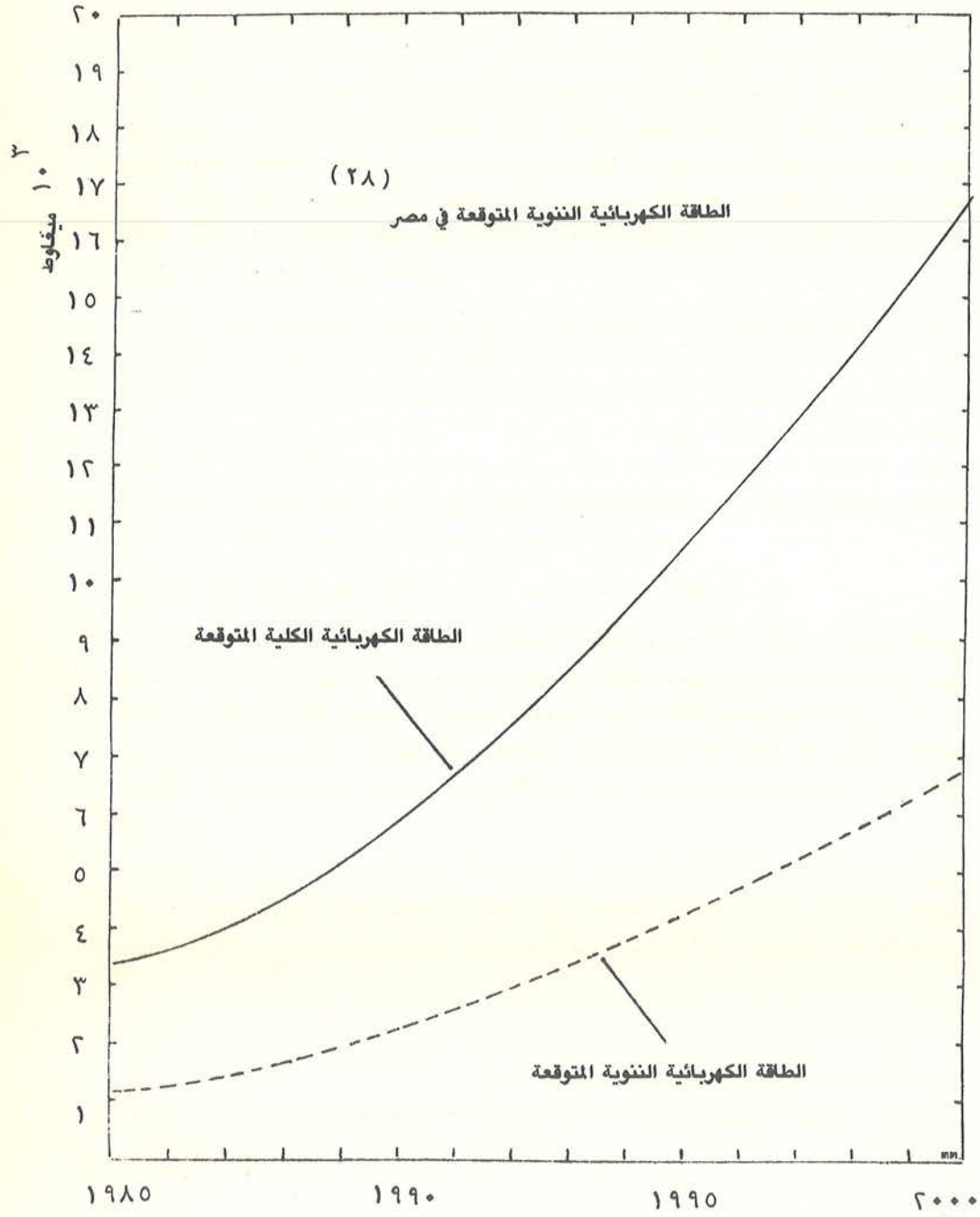
٢٠
١٩
١٨
١٧
١٦
١٥
١٤
١٣
١٢
١١
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١
١٠ ٣ ميغاواط
(٢٨)
الطاقة الكهربائية النووية المتوقعة في مصر
الطاقة الكهربائية الكلية المتوقعة
الطاقة الكهربائية النووية المتوقعة
١٩٨٥
١٩٩٠
١٩٩٥
٢٠٠٠

تموينا جزئياً مؤكداً لمشاريعها النووية(٣١) .

ثمة مساحات كبيرة من الأراضي شبه الجافة أو الجافة تغطي معظم أرجاء الوطن العربي . بعض هذه المساحات وهبته الطبيعة مياها سطحية عذبة يمكن الافادة منها في تحويل قدر كبير منها إلى أراض زراعية . والبعض الآخر يجاور مياهاً مالحة يمكن تحويلها إلى عذبة صالحة للشرب ، كما هو الحال في الكويت، العربية السعودية ، وليبيا . وبعد أن تبينت في الوطن العربي حقيقة قابلية نفاذ مصادر النفط العربية وبات محتماً على العرب التوجه نحو ايجاد مصادر طاقة مستقبلية بديلة ، يبدو في المرحلة الراهنة مفيداً التفكير بمنشآت عربية نووية لتقطير المياه المالحة . ومما يبعث على السرور ، اعتبار هذه الحقيقة في خطط تنمية الاقطار المذكورة ، وتأكيد توجه هذه الأقطار العربية نحو خلق مشاريع تقطير نووية عبر العقدين الأخيرين من القرن العشرين(٣٢) .

لقد أدرجت عملية نقل التقنية النووية السلمية بشكل جاد في معظم خطط التنمية العربية . وبنتيجة ذلك تم توطيد بعض تقنيات بارزة في الزراعة والطب والصناعة والبيئة(٣٣) . ولعب مركز الشرق الأوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية دوراً هاماً في نشر تلك التقنيات داخل الوطن العربي . تأسس المركز في بداية عام ١٩٦٣ لكي يحقق (١) تدريب اخصائيين في تطبيقات النظائر المشعة وعلى الأخص في ميادين الزراعة والري والطب والصناعة والصحة الفيزيائية والوقاية الاشعاعية ، (٢) اجراء بعض بحوث نووية لدراسة المياه السطحية وامراض المناطق الحارة والاسمدة والبيئة ، (٣) تصعيد تطور تقنيات النظائر المشعة في الدول العربية .

الدراسات والأعمال العربية الراهنة بصدد حيازة التقنية النووية

خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد عام ١٩٦٤ ، أجمعت الدول النامية على بيان قلقها ازاء الهوة التي تفصل بين نوعية الحياة لديها ونوعية الحياة لدى الدول المتطورة . فالفوضى التي تسود الاقتصاد والتقنية الدولية تشكل منطلق تلك الهوة ، ذلك لأن الدول المتطورة من جهة ، تسود جميع مصادر العالم الطبيعية وتقود كل جوانب التقنية الحديثة ، ومن جهة أخرى ، تخسر الدول النامية ابرز مصادرها الطبيعية لقاء عائد لاعدل فيه .

ومنذ ان صحح سعر النفط في عام ١٩٧٣ ، بدأت الأقطار النامية تدريجياً تنال اعترافاً جزئياً ببعض مطالبها الرئيسية كمبدأ سيادتها الدائمة على مصادرها الأولية ، « إذ لم تعد الدول المتقدمة صناعياً قادرة اليوم على تجاهل المطالب الطبيعية للأقطار النامية التي تدعو الى ايجاد نظام جديد للاقتصاد العالمي(٣٤) .

---

(٣١) Ahmad Zaoui, **Private Communications** (Algeria: 1978).

(٣٢) J. Porera, «The Nuclear Industry, Where Do We Go From Here?» **The Middle East,** no. 34 (1977), pp. 20-33.

(٣٣) انظر المصدر (١٨)

(٣٤) Akio Nomura, «Changes in World Economic Structure and Multinational Cooperation as Related to Development Strategy in Developing Countries», **Chemical Economy and Engineering Review,** no. 8 (1976) pp. 7-13.

على أي حال ، ان كل ما اعترف به حتى الآن لا يعني أن كل مطالب الأقطار النامية نال قبولا دولياً ، ولا يعني أن مصاعبها الاقتصادية والتقنية قد حلت نهائياً فهذه الاقطار لم تزل تواجه مسائل معقدة مثل :

١ ــ مسائل استقرار أسعار المنتجات الأولية الصناعية .

٢ ــ معالجة ديونها المتراكمة التي بلغت حوالي ١٣٠ ألف مليون دولار امريكي في نهاية ١٩٧٥(٣٥) .

٣ ــ مسألة تطويع التقنية .

ولا ريب في أن تنوع التعقيد في المسألة الثالثة أعلاه يتضمن صدامات متفاوتة الحدة بين المورد والمستورد ، كما تتغير حدة الصراع من وضع لآخر . إلا أن الحدة القصوى تصادف جدلا في حالات نقل التقنيات المعقدة كالتقنية النووية . فعملية نقل التقنية النووية تعيش مثلا تحت ارهاص شبح مبادىء نادي لندن النووي(٣٦) . فلقد قام النادي المذكور في عام ١٩٧٦ ، تحت أعلام (منع انتشار الأسلحة النووية) ، باعلان القيود الرئيسة على تصدير التقنيات النووية الحساسة وهي :

(١) على الدولة المصدرة للتقنية النووية واجب ضمان أن التقنية مهما كان وصفها لن تستخدم في تصنيع أي متفجر نووي لأي غرض كان(٣٧) ، حتى المتفجرات النووية السلمية التي تصمم لأعمال تنظيم الأرض .

(٢) على الدولة المصدرة للتقنية النووية أن تطلب ضماناً بوقاية التقنية المستوردة من مخاطر السرقة والتخريب(٣٨) .

(٣) على الدولة المستوردة للتقنية النووية واجب ابداء ضمانات بعدم تصدير تلك التقنية ثانية ما لم تخضع للاجراءات الدولية التي سبق وغطت عملية النقل الأولى .

(٤) على الدولة المستوردة للتقنية النووية ابداء ضمانات باستمرار خضوع التقنية المنقولة للقيود النووية الدولية خلال فترة ٢٠ عاماً .

وحتى بعض الدول الأقل تطوراً ، تبدي اليوم في مجال التقنية النووية حفيظة حادة على بقية الدول الأكثر تطوراً لاعتقادها بأن (الاغنياء) يتعصبون لاذلال (الفقراء) . ففي مؤتمر سالزبورغ الدولي حول « الطاقة النووية ودورة وقودها النووية ــ ١٩٧٧»، ازاح السيد ناي معاون الوزير الامريكي بعض الستارة السوداء عندما بدأ يشرح خطة الرئيس كارتر للطاقة النووية . لقد بين بأن

---

(٣٥) المصدر السابق ، (١) ، ص ٢ ــ ٥ .

(٣٦) شكل نادي لندن النووي في صيف ١٩٧٥ ، من قبل المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفياتي ، فرنسا ، المانيا الغربية ، كندا واليابان .

(٣٧) لقد أعلن الرئيس كارتر عن قنبلة نووية تكتيكية . وهذه القنبلة تقتل الجنود باشعاعها ، ولكن ، وبما أن انفجارها مخفض . فان المباني والمعدات تسلم من الدمار . وفي ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، ابلغ الرئيس بريجنيف مؤتمر للشيوعيين الشباب في موسكو ان روسيا لن تصنع القنبلة النيوترونية إذا لم يقم الأميركيون بصنعها . وقبل ذلك ، كان كارتر قد اعلن « لقد غيرت رأيي ، اعتقد ... » .

(٣٨) قامت اسرائيل بسرقة شحنة اميركية من الوقود النووي في ظروف غامضة .

الولايات المتحدة حظرت معالجة النفايات النووية داخل الولايات المتحدة الامريكية(٣٩) ، ويجب اصدار شهادات معالجة تلك النفايات بشكل مجزأ وعندما تستدعي الحاجة للمعالجة . يتضح من ذلك أن اتفاقيات المعالجة ـ ١٠ و١٥ عاماً ـ التي تشكل الاساس المالي للاستثمار في منشآت المعالجة ـ ستهدد(٤٠) . مواجهة اخرى للسياسة اعلاه قفزت مباشرة في مؤتمر ايران حول تطويع التقنية النووية ـ ١٩٧٧ ، وذلك عندما ابدى مندوبو الدول النامية قلقهم تجاه زيادة القيود والحدود المفروضة على عملية تطويع التقنية النووية .

على أي حال ، ليس من صالح الدول النامية دخول ساحة الصدامات النووية ، ويجب الحؤول دون متابعة ذلك الدخول . فالدول النامية لم تتوفر لها بعد فرصة تعميق مواقعها الدفاعية وبناء امكانياتها النووية الوطنية . مصدر التخلف في تجاوز الوضع الأخير ينبع من فقدان التحكم في عملية تطويع وتطوير التقنية . و « لأسباب عديدة أهمل أمر التحكم وضبط عملية تطويع التقنية مما أدى إلى زيادة الثغرة التقنية وطغيان التبعية التقنية في الدول النامية(٤١) .

وكبقية الدول النامية ، تزايد وعي الأقطار العربية لبعض حقائق الحياة . فادراكهم الطبيعة النضوبية لوقودهم الحفري مثلا ، قد فتح عيونهم بحثاً عن مصادر بديلة للطاقة التقليدية . ولهذا يصادف المرء أكثر من سياسة عربية أولية للطاقة ويلمس بعض أفعال متميزة بهدف حيازة التقنية النووية . ونجد في البحث محاولة لبيان الملامح الرئيسة لمثل هذه الأفعال على امتداد الوطن العربي ، وابرازاً لبعض الخطوات المشتركة التي يمكن ان تكون الأساس في بناء عمل عربي مشترك .

وتقع السياسات العربية المتعلقة بحيازة التقنية النووية في صنفين :

الصنف الأول ، وينطلق من الحاجة إلى تحقيق خطى متزنة متعاظمة نحو استيعاب وتمثيل ومن ثم تطويع الجوانب الناجحة للتقنية النووية . أما الهدف المرحلي لهذا الصنف فتركز على خلق بعض أجزاء من الصناعة النووية ، والذي تم تحقيقه بنسب نجاح متفاوتة في كل من الجزائر ومصر والعراق . وباتباع هذا النهج الصعب حازت الدول العربية الثلاث على قدر معتبر من التقنية النووية مما يساعدها على تحفيز طموحها لدخول قلب المسألة النووية .

ولهذا السبب نلحظ في خطط تنميتها المنفذة حالياً سياسات طاقة نووية شجاعة .

الصنف الثاني ، ويجسد بوضوح اهتمام متبعيه في متابعة الجوانب العلمية للتقنية النووية . ولقد تركز اهتمام هذا الصنف من السياسة على تطبيقات النظائر المشعة في الري والزراعة والطب والصناعة والبيئة . على أي حال ، لا بد من الاشارة إلى أن الصنف الثاني هذا يعاني ، في المرحلة الراهنة ، من عقدة ذنب ابقاء الأقطار العربية المتبعة له بعيدة عن اطار

---

(٣٩) عبر مندوب ايطالي رفيع المستوى في مؤتمر سالزبورغ عام ١٩٧٧ ، عن ردة الفعل الأوروبية قائلا « بالنسبة للأوروبي ، فان تجنب اعادة المعالجة ، يبدو مثل القول لشخص من العالم الثالث انه يجب عليه الا يأكل السكر لأنه يجعل المرء سميناً » .

(٤٠) انظر الملحق رقم (أ) في المصدر رقم ٢١ .

(٤١) ECWA, NRST Division, «The Status of Science and Technology in the Western Asia Region», in Seminar on Transfer of Technology and Change in the Arab Middle East, Beirut, 10-14 October 1977, pp. 3-5.

الصنف الثاني ، بينما اسرائيل عدوة العرب الأولى قد حققت نجاحاً ملحوظاً في التصنيع النووي (والسلاح النووي خاصة) وذلك باتباع العدو سياسة من الصنف الأول .

ولقد جرى تنفيذ السياسات النووية العربية بصنفيها ، عبر بعض مؤسسات مختصة أو عبر مهام قامت بتنفيذها الوزارات العربية المعنية كما يبين الجدول (٤) .

أما على المدى الاقليمي ، فقد أشار اعلان الرباط (كاستعرب ب ١٩٧٦)[٤٢] الى بدء المرحلة الأولى على طريق التقدم التقني العربي . فالتوصيات والمقررات المتناثرة ، حصيلة المؤتمرات واللقاآت والندوات العربية المعقودة من أجل الطاقة ، أعيد احياؤها على شكل توصيات مفصلة محددة في اعلان الرباط المذكور .

وبالنسبة للتقنية النووية ، يبدو مفيداً الاشارة الى أن مؤتمر الكاستعرب قد اقترح (بقوة) انشاء ثلاثة مراكز نووية عربية في قلب الوطن العربي وعند جناحيه . ويمكن لهذه المراكز الاهتمام (١) بالتدريب (٢) والبحث (٣) و تطوير التقنية النووية . ولقد اقترح المؤتمر تزويد كل مركز بمفاعل (٥٠) ميغاواط اضافة إلى اقتراح انشاء مركز اقليمي عربي لدورة الوقود النووية وذلك بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٤٣] .

الجـدول (٤)
نقل وتطوير التقنية النووية

القطر	المؤسسة	النشاط	المقر/الاطر
الجزائر	مركز العلوم والتقنية النووية	دورة الوقود النووية هندسة المفاعل بحث نووي تطبيقي وبحث فيزياء الصحة . تدريب	م/ ٨٩ باحث ٤٠ متدرب ٤٣ تقني
	وزارة الصناعات الثقيلة	استطلاع اليورانيوم	م/
البحرين	غ/ م	غ/ م	غ/م
مصر	مؤسسة الطاقة الذرية	بحث نووي تطبيقي وبحث تدريب	م/
	سلطة منشآت الطاقة النـووية		م/

(٤٢) المصدر (١٠)

(٤٣) «Science and Technology in the Development of the Arab States,» **Unesco Publications,** no. 41 (1977).

« تابع » الجـــدول (٤)
نقل وتطوير التقنية النووية

القطر	المؤسسة	النشاط	المقر/الاطر
العـــراق	منظمة الطاقة الذرية	بحث نووي تطبيقي وبحث بحوث في استخدام النظائر المشعة في الزراعة والكيمياء	م/
الأردن	سلطة المصادر الطبيعية الجامعة الأردنية	استطلاع وتعدين اليورانيوم مفاعل للبحث والتدريب	م/ قلة م/اختصاصيون تقنيون
الكويـــت	مفوضية الطاقـة النووية	خططت للتدريب وادارة مشاريع تحلية المياة نوويا	غ/ م غ/م
لبنان	مركز البحوث النووية	خدمات في التعدين المياه ، الموارد الزراعة والبيئة . بحوث نووية اساسية	م/اختصاصيين تقنيين
ليبيا	مفوضية الطاقة الذرية (١٩٧٥)	بحث تجريبي نووي وبحث	م/ اختصاصيين تقنيين
موريتانيا	غ/ م	غ/ م	غ/م
المغرب	وزارة الطاقة والمعادن	استطلاع وتعدين اليورانيوم	م/ اختصاصيين تقنيين
عمان	غ/ م	غ/ م	غ/م
قطـــر	غ/ م	غ/ م	غ/ م
العربيـــة السعودية	وزارة البترول والمعادن جامعة البترول والمعادن	استطـــلاع وتعدين اليورانيوم مفاعل لاغراض التدريب	م/اختصاصيين تقنيين م/ اختصاصيين تقنيين

« تابع » الجـــدول (٤)
نقل وتطوير التقنية النووية

القطر	المؤسسة	النشاط	المقر/الاطر
	جامعة الرياض	مفاعل لأغراض التدريب	م/ تقنيين
الصومال	وزارة المعادن وتنمية المياه	استطلاع وتعدين اليورانيوم .	اختصاصيين م/ تقنيين
السودان	وزارة الطاقة والتعدين	استطلاع وتعدين اليورانيوم	م/ اختصاصيين تقنيين
سورية	وزارة النفط والثروة المعدنية لجنة الطاقة الذرية جامعة دمشق	خطط لاستطلاع اليورانيوم استخدام النظائر المشعة في الطب بعض تطبيقات التقنية النووية	م/ تقنين م/اختصاصيين تقنيين م/ ختصاصيين
تونس	معهد البحوث العلمية والتقنية (١٩٦٩)	تدريب وبحوث اساسية	م/اختصاصيين تقنيين
الامارات العربية المتحدة	غ/م	غ/ م	غ/ م
اليمـــن الشمالي	غ/ م	غ/ م	غ/ م
اليمـــن الجنوبي	غ/ م	غ/ م	غ/ م

م/ متوفر
غ/ م غير متوفر
مصادر المعلومات ــ (١) وطنية ، (٢) المصدر (١٤)

واقع الامكانية النووية في الوطن العربـــي

١ ـ استطلاع واستثمار وتصنيع اليورانيوم

يعتبر استطلاع مكامن اليورانيوم واستثمارها هدفاً وطنياً مقبولا في بعض الأقطار العربية . ويستمد هذا الهدف مبرراته من الاعتبارات التالية :

١ ـ ان خطط التنمية العربية الجديدة الطموحة تتطلب مصدر طاقة لا ينضب كالطاقة النووية(٤٤) .

٢ ـ بغية توطيد امكانية نووية وطنية مستقلة يجب على الدول العربية السائرة في الطريق النووي أن تعتمد في تحقيق ذلك على مصادرها الوطنية .

٣ ـ أما على المدى الدولي ، فتدعو الحاجة إلى مشاركة الجهود الدولية التي تهدف الى رفع مقدار احتياطي اليورانيوم العالمي من معدله السنوي السابق (٤٠ ألف طن) إلى ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ألف طن في أوائل التسعينات(٤٥) .

لا ريب في أن التحدي الذي يواجه صناعة انتاج اليورانيوم الدولية واضح ولا بد من بذل كل جهد ممكن لتحسين امكانية اليورانيوم الدولية ، كما أنه لا يمكن استثناء العرب من هذا الوضع(٤٦) . ومن هذا المنطلق بذلت دول عربية جهوداً ملموسة في استطلاع اليورانيوم ، أدت إلى معرفة مؤكدة لبعض شذوذات جديرة بالاهتمام في كل من المغرب والجزائر والصومال . وما لم تعقها عوامل نقص التمويل ، يتوقع لهذه الجهود أن تكشف عن وجود قرابة ١,٥ مليون طن من اوكسيد اليورانيوم في التسعينات ، وهو قدر يعادل ١٦٧٪ من احتياطي اليورانيوم المؤكد عالمياً الآن (٤٧)و(٨). ولا يبدو لنا متأخراً إثارة اهتمام دوائر التمويل العربية في هذا المجال فلم يزل ثمة متسع لكي تندفع في توسيع المشاركة العربية في صناعة انتاج اليورانيوم .

ولقد جرى الكشف عن وجود معظم توضعات اليورانيوم المكتشفة في الوطن العربي المبينة في الجدول (٥) بواسطة : (أ) استخدام المعطيات الجيولوجية ؛ (ب) الاستطلاعات الجوية ؛ (ج) الاستطلاعات الأرضية المتحركة ؛ (د) الاستطلاعات الأرضية التفصيلية .

---

(٤٤) قدر في هذه الخطط ان الطلب العربي للطاقة الكهربائية سيتصاعد من ٧٠٠٠ mw في عام ١٩٧٥ ، الى ٣٠٠٠٠ mw في فترة الـ ١٩٩٠ والى ٨٥٠٠٠ mw في عام ٢٠٠٠ . (IDCAS July 1976) .

(٤٥) الأموال المطلوبة لتمويل الاكتشافات المحددة سابقا ايضا باهظة . إذ قدر مثلا ، انه في عام ٢٠٠٠ سيتطلب اكتشاف اليورانيوم حوالي ٢٠٠٠٠ مليون دولار .

(٤٦) راجع الملحق (ب) في المصدر رقم (١) .

(٤٧) A. Marcel, **Etude d'Orientation du Gisement d'Uranium de Wafagga** (Rabat: Bureau de Recherches et de Participations Miniers, 1978).

(٤٨) R. Bouchta, **Private Communications** (Rabat: Bureau de Recherches et de Participations Miniers, 1978).

كما تم اجراء حفر استكشافي حيثما وجدت توضعات مناسبة وحققت استطلاعات مفصلة وحفريات خندقية وعميقة لتقويم توضع اليورانيوم المكتشف . ويبين الجدول (٥) مقدار توضع اليورانيوم في الفوسفات العربي وبافتراض أن هذه المشاركة تأخذ قيمة وسطية هي ٠,٠١٪[٤٩] ، يمكن ان يحوي الفوسفات العربي حوالي ٦ مليون طن من أوكسيد اليورانيوم الذي يمكن استخلاصه كنتاج ثانوي خلال صناعات السماد الفوسفاتية[٥٠] .

هذا ويبين الجدول (٦) مقدار توضع اليورانيوم في بعض أجزاء من الوطن العربي[٥١] . وبمقارنة للمصادر العربية من اليورانيوم ، مع المقدرة عالمياً والمبينة في الجدول (٧) يبدو مثيراً القول بأن اليورانيوم الممكن استخلاصه كنتاج ثانوي من الفوسفات يبلغ حوالي ٥٧٪ من الانتاج الثانوي نفسه الممكن استخلاصه من بقية فوسفات العالم كما هو مبين في الجدول (٨) .

الجدول (٥)

توضع اليورانيوم في الفوسفات العربي

من ٠,٠١١	إلى	٠,٠١٤	الجزائر
٠,٠٠٧		٠,٠١٢	مصـــر
٠,٠١٢		٠,٠١٤	المغرب
٠,٠٠٨		٠,٠١٥	سورية
٠,٠٠٣		٠,٠٠٤	تونس
٠,٠٠٧		٠,٠١٨	الأردن

الجـدول (٦)

توضع فلز اليورانيوم في الوطن العربي
(مقدرا بآلاف الاطنان المختزلة من أوكسيد اليورانيوم)

القطر	صنف التوضع	احتياطي معقول التأكد (أ . م . ت)	احتياطي مقدر اضافياً (أ . م . ا)
الجزائر	اولي	٢٥,٠	٢٥,٠
	ثانوي (٧٢)	٣٥,١	٥٠,٠

(٤٩) I. Kamel and M. I. El Khouli, «Development and Utilization of Phosphate in the Arab States», **Le Developpement Industriel Arabe,** no. 30 (1977), pp. 55-65.

(٥٠) **المصدر السابق نفسه** A. M. Mustafa, «Prospects of Radio-Active Materials in the Arab World», العدد ٢ (١٩٧٦) ، ص ١٢ ـ ٢٦ .

(٥١) انظر الجدول رقم (١) في المصدر رقم (١) .

« تابع » الجـدول (٦)

القطر	صنف التوضع	احتياطي معقول التأكد (أ . م . ت)	احتياطي مقدر اضافيا أ . م . ا)
مصر	اولي	١,٢	٢,٤
	ثانوي	٢٣٢,٥	غ/ م
العراق	اولي	غ/ م	غ/ م
	ثانوي	١٧٦,٠	غ/ م
الأردن	اولي	غ/ م	غ/ م
	ثانوي	١٠٦,٠	غ/ م
موريتانيا	اولي	غ/ م	غ/ م
	ثانوي	غ/ م	غ/ م
المغرب	اولي	٤٦,٦	١٥٤٠,٠
	ثانوي	٤٠٠٠,٠	غ/ م
العربية السعودية	اولي	غ/ م	غ/ م
	ثانوي	٩١,٢	غ/ م
الصومال	اولي	٥,٥	٦,٣
	ثانوي	غ/ م	غ/ م
السودان	اولي	غ/ م	غ/ م
	ثانوي	غ/ م	غ/ م
سورية	اولي	غ/ م	غ/ م
	ثانوي	٨٦,٠	غ/ م
تونس	اولي	غ/ م	غ/ م
	ثانوي	٨٨,٥	غ/ م
المجموع	اولي	٧٨,٤	١٥٧٣,٧
	ثانوي(٥٢)	٤٩١٥,٣	٥٠,٠

(٥٢) تقديرات الترسبات الثانوية لليورانيوم ، مبنية على ترسبات الفوسفات العربي ، التي لديها ٠,٠١٪ ارتباط باليورانيوم .

الجـدول (٧)

المصادر العربية المقدرة والمصادر العالمية المقدرة من اليورانيوم مقدرة بآلاف الأطنان المختزلة من اوكسيد اليورانيوم

القطاع	صنـــف التوضع	ا. م. ت	ا. م. ا
الوطن العربي	اولي	٧٨,٤	١٥٧٣,٧
	ثانوي	٤٩١٥,٣	٥٠,٠
بقية العالم (٥٣)	اولي	١١٣٠,٠	١٠١٠,٠
	ثانوي	٨٥٨٥,٠	٨٢٠,٠
نسبة (م.ع.م) الى (م. د ج)	اولي	٪٦,٩	٪١٥٦
	ثانوي	٪٥٧,٣	٪٦

الجـدول (٨)

توضع الفوسفات وانتاجه في الوطن العربي (بملايين الاطنان[٥٤])

القطر	ا. م. ت(١٩٧٥)	ا. م. ا (١٩٧٦)	٪ اوكسيد يورانيوم
الجزائر	٦٤٢	٠,٨	٠,٠١١ ـ ٠,٠١٤
مصـــر	٣٣٢٥	٠,٦	٠,٠٠٧ ـ ٠,٠١٢
العراق	١٧٦٠	غ/ م	غ/ م
الأردن	١٠٦٢	١,٦	٠,٠٠٧ ـ ٠,٠١٨
المغرب	٤٠٠٠٠	١٩,٣	٠,٠١٢ ـ ٠,٠١٤
الصحراء الغربية	٣٠٠٠	٢,٤	غ/ م
العربية السعودية	غ/ م	غ/ م	غ/ م
سورية	٨٦٠	٠,٤	٠,٠٠٧ ـ ٠,٠١٥
تونس	٨٨٥	٤,٠	٠,٠٠٦ ـ ٠,٠٠٩
المجموع	٥٢٤٤٦	٢٩,١	
٪ من مجموع العالم	٤٠,٣ (١٣٠٠٠٠)	٢٦,٣ (١١٠,٥)	

(٥٣) انظر : المصدر رقم(٢٢). ص ٥ ـ ١٨١ .

(٥٤) The Arab Conference for Mineral Resources, 3rd, Rabat, 18-20 April 1977, **Background Papers.**

٢ ـ دورة الوقود النووية

تبين دراسة نشاطات استثمار اليورانيوم الجارية حالياً في الوطن العربي أن عملية الاستثمار لم تزل في طورها المبكر . فالجزائر ومصر والعراق تجد حالياً في البحث عن طرق استثمار مثلى تناسب بيئتها اليورانيومية والمصادر الطبيعية المرافقة ، كما أن بحثاً رائداً وأصيلاً يجري الآن عبر أقسام مختصة في هذا المجال داخل كل من العلوم والتقنية النووية بالجزائر ومؤسسة الطاقة الذرية في مصر ومنظمة الطاقة الذرية في العراق . وتجدر الاشارة إلى أن المركز النووي الجزائري تمكن من توطيد مجموعة متكاملة من الأقسام التي تهتم بمعالجة كل القضايا المتعلقة بدورة الوقود النووية .

أما احتمالات استخلاص اليورانيوم كنتاج ثانوي في صناعة الاسمدة الفوسفاتية العربية فهي موضع دراسة مكثفة من قبل الجهات النووية العربية المختصة . وفي هذا الصدد تتجه الدراسات الى :

(أ) استخلاص اليورانيوم كنتاج ثانوي عن طريق مشاريع مغامرة تقترحها شركات التعدين والصناعة العالمية . (ب) تطويع التقنيات المتطورة حالياً(٥٥) .

ويبدو أن مصر والأردن ولبنان والمغرب وسورية تسعى إلى تبني النهج الأول ، في حال توجه الجزائر والعراق نحو النهج الثاني(٥٦) ، (٥٧) .

٣ ـ تقنية المفاعـل

ثمة حقيقتان هامتان لا بد من اعتبارهما بحذر لدى تحليل واقع تقنية المفاعلات العربية المبينة في الجدول (٩) . الحقيقة الأولى تتجلى في كون معظم اقطار الوطن العربي مستهلكاً للمنتجات المصنعة وللتقنية المطورة عند الآخرين ، أما وفرة المصادر التقنية والاقتصادية الوطنية أو ندرتها فتمثل الحقيقة الثانية . وعلى ضوء هاتين الحقيقتين يمكن للمرء أن يميز أنماطاً ثلاثة تقدم العرب عبرها نحو حيازة تقنية المفاعل النووي وفق معدلات نجاح متفاوتة ، والانماط هي :

١ ـ **نمط الاستيراد** ، وقد اتبعته الاقطار ذات القدرة المالية الكبيرة .

٢ ـ **نمط المغامرة المشتركة** ، الذي يأخذ مكانه سريعاً في الأقطار ذات المالية المنخفضة .

٣ ـ **نمط الاعتماد على النفس** ، الذي يسود عمل الجزائر فقط في هذا المجال .

والأقطار العربية التي اتبعت أحد النمطين الأولين ، واجهتها مصاعب عديدة نتيجة لعدم توفر الثقة في جو الحوار القائم بين الأقطار النامية والمتطورة ، فتحولت نحو النمط الثالث(٥٨) .

---

(٥٥) The Recover of Uranium, Session VII, Sao Paulo, 17-21 August 1970, **Symposium Proceedings** (IAEA, 1971) pp. 333-477.

(٥٦) Kamal Effat, «Interview - 2, » **The Middle East,** no. 34, (1977), p. 33.

(٥٧) Morocco. Hassan II, «Press Interview», **Al-Alam** (Morocco), 21 April 1977.

(٥٨) انظر : المصدر رقم (١٠)

الجـــدول (٩)
مفاعلات الطاقة النووية ، العاملة المعلن عنها ، قيد الطلب أو المخططة في الوطن العربي

القطر	نمط المفاعل	الطاقة ميغاواط	الوضع	العام	المصدر	الموقع
الجزائر(٥٩)			تطويع كثيف لتقنية المفاعل ويمكن عبر ذلك بناء مفاعل نووي جزائري			
مصر(٦٠)	للبحث	٢	يعمل	١٩٦١	روسيا	انشاص
	للبحث	٣	اعلن	١٩٨٠	روسيا	انشاص
	ماء خفيف		خطط	١٩٨٣	امريكا	سيدى كرير
	ماء خفيف	٦٠٠	خطط	١٩٨٥		
	ماء خفيف	٦٠٠	خطط	١٩٨٩		
	ماء خفيف	٦٠٠	خطط	١٩٩٠		
	ماء خفيف	٦٠٠	خطط	١٩٩١		
	ماء خفيف	٦٠٠	خطط	١٩٩٣		
	و	١٠٠٠	خطط	١٩٩٥		
	ماء ثقيل	١٠٠٠	خطط	١٩٩٧		
		١٠٠٠	خطط	١٩٩٩		
	المجموع	٦٦٠٥		٢٠٠٠		
العراق(٦١)	للبحث	غ/ م	يعمل	١٩٦٨	روسيا	
	اوزوريس	٧٠	خطط	١٩٨٠	فرنسا	
		٦٠٠	اتفق عليه	١٩٧٥	فرنسا	
	سريع التولد	غ/ م	اتفق عليه	١٩٧٥	فرنسا	
الكويت (٦٢)	للبحث	٥٠	شراء	غ/م	غ/م	
	غ/م	٣٦٠٠	خطط	٢٠٠٠	غ/م	

(٥٩) A. Bennini, **Private Communications** (Algeria: CSTN, 1978).

(٦٠) K.E.A. Effat et al., «Future Fuel Cycle Requirements and Radio-Active Waste Management Plans for Egypt's Nuclear Power Programme», in Nuclear Power and its Fuel Cycle, 6, 1977, pp. 178-192.

(٦١) انظر المصدر رقم(٣٢)

(٦٢) Z. Abu-Eid «Interview-1», **The Middle East,** no. 43, (1977) pp. 31-32.

« تابع » الجـــدول (٩)

القطر	نمط المفاعل	الطاقة ميغاواط	الوضع	العام	المصدر	الموقع
ليبيا	غ/ م	٤٤٠		اتفق عليه	روسيا	غ/ م
	غ/ م	٦٦٠		اتفق عليه	فرنسا	غ/ م
		يجري بناء مفاعل ماء ثقيل				
المغرب(٦٣)		سيتم استثمار اليورانيوم في الثمانينات				
العربيـــة السعودية (٦٤)	للبحث	٦	مفاوضـات	١٩٧٧	فرنسا	الظهران
		لا تفكير بمفاعلات كبيرة قبل عام ٢٠٠٠				
تونس	غ/ م	٥٠	مخطط	الثمانينات		قابس

٤ ـ الطاقة البشرية والادارة النووية

يتضح من الفقرات السابقة أن الفعاليات النووية في الوطن العربي تتقاسمها سلطات حكومية عدة في كل قطر عربي(٦٥) . ولقد انعكس ذلك تعقيداً في العمل النووي العربي(٦٦) .

وتجدر الاشارة إلى أن بعض التقنيات النووية الوطنية حققت تقدماً ملحوظاً في تحسين أساليب ادارتها ، ومن ثم خطت خطوتها التصحيحية نحو العمل الصحيح . كل ذلك تم بدعم من الأوساط التقدمية الوطنية التي يمكن ان تشمل متخذي القرار في امر التقنية والاقتصاد والسياسة . ومن هذا الواقع نفذت الجزائر والعراق ومصر أعمالا رائدة في هذا المجال . ففي الجزائر مثلا ، انشىء مركز العلوم والتقنية النووية في نهاية الستينات لتحقيق استراتيجية نووية جزائرية فعالة . ولا ريب في أن درجة الاستقلال وحرية الحركة العاليتين قد مكنتا المركز المذكور من وضع سياسات طموحة لحيازة التقنية النووية وتطويعها . ونتيجة العناية الشديدة التي وسمت نشاطات اقسام المركز المختلفة تم تحقيق نتائج مشجعة . ولقد خص المركز بـ ٤٥ مليون دينار جزائري لكي يحقق طموحاته(٦٧) . وتساعد شركة سوناريم ـ التابعة لوزارة الصناعات الثقيلة ـ المركز في استطلاع واستثمار اليورانيوم جنوب الجزائر(٦٨) ، (٦٩) .

---

(٦٣) انظر : المصدر رقم (٥٧)

(٦٤) F. Kabbani, «Interview-3», **The Middle East,** no. 34, (1977) p. 33.

(٦٥) انظر : المصدر رقم (٤١)

(٦٦) انظر : المصدر رقم (١) .

(٦٧) انظر : المصدر رقم (٥٩) .

(٦٨) I. Bou-Jmai'a, **Private Communications** (Algeria: CSTN, 1978)

(٦٩) Bodouhene and Amroua'i, **Private Communications** (Algeira: Sonarem, 1978)

ومن المفيد الاشارة إلى بعض المنجزات التقدمية الهامة التي حققتها الادارة النووية الجزائرية حتى الآن . فلقد تبين أنه :

(أ) بتحديد حيازة التقنية النووية واجباً رئيساً لمركز العلوم والتقنية النووية تقدمت الجزائر خطوة عملية نحو توحيد ادارة تخطيط وطنية لبحوث وتطوير التقنية النووية . ونتيجة لذلك ستنفذ الجزائر خطتها الأولى في تطوير التقنية النووية .

(ب) بتنفيذ سياسة المركز الجزائري الرامية الى تطويع التقنية النووية ،ستحصل الجزائر في نهاية السبعينات على : ١ ــ تجمع شامل للمعرفة الصناعية النووية ؛ ٢ ــ خطوة متقدمة في بناء دورة الوقود النووية ؛ ٣ ــ توطيد لجهد البحث والتطوير النوويين ؛ ٤ ــ أنشطة كبيرة في مجال التعليم والتدريب النوويين .

(ج) بربط الأعمال التقنية للمركز الجزائري مع النشاطات التقنية الوطنية الرئيسة الأخرى ستنال عملية تطويع التقنية النووية الجزائرية في طورها الأول دعماً جماهيرياً ومساندة من قبل الرأي العام العربي(٧٠) .

تتضمن الأوراق الخلفية لمؤتمر كاستعرب(٧١) ، والمؤتمر العربي الثالث للثروة المعدنية(٧٢) ، وندوة الاكوا حول نقل التقنية في الوطن العربي(٧٣) ، معطيات حديثة وتحليلا للعلم والتقنية العربية ، وكنا نود اضافة تحليل كامل لواقع الطاقة البشرية العاملة في التقنية النووية العربية لولا أن صعوبات الاتصال ببعض الدول العربية الناشئة عن ضيق الوقت المحدد لهذا العمل قد حالت دون ذلك . على أي حال ، لا بد من الاشارة إلى أن أمر استكمال المعطيات حول الطاقة البشرية العلمية والتقنية العربية واجب لا بد من ادائه بغية تحديد الثغرات بين توفر الطاقة البشرية والطلب عليها حاضراً ومستقبلاً مع تفصيل خاص للمتطلبات الناشئة عن الاستغناء عن الطاقة الأجنبية . ومن المفهوم حالياً أن حجم الطاقة البشرية العلمية والتقنية العاملة في مضمار الأعمال النووية يتراوح بين صفر٪ (في البحرين ، عمان ، اليمن الجنوبية وقطر وسورية) و٥٠٪ (في الجزائر ومصر والعراق) من الطاقة الوطنية الكلية العاملة في العلم والتقنية . أما توفر معطيات متكاملة حول هذه الطاقة ، فيمكن في المستقبل أن يساعد على ابداء اجراآت مناسبة في حقل التعليم والتدريب وبرامج التوظيف ، التي يجب ان تبنى على الأساسين الوطني والاقليمي العربي لضمان توفر الطاقة البشرية النووية المدرّبة المطلوب توفرها مستقبلا لتغطية مختلف جوانب الصناعة النووية العربية .

٥ ــ التعاون الاقليمي والدولي لتطوير التقنية النووية في الوطن العربي

يمكن في أوائل الستينات تمييز بعض مبادرات تعاون متفائلة في مجال العلم والتقنية العربية . فتنسيق برامج المساعدات الاقليمية والدولية في العلم والتقنية وربط الوسط !لاكاديمي العربي بالتنمية العربية هما هدفان رئيسان لتلك المبادرات(٧٤) (٧٥) . ولقد تعزز الهدف الثاني بعمليات تبادل الخبرة

---

(٧٠) انظر : المصدر رقم (٣١) .

(٧١) انظر : المصدر رقم (٤٣) .

(٧٢) انظر : المصدر رقم (٥٤) .

(٧٣) A. B. Zahlan (ed), **Technology Transfer and Change in the Arab World: A Seminar of the United Nations Economic Commission for Western Asia** (Oxford: Published for the United Nations by Pergamon Press, 1978).

(٧٤) المصدر السابق .

(٧٥) انظر : المصدر رقم (١٠)

التي بدأت تأخذ لها مكاناً بين المؤسسات العربية (أي الجامعات ومراكز البحث والتقنية ..) . لكن عملية التنسيق بقيت مقتصرة على بعض الانظمة العلمية عدا النووية وذلك بسبب الاشكالات الادارية والسياسية القائمة بين الدول العربية(٧٦) .

إن تأسيس المركز الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية بالقاهرة يتيح فرصة مؤاتية للوطن العربي كي يبدأ عملية شاملة لتطويع التقنية النووية السلمية . فلقد قام المركز حتى الآن بنشاطات عربية عدة أهمها ما يلي :

(أ) اجراء دراسات للمياه السطحية في مصر والكويت وليبيا والسودان .

(ب) اجراء تجارب حول تعالق السماد ـ الماء ـ التربة والنبات في كل من مصر والعراق والسودان .

(ج) اجراء تدريب على بعض تقنيات الطاقة النووية السلمية في الوطن العربي .

(د) وتقديم بحوث علمية حول القضاء على ذبابة الفاكهة ؛ ـ القضاء على بعوضة الملاريا ؛ ـ شذوذ الغدة الدرقية ؛ ـ البلهارسيا في لبنان والعراق ومصر والسودان .

ومع أن معظم الاعمال الموكولة للمركز المذكور هي مهمات اقليمية عربية فقد نفذت اما ضمن نهج وطني بحت أو تحت معان مختلفة للمفهوم الاقليمي العربي . ومن هذا المنطلق قصر هذا المركز عن اداء واجبه كمركز اقليمي عربي . على أي حال قام المركز بتحقيق انجاز اقليمي عربي تجلى في الربط بين الأعمال العربية الوطنية في مجال التقنية النووية السلمية وبهذا اسهم في تخفيض تعدد الجهود في العمل الواحد .

ولقد كانت الحكومات العربية بطيئة جداً في اتخاذ اجراآت دعم عملية تطويع التقنية النووية على المستوى الاقليمي العربي ، فهي لم تقم بشيء يذكر في مجال التعاون العربي بشأن الطاقة النووية . وبغية تجاوز هذا الوضع المخيب للآمال ، عبرت بعض المؤسسات والمنظمات والجهات المالية الاقليمية العربية عن اهتمامها بتقديم الدعم لأعمال خاصة تهدف الى اخراج نموذج للطاقة العربية النووية(٧٧)، (٧٨) . كما تبدت للوطن العربي وسيلة تعاون مبكرة في مجال استطلاع المعادن النووية ، خلال المؤتمرات العربية للثروة المعدنية التي نظمها مركز التنمية الصناعية للدول العربية . ففي المؤتمر الأول المنعقد ببغداد عام ١٩٧٢(٧٩) ، طرح أمر تعاون عربي في مجال التدريب المختص وفي توحيد خرائط المصادر المعدنية وفي التنظيم الصناعي ، وفي مجال مواءمة الانتاج والتسويق والتمويل . وفي المؤتمر الثاني الذي انعقد في جدّة طرح اقتراح لتبني تقنيات للاستطلاع تناسب الظروف الجيولوجية القائمة في الدول العربية ، وأشير أيضاً إلى أن جميع الجهود يجب أن تبذل في المجال العلمي ، كما يجب توظيف تمويل مناسب من أجل توفير الطاقة النووية للدول العربية . واعتبر الأمر الأخير أمراً اساسياً

---

(٧٦) دراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة ، الطاقة الشمسية ، ابحاث البناء والأبحاث الصناعية مثلا .

(٧٧) OAPEC, The Arab Fund for Economic and Social Development, andKuwait Fund for Arab Economic Development.

(٧٨) **النفط والتعاون العربي** Y. Sayegh, «Arab Development: Achievements, Issues, Expectations», 1, 65 (1975).

(٧٩) Arab Conference for Mineral Resources, 1st, Baghdad, 17-23. February 1972, **Follow up of the Implementation of the Recommendations of the 1st Arab Conference for Mineral Resources** (IDCAS, 1974).

في تحقيق مواكبة الاقطار العربية للتطور العالمي في مجال الطاقة[٨٠] . أما المؤتمر الثالث الذي انعقد في الرباط فقد توجه إلى :

(أ) تأسيس المنظمة العربية للثروة المعدنية في الرباط مع الأمل أن تقوم بدور قيادي (كدور الاوابيك) في مجال صناعات الثروات المعدنية .

(ب) تبني استراتيجية مرحلية لتطوير الثروات المعدنية العربية . ولقد أشـير في هذه الاستراتيجية مفصلا الى « وجود عناصر مشتركةبين الدول العربية في مجال تطوير ثرواتها المعدنية ، وأن مستوى استثمار هذه الثروات متفاوت من قطر عربي لآخر وفقاً لظروف تخطيط وتنمية القطر الصناعية[٨١] . لهذا يجب أخذ هذه العوامل الأخيرة بعين الاعتبار عند رسم خطة تنمية القطر التعدينية . ولقد حددت الاستراتيجية المتبناة في المؤتمر المعادن المتوفرة في الدول العربية ، ومن بينها المواد المشعة ، وناقشت العوامل المؤثرة في تلك الاستراتيجية مثل : ــ الاحتياطي ، الانتاج والتسويق ؛ ــ البنية الصناعية المساعدة ؛ ــ البيئة والمصادر غير المعدنية ؛ ــ التدريب ، التعليم ، البحث والتطوير ؛ ــ التمويل ؛ ــ التصنيع التعديني والوقاية .

وتشير انطلاقة الشركة العربية للتعدين الى الخطوة العملية الأولى نحو تنفيذ الاستراتيجية المشار اليها اعلاه . فخلال السنوات الأخيرة ، نفذت الشركة المذكورة دورها التعاوني العربي عن طريق مساهمتها في بعض المشاريع العربية الوطنية[٨٢] ومن بين التزاماتها الحالية : ــ مشروع البوتاس الأردني ؛ ــ مشروع الرصاص بالمغرب ؛ ــ مشروع تعدين النحاس بالمغرب ، بالاضافة إلى تقويم فرص عديدة اقترحتها بعض الدول العربية في مجال استطلاع وتطوير انتاج اليورانيوم[٨٣] ، على سبيل المثال .

وبغية تصعيد التعاون العربي في مجال التقنية النووية ، تكمن فرص طيبة في المجالات التالية :

(أ) تنشيط المراكز والمؤسسات المهتمة بأي جانب من جوانب التقنية النووية وذلك بابداء بعض الاجراآت الفعالة التي تمكن تلك المؤسسات من تطوير برامجها ونشاطاتها على أسس اقليمية عربية[٨٤] .

(ب) وضع نموذج موحد تتحقق من خلاله الرغبة العربية في الحصول على التقنية النووية[٨٥] .

---

(٨٠) Arab Conference for Mineral Resources, 2nd, 2-8 November 1974, **Nuclear Minerals and Their Role in the Arab Countries, Background Papers** (IDCAS, 1974), pp. 37-42.

(٨١) انظر : المصدر رقم (١٠) .

(٨٢) شركة التعدين العربية هي مشروع عربي مشترك ، انشئت من قبل جامعة الدول العربية عام ١٩٧٤ ، بناء على توصية تقدم بها المؤتمر العربي الأول للموارد المعدنية ، وبرأسمال يبلغ ١٠٠ مليون دينار كويتي .

(٨٣) Thabet Al-Taher, **Private Communication.** (Amman: Arab Mining Company, 1978).

(٨٤) مركز الشرق الأوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية ، في القاهرة ، والمؤسسة المختصة بالصناعات الهندسية ، في بغداد ، هما في حاجة الى مثل هذا التنشيط .

(٨٥) عبّر اعلان الرباط (CASTARAB- 1977) ومقررات المؤتمر العربي الثالث للموارد المعدنية (1977) عن الرغبة العربية في الحصول على الطاقة النووية .

(ج) تطوير معدل التزام المساهمة العربية المشتركة في معظم مظاهر صناعات الطاقة النووية[٨٦] . وخير مثال يمكن ايراده هنا هو العمل الذي قامت به منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والصندوق الكويتي للتنمية العربية والاقتصادية ، متعاونة ونيابة عن الوطن العربي لاختبار وسائل عدة يمكن من خلالها تنفيذ الأمر المذكور في مجال المصادر الطبيعية والطاقة . وفي ندوة وسكنسن ــ ١٩٧٧ التي مولتها الجهات الثلاث ، جرى تحليل شامل لسياسات المصادر الطبيعية ضمن اطار التنمية الاقتصادية للأقطار النامية . كما درست بعناية أمور توازن المصادر ، توازن التقنيات ، تكامل الأقطار النامية في الاطار العالمي ووسائل التعاون على المستوى الدولي[٨٧] . وبغية بلوغ قناعات عربية فعالة في مجال الطاقة (اقليميا ودوليا) خطط الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية مع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط فكرة مؤتمر الطاقة العربي الأول الذي انعقد في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة خلال (٤ ــ ٨ آذار/مارس ١٩٧٩) .

ولم يقم حتى وقت متأخر سوى تعاون دولي محدود جداً في مجال تطويع التقنية النووية وتطورها في الوطن العربي . ولا نلمس أي تعاون يذكر أبدته أي من المؤسسات أو المنظمات المختصة في الدول المتطورة عدا التي لها علاقة بالأمم المتحدة أو الاتحاد السوفييتي . فلقد عمد الاتحاد السوفييتي إلى تزويد بعض الدول العربية بوسائل نووية ثقيلة وبعون تقني مخلص في العديد من جوانب التقنية النووية[٨٨] . كما حاز الوطن العربي من خلال مشاريع الأمم المتحدة مثلا على[٨٩] : (١) تأسيس مركز الشرق الأوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية : (٢) تدريب ٨٧ عالماً وتقنياً لمدة كلية قدرها ٩٥٦ شهراً في التقنية النووية : (٣) دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمشاريع المخططة لاستطلاع اليورانيوم : (٤) مشاركة وكالات الأمم المتحدة الأخرى ، كاليونيسكو والاكوا وبرامج الأمم المتحدة للتنمية في الأعمال العربية الجديدة الهادفة الى تخطيط تطويع وتطوير التقنية النووية[٩٠] .

نتائــج واقتراحــات

يشكل بحثنا هذا استطلاعاً رائداً لواقع الامكانية النورية العربية وتقويماً علمياً لتقدمها بالمقارنة مع الأسس الدولية السائدة بالنسبة لتطور التقنية النووية . وبشكل عام ، تبين السياسات والأعمال التي تم استعراضها في بحثنا أن الوطن العربي قد شهد قبل السبعينات : ــ حركة بطيئة

---

(٨٦) من الممكن أن تكون الشركة العربية للتعدين ، وصندوق تمويل الاكتشافات في الدول العربية ، مشروعاً مشتركاً قادراً على التعامل مع هدف كهذا .

(٨٧) عقدت الحلقة الدراسية حول سياسة الموارد الوطنيةوعلاقتها بالتطور الاقتصادي والتعاون الدولي في مؤسسة دراسات البيئة ، في جامعة ويسكنسن ، في ماديسون ، في الولايات المتحدة .

(٨٨) مثلا ، مفاعلات للأبحاث لمصر والعراق ، تدريب تكنولوجيين نوويين ، معدات نووية والبحث عن ترسبات اليزرانيوم في سوريا .

(٨٩) **Unesco's Activities in the Field of Science and Technology in the Arab World** (SC-78-CONF. 232- COL.8) (U.N., 1978).

(٩٠) U.N., **World Plan of Action for the Application of Science and Technology to Development** ST/ECWA/ 146/REV.1) (U.N, 1971).

نحو التخطيط للطاقة : ـ اعتماداً كبيراً على مصادر الطاقة التقليدية في معظم الخطط المرحلية الوطنية : ـ اهتماماً لا يذكر بقضايا الطاقة النووية الراهنة . وعقب ذلك ، عبرت بعض الأقطار العربية عن اهتمامها بالدور الذي ستلعبه الطاقة النووية في مرحلة ما بعد نضوب النفط ، وذلك عبر قيامها بدراسة مكثفة لوضعية امكانياتها النووية الوطنية . ولقد انعكس ذلك في الفعاليات التالية : ـ وضع نماذج للطاقة قريبة المدى تأخذ الطاقة النووية بالاعتبار : ـ تحديد مهمات رئيسة يتم عبرها تنفيذ النماذج اعلاه : ـ تحريك الاهتمام الوطني بالطاقة النووية من خلال الدوائر السياسية والاقتصادية والتقنية .

ولقد خلق النجاح في تحقيق المهمات المذكورة أعلاه تحفزاً عربياً شاملاً نحو الطاقة النووية يمكن تلمسه عبر استعراض الحقائق المبينة في القسم الثاني من هذا البحث وخلال التوصيات التي اتخذتها الأمة العربية في مؤتمر كاستعرب والمؤتمر العربي الثالث للثروة المعدنية المنعقدين في الرباط خلال عام ١٩٧٧ .

وفي منتصف السبعينات بدأت دول عربية عديدة باظهار توجه جاد نحو توطيد بعض اجزاء من التقنية النووية . والتقدم في ترجمة تلك المشاعر اعمالا متواضعة ، سبق وصفها في هذا البحث ، قد أدى إلى ادخال العديد من المشاريع النووية ضمن خطط التنمية العربية في الأقطار الاخرى . ويؤمل أن يعلن مزيد من النتائج الطيبة في المستقبل القريب .

ومن خلال العروض السالفة يمكن استنتاج ما يلي :

١ ـ في مجال استطلاع واستثمار وانتاج اليورانيوم ، لقد توطدت نسبة كبيرة من عملية تطويع اليورانيوم نتيجة لنشاطات الاستطلاع الجارية حالياً في كل من الجزائر والعراق والأردن والمغرب والسودان والصومال . وتتوفر حالياً قاعدة لثروة تقنية معتبرة تدعم صناعة اليورانيوم اضافة إلى بروز حافز اقتصادي كاف لتشجيع الاستثمارات العربية على دخول ميدان انتاج اليورانيوم . أما انتاج اليورانيوم على شكل نتاج ثانوي في صناعة الأسمدة الفوسفاتية العربية فلم يزل عند حافة التحقق التجاري ، لكنه لم تخط أية دولة عربية الخطوة الأولى في هذا المجال . ولا بد من بذل جهود اضافية واسعة لتأسيس قدر أكبر من صناعات اليورانيوم العربية المستقلة . ويمكن رفع مستوى الاستقلال في هذا المجال عن طريق تنفيذ مشاريع عربية مشتركة في هذه الصناعة الحساسة ، خصوصاً بعد أن شاعت صيغ المشاريع العربية المشتركة في صناعات أقل أهمية . وكما بينا سابقاً ، يتطلب برنامج استطلاع اليورانيوم في المغرب دعماً مالياً عربياً يقود الى تسريع حركته البطيئة ، فنجاح مثل هذا البرنامج يمكن ان يرقى بالحد الأعلى لاحتياطي اليورانيوم العربي الاضافي الى حوالي ١,٥ مليون طن في نهاية هذا القرن .

٢ ـ في مجال دورة الوقود النووية ، تم تحقيق بعض نشاطات لدى بداية دورة الوقود النووية ، لكن قدر التقنية المطوعة في هذا المجال لم يزل صغيراً ولم تزل اسئلة كثيرة لا بد من سؤالها بشأن تطوير هذه النشاطات على المستويين القطري والاقليمي العربي . **والفرصة الذهبية للوطن العربي كي يكامل ويطور دورة وقود نووية عربية مستقلة ، لا تكمن في ابداء المزيد من البرامج الوطنية في هذا المجال بل في محاولة تحقيق ما يلي :**

ـ توحيد جميع المصادر المالية والتقنية العاملة في هذا الجزء من التقنية النووية وتركيز أعمالها على اجزاء مصطفاة من تقنية الوقود النووي .

ـ تحسين تدفق التقنية الراهنة عبر الاقنية التقليدية او المتوطدة حالياً وتصعيد معدل التعاون العربي المشترك في هذا المجال . ويبدو واضحاً أن مركز العلوم والتقنية النووية الجزائري يمكن أن يكون موقعاً مناسباً لا خصاب الفكرة السابقة وتطويره الى مركز تقني عربي فعّال لتقنية الوقود النووية .

٣ ـ **في مجال تقنية المفاعل النووي** ، يعتمد الوطن العربي حالياً على أحد أمرين : اما الاستيراد او انماط من مشاريع المغامرة لتحقيق دراسة هذه التقنية ومشاريعها وادارتها النووية . **ويشكل غياب السوية العالية من الجهات الوطنية أو الاقليمية العربية المسؤولة عن تطوير التقنية حجر عثرة في تقدم عملية تطويع التقنيات النووية . ولقد تجاوزت الجزائر ، مثلا ، العقبة المذكورة عندما أسست مركز العلوم والتقنية النووية وأصبحت بذلك قادرة على ادارة مفاعلاتها التي سيتم صنعها وطنياً في المستقبل القريب . ان أقطاراً عربية اخرى كالعراق ومصر ، عقب انشغال طويل بالبحث العلمي البحت يمكنها أن تكون قادرة حالياً على السير بمزيد من الخطى المتقدمة في عملية تطويع التقنية النووية الثقيلة .**

٤ ـ **في مجال الطاقة البشرية والادارة النووية** ، كانت الدول العربية بطيئة جداً في اتخاذ اجراءات لتطوير طاقاتها البشرية التقنية . وكانت اكثر بطءاً في تحقيق اصلاح صناعي شامل . ولقد أدى ذلك إلى بقاء عقبات عدة أمام مسيرة العلم النووي وتقنيته في الوطن العربي . ويبدو ضرورياً اقتراح انضواء معظم النشاطات الوطنية والاقليمية العربية النووية في بعض مؤسسات ذات سلطة عالية كالتي في الجزائر والعراق ومصر ، حيث الاصلاح الاداري وتطور الطاقة البشرية يمكن تحقيقهما بكل فعالية . وتجدر الاشارة الى الدور المشرف والشجاع الذي لعبه افراد بارزون عرب من اجل تقدم العلم والتقنية كل في قطره ، فلولا مبادرة اولئك الافراد لما تمكن المغرب من تجسيد توقعاته في الحصول على الاحتياطي الكبير من اليورانيوم ، ولما استطاعت الجزائر ان تملك مركزاً بارزاً كمركز للعلوم والتقنية النووية ، وان البحث والعمل النووي الكبيرين في كل من العراق ومصر ما كانا ليريا النور .

٥ ـ **في مجال التقنيات النووية السلمية** ، لقد أتيحت للدول العربية فرصة فضلى لتطويع تقنيات عدة في هذا المجال . ويمكن ان يؤدي كل من توسيع التعليم العالمي في التقنية النووية السلمية ، وتقديم مشاريع مستقلة ، وتشجيع التعاون الاقليمي الى تكوين مجموعة مقومات فعالة في تقدم وتطور التقنيات النووية السلمية في الزراعة والريّ والطب والبيئة . كما يجب بذل اهتمام اكبر نحو مركز الشرق الأوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية كي يتمكن من تحقيق مزيد من النجاح على المستويين الوطني والاقليمي .

٦ ـ **في مجال التعاون الاقليمي والدولي** ، لم يتحقق أي شيء يجدر ذكره في هذا المجال . وهذا الوضع المخيب للآمال يمكن أن يكون نابعاً من الطبيعة المغلقة للمشاريع الوطنية النووية ومن الاسلوب الذي تنفذ به . بيد أن هناك بعض مبادهات عملية في طور التكوين عبر الوطن العربي ، تهدف إلى تصعيد التعاون العربي في مجال العلم والتقنية النووية ، تدعمها بعض الاوساط الوطنية والاقليمية العربية . ومعظم تلك المبادهات موصوف بشكل عام في توصيات ودراسات ومشاريع المؤتمرات الاقليمية والدولية التي سبق ذكرها .

وبالرغم من الواقع الصعب الذي تعيشه التجربة النووية العربية ، فانها تملك امكانيات نمو

وتطور جديرة بالاعتبار على الصعيدين القطري والاقليمي العربي . إلا أن مدى النمو القطري سيبقى محدودا وبعيدا عن استيعاب المظاهر الحساسة للتقنية النووية على نحو متكامل ، وذلك نتيجة لظروف التوتر الدولي من جهة ونتيجة لظروف التنمية والمواجهة التي تعيشها اقطار الوطن العربي من جهة اخرى . أما على صعيد الوطن العربي ، فان احتمالات حيازة الأمة العربية مجتمعة على صناعة نووية متكاملة ومستقلة ، فتبدو كامنة في فرص عديدة متاحة ، ولعل أبرزها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

أولا ــ باعتبار أن التطور هو قضية العرب الأساسية ، وأن عائدات المواد الأولية هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك التطور ، فانه يبدو من المناسب عملياً سعي الأمة العربية لتنهيج استبدال جزء من عائدات تلك المواد الأولية بعائدات جديدة ، هي العائدات التقنية . وتأتي في مقدمة تلك العائدات الجديدة،التقنيات النووية الحساسة اللازمة لخلق صناعة نووية عربية متكاملة تحقق للأجيال العربية القادمة بديلا مؤكدا للنفط حال نفاذه .

ثانياً ــ وانطلاقاً من واقع حقيقة التكامل الاقتصادي العربي ، يبدو أن الفرصة الذهبية للوطن العربي كي يكامل صناعته النووية لا تكمن في ابداء المزيد من البرامج النووية الوطنية بل في محاولة تحقيق ما يلي :

أ ــ احتواء التجارب النووية القطرية الناجحة ورفدها بمختلف انواع العون العربي المشترك وذلك بغية تطويرها لتحتل جانباً متخصصاً من جوانب التقنية النووية .

ب ــ تطوير فعاليات البرامج النووية الراهنة في مختلف الأقطار العربية وذلك عن طريق رفدها بأقنية فعالة لنقل التقنية ونشرها فيما بينها .

ج ــ الدخول الشامل لجميع الصناديق والمصارف والمنظمات العربية والاقليمية والدولية في دعم النشاطات النووية الوطنية والاقليمية العربية وذلك بعد أن توطد انشغالها في النشاطات التنموية الأخرى □

صَدر حديثاً

عَن

مركز دراسات الوحدة العربية

النفط
والوحدة العربية

تاثير النفط العربي على مستقبل الوحدة
والعلاقات الاقتصادية العربية

الدكتور محمود عبد الفضيل

الحوار العربي الاوروبي
وجهة نظر عربية في الجانب السياسي

د . احمد صدقي الدجاني

استاذ في معهد البحوث والدراسات العربية ،مسؤول عن الحوار العربي الاوروبي في منظمة التحرير الفلسطينية .

الحوار العربي الاوروبي تجربة جديدة في العلاقات الدولية ، ولكنها في رأينا « تجربة واعدة » . ويمثل هذا الحوار بالنسبة للمنطقتين العربية والاوروبية ولحضارتيهما « عبرة تاريخ مشترك وضرورة مستقبل » .

توضح الدراسة المتعمقة للحوار ان الآفاق التي تستشرفها هي آفاق رحبة ، ومجالات التعاون الممتدة امامه واسعة في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .. والحضارية عموماً . ذلك ان الحوار بالنظرة الشاملة له عمل حضاري يتعدى مجرد التعاون في ميدان واحد ليشمل كل الميادين . وهو لقاء بين منطقتين وضعتهما حقائق الجغرافيا بعضهما في محاذاة البعض الآخر وفرضت عليهما حقائق عالمنا المعاصر أن تتحاورا .

كذلك توضح الدراسة المتعمقة للحوار ان التقدم في شتى مجالاته يقتضي توافر مناخ سياسي لنجاحه ، لأن الحوار ، في حد ذاته ، تعبير عن ارادة سياسية . ومن هنا يتخذ الجانب السياسي فيه اهمية خاصة ، وتبرز الحاجة الى وقفة عند هذا الجانب ،نتعرف فيها على اهم قضاياه ، ومواقف طرفي الحوار منها ، وندرس امكانية تفاهمهما عليها بهدف تعاونهما على معالجتها .(١)

قضية الصراع العربي الاسرائيلي هي في مقدمة هذه القضايا . وقد برزت في الحوار العربي الاوروبي منذ ولادة فكرته ، وكان لها تأثير واضح على بدايته وعلى مساره . ومن المتوقع ان تستمر في تبادل التأثير معه حتى يتم التوصل الى حلها . وسنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على « مكان » الصراع العربي الاسرائيلي من الحوار . كما نتعرف على رؤية الطرف العربي لما يمكن للحوار ان يحققه في جانبه السياسي بشأن قضية الصراع العربي الاسرائيلي . ونبحث في مستقبل الحوار على ضوء التطورات الاخيرة التي طرأت على هذا الصراع .

***

(١) شرحنا هذه الافكار بالتفصيل في كتابنا « الحوار العربي الاوروبي ، وجهة نظر عربية ووثائق » .

اولا : مكان الصراع العربي الاسرائيلي من الحوار

طرحت فكرة الحوار العربي الاوروبي على مسرح السياسة الدولية في اعقاب حرب رمضان بعد ان اكتمل الحمل بها ونضجت بفعل **عوامل محددة جغرافية وتاريخية واستراتيجية وسياسية واقتصادية وثقافية** . وذلك حين اصدرت دول الجماعة الاوروبية التسع تصريحها المعروف ببيان ٦ نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٧٣ حول موقفها من الصراع الدائر في منطقة الوطن العربي ثم اصدرت الدول العربية المجتمعة على مستوى القمة في الجزائر بيانا موجها الى اوروبا الغربية ، يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣ ، استجابت فيه للتحسن الذي اظهره البيان الاوروبي في موقف الدول الاوروبية التسع من قضية فلسطين . وكان لحدث الحرب في حد ذاته ، ولأزمة النفط التي اقترنت به ،تأثيرهما المباشر على دفع الدول التسع لاعلان بيانها .

انن فبداية الحوار عند الجانب الاوروبي اقترنت بقضية الصراع العربي الاسرائيلي ، وارتبطت ارتباطا وثيقا بالمضمون السياسي لهذا الصراع . ومع ان النغمة التي سادت في الاعلام الاوروبي ركزت على الجانب الاقتصادي في الحوار ، وابرزت اعتماد الدول التسع على النفط العربي الى حد كبير ، وحاجة الصناعة الاوروبية الى الاستثمارات العربية من الثروات النفطية ، والى الاسواق العربية التي زادت قدرتها على الشراء بفعل تلك الثروات ، الا ان السياسة الاوروبية كانت واعية ان هذا الجانب الاقتصادي لا يمكن ان يتحقق بشكل مناسب او يحمى ما لم يوضع في اطار سياسي مناسب . كما وعت ايضا ان هذا الجانب الاقتصادي شديد الارتباط بعامل الامن لأن ظروف عدم الاستقرار في احدى المنطقتين او كليهما سوف تضعف أي علاقة اقتصادية بينهما . وهو شديد الارتباط ايضا بعلاقات منطقة الوطن العربي بالقوى العظمى ، وخاصة بالاتحاد السوفييتي من وجهة النظر الاوروبية . وهذا كله يفسر كيف جاء تعبير الدول التسع عن الحوار في صيغة سياسية .

كذلك اقترنت بداية الحوار عند الجانب العربي بقضية الصراع العربي الاسرائيلي ، وارتبطت ارتباطا وثيقا بالمضمون السياسي لهذا الصراع . وقد عبر هذا الجانب بأسلوب مباشر عن افكاره ، وطرح قضية الارتباط هذه بوضوح ، واعطى البعد السياسي للحوار اهمية خاصة ، دون ان يقلل من اهمية البعد الاقتصادي فيه ، ودون ان يغفل عن شمولية الحوار وتكامل أبعاده .

إن وجهة النظر العربية حول مكان قضية الصراع العربي الاسرائيلي من الحوار العربي الاوروبي تنطلق من ان العرب يسعون ، في اطار الشرعية الدولية ، لتحقيق سلام عادل دائم ، على اساس استرجاع الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ، وان هذا السلام يحقق المصالح العربية ومصالح دول العالم كلها، وفي مقدمتها دول الجماعة الاوروبية التي تتصل بالمنطقة العربية عبر البحر الابيض المتوسط بصلات حضارية متينة ومصالح حيوية متداخلة . وتؤكد وجهة النظر هذه رغبة العرب في التعاون الاقتصادي مع الجماعة الاوروبية تعبيرا عن المصالح المشتركة والتكامل الاقتصادي الممكن بين المنطقتين ، ولكنها توضح في الوقت نفسه ان هذا التعاون الاقتصادي لا يمكن ان يتقدم على الوجه المطلوب ، ويأخذ مداه ، والعدوان الاسرائيلي جاثم في قلب المنطقة العربية ، لا يترك مجالا لاستتباب السلم فيها ، ويدعها موزعة بين حالة الحرب او حالة اللاحرب واللاسلم . وتنبه وجهة النظر هذه الى ان تاريخ الصراع اثبت بما لا يقبل مجالا للشك حقيقة ترابط امن كل من المنطقتين العربية والاوروبية ، ومن ثم فان الامن الاوروبي في خطر ، ما دام الصراع لم ينته ، وما دام الامن العربي في خطر . ومن المتوقع ان يهدد هذا الخطر في اية لحظة جميع أوجه

التعاون والمصالح المشتركة القائمة بين المنطقتين ، الامر الذي يفرض على الدول الاوروبية التسع ان تبذل جهدها في انهاء هذا الصراع .

واضح من هذا التلخيص لوجهة النظر العربية ان قضية الصراع العربي الاسرائيلي تحتل مكان الصدارة في انشغالاتها عموماً ، وضمن الحوار العربي الاوروبي . وهي لها الاولوية في قائمة انشغالات الجانب العربي ، لأن هذه القضية بالنسبة له قضية وجود ومصير . **وهي تلقي بظلها على جميع جوانب حياته وتؤثر تأثيراً مباشراً فيها** . ولقد اوضح بيان القمة العربية الموجه لأوروبا الغربية وجهة النظر هذه بايجاز ، ثم شرحتها بالتفصيل خطابات الطرف العربي في افتتاح اجتماعات الخبراء واجتماعات اللجنة العامة للحوار ، وطرحها ممثلوه في مناقشاتهم خلال اجتماعات اللجنة العامة مع ممثلي الجانب الاوروبي .

واضح ايضاً من دراسة وجهة النظر الاوروبية حول هذا الموضوع كما طرحها بيان ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ، وكما بدت خلال الحوار ، ان وجهة النظر هذه تقر ضمناً بتأثير الصراع على المنطقتين ، وتعترف بالارتباط القائم بين الامن في كل منهما ، وتبدي قلقها مما يجري في المنطقة العربية من احداث بسبب القضية ، وما تعانيه هذه المنطقة من توتر ، ولكنها لا تضع قضية الصراع في قائمة أولويات انشغالاتها ضمن الحوار العربي الاوروبي ، ولا تبدي التجاوب الكافي مع اهتمام الجانب العربي ببحث القضية وحلها . وتتمسك في معالجتها للقضية بانتهاج سياسة تمسك العصا من الوسط بين الدول العربية واسرائيل ، مؤكدة الروابط التي تجمعها بطرفي النزاع كليهما ، ومعلنة ان سياستها تقوم على اتخاذ خطوات متوازنة على حد تعبيرها . وهكذا تلتقي وجهة النظر الاوروبية مع وجهة النظر العربية بشان هذه القضية في بعض الجوانب ، وان اختلفت في الدرجة بحكم اختلاف موقع القضية منها ، وتختلف معها في جوانب اخرى بحكم الاختلاف في رؤية المصالح المشتركة وكيفية تحقيقها .

كان الحوار متصلاً حول هذه القضية بين الطرفين العربي والاوروبي خلال السنوات الاربع الماضية . وقد اوصل الى الالتقاء على وجهة نظر مشتركة وتقول وجهة النظر هذه « إن الحوار العربي الاوروبي ينبثق عن ارادة سياسية مشتركة ، برزت على اعلى مستوى ، بقصد اقامة علاقات خاصة بين المجموعتين . وان بروز فكرته مرتبط بحرب ١٩٧٣ وان ابعاده السياسية هي في جوهرها محاولة اعادة اكتشاف الروابط التي تؤثر على المنطقتين وتجديدها وتنشيطها »[٢]. وان البعد السياسي للحوار يجب ان يوضع في الاعتبار ، حتى يتسنى له ان يتطور على النحو المنشود ، وان يتواصل بطريقة فعالة[٣] . وقد باشر الجانبان العربي والاوروبي الحوار السياسي بشكل مباشر ، منذ اول اجتماع للجنة العامة في لوكسمبورج في مايو/ايار ١٩٧٦ ، وكانت قضية الصراع العربي الاسرائيلي هي القضية الرئيسية ، بل والوحيدة فيه . وقد صدر عن الاجتماع بيان مشترك **ختامي** تناولت البنود ٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ منه الجانب السياسي بوضوح ونص البيان في البند ٧ على ان كلا من الجانبين « شرح وجهة نظره حول قضية فلسطين وازمة الشرق الاوسط . وسجل الجانبان باهتمام كبير البيانات التي ادلى بها كل منهما ، واقرا ان حل مشكلة فلسطين على اساس الاعتراف بالحقوق

---

(٢) مذكرة القاهرة المشتركة يونيو/حزيران ١٩٧٥ .

(٣) مذكرة روما المشتركة يوليو/تموز ١٩٧٥ .

المشروعة للشعب الفلسطيني هو عامل حاسم للتوصل الى سلام عادل ودائم »[٤] . وسجلت وجهة النظر المشتركة ، إثر اجتماع اللجنة العامة الثانية بتونس في فبراير/شباط ١٩٧٧ ، تأكيد الجانبين قلقهما البالغ ازاء الامن في الشرق الاوسط واحتمالاته بالنسبة للامن الاوروبي والعالمي ، وادراكهما الكامل للاخطار الكامنة في استمرار الجمود في الموقف الحالي ، واهتمامهما المشترك باقامة سلام عادل ودائم »[٥] . وتأكد هذا المعنى ، في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الثالث للَجنة العامة في بروكسل في اكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٧ . فقد اتفق الطرفان على ان الوضع الراهن من شأنه ان يعرض السلام والامن في الشرق الاوسط للخطر ، فضلا عن تهديده للسلم والامن الدوليين . وفي هذا الخصوص اكدا من جديد « قناعتهما بان الامن في اوروبا مرتبط بالامن في منطقة البحر المتوسط وفي المنطقة العربية »[٦] .

يمكننا القول على ضوء ما سبق ان مكان **الصراع العربي الاوروبي من الحوار** العربي الاوروبي قد تحدد من خلال الحوار الذي دار بين طرفيه . فالطرفان العربي والاوروبي يقران بضرورة الانشغال بقضية الصراع التي تؤثر على الامن في المنطقتين ، ويتابعان باهتمام البيانات التي يدلي بها كل منهما حول هذه القضية ، وصولا الى مزيد من اللقاء حول اساليب التعاون بينهما ، لايجاد حل عادل ودائم لها .

كما لا بد ان نشير ايضا الى ان تجربة الحوار نفسها على مدى السنوات الاربع الماضية اوضحت بجلاء المكان الخاص الذي تحتله القضية في الحوار بحكم الامر الواقع . فقد توقف المناخ المحيط به عليها واثر هذا المناخ ايجاباً او سلباً على اوجه التعاون الاخرى في الحوار . ونذكر كأمثلة على هذه الحقيقة تأجيل البدء بالحوار بسبب الموقف الاوروبي من تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار ، ثم خطر التأجيل الذي احاط بالاجتماع الاول للخبراء ، بسبب ابرام الاتفاق التجاري بين الجماعة الاوروبية واسرائيل ، ثم دفع التعاون إثر صدور بيان لندن في يونيو/حزيران ١٩٧٧، ثم تأخر اجتماع اللجنة العامة وتأثر اجتماعات لجان العمل في اعقاب زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٧ ، لما لهذا الحدث من اتصال جوهري وتأثير صميمي على قضية الصراع .

ثانياً : ما يمكن ان يحققه الحوار بشأن قضية الصراع

حدد الطرف العربي بوضوح وموضوعية رؤيته لما يمكن للطرف الاوروبي ان يقوم به للمساهمة في إنهاء الصراع العربي الاسرائيلي منذ ان قبل فكرة الحوار العربي الاوروبي . وقد تضمن بيان القمة العربية والقرارات الصادرة عنها هذه الرؤية بايجاز ، ثم شرحها الطرف العربي بالتفصيل خلال الحوار .

تقول هذه الرؤية العربية ان لدول الجماعة الاوروبية دوراً تقوم به في انهاء الصراع العربي الاسرائيلي . وقيامها بهذا الدور ضروري حفاظاً على امنها وتعبيراً عن مصالحها المشتركة مع العرب ، ونهوضاً بمسؤولياتها على الصعيد الدولي ، وتصحيحاً لاخطاء السياسة الاوروبية الاستعمارية التي

---

(٤) البيان الختامي لاجتماع لوكسمبورج مايو/ايار ١٩٧٦ .

(٥) البيان الختامي لاجتماع تونس فبراير/شباط ١٩٧٧ .

(٦) البندان ٥ و٦ من البيان الختامي لاجتماع بروكسل اكتوبر/تشرين الاول ١٩٧٧ .

كانت سبباً في معاناة العرب عموماً وشعب فلسطين على الخصوص . ومع ان الجانب العربي كان حريصاً على تجنب ابراز هذا العامل الاخير رغبة منه في تجاوز الماضي ، الا انه يجب الاعتراف بان هذا **العامل كامن** في الموقف العربي ، وهو يسهم في صنع السيكولوجية العربية تجاه الحوار[٧] . وتصف الرؤية العربية هذا الدور فتراه ضمن حدود طاقات الدول التسع وامكاناتها . فالعرب لا يطالبون اوروبا بما لا طاقة لها به ، وبما يخرج عن حدود امكاناتها ، ولكنهم في الوقت نفسه لا يرحبون بتناسيها لدورها او تقليصها له .

إن الدور الاوروبي كما يتصوره الجانب العربي يقتضي من الدول الاوروبية التسع انتهاج سياسة واضحة إزاء الصراع العربي الاسرائيلي على عدة صعد .. صعيد العلاقات الاوروبية مع الدول العربية وشعب فلسطين ، وصعيد العلاقات الاوروبية مع اسرائيل ، وصعيد العلاقات الاوروبية مع الولايات المتحدة ، واخيراً صعيد العلاقات الاوروبية الدولية .

أما على صعيد العلاقات الاوروبية مع العرب ، فقد تطلع الطرف العربي منذ بداية الحوار الى ان تتخذ اوروبا الغربية « موقفاً واضحاً منصفاً إزاء قضية العرب العادلة ، تثبيتاً لاستقلال ارادتها وأداء دورها كاملاً في الشؤون الدولية . وذلك بالالتزام بالعمل بجميع الوسائل على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وفي مقدمتها القدس ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة [٨] . وطالب العرب الدول التسع « بتطوير موقفها السياسي الذي بدأته ببيانها الصادر في يوم ٧٣/١١/٦ » ، « وبرفع الحظر الذي فرضته على تصدير الاسلحة الى البلاد العربية »[٩] .

وشرح الطرف العربي ما يعنيه بتطوير الموقف السياسي الاوروبي في اجتماعات الحوار ، وطرح بالتحديد في اجتماع لوكسمبورج اسئلة محددة على الطرف الاوروبي تتضمن مطالبه . هذه المطالب هي اعلان اوروبي بحق شعب فلسطين في ان يعيش في سلام وامن ويقيم دولته الوطنية على ارضه ، واعتراف دول المجموعة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثل الوحيد لشعب فلسطين ، وتعبير الدول التسع عن موقف انساني ازاء ما يتعرض له شعب فلسطين في الاراضي المحتلة ، وبصورة عامة الانتقال من مرحلة اعلان المبادىء الى مرحلة ممارسة هذه المبادىء على ارض الواقع القائم[١٠] . واكد الطرف العربي في الاجتماعين التاليين على ضرورة تحويل المبادىء الى ممارسات . كما اكد على « ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على غرار ما قرره المجتمع الدولي باكثريته الساحقة »[١١] .

---

(٧) بدا ذلك واضحاً في اجتماع لوكسمبورج حين تطرق الخطاب الاوروبي الافتتاحي لذكر مساهمة الدول التسع في ميزانية وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين بشكل اثار حساسية الجانب العربي ، فذكر في رده بمسؤولية السياسة الاوروبية في انزال النكبة بشعب فلسطين ، ونبه الى ان العرب ابوا ان يسلكوا سلوك « اخرين » يعمدون الى الابتزاز مستغلين عقدة الذنب . « نحن لا نقول ذلك لنتحدث عن ذنوب يكفر عنها . فنحن لا نفعل كما يفعل اخرون ، وانما نقوله لنأخذ من التاريخ عبرته » .

(٨) بيان مؤتمر القمة العربي بالجزائر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٨ .

(٩) قرار مؤتمر القمة العربي بالجزائر بشأن اوروبا الغربية .

(١٠) الخطاب التكميلي العربي في اجتماع لوكسمبورج ، مايو/أيار ١٩٧٦ .

(١١) الخطاب العربي في اجتماع بروكسل ، اكتوبر/تشرين اول ١٩٧٧ .

اما على صعيد العلاقات الاوروبية مع اسرائيل فقد طالب الطرف العربي دول اوروبا الغربية في مؤتمر قمة الجزائر « وقف مساعداتها العسكرية والاقتصادية لاسرائيل » . كما طالبها في اجتماع لوكسمبورج « ان تتخذ مواقف واضحة وغير مترددة في معارضة العدوان والاحتلال الاسرائيلي ، وانتهاج سياسة اقتصادية تلجم اسرائيل عن الانسياق وراء اوهام التوسع ، والتعبير باساليب مختلفة عن استيائها من استمرار الكيان الصهيوني في تحدي الارادة الدولية والتوقف عن مد اسرائيل بالسلاح .وأخيرا طرح مفهوم سياسة التوازن بين العرب واسرائيل جانباً » . واكد الطرف العربي في اجتماعي تونس وبروكسل على ضرورة ان تتوقف الدول التسع عن تقديم العون الاقتصادي او العسكري لاسرائيل ما دام هذا العون يساعد في تثبيت اقدام الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية .

اما على صعيد العلاقات الاوروبية مع الولايات المتحدة الاميركية فقد طالب الطرف العربي دول الجماعة الاوروبية في مؤتمر الجزائر « بأن تقوم بالضغط على الولايات المتحدة للكف عن مساعدة العدو .. » ، وقام الطرف العربي خلال الحوار بشرح الموقف الذي تقفه الولايات المتحدة الى جانب اسرائيل ودعا الجانب الاوروبي لتوظيف صلاته الخاصة بها كي تعدل من موقفها . كما دعاه ان يكون قدوة لها في اتخاذ مواقف خلقية تدين استمرار الاحتلال والعسف الصهيوني وفي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . وكان الطرف العربي ينطلق في مطالبته هذه من ادراكه للعلاقة الخاصة التي تقوم بين الدول التسع والولايات المتحدة الاميركية .

اما على صعيد العلاقات الاوروبية الدولية ، فقد تطلع الطرف العربي الى قيام دول المجموعة الاوروبية « باتخاذ المواقف في المنظمات الدولية بما يتفق مع مبادىء واهداف ميثاق الامم المتحدة ، بحيث تدعو الى ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المغتصبة »(١٢) . واهتم الطرف العربي بمتابعة الموقف الاوروبي في الامم المتحدة ومناقشته تفصيلا في اجتماعات اللجنة العامة وطالب بمعارضة العدوان والاحتلال الاسرائيلي في المجال الدولي .

كما طالب الطرف العربي الدول التسع «بتزويد الرأي العام الاوروبي بحقائق الموقف وجدوى تطبيق المبادىء المعلنة في البيانات الرسمية ، واتباع سياسة اعلامية منصفة من خلال المؤسسات الرسمية وغيرها »(١٣) .

واضح من هذا العرض للرؤية العربية للدور الاوروبي في قضية الصراع العربي الاسرائيلي انها رؤية موضوعية ، وان على الاوروبيين ان يقروا .. كما يقول آلان تايلور في دراسته عن الحوار ، « بان المطالب العربية لا تتصف في حقيقة الامر بالغلو »(١٤) وهي تقع ضمن طاقة اوروبا الغربية واستطاعتها .

ويمكننا ان نلاحظ من خلال متابعتنا للموقف العربي السياسي في الحوار ان الطرف العربي كان حريصاً وهو يطرح رؤيته على ان يوازن بين جوانب الحوار بحيث يتحقق التقدم فيها جميعاً مدركاً الترابط القائم بينها . ولذلك رأيناه يعطي الجانبين الاقتصادي الفني والثقافي حقهما من الاهتمام . كذلك نلاحظ ان الطرف العربي كان واقعياً في توقعه لما يمكن للحوار ان يحققه . وقد رأى فيه « عملية

---

(١٢) الخطاب العربي في بروكسل اكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٧ .

(١٣) الخطاب العربي في بروكسل اكتوبر/تشرين الاول ١٩٧٧ .

(١٤) Alan R. Taylor : **The Euro - Arab Dialogue : Prospects of a New Relationship** . مقالة لم تنشر حصل عليها كاتب المقال من المؤلف مباشرة .

طويلة المدى » يناسبها التدرج في اسلوب البحث والانجاز ، ذلك ان الحوار شيء غير المفاوضة وهو عملية قابلة للنمو . وتجنب الاعتماد على اسلوب المساومة مغلباً اسلوب الاقناع ومدللا على رغبته الصادقة في التعاون ومبيناً ان التقدم في الجانب السياسي سيصنع مناخاً صالحاً لدفع التقدم في الجانب الفني .

إن تجربة السنوات الاربع في الحوار تقدم لنا امثلة واضحة على ما اوردناه . وهي تستحق ان نعرض لها بالحديث الموجز لنرى كيف جرت المعالجة فيها .

كانت ازمة التمثيل الفلسطيني في اللجنة العامة هي اول عقبة برزت في طريق الحوار(١٥) ، وقد اثارها الجانب الاوروبي ، ونجم عنها تأجيل الاجتماع الاول للّجنة العامة الذي كان من المقرر عقده قبل شهر ديسمبر/كانون الاول ١٩٧٤ . بدأت الازمة حين اغفل الجانب الاوروبي ، في رسالة بعث بها للجانب العربي تعرض لترتيبات جلوس اعضاء الوفود حول مائدة العمل ، ذكر وفد منظمة التحرير الفلسطينية . وكان الجانب الاوروبي قد اقترح قبل ذلك ان تكون عضوية اللجنة العامة مفتوحة للدول التسع فضلا عن ممثلي الهيئة الاوروبية في الطرف الاوروبي ، وترك الامر في تمثيل الجانب العربي لقرار يتخذه مجلس الجامعة العربية . وقد صدر هذا القرار ، وطبيعي ان يكون وفد فلسطين ممثلا في الجانب العربي ، وجرى ابلاغه للجانب الاوروبي .

ناقشت الدول العربية الاعضاء هذا الموقف الاوروبي . واتفقت آراؤها على التمسك بتمثيل فلسطين في الجانب العربي « باعتبار فلسطين عضواً في الجامعة العربية ولا يجوز للجانب الاوروبي ان يتدخل في تمثيل الوفود العربية » « ولان اساس الحوار في الواقع هو القضية الفلسطينية » « ولان هذا الموقف الاوروبي هو موقف سياسي وليس اجرائياً »(١٦). كما اتفقت آراؤها على ان تكون الموافقة النهائية على حضور اجتماع اللجنة العامة مرتبطة بحضور الوفد الفلسطيني الى جانب الوفود العربية المشتركة في الحوار ، وتركت للامين العام ان يتابع اتصالاته مع الجانب الاوروبي .

كان واضحا في هذه الازمة ان السبب المباشر فيها هو الموقف الاوروبي الرافض لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار . وان الجانب الاوروبي اتخذه وهو يدرك ان موضوع تمثيل المنظمة في الجانب العربي امر يخص العرب وتحكمه انظمة الجامعة العربية ويكتسب اهمية خاصة عند الدول العربية . كما اتخذه وهو يدرك انه **يعرض فكرة الحوار لأزمة حادة قبل ان تبدأ المباشرة فيه رسمياً .**

اهتم الجانب العربي في نطاق معالجته لهذا الموقف بان يدرس الملابسات التي احاطت به ، وبان يتعرف على الاسباب الحقيقية التي صنعته . وقد لاحظ بشأن الملابسات ان الفترة التي احاطت بالموقف الاوروبي شهدت حدثين بالغي الاهمية ، على صعيد القضية الفلسطينية، هما صدور قرار الرباط عن مؤتمر القمة العربي السابع في اكتوبر/تشرين الاول ١٩٧٤ الخاص باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، ودعوة منظمة التحرير الى الاشتراك في

---

(١٥) فصلنا شرح هذه الأزمة في بحثنا « منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي » الذي كتبناه لمعهد البحوث والدراسات العربية ونشرته مجلة شؤون فلسطينية في عدد يناير/كانون ثاني ١٩٧٩ .

(١٦) المقتطفات هي من اقوال بعض المندوبين العرب في تلك الاجتماع .. محاضر اجتماعات الحوار العربي الاوروبي مجلد رقم ١ صادر عن الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية .

مناقشات الامم المتحدة والقاء رئيس اللجنة التنفيذية خطاب فلسطين في الجمعية العامة يوم ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٤ . وقد كان للحدث الاول صداه القوي في الاوساط الاميركية والاوروبية ، ورأت فيه بعض قياداتها اخلالا بالمعادلة التي كانت تحاول الحفاظ عليها من اجل بلوغ تسوية تتفق مع مصالحها وآرائها ، كما كان للمشاركة الفلسطينية في دورة الامم المتحدة اثرها الكبير في **ابراز المنظمة واتخاذها** حجما يفوق الحجم الذي ارادت الولايات المتحدة تحديدها ضمنه .

لذلك وضح للجانب العربي بشان الاسباب التي صنعت الموقف الاوروبي ان هناك سببين مترابطين : اولهما موقف الولايات المتحدة من الحوار العربي الاوروبي ، والآخر اختلاف الدول الاوروبية بفعل هذا الموقف وبفعل عوامل اخرى حول امور تتعلق بالحوار . وقد وقفت الولايات المتحدة موقفا سلبيا من الحوار . واعلنت عدم موافقتها على مبادرات اوروبا الجانبية بشأن حل ازمة الطاقة ، ونشط كيسنجر في تحذير الدول التسع من الدخول في الحوار وطالبهـا حين لمس منها تمسكـا به الا يتضمن هذا الحوار حديثا في موضوع الطاقة او بحثا في المسائل السياسية . واختلفت الدول الاوروبية

بفعل هذا الموقف الاميركي وبفعل عوامل اخرى وظهر اختلافها في مناسبات عدة كان احداها التصويت على مشروع القرار القاضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة للام المتحدة عام ١٩٧٤ ، فقد صوتت فرنسا وايطاليا وايرلندا الى جانب القرار ، في الوقت الذي عارضته هولندا والدانمارك وبريطانيا ، وامتنعت بقية دول المجموعة عن التصويت . وحين طرحت قضية تمثيل المنظمة في الحوار ظهر هذا الاختلاف . وقد لمس الجانب العربي وجود هذا الاختلاف خلال تجربة الحوار ، وظهرت له بوضوح حقيقة ما قاله آلان تايلور « من ان الجماعة الاوروبية ، اذا كانت تشير غالبا الى نقص الترابط بين العرب ، فانها في احيان كثيرة اكثر انقساما حول مسائل اقتصادية وسياسية من الدول العربية » .

ولقد استطاع الجانب العربي ان يبقي على فكرة الحوار حية خلال هذه الأزمة وفتح ذهنه بدراسة صيغة دبلن في تمثيل الجانبين التي توصل اليها الجانب الاوروبي في فبراير/شباط ١٩٧٥ وطرحها كمخرج من الازمة . وهي تقول بان يكون الحوار بين وفد يمثل الجامعة العربية ووفد يمثل المجموعة الاوروبية ، على ان يكون من المفهوم ان الوفد العربي يضم اعضاء فلسطينيين من منظمة التحرير ، وان يبدأ الحوار على الصعيد الفني . وقد قبل الجانب العربي هذه الصيغة وكان موقف منظمة التحرير الفلسطينية الايجابي منها هو العامل الحاسم في قبـول الجانب العربي لها .

كانت هذه الازمة على وشك ان تحل حين ثارت ازمة اخرى بسبب اعلان الهيئة الاوروبية عن ابرام اتفاق تجاري بينها وبين اسرائيل في ١١/٥/١٩٧٥ . وقد جاء هذا الاعلان قبيل الموعد الذي تحدد لاجتماع عربي بهدف التحضير للاجتماع المشترك للخبراء ، واحاطته وسائل الاعلام الغربية بدعاية قوية . وكان آن صدرت ردود فعل عربية قوية عليه . ولسنا هنا في مجال تفصيل شرح هذه الازمة ، وانما نكتفي بالقول ان الجانب العربي استطاع ايضاً العمل على تجاوزها بتوجيه سؤالين محددين للجانب الاوروبي تلقى اجابة مرضية عنهما ، وقد كان لموقف منظمة التحرير الفلسطينية ايضاً دور خاص في معالجتها (١٧) .

---

(١٧) فصلنا شرح هذه الازمنة في كتابنا الحوار العربي الاوروبي ، المصدر السابق ، ص ٩٤ وما بعدها وشرحنا دور المنظمة في بحثنا الحوار العربي الاوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ان الاشارة لدور منظمة التحرير الفلسطينية في معالجة هاتين الازمتين يقتضي منا شرحا للموقف الذي اتخذته من الحوار . نلاحظ بداية ان منظمة التحرير الفلسطينية احتلت مكانا خاصا في الجانب العربي ، بحكم كونها الممثل الشرعي لشعب فلسطين والمسؤول المباشر عن قضية فلسطين ، تماما كما احتلت قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي مكانا خاصا في الحوار العربي الاوروبي .

وقد وقفت منظمة التحرير الفلسطينية مع فكرة الحوار في مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر ، واكدت موقفها الايجابي من الحوار في مؤتمر القمة السابع الذي انعقد بالرباط في اكتوبر ١٩٧٤ . واتخذت المنظمة موقفا مؤيدا للحوار ، ومؤكدا على اهمية الجانب السياسي فيه ، في الاجتماع العربي الذي انعقد للتحضير لاجتماع اللجنة العامة . وطالبت في هذا الاجتماع ان يكون الموقف العربي مستجيبا للتطورات التي جرت على صعيد العلاقات العربية الاوروبية وليس مجرد رد فعل انفعالي على حدث بعينه . وشرح ممثل المنظمة رؤيتها للمرحلة التي تمر بها العلاقات العربية الاوروبية بعد حرب رمضان ، وانتهى الى القول بضرورة الحوار واهمية الجانب السياسي فيه ، مع ابراز صفة الحوار الحضارية وشموله لجوانب عدة ، وطرحت المنظمة تصورها للاسلوب الامثل لبلوغ الاهداف العربية في الحوار . واكدت ترابط الحوار في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية .

وكانت قد برزت داخل اوساط منظمة التحرير الفلسطينية قبل اعلان هذا الموقف وجهتا نظر تجاه الحوار ، رأت الاولى ان موقف المنظمة يجب ان يتسم بالتشدد الى حد وقف الحوار ان لم يعد الجانب الاوروبي عن اتفاقيته مع اسرائيل ، وان لم يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية . وكان تقدير اصحاب هذا الرأي ان الاوروبيين ليسوا صادقين في توجههم نحو الحوار مع العرب ، وان من الضروري وضعهم على المحك ، وان حماسهم للحوار فتر كثيرا بعد ان خفت حدة ازمة الطاقة . بينما رأت وجهة النظر الاخرى ان الموقف الفلسطيني يجب ان يتسم بالعقلانية ويساهم في صنع موقف عربي واحد فاعل تبرز من خلاله منظمة التحرير الفلسطينية ، ويباشر العمل لايجاد حقائق ملموسة في العلاقات العربية الاوروبية تفرض على الجانب الاوروبي ان يغير مواقفه لصالح الحق العربي . وكان تقدير اصحاب هذا الرأي ان اسلوب التشدد لا ينسجم مع مفهوم الحوار ، وان المرحلة التي تمر بها الثورة الفلسطينية بعد دعوة منظمة التحرير للامم المتحدة تقتضي تعريف العالم بالوجه الحضاري لها . وقد رجحت وجهة النظر الثانية وتقرر وضعها على محك التجربة .

شرحت منظمة التحرير في اجتماعات الجانب العربي الاولى العوامل التي حددت موقفها من الحوار ، وهي هدف التحرير وحقيقة المضمون الانساني للثورة الفلسطينية ، والتزام منظمة التحرير الفلسطينية القومي باعتبار فلسطين جزءا من الوطن العربي ، وادراك المنظمة لصورة عالمنا المعاصر وكتله وتقسيماته . واوضحت منظمة التحرير ان هذه العوامل مجتمعة « تقول بضرورة الحوار في عصرنا ، وترى امكانية قيام علاقة بين الوطن العربي واوروبا الغربية تحكمها من ناحيتها المبادىء والمصالح ، ونستطيع من خلالها ايجاد حقائق تفرض على اوروبا ان تغير من مواقفها لتقف مع الحق العربي » . كما اوضحت المنظمة ان موقف المنظمة استراتيجي وان نظرتها الى الحوار تتميز بكونها نظرة شاملة **تتجاوز المصالح الانية الصغيرة** . ومن هنا فهي ترى الحوار ضرورة مستقبل تفرضه عبرة تاريخ مشترك وحقائق العصر . وقد اورثتها هذه النظرة ، وممارسة شعب فلسطين العربي لواجبه النضالي في نطاق تصعيد ثورته ، ثقة بقدرتها وقدرة الوطن العربي على التفاعل مع المجموعة الاوروبية ، بهدف تطوير موقفها الذي اعلنته في بيان ٦ نوفمبر/تشرين الثاني وتجسيده عمليا .

واعلنت منظمة التحرير الفلسطينية في ختام اجتماعات الخبراء ، عند بحث شكل التمثيل في اللجنة العامة ، انها لا ترى مانعاً من ان يتم الاجتماع بين وفد عربي ووفد اوروبي ، « لان المنظمة تتجاوز مكسب بروز الشخصية الفلسطينية ضمن الواقع العربي الاقليمي في سبيل بروز الحقيقة القومية الواحدة ، وظهور العرب كجانب واحد متماسك في الحوار ، ولأن هذه الصيغة ــ كما ظهر من اجتماعات الخبراء ــ اثبتت صلاحيتها ، ولعلها افضل الصيغ لتحقيق التعاون الشامل بين الجانبين » .

من السابق لاوانه اصدار حكم على مدى صواب وجهة النظر التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار ، خصوصاً وان المعارضين لها يبرزون ــ وبحق ــ ان الدول التسع ما زالت ممتنعة كمجموعة عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، على الرغم من كل ما فعله العرب وفعلته المنظمة لأقناعهم . وقد صدر البيان الختامي عن اجتماع اللجنة العامة الثالث ببروكسل ، مثبتاً في البند ٩ « تأكيد الجانب العربي لمطلبه بانه قد آن الآوان لمجموعة الدول التسع ان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها كافة الدول العربية ومعظم الدول الاخرى ، فضلا عن الامم المتحدة ، ممثلا شرعياً للشعب الفلسطيني » . وخلا من اية اشارة ايجابية من الجانب الاوروبي حول هذا الموضوع . ولقد برزت قضية الاعتراف بالمنظمة في الاجتماع الرابع للجنة العامة الذي انعقد بدمشق يوم ٧٨/١٢/١٨ باعتبارها في مقدمة القضايا في الحوار السياسي . ولم يتقدم موقف الجانب الاوروبي من المطلب العربي ، الامر الذي دفع بالجانب العربي الى تاكيد مطلبه مرة اخيرة موضحاً ان مسؤولية تعثر الحوار ستقع على كاهل الجانب الاوروبي .

ان المؤيدين لوجهة نظر المنظمة التي تبنتها في الحوار بين اعضاء الجانب العربي يقومون موقفهم بما استطاع الحوار في الجانب السياسي ان يصل اليه خلال ثلاثين شهراً من البدء فيه ، ويوضحون بان موقفهم ايضاً مرتبط بمدى زمني محدد ان لم يبلغوا خلاله ما يتوقعونه يكون لزاماً عليهم ان يعيدوا النظر في موقفهم .

هام جدا اذن ان نعرض بايجاز لتقويم ما تحقق من خلال الحوار السياسي بشأن قضية فلسطين . واذا كنا قد عرضنا لأزمتين مر بهما الحوار كمثلين على كيفية معالجة الجانب العربي لهما ، فان المثل الثالث يتصل بعملية التقويم ، هو المتعلق باثر صدور بيان لندن في يونيو/حزيران ١٩٧٧ على دفع العمل في مجالات التعاون .

لقد صدر بيان لندن كجواب على الاسئلة المحددة التي طرحها الجانب العربي في بداية الحوار السياسي ، وكاستجابة للطلب العربي الملح من الجانب الاوروبي ان يطور بيان ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ، على ضوء ما جد من احداث خلال ما يقرب من السنوات الاربع . وكان مشروع البيان قد اعد وتم الاتفاق عليه في مطلع عام ١٩٧٧ ،وجرى توقع اعلانه قبيل اجتماع اللجنة العامة في تونس في فبراير/شباط ١٩٧٧ . ولكن تأجل الاعلان في اخر لحظة لرغبة اميركية . وقيل في تفسير هذه الرغبة ان الادارة الاميركية الجديدة طلبت من حلفائها الاوروبيين اعطاءها فرصة لدراسة ملف الشرق الاوسط .

وحين ننظر في نص هذا البيان ونقارنه ببيان ٦ نوفمبر/تشرين الثاني نلاحظ حدود التطوير الذي تحقق . وقد تضمن البيان الجديد **ما جاء في البيان الاول وما اضيف عليه في بيان** الجماعة يوم ٢٩ سبتمبر/ايلول ١٩٧٦ ، وبيانها في ٧ ديسمبر/كانون اول ١٩٧٦ **حول اقتناعها بان تسوية السلام ينبغي** ان تتم على اساس قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ ، وعلى المبادىء الاربعة التي

يتضمن آخرها « مراعاة الحقوق المشروعة للفلسطينيين » . وزاد هذا البيان الجديد « ان الدول التسع على اقتناع بان حل النزاع في الشرق الاوسط لن يتأتى الا اذا ترجم الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في التعبير الفعلي عن هويته الوطنية الى واقع ، وان يتضمن هذا الحل ضرورة اقامة وطن للشعب الفلسطيني . وترى الدول التسع انه ينبغي ان يشترك ممثلون لاطراف النزاع ، بما فيها الشعب الفلسطيني ، في المفاوضات ، بطريقة ملائمة تحدد بالتشاور بين كافة الاطراف المعنية » .

ان هذا التفصيل في شرح تعبير « الحقوق المشروعة للفلسطينيين » هو نتاج الحوار السياسي العربي الاوروبي ، متأثراً بما جد بشأن قضية الصراع على الصعيد الدولي . **ويلاحظ** المتتبع لدقائق الحوار ان الجانب الاوروبي طرح في لوكسمبورغ « الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في التعبير عن هويته الوطنية » ، وانه طرح في تونس « لن يمكن حل النزاع في الشرق الاوسط ما لم يتم ترجمة حق الشعب الفلسطيني في التعبير الفعال عن هويته الوطنية الى واقع » . ثم طرح « ان يتضمن هذا الحل ضرورة اقامة وطن للشعب الفلسطين » بعد ان نادى الرئيس الاميركي كارتر اثر توليه الحكم بضرورة اقامة وطن للفلسطينين .

لقد رأى الجانب العربي في بيان لندن تطويراً محدوداً . وأوضحت مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية التي قدمت لاجتماع وزراء الخارجية العرب في سبتمبر/ايلول ١٩٧٧ ، وتبناها مجلس الجامعة حدود هذا التطوير ، فابرزت **الفقرة السابقة ، وتأكيد البيان انه** « لا يمكن ضمان امن دول المنطقة عن طريق احتلال الاراضي بالقوة » ، واشارة البيان غير المباشرة للسياسة الاسرائيلية التوسعية حين طالب الاطراف « ان تمتنع عن اي تصريح او سياسة يمكن ان تشكل عقبة امام السعي الى السلام » . وكان الجانب الاوروبي قد اكد موقفه من قضية القدس وسياسة الاستيطان الصهيوني في اجتماع تونس ، ووعد بممارسة نشاطات دبلوماسية تجسد موقفه هذا .

كان لهذا التطور المحدود في الموقف الاوروبي اثره في شحذ همة وحماس جانبي الحوار وتجديد نشاط لجان العمل فيه واتخاذ موقف ايجابي من قضية تمويل هذه النشاطات .

لقد اعقب صدور بيان لندن والاجتماع الثالث للجنة العامة زيارة الرئيس السادات القدس في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٧ . وكان لهذا الحدث ، بما له من اتصال جوهري بقضية الصراع العربي الاسرائيلي ، اثره البالغ في العلاقات العربية ، الامر الذي كان لا بد ان ينعكس على وضع الجانب العربي في الحوار . وعلى الرغم من ان هذا الوضع العربي فرض تأجيل اجتماع اللجنة العامة واثر سلبياً على سرعة السير في الحوار ، الا ان لجان الحوار استمرت في عملها على مستوى الحد الادنى الممكن . وامكن الاتفاق على موعد لاجتماع اللجنة العامة .

يمكننا على ضوء ما سبق ان نوجز ما اوصل اليه الحوار في الجانب السياسي . فعلى صعيد العلاقات الاوروبية مع العرب ، وموقف الدول التسع من قضية فلسطين ومن حقوق شعب فلسطين حدث تطور محدود ايجابي في الموقف المشترك للدول التسع . وحدث ايضا تطور ملموس في علاقات بعض الدول التسع مع الدول العربية تجاوز الموقف المشترك . ونشير في هذا المجال من بين ما نشير الى التعاون العربي الفرنسي في التصنيع ، والى العلاقات الواقعية القائمة بين اكثر الدول التسع ومنظمة التحرير . ولكن الموقف الاوروبي عموماً ما زال دون ما يتطلع اليه الجانب العربي ، وعلى الخصوص فيما يتعلق بالاعتراف بمنظمة التحرير والاقرار الواضح بحق شعب فلسطين في اقامة دولته المستقلة على ارضه بعد ممارسة حقه في تقرير مصيره ، والعودة إلى وطنه .

وعلى صعيد الموقف الاوروبي من السياسة الصهيونية التوسعية نجد ان الدول التسع وافقت على قرار **الجمعية العامة المدرج** تحت بند ١٢٦ والصادر في اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٧ ، ومن بين ما تضمنه القرار « ادانة شديدة لاصرار اسرائيل على تنفيذ الاجراءات التي قامت بها في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وعلى وجه الخصوص انشاء المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة » . واعتبار هذه الاجراءات لا تستند إلى الشرعية القانونية ، وتشكل عقبة خطيرة للجهود الهادفة لتحقيق الوصول إلى سلام عادل ودائم . ومطالبة اسرائيل بأن تفي كلياً بالتزاماتها الدولية التي تتفق مع مبادىء القانون الدولي ومعاهدة جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، والاقلاع فوراً عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني أو الطبيعة الجغرافية أو التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس . ومع تقدير الجانب العربي لهذا الموقف إلا أنه يلاحظ أن الدول التسع لم تجسد موقفها هذا بعد **بسياسة عملية** تساعد على كبح جماح اسرائيل ، وما زالت علاقاتها السياسية والاقتصادية باسرائيل تقوم على مقولة **التوازن** .

اما على صعيد توظيف العلاقات الاوروبية الاميركية للتأثير على الموقف الاميركي المتحيز لاسرائيل ، فما زال الجانب العربي يلاحظ ان الدور الاوروبي في هذا المجال يكاد يكون معطلاً وما زال يرى انه يجب على الدول التسع ان تقوم به ، وتضطلع على الصعيد الدولي بدور رئيسي في تكثيف الجهود بغية التوصل الى سلام عادل ودائم . كما يلاحظ الجانب العربي ان الموقف الاوروبي في المحافل الدولية من ادانة السياسة الصهيونية العنصرية ما زال متخلفاً .

هذا ونلاحظ ان الحوار السياسي لم ينضج بعد رفع مستوى التمثيل في الحوار العربي الاوروبي الى مستوى وزراء الخارجية . وما زال الجانبان يأملان ان يحددا موعداً لذلك بعد بحث الخطوات الواجب اتخاذها للتحضير لهذا الاجتماع .

ثالثاً : رؤية لمستقبل الحوار

والآن ماذا سيكون عليه مستقبل الحوار بعد التطورات الأخيرة التي طرأت على الصراع العربي الاسرائيلي ؟

إن هذا المستقبل سيتأثر بما يجري في دائرتين : الدائرة الأولى تضم داخلها طرفي الحوار ، والدائرة الثانية تضم الاطراف المحيطين بالحوار وعلى الخصوص الولايات المتحدة واسرائيل .

. فيما يتعلق بالدائرة الأولى يثور أولا تساؤل عن تماسك الجانب العربي كطرف واحد . ومن المرجح أن تضعف قوة دفع الحوار عند الجانب العربي نتيجة عدم تماسكه .

ويثور ايضاً تساؤل عن المرحلة التي سيدخلها الحوار وتمر بها العلاقات العربية الاوروبية . وفي هذا الصدد نشير الى أن الحوار دخل بعد اجتماع اللجنة العامة في تونس مرحلة جديدة « انتقل فيها من البحث في المبادىء والعموميات الى البحث في التطبيق والتفاصيل » . وقد انتظمت آلية السير فيه الى حد لا بأس به بعد أن قامت اجهزته في كل من الجانبين وفيهما معاً . وتوافر له حد من التمويل يمكنه من القيام بنشاطاته.كما نشير أيضاً إلى أن التبادل التجاري بين الدول التسع والدول العربيةفي تزايد مستمر . وقد استوردت الاسواق العربية ١٤,٣ بالمائة من مجموع صادرات المجموعة الاوروبية . واصبحت الدول التسع هي الشريك الأهم للوطن العربي بعد أن تضاعفت قيمة المبادلات التجارية بينهما حوالي اربع مرات في السنوات الأربع الأخيرة . ونشير أخيراً الى أن علاقات كل من جانبي

الحوار بالدول الأخرى ، وموقعه من النظام الاقتصادي العالمي ، يشجع على تحقـــيق التعاون والتكامل بينه وبين الجانب الآخر . أي أن عامل المصلحة المشتركة متوافر في العلاقات العربية الأوروبية . **وبقي ان يحسن الجانبان التعامل مع هذا العامل من خلال زيادة فهم كل منهما للآخر والتعاون لحل المشكلات التي تؤثر على تعاونهما .**

ويثور ايضا تساؤل عما سيكون عليه أثر الصراع العربي الاسرائيلي في هذه المرحلة على أمن الجانبين وعلى تعاونهما . ولا بد من الاعتراف بأن الاخطار التي نتوقعها ليست قليلة في هذا المجال .

واضح أن الاجابات النهائية فيما يتعلق بأثر الصراع مرتبطة بالدائرة الأوسع التي تحيط بالجانبين وتضم الولايات المتحدة واسرائيل . ومن هنا تبرز اهمية الدور الاوروبي الذي ينبغي القيام به في هذه الدائرة ، للمساهمة في تحقيق التسوية الشاملة العادلة الدائمة . والتساؤل الذي يثور هنا هو هل ستطرح دول المجموعة الاوروبية هذه القضية بوضوح على مائدة مباحثاتها مع الولايات المتحدة الاميركية ، وهل ستتبنى موقفا اكثر فعالية ، أم تبقى في حدود موقفها الحالي ، وموقفها إثر حرب ١٩٦٧ ، الذي لم يتصد بالقدر الكافي لما مس مصالح عدد من الدول الاوروبية بسبب اغلاق قناة السويس . إن الاجابة عن هذا التساؤل مرتبطة ايضا بدراسة موضوعية للعلاقة القائمة حاليا بين المصالح الاميركية والمصالح الاوروبية في الوطن العربي . فهناك رأي قوي يقول بأنها مصالح متضاربة ولا بد من جهد للتخفيف من هذا التضارب وانهائه .

ويثور التساؤل أيضـــا حول علاقات دول المجموعة باسرائيل ، وقبل ذلك حـــول نظرتها لمكان اسرائيل في الوطن العربي ، ولمدى انسجام هذه النظرة مع متطلبات التعاون العربي الاوروبي . ولا بد للدول التسع من وقفة دراسة تعيد خلالها النظر في الدور الذي تصورته لاسرائيل في المنطقة على ضوء روح العصر والتطور الذي تحقق في مجال العلاقات العربية الاوروبية . ولعل هذه الوقفة تصل بالدول التسع الى التسليم بأن السلام العادل الدائم هو المطلب الملح ،وأن تحقيق هذا المطلب يقتضي الوقوف في وجه اطماع اسرائيل التوسعية واحلام الصهيونية العنصرية التي تنتسب الى روح القرن الماضي في اوروبا ، وأن هذا الوقوف هو ضمن واجب خلقي يمكن لاوروبا الغربية ان تقوم به ، فضلا عن كونه السبيل الصحيح لحماية مصالحها .

وبعد ..

فان الفرصة لتحقيق عمل كبير في نطاق الحوار العربي الاوروبي هي فرصة كبيرة . والمجال المفتوح أمام هذا العمل هو مجال فسيح . وهذا ما نعنيه بكون الحوار ضرورة مستقبل ، ولكن ذلك لا يعني أن مستقبله زاهر بالضرورة . فكم من فرص وجدت ، وكم من افكار وأمور بدت كضرورة مستقبلية في حقب تاريخية مختلفة ، وكم من مجالات فتحت ، ولكن ــ كما قلنا في خاتمة دراستنا عن الحوار : « رأينا البشر يعجزون عن تحقيقها لأسباب مختلفة . وبالمقابل فان كون الحوار ضرورة مستقبل تعني ان الجهد المبذول فيه يسير مع حركة التاريخ ولا يعاكسها . ومطلوب ان نبذل هذا الجهد . ولا شك في أن قيام الدول التسع بدورها الذي ما زال ينتظـــر المساهمة في تحقيق السلام العادل الدائم الشامل هو الأولى بهذا الجهد » □

مسيرة التعريب في المغرب العربي

د . محمد المنجي الصيادي

باحث ومؤلف مختص في شؤون التعريب والترجمة. مستشار في النشر والطباعة والتوزيع.

واقع التعريب

اكتسى مفهوم التعريب حسب العصور والاقطار العربية ، دلالات متقاربة او متباعدة ، فكان ان قام على شبه نظرية بالمشرق العربي،فعرف بانه عملية تقنية صرف، متمثلة في متابعة ما يجدّ من مصطلحات علمية وحضارية واجتماعية ، وتدوينها عن طريق المجامع والمؤسسات المعنية الاخرى ، ونشرها في الدوريات المختصة ، وادراجها في القواميس والمعاجم وقوائم المصطلحات ، وترويجها في المؤلفات المدرسية بين الطلاب والمدرسين . ولنشر الى ما راج في العصور الوسيطة وفي العصر الذهبي الاسلامي بالذات ، من تعريف للتعريب حدد المدلول في التخصص في نقل المصطلحات اليونانية والفارسية والهندية بمختلف اصنافها الى العربية ، سواء تحققت هذه العملية باقحام المفردات الأعجمية واشتقاقها وقولبتها طبق الاوزان العربية ، او بترجمتها وتقرير مقابلات لها بالعربية ، او اقتباسها ،وذلك بايجاد مفهوم مواز لها او حتى نحتها . وبهذا المعنى كان التصور التعريبي مجرد عملية « تقنية » . والغريب ان هذا المفهوم يبدو متفوقا الى الان . ومن رأينا ان السبب الذي جعل هذا الوضع سائدا يمكن البحث عنه في غلبة الواقع والحياة واسبقيتهما على العمل النظري الدائب الصبور ، الذي يتطلب سنوات وعقودا ، يرفضها ويستنكرها ما لنا جميعا من رغبة ملحة في بلوغ الهدف . واي هدف اكثر حساسية من تسديد الحاجات التعريبية الفورية المستعجلة في شتى الميادين ؟

واذا اعتمدنا المعدل اليومي لابتكار المصطلحات في العالم ، المحدد من منظمة اليونسكو التي تدارست الامر واستخلصت بعد التحري انه يجدّ ما يقرب من ٥٠ مصطلحا كل يوم في مختلف الميادين العلمية ، وان الحاجة تبرر البادرة التعريبية ، سواء كانت رسمية ام فردية ، تبينا **انه ينبغي ان تصاغ فورا ، وعلى صعيد الامة العربية ، المقابلات الواضحة الدقيقة البسيطة باللغة العربية للمفردات الجديدة المبتكرة في اللغات العالمية . ومن المفروض ان التحري يفرض علينا صد حواشي الكلام ومهجوره لكون الذوق العربي يمجّه ، صداً حازما لا هوادة فيه. ومن المؤكد ان الجمهور يتفاعل يوميا مع اللغة . وفي المقدمة نجد رجال الاعلام الذين لهم مسؤولية قصوى في ترويج المبتكر من المصطلحات ، وفي ترسيخها في الاذهان العربية ، خاصة عن طريق الصحافة**

والاذاعة المسموعة . فلا غرو انه يجب والحالة تلك تقديم المساعدة كل المساعدة لهؤلاء اللغويين المروّجين .

فهل يعقل ان يقبل اي صحافي وعى مهمته وعيا كاملا من وجهة النقل وتطوره على الصعيد العالمي وحتى العربي ، وما جدّ من اقمار صناعية ووسائل اعلامية متطورة اكثر فاكثر ، أيعقل ــ وقد جدّت تصورات ومدلولات تشعبت ونمت كثيرا عبر بلدان العالم ــ أن يقبل ذلك الاعلامي الناهض الترقب والتململ الى ان يبت احد المجامع اللغوية او العلمية او اية مؤسسة اصطلاحية اخرى جامعية او حكومية او غيرها ، وتقرر المقابلات العلمية العربية للمفاهيم الاجنبية ؟ وعلى فرض ان يتم الامر فورا ويستجاب حالا لكل رغبة لغوية ، فان القضية تبقى قائمة آنذاك برمتها والتعقد يحيط بها من كل جانب . ذلك ان المؤسسة اللغوية المسؤولة تقتصر ــ ان وجدت في كل قطر عربي ــ أولا على البلاد التي تعمل بها . ومن العسير ان نقبل ان اللفظ الجديد الذي تقرر الاصطلاح عليه لموازاته معنى وتصورا المصطلح الانكليزي او الفرنسي او اية لغة اخرى عند الاقتضاء ، سينتقل بمعجزة الى بقية الاقطار العربية . فيترتب عن هذا الوضع البلبلة في المفاهيم، ويا له من امر فادح في حينه ومستقبلا على مصير التدريس والمعرفة العلميــة التي تفرض علينا التحري والدقة ،تلك الدقة التي تجهل المساومة والتي تمثل الرهان الاعظم لنشر العلم الصحيح في الوطن العربي .

فيا حبذا لو ان مركز دراسات الوحدة العربية المؤمن بعظمة المستقبل العلمي العربي ، يسهم بقسطه في مجال ترويج المصطلحات ، خاصة منها التي لها محتوى اعلامي جماهيري ، وتأثيرها واضح في الحقل السياسي والاجتماعي والنفساني ، فيقدم بذلك خدمةجلّى للمجتمع العربي ، من وجهة بلورة المفاهيم الاساسية التي بمقتضاها تستنير سبل الشعوب على درب النهضة الشاملة . وسيكون مفعول هذا العمل الطويل النفس لا محالة ، التخلي العلمي المدرك ــ ولو بصورةتدريجية ــ عن الحساسية الاقليمية المفرطة . وتتمثل العبرة بالنتيجة الحاصلة ولا يهم ان يتم ذلك على ايد عراقية او سورية او غيرها ، بقدر ما تعنينا النجاعة والدقة الفكرية ووضوح التعبير وبساطته . وهذا غرض لا يناله الا الذي بلغ قدرا كبيرا من التجرد وتجريد الافكار من الرسوبات المحليــة والضبابية العالقة لحدّ الساعة بالذهنية العربية . ولا لوم على الجمهور البسيط اذا لم يتخلص بعد من مخلفات فترات الانحطاط . ولنوجه اللوم بالاحرى لنخبتنا التي لم تتخلص بعد من كل عقدها السابقة واللاحقة . ومن اليسير طبعا ان نحمّل الاستعمار الجرم كله . الا ان هذه المرحلة مرت على الاقطار العربية بسلبياتها لكن مكّنتها في الوقت نفسه من بلورة شخصيتها بفضل ما جدّ من احتكاك بالافكار والاوضاع الاجنبية الغريبة عنها ، وهذا لا ينفي بداهة أن أضرار الاستعمار ما زالت قائمة .

ومركز دراسات الوحدة العربية حقيق بالمساهمة في عملية التعريب على صعيد الوطن العربي . وسيكون عمله طريفا اذ سيشمل نشاطات متعددة منها النشاط اللغوي التعريبي الذي لا يتعارض حتما مع العمل الجامعي والمجمعي طويل النفس ، ولن يقوم مقام اية مؤسسة لغوية اخرى ، ولن ينسق بين ما يظهر من مصطلحات معربة ، فذلك امر يتجاوز كثيرا طاقة عمله وامكاناته البشرية والمادية ويحيد به عن مهمته الاساسية . لكن التعامل مع المؤسسات التي تعنى بالتعريب من بينها مكتب تنسيق التعريب بالرباط ، لما له من معاشرة يومية للمصطلحات الموحدة التي اعتمد في تنسيقها ما قامت به الهيئات اللغويةالعربية من اعمال [١] ، من شأنه ان يتيح للمركز الاجابة الفورية

---

(١) دراستنا (بالفرنسية) عن هذا المكتب للحصول على دكتوراه الدولة، ٥٥٠ ص ، مرقونة ، باريس ، حزيران/يونيو ١٩٧٦ .

المستعجلة الثابتة التي لا تتردد بين المصطلحات ، لما يرد عليه من طلبات ، لا سيما في الحقل الاعلامي وتقنياته الموحدة للمفاهيم بين الاقطار العربية . وللمركز في بداية الامر ان يقتصر على تحسس الحاجات المتواترة الى مصطلحات معينة موجودة تحت الطلب . ويكفي استخراجها من القوائم المجمعية الموحدة ، وترويجها بين مستعمليها . وبذلك يتمثل جهده في كل نشاط اعلامي توحيدي ، رابطا الصلة بين ما تحتاجه اقطار المغرب العربي وما جدّ في اقطار المشرق من مفاهيم جديدة ينبغي التعريف بها ونشرها على صعيد جماهيري . وتمثل هذه العملية الترويجية في رأينا اهم عامل لترسيخ اللغة العلمية وتوطينها في الوطن العربي .

أطوار التعريب في المغرب العربي

لا ندعي في نطاق هذا المقال المحدود اننا اطلعنا اطلاعا كاملا تاما على ما للتعريب من اوضاع في بلدان المغرب العربي الاربعة (تونس والجزائر والمغرب وليبيا) .

استقلت **ليبيا** بعيد الحرب العالميةالثانية ، وربطت اوضاعها اللغوية والتعريبية بتطور اللغة العربية الحاصل في بلدان المشرق العربي ، وذلك في خصوص النهج المتبع لتركيز العربية على قواعد سليمة ثابتة ، خاصة ان الاستعمار الايطالي اضمحل تماما من الساحة الليبية بعد ان قاومه الشعب الليبي مقاومة مريرة ، ولم يكتس الانتداب البريطاني سوى صبغة وقتية . ومع ذلك بقيت الى حد ما اللغةالايطالية والانكليزية أداتين للتثقيف في هذه البلاد التي جذبها الى حين التيار السياسي السائد في الكيان المغربي الفتي حديث العهد بالاستقلال . ثم ما فتئت بعد ذلك وعند قيام النظام الجمهوري ، ان اتخذت لنفسها سبـلا اخرى في ميدان المعرفة والتعاون مع الاقطار العربية ،خاصة بين البلدان المجاورةكمصر وتونس وبعض بلدان المشرق ، فترتب عن ذلك دعم للتيار التعريبي الذي تلون بمناهج ومشارب الاساتذة القادمين[٢] . فصار التعريب ــ كما هو في الشرق ــ عملية فنية تشملالتدريس والادارات والحياة العامة ، لم تقبل اية مساومة او تردد او تراجع اعتبارا لقواعد مذهبية عامة لا تتحمل سلوك سياسة الاوضاع الظرفية الطارئة . وقد ورد في بحث[٣] قدم للمؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب ، الذي انعقد بصنعاء (٢٣ الى ١٩٧٢/١٢/٣٠) ان ليبيا مثل سورية[٤] ومصر والعراق والاردن والسعودية والسودان والكويت تعليمها عربي ، « وان كانت بعض معاهدها العالية تسمح بالقاء الدروس باللغة الاجنبية ، ولا سيما كليات الطب ، التي يزعم اساتذتها حتى الان ان التدريس باللغة العربية امر عسير المنال »[٥] .

وبعد التمعن في الامر واعتباراً لطول المدة التي قطعها التعريب في الشرق العربي بعد ان فك العالم العربي قيود التتريك ، وتحمس للتعريب بعد الحرب العالمية الاولى ، ان تنظر اقطار الجناح الشرقي العربي الى عملية التعريب ، بمثابة الامر العادي المتواصل ، رغم ما مر به من فترات اخفاق وعقبات واخطاء وازمات .

---

(٢) اصدرت مثلا وزارة التربية في الجزائر نشرات حثت فيها المدرسين العرب على توخي الفصحى في التعليم وتجنب تلقين لهجاتهم المحلية للتلاميذ ، **اللسان العربي** ، مجلة مكتب تنسيق التعريب (بالرباط) ١٩٦٧/١٢٨٧ ، ص ٣٥٤ .

(٣) جميل صليبا ، **تعريب التعليم** ، بيروت ، وثيقة ٢/٣/ب ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

(٤) نص مثلا قرار النظام الداخلي للجامعةالسورية ٩٩٥ المؤرخ في ١٩٢٩/٣/٢١ في بابه الاول (مادة٢) على ان لغة التدريس بالجامعة السورية هي العربية ، ويرخص للاساتذة الفرنسيين تقديم دروسهم بلغتهم .

(٥) ج . صليبا ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٦ .

اما المغرب العربي حديث العهد بالانعتاق ، فقد خاض معركة تركيز أوضاعه السياسية وبقي يواجه مخلفات الهيمنة الثقافية الاجنبية التي رسخت جذورها وما زالت الى اليوم ، وقد تحمس الى التعريب رغم قلة الامكانات البشرية والمادية من اساتذة معرّبين ومراجع مدرسية عربية . **والمغرب** يمر بمرحلة العودة إلى اصالته ويعمل جاهداً على مسايرة الحياة العصرية . وقد صرح الاستاذ جاك بيرك المعروف في الوطن العربي بمواقفه الصريحة تجاه أقطاره ، في محاضرة القاها بتونس[٦] ، إنه لا يرى تناقضا بين العودة إلى التعريب في المغرب العربي الذي هو عودة إلى التأصل ، ونمو ثقافة مغربية فرنسية ، لأن الفرنسية ، في نظره لم تعد لغة المستعمر بل صارت اداة تثقيفية عالمية لا يمكن لأحد احتكارها . وقد أثار هذا الموقف جدلا أنار السبيل لأولئك الذين ينادون في المغرب العربي بالتفتح على الغرب ، انطلاقاً من الاصالة والماضي العربي الزاخر بالأمجاد . وهم يلوحون بالماضي وكأنه كفيل بحمايتهم من مآل التفتح المؤدي ان لم يكن متبصرا ، واعياً مثمراً ، الى الانسلاخ عن القومية العربية ، والعودة مجدداً الى الاندماج في بوتقة الثقافة الأجنبية ونوبان الشخصية بالنسبة للفرد والجماعة[٧] .

ولنعّرج في هذا السياق على ما ابداه المؤرخ الفرنسي ميشليه (Michelet) في القرن التاسع عشر من رأي بخصوص لغته . فقد اوضح ان اللغة عبارة عن رمز رئيسي في الشخصية القومية . وقد اعتبرها بالاضافة الى ذلك بمثابة الدرع الواقي للشخصية والاصالة . فاذا ما تشبثنا بلغتنا ، فذلك معناه الحفاظ على تلك الشخصية سليمة منيعة ، وكذلك الحفاظ على القدرة على الخلق والابتكار الذي يفقد بفقدان اللغة .

التعريب في المغرب

انعقد مؤتمر التعريب الاول بالرباط سنة ١٩٦١ ، وقرر تأسيس مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي. وعرضت على هذا المؤتمر ابحاث ووثائق منها وثيقة عمل تعرضت لدرس مشاكل التعريب ، وقد جاء فيها (ص٢) ان «التعريب في المغرب هو احلال اللغةالعربية في التعليم محل اللغات الاجنبية وتوسيع اللغة العربية بادخال مصطلحات جديدة عليها ، والزام الادارة بعدم استعمال لغة دون اللغة العربية ، والعمل على ان تكون لغة التخاطب اللغة العربية وحدها، والدعاية لها ومقاومة كل الذين يناهضون لغتهم للتفاهم فيما بينهم بلغة اجنبية . وبالجملة ، التعريب هو جعل اللغة العربية اداة صالحة للتعبير عن كل ما يقع تحت الحس وعن العواطف والافكار والمعاني التي تختلج في ضمير الانسان الذي يعيش في عصر الذرة والصواريخ » .

ولنذكر ان لفظة تعريب اشتهرت في المغرب العربي وراجت بين التلاميذ والطلبة منذ قيام تعليم عصري اسند فيه الدور الاول للفرنسية ودرست العربية عن طريق الترجمة . فكان ما يسمى تعريبا عبارة عن تمرين مدرسي يتم اثناءه ترجمة نص من الفرنسية الى العربية (ويقابله تمرين النقل اي الترجمة من العربية الى اللغة الاجنبية) . اما المعنى العام لكلمة التعريب ، فقد راج خاصة في المشرق ، وفهم منه تحويل المعنى من اللغة الاجنبية الى اللغة العربية . ولما ازداد احتكاك العرب المشارقة والعرب المغاربة ، وبنما التعرف على اوضاعهما الثقافية

---

(٦) بكلية الاداب يوم ١٩٦١/٣/٢٠ ، راجع **L' Action** في ٦١/٣/٢٢ .

(٧) **اللسان العربي** ، ١٩٧٢/١٣٩٢ ، ج ١٠ ، ص ٧٣ .

خاصة ، في فترة الاستعمار وبعد الاستقلال ، تبين ان الفرق الاصطلاحي لمفهوم التعريب انما هو فارق فرضه الزمن والظروف التاريخية . ولنشر في هذا الصدد الى تعريف التعريب كما ورد في لسان العرب وتاج العروس مثلا ، واعتباراً للكلمة الاعجمية ، وهو ان « تتفوه به العرب على منهاجها» .

خضع المغرب للفتح الاسلامي مثل الاقاليم العربية الاخرى ، وافاد من الزحف العربي [٨] ، فاستمر تعريب قبائل البربر وانشأت جامعة القرويين بفاس (وجامع الزيتونة بتونس) ، وجدّت رحلات علمية الى المشرق ، فكان التعريب شاملا ورسخت قدم العربية وانتشرت في الحواضر ، وأقل من ذلك بجبال الاطلس . وتمتع المغرب باستقلال نسبي في العصور الاسلامية ، فلم يخضع للسيطرة التركية كما حصل في تونس والجزائر وطرابلس . وكان آخر قطر خضع للاستعمار الفرنسي في المغرب العربي بعد أن رسخت اللغة الفرنسية رسوخا عميقا في الجزائر ثم في تونس . وقد ارتبط **تحمسه للدين** الاسلامي بحبه للعربية والتعريب . فقد عزم منذ الاستقلال على تعريب التعليم والمصالح الادارية[٩] . وقد كان المغرب الاقصى هو الوحيد من بين اقطار المغرب العربي الذي عمل على انشاء معهد للدراسات والابحاث في التعريب . واشتهر الاستاذ احمد الاخضر غزال بابتكار طريقة مطبعية جديدة لتيسير القراءة العربية ، وقد اشرف على خطوط هذا المعهد منذ تأسيسه . وقد فحص الكتب المدرسية العربية واستخلص نتيجة مفادها « اننا لا نتعلم بلغتنا ما نتعلمه بلغة غيرنا » . لقد استقصى مواد التعليم في المدرسة الابتدائية الملقنة بالعربية مستخلصا نتيجةخطيرة ، اثبت بها ان مستوى التعليم العربي في مفاهيمه وتصوراته منخفض بالنظر لقرينه في البلدان غير العربية ، وعلل ذلك بضعف مضمون الكتاب العربي الذي اتضح ان مستواه ادنى من الكتاب الغربي المماثل بما يزيد عن ٦٠٪ . فتحتم أن يتضمن الكتاب العربي المعلومات الضرورية العالمية والقيم الوطنية[١٠].

اما عن المشارب والاتجاهات التي سار على ضوئها المعرّبون في المغرب ، فقد اتضحت من خلال ما قام به « بعض الاساتذة الذين أقاموا على كاهلهم في فترات عصيبة مهمة تعليم العلوم بالعربية في المدارس الحرة »[١١]، وذلك رغم انعدام المراجع والقصور في اعداد الاساتذة الذي خضع لمنهاج فرنسي محض . وقد وجهت اسئلة لهؤلاء الاساتذة ضمن استفتاء لهذا الغرض التعريبي . وقد اهتمت الأسئلة بتجربتهم في التدريس العلمي والرياضي باللغة العربية . وبدأ المشروع التعريبي سنة ١٩٥٠ . واستمر الاساتذة في معايشة التجربة العسيرة ، بفضل ما ابداه التلاميذ انفسهم من رغبة واستعداد « واصبحوا بدورهم يبحثون عن المصطلحات التي تؤدي المعنى بدقة .... وهذا البحث الاجماعي عن المصطلح المناسب كان عاملا مهما حمل التلاميذ على الاجتهاد في فهم الدرس النظري والتمارين التطبيقية فهما جيدا »[١٢].

وقد كلل هذا الجهد الايجابي بتدريس مقرر العلوم (فيزياء وكيمياء) والرياضيات ، كما هو معمول به في المعاهد الفرنسيةالموجودة في المغرب، وذلك عند فتح قسم البكالوريا العصرية التي درست

---

(٨) **المرجع السابق** ، ١٣٨٩/١٩٧٠ ، ج ١٠ ، ص ٣٥٩ .

(٩) مثلا منشور يشير الى وجوب مراسلة المواطنين بالعربية ، **اللسان العربي** ١٣٩٤/١٩٧٤ ، ج ١٠ ، ص١٢٧ .

(١٠)راجع كتيبا له بعنوان : **في قضايا اللغة العربية ومستوى التعليم العربي** ، الرباط ٢١ ص ، نص هذا البحث في **اللسان العربي** ، ١٩٦٩ ، ص ٥٥٥ .

(١١) **اللسان العربي** ، ١٣٨٧/١٩٦٧ ، ص ١٨٤ .

(١٢) **اللسان العربي** ، ١٩٦٧ ، ص ١٨٥ .

موادها بالعربية خلال سنة ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ . وعمّت التجربة اهم مدن المغرب ، فتخرج سنة ١٩٥٥ الفوج الاول من حاملي هذه الشهادة ، التي لم تكتس في نظر السلطة الفرنسية الصبغة الحكومية الرسمية . فقد تمّت هذه العملية التعريبية الناجحة خارج نطاق الادارة الفرنسية المسيطرة على شؤون التربية والتعليم في البلاد ، وطبعا دون رضاها . وتحول المتحصلون على البكالوريا المعرّبة الى مصر والشام بعد الاستقلال (١٩٥٦) لمواصلة دراستهم العالية . والواقع ان كل تجربة تعريبية لا تعوقها عوائق علمية ، مهما شحّت المراجع العربية في مادة من المواد ، ومهما تضاءل عدد الاساتذة المعدّين لتنفيذ التعريب ، بقدر ما يقضي عليها سوءالفهم وفقدان العزم الصادق ، والثقة في اللغة القومية ، والعجز عن الانتفاض على ما خلفته قيم اللغة الاجنبية من عقد في نفس الاساتذة وبعض الاولياء ، الذين لا يثقون بالمرّة والى اليوم في النتائج المترتبة عاجلا او آجلا عن تدريس جميع المواد الانسانية منها والعلمية باللغة القومية ، ناسين او متناسين ان الدول الحرة لا تقبل بأية صورة كانت تلقين ابناءها المعرفة بلغة اخرى وعلى حساب اللغة الام . فقد اتضح من تجربة التعريب في المغرب ان قهر المصاعب وممارستها اليومية كفيل بمواصلة مسيرة التعريب . ذلك ان العملية التعريبية تتجه اولا وبالذات الى القضاء على المخاوف النفسية التي تكون بمثابة الحاجز الهائل المتمثل في اعتبار التعريب قفزة في المجهول او مغامرة لغوية مضرة بمستقبل الاجيال الصاعدة .أضف الى ذلك ان العربية لم تتسع بعد في نظر هؤلاء المتحرجين ، للتعبير عن كل المدلولات العلمية ، فيترتب عن هذا الامر انخفاض في مستوى التدريس وانحطاط في قيم الشهادات المنوحة .

ولا ينكر ان الاساتذة المعرّبين الذين درسوا في جامعات الاقطار العربية قليلون ، وان المراجع العربية العلمية مفقودة أو تكاد ، وان المصطلحات اضطربت في تعريف الاجهزة والآلات والمفاهيم التي زادت تشعبا بتطور العلوم والتقنيات وتشعب البحث العلمي . وخلال ذلك لم يقدر الوطن العربي بمؤسساته اللغوية والعلمية سوى على تصنيف ٢٥٠٠ مصطلح من ١٠ آلاف اسم علمي في العالم ، « بحيث ان المصطلحات ... اصبحت تحتل الدرجة الثانية من الاهمية بعد وسائل الطبع »(١٣) . لكن لم يعق ذلك تسطير المناهج التعريبية، منها ما خطه الأمين العام لوزارة التعليم الأصلي في المغرب، بادئا بالقمة، ومنحدرا «بالتدرج حسب مخطط واضح الى اسفل ، وذلك بحمل الطلاب عقب انهاء دراستهم العالية على تدريس ما درسوه باللغة العربية في المعاهد الثانوية . ويكون تعريب التعليم الثانوي تصاعديا مراعاة لصعوبة المواد وتخصص الاساتذة ، فنبدأ مثلا بتعريب الفلسفة والعلوم الاجتماعية ثم تعريب العلوم الطبيعية ، ومنها ننتقل الى الكيمياء والفيزياء والرياضيات ، فلا يمضي وقت طويل حتى تتعرب المدارس الثانوية ويسري مفعولها في المدارس الابتدائية »(١٤). وهذا الرأي لم يعمل به طبعا فورا اذ ان مزيدا من التروي والتبصر في الامور من الوجهة التربوية ادّى بالمختصين في المغرب العربي الى الاتجاه الى تعريب المدرسة الابتدائية خاصة في تونس والجزائر . وقد تدعّم هذا الاتجاه بموافقة المغرب عليه . وهذا واضح في قرار ندوة وزراء التربية والتعليم بالمغرب العربي (بما فيها ليبيا) التي انعقدت بتونس (١٤ ــ ٢٠ فبراير/شباط ١٩٦٧) . وقد اوصت الندوة « بضبط رصيد لغوي اساسي لمستوى التعليم الابتدائي كأول مرحلة في تحقيق سياسة لغوية مشتركة تربوية توحيدية علمية »(١٥). فكانت بادرة اندرجت ضمن ما جدّ من ابحاث في الوضع اللغوي المغربي القائم

---

(١٣) احمد الاخضر غزال ، **المنهجية الجديدة لوضع المصطلحات العربية** ، القسم الاول ، ٤٠ ص ، الرباط، ص ٨ .
(١٤) **الاصالة** ، عدد ١٧ ــ ١٨ ، خاص بالتعريب ، ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ ، ص ٢٤٧ .
(١٥) **الرصيد اللغوي الوظيفي** ، تونس ، ١٩٧٦ ، ب .

اثر الاستقلال ، واستهداف المشاركة في تعريب بعض المواد والمصطلحات الحضارية والعلمية . وقد بذل معهد التعريب في المغرب جهدا مماثلا فأنتج «المعجم الأساسي لتلاميذ المدارس الابتدائية في المغرب »[١٦] . وظهر كذلك نفس الاتجاه بالمشرق خاصة في لبنان حيث صدر عن المركز التربوي للبحوث والانماء في بيروت سنة ١٩٧٣ « مشروع تحديد اللغة العربية الأساسية » .

من قضايا التعريب في الجزائر

منذ ان حصلت الجزائر على استقلالها ، انصب الاهتمام على تعريب التعليم ثم الادارة في مرحلة تالية ، وذلك ما حصل في تونس والمغرب ، مع اعتبار للظروف المحلية لكل قطر من الاقطار المغربية . وكانت النظرة الى المدرسة في الجزائر بمثابة الخليّة التي تعد الاجيال الفتيّة فينبغي تأهيلها تأهيلا سليما بلغتها القومية وتغليب تلك اللغة وفرضها في الواقع الاجتماعي . لكن الوضع التربوي كان عسيراً وعسيراً جداً في بداية الاستقلال ، فصارت المواجهة مع اللغة الفرنسية في معركة التعريب[١٧] شاقة ، فبدأت الانطلاقة من لا شيء تقريباً . ورغم ذلك ، اتخذت القرارات الثورية الرامية الى تطوير اللغة العربية ، « من مرحلة تلقينية كلغة وطنية فحسب ، الى مرحلة تعليم سائر المواد بها »[١٨]

وقد بدأ فعلا وجه المدرسة الابتدائية الجزائرية يتغير منذ حلول الموسم الدراسي لسنة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣ . فشرع في تعليم العربية بجميع اصناف المدارس بمعدل سبع ساعات في الاسبوع . فكان ذلك خطوة حاسمة اولى ستتلوها خطوات كبرى ، رغم ما حصل من عجز فادح في المعلمين المعرّبين والاطارات المسيّرة لشؤون التعليم وندرة الكتب المدرسية . ويستحيل علينا في هذه العجالة استعراض تفاصيل عملية التعريب في الجزائر[١٩]، وما اعترض سبيلها من عقبات « مدروسة » اولت بموجبها قوانين التعريب حسب اهواء معينة اقامها اصحاب النفوذ المتشبعون بالثقافة الفرنسية ، وقد اعتبروا العربية دون الفرنسية في التعليم وفي الادارة ، فكان ذلك « تعبيراً عما يجري في خلد طبقة معينة تريد بسبب تكاسلها وبسبب ارتباطاتها ان تستمر في تقليد مستعمريها الى أجل غير محدود »[٢٠]. فجاء الرد على هذه «النخبة» شديداً : **يمكن ان يقال لهذه الطوائف المحافظة التي تمشي على تخطيطات ما قبل الاستقلال ان التعريب ليس اختياراً سياسياً من بين اختيارات متعددة ، ولكنه فرض طبيعي فرضه واقعنا الاجتماعي** »[٢١]. وقد واجهت الدولة الفتية المعارضين بجهودها الضخمة المقنعة من اجل التعريب ، اعتبارا منها ان العربية تشكل احدى القيم الاساسية في الثورة الجزائرية ، ولا غرابة فيما اصابها من نكسات وانخفاض في المستوى ، فذلك مصير كل تجربة في اوائلها . ولا شك ان قاعدة الانخفاض في المستوى هذه انما هي علة غامضة عارضة ، سواء جدت في العربية او في غيرها من اللغات المدروسة . فالمستوى يخضع لمقاييس معينة ويرتبط بما سطر من مناهج تعليمية . فهل يمكن ان يقارن مثلا بين ما يتلقاه الطفل المغربي عامة من معارف بالعربية وما يتلقاه طفل اوروبي يتعلم العربية كلغة اجنبية ؟ . وهل يعقل ان نطالب الطفل المغربي بالتثقف بثقافة الطفل الفرنسي ؟ فالمسألة تعود اولا وبالذات الى محتوى المناهج وما يصح تقريره في المدارس الوطنية

---

(١٦) ١٩٦٩ . بويت قوائم المفردات على المواضيع .
(١٧) **اللسان العربي** ، ١٣٩٢/١٩٧٢ ، ج ١ ، ص ١٣ .
(١٨) **التعريب في الجزائر** ، وزارة التعليم الابتدائي والثانوي بالجزائر ، ديسمبر/ كانون اول ١٩٧٣ ، ٨٦ ص ، ص ٩ .
(١٩) حللنا باطناب نسبي اوضاع التعريب في هذا القطر في دراستنا المذكورة آنفا عن مكتب تنسيق التعريب في العالم العربي في الرباط ، المغرب .
(٢٠) **الاصالة** ، عدد ١٧ ــ ١٨ ، ص ٢٦ .
(٢١) **المرجع السابق**، ص ١٠٣ و ص ٢٧ .

من دروس عربية المحتوى . واسباب الانتكاس تعود الى خلفية عامة اتسمت بالتخلف في ميدان العلم والمعرفة ، تحمل على التساؤل : « هل سمعنا في ايامنا هذه بعالم عربي قدم اختراعاته واكتشافاته باللغة العربية ؟ وهل سمعنا ان نظرية من النظريات الفلسفية اكتسحت عالمنا الحاضر وهي نابعة عن فكر عربي وزاحمت الماركسية والوجودية وحتى الماوية وغيرها من الفلسفات . وهل سمعنا قصة او ديوانا من الشعر باللغة العربية صار بالنسبة لمثقفي العالم الشغل الشاغل ؟ »(٢٢).

وقد تنوعت تجربة اصناف التعريب في الجزائر ، فكان التعريب رأسياً يبدأ بالسنة الاولى ثم الثانية وهكذا الى نهاية كل مرحلة تعليمية ، وكان التعريب افقيا يشمل كل القطاعات في وقت واحد . وقد دامت التجربة حتى سنة ١٩٧٠ . وبداية من عام ١٩٧١ ، بدا ان التعريب يتقدم خطوات لو نفّذ في قطاع معين ، فتنصبّ الجهود على تعريب جميع المواد في وقت واحد ، بعد ان تركزت اللغة العربية طيلة الفترة السابقة . الا ان هذا التدبير شمل ثلث الفصول في المرحلة المتوسطة والثانوية ، وسنتين من التعليم الابتدائي .

وقد تناول المخطط الرباعي لفترة ٧٤ ـ ٧٧ شكل التعليم ومضمونه . وهو « يتلخص في الغاء الحواجز المصطنعة بين ما يسمى بالتعليم التقني وما يسمى بالتعليم العام»(٢٣) .

ولم يقع اغفال التعريب في الجامعة ، فعربت الفروع التي امكن توفير الاساتذة لها في كلية الحقوق وكلية الاداب (تاريخ(٢٤)، جغرافيا ، علم الاجتماع ، علم التربية ، وشعبة اعداد الاساتذة) .

« اما الاتجاه الثاني الذي يرمي اليه التعريب في التعليم هو اجبارية تعليم اللغة العربية بالنسبة لجميع الطلبة المسجلين في مختلف الوحدات التي ما زال يجري التعليم فيها باللغة الفرنسية »(٢٥). فيتجه الجهد المبذول الى اعداد الطالب على التحاور في مادة اختصاصه بالعربية ، والمقصود من هذه العملية توعية الطلاب الى اهمية التعريب على الصعيد الوطني .

وقد شمل التعريب الاجهزة الادارية ، فبدأ بالمصطلحات المستعملة في الجريدة الرسمية الجزائرية . « فأخذت خطة استعمال ما هو متداول في سائر البلاد العربية من المفردات والتراكيب المستعملة في المغرب وتونس ومصر وسوريا وغيرها . واخذنا ايضا نستعمل الالفاظ المعروفة عندنا في الفقهيات والمستعملة في المحاكم الشرعية عند القضاه الشرعيين بالجزائر قديما »(٢٦). واسس مكتب للترجمة بكل ادارة بمرسوم مؤرخ في ٨ فبراير/شباط ١٩٦٩ . وبذلك تحقق تعريب كامل في عدة وزارات كوزارة العدل والصحة والاعلام والثقافة وحتى وزارة البريد ، بالاضافة طبعا الى وزارتين تخصان الامن الوطني كوزارة الداخلية ووزارة الدفاع وعربت كذلك الهيئات التابعة لهذه الوزارات . فاستفاد الموظفون من هذا الوضع الذي عربت خلاله المطبوعات والنصوص الادارية ، وافادوا المواطنين بلغتهم القومية لدى اتصالهم بهم لقضاء شؤونهم ، وذلك بفضل ما صدر من نصوص موجبة لتحقيق التعريب ومعرفة اللغة القومية ، فتيسر بذلك ادماج الموظفين في عملية التعريب .

---

(٢٢) البشير بن سلامة ، **اللغة العربية ومشاكل الكتابة** ، ٢٠٢ ص ، تونس ، ١٩٧١ ، ص ١٠٧ .
(٢٣) **التعريب في الجزائر** ، ص ١٨ .
(٢٤) عن تعريب التاريخ ، راجع **الاصالة** عدد ١٧ ـ ١٨ ، ص ١٣١ ـ ١٤٠ .
(٢٥) **الاصالة** ، عدد ١٧ ـ ١٨ ، ص ٧٠ .
(٢٦) **التعليم في الجزائر** ، ص ٤٨ .

وبعد مرور سنوات على التجربة ، بدأ التساؤل حول نجاعة التدابير المنفذة في حقل التعريب ، فانتهى الأمر وكأن العربية صارت تستخدم لتدريس الآداب والدينيات وظلت تدرس العلوم بالفرنسية . وبذلك فقد عرض هذا الوضع على صعيد العملية التعليمية الموجهة للطفل الجزائري « صورتين، صورة للماضي متمثلا في اللغة العربية وصورة للمستقبل وبالتالي للفعالية متمثلا في اللغة الفرنسية »(٢٧). وسيؤدي لا محالة هذا الامر الى ازدواج شخصية المتعلم ، نتيجة لازدواج التعليم ، وبالتالي مخاطبة التلاميذ في منهاجين اثنين لكل منهما اسلوب في التفكير يناقض احدهما الاخر(٢٨). والواقع ان تجربة الازدواجية (او الثنائية) في حقل التعليم شملت بلدان المغرب العربي الثلاثة قبل الاستقلال ، واستمرت لحد الساعة بحظوظ متفاوتة . فتخصصت العربية لتبليغ الادبيات والمواد الاجتماعية والمدنية والقيم الحضارية العربية الاسلامية ، واستمرت الفرنسية في تأدية المعرفة العلمية والرياضية والتقنية ، خاصة في المرحلة الثانوية والعالية . ويجرنا ذلك الى الحديث عن التعريب في تونس .

التعريب في تونس

لقد سبق لنا أن بحثنا في تطور مفهوم التعريب في تونس(٢٩) واستعرضنا في ذلك البحث الاطوار التي مرت بها عملية التعريب في هذا القطر . والملاحظ ان تجربة التعريب في تونس تعود الى فجر انتصاب الحماية الفرنسية حيث اسست نخبة من الرواد سنة ١٨٩٦ ، أي بعد ١٥ سنة فقط ، اولى الجمعيات الوطنية ذات الصبغة الثقافية عرفت بجمعية ابن خلدون او الجمعية الخلدونية(٣٠)، ذلك انهم احتكوا بما جد من نشاطات قامت بها ثلة من الاجانب في الحقل الثقافي والاجتماعي .

لقد عملت هذه الجمعية على اقحام طلبة الجامعة الزيتونية في التيارات العلمية المعاصرة وذلك بتأهيلهم تأهيلا علمياً رياضياً بواسطة اللغة العربية المبسطة المطوعة للتعبير العلمي ، بالاضافة الى تحصيلهم العلوم الدينية وعلوم العربية . وقد مرت التجربة بمصاعب لكن الامر الثابت ان بث المعرفة الحديثة في الهياكل العلمية التقليدية كان له مفعول هام في تطوير المجتمع التونسي . وازاء ذلك نجد ادارة التعليم الأجنبية تتردد في تعليم العربية لأبناء البلاد، إلا ساعات معدودة كل اسبوع، فواجه التعريب ظروفا مناوئة قلصت من مفعوله مدة طويلة . وقد تعرضنا لهذا الوضع وبسطنا أسبابه . وقد شرع منذ الاستقلال في تعريب سنتين من التعليم الابتدائي وتواصل هذا المد تتخلله فترات من الشك والفتور المحيطة بقدرة العربية على تأهيل التلاميذ تأهيلا عصرياً . وما يمكن أن يؤكد، لأنه تحقق فعلا في المناهج والتدريس ، هو ان التعليم الابتدائي أتم الان تعريب سنواته الأربع الاولى (من ٦) تعريبا تاما ، وشرع في تلقين الفرنسية منذ السنة الرابعة تلقينا لغويا صرفا كلغة حية ، بعد فترة من التردد والتقلب بدأت مع اصلاح التعليم الذي جد بعد سنتين من الحصول على الاستقلال ، في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٥٨ . وقد كانت العناية متجهة خلافا لذلك ، الى التعليم الثانوي الذي احدثت به شعبة

---

(٢٧) **اللسان العربي** ، ١٣٩٠/١٩٧١ ، ج ١ ، ص ١٤٧ .

(٢٨) درس موضوع الازدواجية اللغوية في تونس بصورة مطردة ، وقد تعرضت مجلة **الاصالة** لذلك في عددها ١٧ ـ ١٨ ، ص ٢٩٥ ـ ٣٠٤ ، نقلا عن مجلة (بالفرنسية) مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية التونسية ، عدد كانون الاول/ نوفمبر ١٩٧٠ .

(٢٩) في **اللسان العربي** ، ١٣٩٦/١٩٧٦ ، ، ص ٦٥ . ٧١ . ونشر مقال بالفرنسية في ذات المجلة (١٩٧٤) بعنوان تجربة تعريب التعليم في تونس .

(٣٠) دراسة لنا بهذا الاسم (بالفرنسية) ، ١٩٧٥ ، تونس ، ٢٦٩ ص . وقد ادرجت دائرة المعارف الاسلامية في طبعتها بالانكليزية والفرنسية مقالا للتعريف بهذه الجمعية ، مادة ALKHALDUNIYYA ؛ ص ٩٥٧ .

معربة وقع العدول عنها بداية من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٧ ، كما بينا ذلك في الدراسة المذكورة(٣١) .

وقد اكد الرئيس بورقيبة مرارا(٣٢)، اتجاه تونس في خصوص تفويق اللغة الوطنية التي فرض تدارسها منذ سنة ١٩٦٩ على الطلاب خاصة في كلية الآداب وكلية الحقوق ، واستمر العمل بهذا الاجراء الى الان . وقد اوضح ان تونس تدعم حصة اللغة والثقافة العربية وترفض في نفس الوقت العزلة لشبابها والانغلاق امام العالم الخارجي . وعلى هذا الاساس قررت الحكومة تعليم الفرنسية منذ المدرسة الابتدائية . فكانت هذه اللغة تلقن في السنة الاولى ثم وقع العدول عن ذلك ، وشرع في تلقين العلوم والرياضيات بما في ذلك الرياضيات العصرية بالعربية. اما في المرحلة الثانوية والعليا ، فقد عربت مادة التاريخ والفلسفة . وما زالت التجربة متواصلة ، ويبدو ان التعريب صار امرا ناجزا لا يمكن التراجع فيه . ومع ذلك فقد كان تيار التفتح على اللغات والحضارات الاخرى قائما ولا يزال ، لأن الحكومة مقتنعة بانه لا يمكن تطوير العربية بالمحافظة على صلاتها بالماضي فقط(٣٣)، بل لا بد من ربط التعليم بمسيرة النهضة . وفي هذا السياق ، أجري سنة ٧٦ ــ ٧٧ « سبر للاراء حول التعليم الأساسي »(٣٤) . وقد تعلق الملف الثالث بقضية التعريب الذي شاطرته نسبة ٨٦٪ من المستجوبين ، لاعتقادهم ان التعريب كفيل ببلورة شخصية الطفل واعداده اعدادا متكاملا يساعد على التمسك بالاصالة التونسية .

والواقع ان استخدام لغتين في نفس التعليم مآله انشاء ثنائية في التفكير تؤثر على تكوين الشخصية عند الطفل ثم عند الكهل ، وهو امر جدير بالتحري ، لما يخلفه في اعماق النفس وما يطبع به سلوكات الفرد . وتردد التعليم في تونس بين هذين المنحيين ، تفاعل العربية والفرنسية او الاسراع بتنفيذ التعريب فضلا عن الاقتصار عن التحدث كتابة او مشافهة عن حقائق التعريب . وما انفك انصار التعريب ينحون باللائمة على الاضرار الناجمة في التعبير والتحرير والتفكير كلما تمادينا في اعداد الاجيال بلغة اجنبية متفوقة في المعرفة العصرية التي تبث بها اصناف المخترعات والتقنيات، تاركة للعربية الحوار مع الماضي ومع القيم التي تجاوزها العصر. ومن بينهم طبعاً اساتذة جامعيون لفتوا النظر الى التأخر الحاصل في انجاز التعريب . وانه لا ينبغي ان يقصد منه تحويل بعض المواد وتدريسها بالعربية او الاستغناء عن الاساتذة الاجانب ، بل يجب ان يستهدف من التعريب توطين الثقافة العربية وبث الاشعاع الفكري صدا لتيار انتهاك الشخصية الثقافية الوطنية والقصور الفكري (٣٥) .

المفارقات التعريبية

وجملة القول ، ففي المغرب كما في المشرق العربي ، واعتبارا للاوضاع المحلية، كان البحث عن الشخصية العربية في خضم التتريك ، ثم لمواجهة الهيمنة القادمة من الغرب ، بمثابة التعطش الى عروبة الذات واصالتها ، الذات العربية التي كانت مدفوعة الى هذه الوجهة بوجدانها . اما على صعيد

---

(٣٠) في دراسة جامعية لنا (مرقونة بالفرنسية) بعنوان **تدريس اللغة العربية في تونس** ، باريس ، ١٩٧٢ .
(٣٢) مثلا في خطابه بقرطاجة ، في ٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٦٩ .
(٣٣) اصدرت مجلة **الفكر** التونسية عددا خاصا عن « حياة اللغة العربية » ، نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٦٠ .
(٣٤) كتيب صدر عن الحزب الاشتراكي الدستوري ، تونس ، ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ .
(٣٥) IBLA ، ١٩٦١ ، ص ٢٦٩ .

العمل ، **فان القدرة على ادراك الحقائق العلمية لا تتم الا في اللغة القومية** . اما تأخر التعريب في بلدان الشمال الافريقي بالنظر لما تحقق في الاقطار العربية الشرقية ، فمرده اسباب تاريخية سياسية . واذا اضطربت عملية التعريب من قطر الى آخر ، فذلك فعلا للظرفية السياسية السائدة على الاوضاع الثقافية في الجزائر منذ سنة ١٨٣٠ والقائمة في تونس منذ آخر القرن التاسع عشر (١٨٨١)، رغم وجود جامع الزيتونة وما تحمله من قيم حضارية اسلامية عربية ، والتي امتدت الى المغرب في مطلع القرن العشرين . فقد تكونت في هذه الاقطار جماعات تثقفت بالثقافة الفرنسية بنسب متفاوتة . ولعل المغرب قد تحمل اخف الاضرار فسارع الى انجاز العملية التعريبية ، وجارته في ذلك الجزائر في جو من الحماس الثوري المكبوت منذ أكثر من قرن ونصف ، وقد ارادت بذلك محو ما علق بالشخصية الوطنية من قهر ورواسب في الذهنية الثقافية العامة من ان الامر قضاء وقدر .

واتضح ان تونس سايرت هذا التيار بحذر لاتساع دائرة نخبتها المثقفة ، ولتفوق العربية فيها واضمحلال اللهجة البربرية او تكاد . وقد تخلصت فعلا « مقومات الشخصية التونسية »[٣٦] من عقدها المتمثلة في شعور النقص عند من تثقف ثقافة عربية صرفا ، اما مزدوج الثقافة فقد اعتبر نفسه وكأنه خان الثقافة العربية لتأهله في لغتين دون تمييز احداهما على الاخرى . وهكذا فاستنادا لموقف كل قطر من الاقطار المغربية من التعريب ، يمكن التساؤل عن موقف الطرف الآخر الذي تخلى بفعل الظروف التاريخية عن موقفه الذي يفرض لغته فرضا على الامم الاخرى باسم الحضارة الانسانية . ذلك ان الامم الغربية والعربية وعت وعيا كاملا شؤون ثقافتها ، وانه ينبغي تغيير الاتجاه اذا رام ترويج لغته . فنجد مثلا ضمن برامج التعاون انتشار الاساليب السمعية البصرية في تعليم الفرنسية تعليما ناجعا سريعا . ويلفت النظر ان تقوم بذلك مؤسسات رسمية ضمن نشاطاتها . مثال ذلك ما يقوم به المجلس الدولي للغة **الفرنسية الذي يعقد** الندوات العامة منوها بما للغة العربية والفرنسية من فرص للاتصال والحوار ، **والندوات** المتخصصة لبعث مشاريع مشتركة لتصنيف المعاجم الثنائية اللغة في شتى الاختصاصات العلمية والتقنية التي ترغب فيها بلدان المغرب ، وهو يعترف كذلك بشرعية التعريب. والملاحظ ان **هذا** الحوار ربما يعطي اكله اذا تحاور فيه الطرفان العربي المغربي والفرنسي على صعيد البحوث والاعمال الجامعية . يعني ذلك انه على المواجهة الفكرية ان تدور بين الاخصائيين اللغويين المغاربة والاجانب في الميدان المعجمي مثلا ، ويقدم كل طرف ما عنده من خبرة فعلية في هذا الميدان بحيث يكون الامتياز دائما للمة العربية وما عساها تحصله من هذا المسعى لو دخلت في الحوار اللغوي الثنائي او الثلاثي . ويتم ذلك عن وعي لا تجرفه اية عاطفة قومية بل اعترافا بالوجود اللغوي العربي كاداةتبليغ حضارية علمية .

والمهم اخيرا ان ما يحملنا على التفاؤل هو النمو المطرد للتقارب الثقافي وتبادل التجارب في حقل التعريب ، بين جناحي العروبة ، سواء عن طريق المؤتمرات او بتبادل الطلبة والاساتذة او بطرق اخرى . فوحدة الفكر مآلها وحدة الشعور ووحدة المصير . ولن يكون التعريب مستقبلا مشوبا بمفارقات اقليمية تعمق الشقة بل اعتقادنا انها مخالفات شكلية ظرفية متمخضة عن تطور لغوي اقليمي ضمن اللغة الأم ، ويفرض ذلك لباحثينا من شدة في التحري ووعي بما للعلوم المختلفة وفروعها من تداخلات وتشعبات □

---

(٣٦) IBLA ، ١٩٧١ ، ص ٢٩٠ .

الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي*

د . عبد العزيز الدوري

يعمل حاليا استاذا للتاريخ في الجامعة الاردنية، عمل سابقا استاذا ثم عميدا لكلية الآداب والعلوم ثم رئيسا لجامعة بغداد. له كثير من المؤلفات منها « الجذور التاريخية للقومية العربية » و « الشعوبية » و « نشأة علم التاريخ عندالعرب »و « مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي » و « النظم الاسلامية ».

— ١ —

نبدأ ببعض الملاحظات . أولها ان الديمقراطية الغربية ظهرت في ظروف سياسية — اقتصادية — اجتماعية معيّنة ، ولم تكن نظرية مجردة . وثانيها تطور مفهوم الديمقراطية ووجود أكثر من نظرة وتطبيق لها في الوقت الحاضر . وثالثها ما يلاحظ من بون بين النظرية والتطبيق في الحكم عند العرب ، مما يفرض التساؤل فيما اذا ظهرت مؤسسات تجسد النظرية وتمكن من تطبيقها . وأخيرا تجدر ملاحظة دور الفرد ودور الجماعة في التطور التاريخي ، لصلة ذلك بالنقطة الثالثة .

وحين ننظر للتاريخ العربي نرى الآراء التي تؤكد **أهمية الأمة وكونها اساس السلطة** ، ونرى التأكيد على **العدالة** ، ونرى التركيز على **الشورى** . ولكن هل أدى ذلك الى ما يفترض في ديمقراطيـــة الحكم عبر فترات تذكر من التاريخ العربي ؟

أمل أن لا تنتظروا من هذه الكلمة بحثا في تراثنا عن آراء ومفاهيم تقصد مفهوم الديمقراطية ، أو محاولة لرسم نظرية يمكن أن توازي الديمقراطية ، فلن تدعي الكلمة ذلك ولن تتوخاه ، انما هي مجموعة ملاحظات حول مفهوم الحكم في اطار تفهم الذات أو التراث من زاوية الدراسة التاريخية . هذا ولن يتيسر فهم الآراء أو النظرية دون تبنّي التطور التاريخي .

— ٢ —

ولنبدأ بالجذور العربية ، او التطبيقات التي تذكر قبل قيام الاسلام . فهناك اوليات وجدت في المجتمعات القبلية (البدوية) او الحضرية ...

فالوحدة الاجتماعية السياسية في البداوة هي العشيرة والقبيلة ، واطارها الحياة البدوية الرحالة او القبيلة شبه المستقرة ، حيث الملكية محدودة مع تعذر ظهور طبقية تذكر . والقبيلة تتألف من وحدات اجتماعية اصغر (الفخذ ، البطن ، العائلة) ولكل رابطتها وكبيرها ، ومن رؤساء هذه الوحدات يتكون مجلس القبيلة (او العشيرة) ليعبر عن رأيها وينظر في أمورها ، وليكون له دوره في اختيار

---

* محاضرة القيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية والنادي الثقافي العربي ، ضمن سلسلة محاضرات « الديمقراطية والوحدة العربية » ، في بيروت ، في النادي الثقافي العربي بتاريخ ١٩٧٩/٦/٨ .

الشيخ الذي يعتبر الاول بين اقرانه في الكلمة والنصيب من الغنيمة والمال .

أما في المجتمعات الحضرية ، فهناك مثل اليمن ، حيث يوجد مجلس الاسر والعشائر الشريفة ، والتي تجمع بين القوة العددية وملكية الارض ، مع امكان استخدام المحميين والرقيق في فلاحة الارض . وهذا المجلس هو « الملأ » ، ولرئيسه شيء من السلطة الدينية اضافة الى السلطة السياسية . ويبقى دور الملأ واضحا يتباين أثره بدرجة اسناده وبامكانيات الرئيس . ولم تستقر الوراثة في الملأ ، وان وجد هذا في عشيرة او اسرة نتيجة دور القوى التي تتمثل في الملأ .

والمثل الآخر هو الملأ المكي ، الذي يتكون من ممثلي او اشراف العشائر ، والذي تأثر تكوينه بالتجارة التي قوت الفردية وأدخلت قوة المال جنب النسب في تقدير الشرف . وتستند قوة الملأ الى نفوذه الادبي والى رابطة المصلحة وشعور الجميع بدوره في تنظيم النشاط التجاري وفي تقرير الأمور العامة . وكان الدور الاول في الملأ لشخص يجمع بين الشرف والمال والمبادرة .

وعرفت المنطقة ملكيات مطلقة ـ ساسانية ورومية ـ لها تقاليدها في السلطة واساليبها الاستبدادية في الحكم(١) .

ـ ٣ ـ

وظهر الاسلام ، وفي القرآن والحديث مبادىء وتوجيهات ، مثل تأكيد المساواة بين الناس ، والاشادة بمفهوم الشورى ، واقامة العدل . **واتجه الاسلام في الاساس الى رفض التقاليد السياسية للحكم المطلق ، والى اقامة مجتمع موحد يتمايز افراده بالكفاية والعمل** ، في اطار من الحقوق والواجبات تلغي التسلط والتبعية ، وتحقق العدالة الشاملة .

وفي المدينة وضع الرسول (ص) « صحيفة » اعلنت قيام « الامة » ودستورها القرآن وسنة الرسول . وكانت الاهداف : العدل ، والجهاد ، وحفظ كيان الامة وتوسيعه ، وهنا كانت الاسس الاولى(٢) .

وقامت مؤسسة الخلافة بعيد وفاة الرسول (ص) ، واستنار القائمون بها بالمبادىء الاسلامية ، وكانت امامهم بعض التقاليد السياسية العربية .

وكانت فترة الراشدين فترة فتوح سريعة وهجرة واسعة وتوجيه الى الاستقرار في الأمصار في مراكز للمقاتلة . ووجهت الامة للجهاد ، وكان ما وضع من تنظيمات للعطاء ولاقامة المراكز ولخطوط الادارة والضرائب متمشيا مع هذا الهدف .

وقد اقتصر النظر في تنظيم المؤسسة السياسية على المدينة مركز الصحابة . وتبينت بعض الخطوط ، أولها **رفض فكرة الوراثة عمليا في الحكم ، والأخذ بفكرة الاختيار او الانتخاب .**

---

(١) انظر :

J. Ryckmans, **L'Institution Monarchique en Arabic Meridionale Avant L'Islam** (Lourain; Publication universitaires 1951).

جواد علي ، **المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٨) ج ٤ .

Hamidullah, **The City State of Mecca-Islamic Culture** (Vol. II 1938) pp. 265 off .

(٢) انظر : محمد حميد الله ، **الوثائق السياسية في عهد النبي والخلافة الراشدة** (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤١) ، ص٢ وما بعدها .

وكان الرأي في ذلك لكبار الصحابة وخاصة المهاجرين . وكان الاختيار اما بطريق الانتخاب المباشر ، او بالاستشارة التي تسبق التسمية ، او بتسمية مجلس من الزعماء كما في شورى عمر . وكان الاختيار من قريش . وصارت الفترة مثلا في تطبيق العدالة وفي الاستناد الى الشورى .

وكانت فترة الراشدين مرجعا في النظريات والاراء التي ظهرت فيما بعد ، في بحث اصحابها عن المثل والمفاهيم ، أو في حالات الاعتراض لدى البعض . ولكن الواضح من تعدد طرق الاختيار ومن احداث الفتن انه لم يظهر التنظيم الذي يثبت المؤسسة السياسية .

وكان الدور الاول للنخبة الاسلامية التي تركزت في المدينة . ولكن توسعَ الهجرة وانتقال قوى القبائل للأمصار، وتنافر المفاهيم القبلية مع فكرة السلطة المركزية ، وشعور القبائل بدورها في الفتوح والتحولات الاجتماعية التي رافقتها ــ كل هذه أدت الى انتقال الثقل من النخبة في المدينة الى القوى القبلية في الأمصار(٣) .

ــ ٤ ــ

وكانت الازمة التي انفجرت في الفتن تمثل صراعا بين الاتجاهات القبلية والاسلامية ، انتهى بخطين ــ الاول نقل السلطة الى الامويين في الشام ، والثاني بدايات ظهور الاحزاب وخاصة الخوارج والشيعة . انتهت الفتنة وبقيت وحدة الامة ، واستمرت الخلافة في قريش ، ثم استؤنفت حركة الجهاد والتوسع . ويلاحظ ان الفترة انتهت دون ان تؤدي الى تخطيط عملي لمفهوم الشورى في اسلوب الحكم او في الاختيار .

واصبحت الخلافة محور الصراع السياسي والفكري ، كان صراعاً بين المدينة ــ المركز الاول للاسلام ــ باسم الشورى وبين الشام ، وصراع بين القبائل الكوفية على اسس قبلية وبين الشام ، وصراع بين الاحزاب الاسلامية وبين الامويين ، لتأتي الثورة العباسية وتنقل السلطة الى اسرة قرشية جديدة والى عاصمة جديدة .

ان طبيعة المقاومة التي واجهها الامويون والقوى التي اعتمدوا عليها دفعتهم الى محاولة تأكيد فكرة الجبر في السلطة والى التأكيد المتزايد على مفهوم الدولة . وقد افادوا ابتداء من تهيئة الامة للجهاد زمن الراشدين ، وقاموا بالموجة الثانية من الفتوح ، ولكن تلك القوى التي تسندهم تقلصت نتيجة العصبية القبلية المحلية وتوسع الحزبية . وانتهت الفترة الاموية ، ولم تجد الايديولوجية الاسلامية مجالا لأن تتمثل في اية نظم جديدة ، بل ثبت الاسلوب الذي برز في الفتنة وهو سبيل الثورة المسلحة للتغيير .

وظهرت بدايات المفاهيم السياسية التي تطورت الى نظريات فيما بعد ، وفي طليعتها فكرة الشورى ــ انتخاب الخليفة بين ابناء الصحابة ــ التي نادت بها الثورة الزبيرية ، واستمرت لدى الخوارج ، الذين وسعوها الى انتخاب اي عربي ثم اي مسلم فاضل ، ويقابل ذلك **جعل الامام مسؤولا بصورة مباشرة امام الامة** ، واعتبار انحرافه عن المفاهيم الاسلامية سببا لعزله . وتمثلت الدعوة للشورى في ثورات أخرى في هذه الفترة . ويقابلها من جهة اخرى فكرة النص على الامام ــ ليكون سبيل الهداية لدى البعض ، وفكرة العائلة المختارة لدى آخرين ، واشتراط الجهاد في الحق مع

---

(٣) انظر :

عبد العزيز الدوري ، **النظم الاسلامية** (بغداد : مطبعة نجيب ، ١٩٥٠) ، ص ٢٥ ــ ٣٦ .

توفر العلم والفضل برأي ثالث .

استقر العمل في الفترة الاموية على ان العاصمة هي التي تبت في أمر الخلافة . اما المعارضة فلم تكن لاصلاح مؤسسات بل لتغيير الاسرة وربما اسلوب الحكم . وهي معارضة قد تكون مقبولة آنئذ ان اقتصرت على ابداء الرأي ، ولكنها عادة تعبّر عن موقفها ، متى وجدت السبيل ، بالثورة .

ويلاحظ ان الفترة الاموية بدأت وهناك رأي عام يعبر عن رؤساء القبائل واشرافها ــ وخاصة في الشام ــ وان الخليفة يحرص على مشاورتهم في الشؤون العامة . وما دام المجتمع يعتبر العشائر وحداته الاجتماعية الاساسية ، فان هناك نوعا من حرية الرأي والمشورة وبعض التقييد للسلطة . **ولكن التطور الاجتماعي الاقتصادي حوّل الاشراف الى ارستقراطية ملاكة وخلق فجوة بينهم وبين عامة القبائل ، وجعل الاشراف يتجهون عادة الى التعاون مع السلطة ، بينما تأثر العامة بالدعوات الحزبية . هذا التطور ، مع استمرار التحول الحضري اضعف الوحدات القبلية وبالتالي قلل تأثيرها دون ان تحل قوى او مؤسسات جديدة محلها .**

وقد أدى التوسع الاسلامي الى ادخال طرق التجارة العالمية في النطاق الاسلامي ، وساعد على نشاط التجارة . وقد افاد البعض ووسع نشاطه مستعينا بالوكلاء والموالي . ثم ساعد تحديد عدد المقاتلة من قبل المروانيين على دفع اعداد متزايدة من العرب الى الاشتغال بالتجارة ، وبدت بدايات طبقة متوسطة ساهمت في دعم الثورة العباسية ، ولكن دورها بان في العصر العباسي .

وحين يستعرض التطور العملي لمؤسسة الخلافة ، يلاحظ ان اسلوب الوصول الى الحكم اختلف ، بين محاولة اقناع رؤساء القبائل والاشراف ــ خاصة من الشام ــ وبين اتفاق هؤلاء على مرشح بين اكثر من شخصية طامحة كما حصل في اختيار مروان ابن الحكم من قبل الملأ ــ أو مجلس اشراف اليمانية ــ في دمشق ، وبين نوع من الوراثة ، وبين الثورة المسنودة بقوى قبلية ، كما فعل يزيد بن الوليد ومروان بن محمد . وهذا يشعر بان الامويين لم يستطيعوا وضع اسس ثابتة وان المؤسسة السياسية لا تزال موضع تجانب بين اكثر من اتجاه .

حاول الامويون التأكيد على فكرة الجبر وان السلطة بقدر من الله ، وان الخليفة هو خليفة الله (ابتداء من عبد الملك) وان على الناس الطاعة . ولكن قوى واسعة كانت تؤكد حرية الارادة ومسؤولية الحكام عن اعمالهم . وبينما كان ممثلو الاتجاه الاول يرون الثورة خروجا على المشيئة فان الجماعة الثانية كانت ترى الثورة امرا مشروعا ، بل واجبا ، ضد الحكام ان تجبروا او انحرفوا .

ويبدو أن الأمويين المتأخرين بدأوا يتأثرون باساليب التنظيم الساساني والبيزنطي ، وخاصة في الادارة ، وهذه تستند الى تقاليد بعيدة عن الفكرة الاسلامية وتتجه نحو التسلط مما ساعد على اثارة النقمة (٤) .

ــ ٥ ــ

وقامت الثورة العباسية باسم العودة الى الكتاب والسنة ، واحياء العدل والمساواة واعطاء الفيء لأهله ، ولعلها وجدت استجابة من بعض قوى المعارضة ، ولكنها لم تفلح في اقامة مؤسسات

---

(٤) انظر : جب ، **دراسات في حضارة الاسلام** (١٩٧٤) ص ٤٥ ــ ٦٠ .

البلاذري ، **انساب الاشراف** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٩) ج ٤ ص ٦٢ ، ٦٤ ج ٥ ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٤٩ ــ ١٥٠، الطبري ، س٢ ص ٤٦٧ ــ ٤٦٨ ، ٤٧٢ ــ ٤٧٣ ، ٥٧٦ .

انطوان صالحاني ، **نقائض جرير والاخطل** ، ص ١٢ وما بعدها .

تحقق المفاهيم الاسلامية .

ويلاحظ ابتداء ان العباسيين اسندوا سلطاتهم الى مبدأ القرابة من الرسول ، ونادوا بفكرة العائلة المختارة المطهرة من الرجس ، ورفضوا مبدأ الانتخاب ، واكدوا ان الخليفة ظل الله في الارض وليس للناس الا الطاعة . كما تأثرت الخلافة العباسية بمفاهيم الحكم الساساني ، وبعدت اكثر فاكثر عن مفهوم الشورى ، واتجهت نحو الحكم المطلق .

وقد لا يعني مثل هذا الاتجاه القبول بالضرورة ،وفعلا واجه العباسيون ثورات عدة اضافة الى نشاط الحركات السرية . ولكن التطورات ساعدت على التحول الذي ادى الى افراغ مفهوم الخلافة من محتواه الحقيقي وانعكاس ذلك في النظرية .

انهى العباسيون فكرة ان الامة هي الجيش ، واحدثوا جيشا نظاميا من العرب والفرس مع شيء من التوازن اختل حين فتحت بغداد من قبل جيش خراساني غريب في الفتنة بين الامين والمأمون . وبقيت بعض القبائل في الديوان ، ولكنها اسقطت نهائيا ايام المعتصم ، ورافق هذه الضربة للعرب في الحياة العامة اتخاذ المماليك الاتراك اساس الجيش وبذلك بدت الخلافة دون قاعدة وفرضت سلطتها على الامة بقوة غريبة ما لبثت ان هددت اسسها .

وبالغ العباسيون في رفع منزلة الخليفة ، وادّعوا للخلافة مزايا وصفات جعلتها في مستوى يتعذر بلوغه ، وبالتالي يتعذر توفره في أي مرشح .

وحاولوا الاستناد الى الفقهاء فنظموا القضاء وأحدثوا منصب قاضي القضاة ، وارادوا بذلك تكوين مؤسسة دينية يسيطرون عليها . وهذه هي المؤسسة الاسلامية التي اسندتهم لحدّ كبير ، ولكنهم تدخلوا في أمور العقائد منذ فرضوا الاعتزال وأحدثوا فجوة بينهم وبين جمهور الفقهاء . ورغم تجدد المحاولة في القرن الرابع/الخامس للهجرة ، الا أن ذلك كان موقتا . **واتجه الفقهاء لاتخاذ طريقهم المستقل مع التأكيد على فكرة وحدة الامة التي تجلت بمرور الزمن من ناحية ثقافية وحضارية . وهذا أثر بدوره على النظرية التي استمرت ترى في الخلافة رمز هذه الوحدة .**

ومن جهة اخرى برزت فئة التجار ونشطت فعالياتها ووجدت كل تشجيع من العباسيين . والتجار يهمهم الاستقرار ، فصاروا اعوان السلطة وسندها المالي في الازمات ، ولكنهم لم يلعبوا دورا ينكر في الحياة العامة . ولعل ذلك ناشىء عن ان دور ازدهار التجارة والصيرفة رافق فترة ضعف الخلافة وتقلص سلطانها في القرن الثالث / الرابع للهجرة .

هذا واذا لاحظنا التطور الاقتصادي الاجتماعي الذي أدى الى تحول كبير في المجتمع وظهور تباين اجتماعي بين فئة التجار وأرباب الضِّياع من جهة والعامة من جهة أخرى ، ادركنا سبب نشاط الحركات السرية بين العامة ، وقبول الآخرين بالسلطة بأي شكل .

لننظر الى تطور المؤسسة السياسية . فقد كانت الوراثة اساس الحكم في العصر العباسي الاول ، ولكن يشوبها العهد لأكثر من واحد ، مما ادى الى ملابسات او اصطدام بين الاخوة ، وهذا الاتجاه كان وراء الفتنة بين الأمين والمأمون ، وعاملا خطيراً في التآمر على المتوكل وقتله .

وفي حالة وفاة الخليفة دون عهد تحكمت القوى القائمة من جند وكتّاب في اختيار خليفة وفي تدهور المؤسسة.فلما توفي الواثق (٨٤٧/٢٣٢) دون عهد ، عقد مجلس من الوزير وقاضي القضاة واثنين من الكتاب واثنين من قادة الاتراك لاختيار خليفة ، وكان الرأي المؤثر للعسكريين ، واختير المتوكل .

وبعد مقتل المتوكل تحكم القادة الاتراك في تنصيب الخلفاء وعزلهم والتنكيل بهم . وحين انتعشت الخلافة في الثلث الاخير من القرن الثالث وتوفي المكتفي (٩٠٨/٢٩٥) دون عهد واضح ، تشاور

الوزير ورؤساء الكتاب واختاروا المقتدر .

ولما عاد الجند للتدخل في امور الخلافة نتيجة الازمة المالية والادارية زمن المقتدر اصطدموا بالخليفة وقتلوه ، ونصّبوا اخاه القاهر ، ثم خلعوه واختاروا الراضي ، الذي عجز عن تسيير الامور فأحدث منصب امير الامراء لقائد الجيش ، وسلمت السلطة اليه (سنة ٣٢٤/٩٣٦) . ولما توفي الراضي عقد مجلس برئاسة الوزير ، حضره كل وزير وكاتب ، اضافة الى الاشراف العلويين والعباسيين والقضاة والوجوه باشراف كاتب أمير الامراء ليختاروا خليفة،فرشحوا من عرفوا أن أمير الامراء يريده وهو المتقي (٣٢٩/٩٤٠) . ولما اختلف هذا مع الامير خلعه وعين غيره .

وجاء الغزو البويهي (٣٣٤/٩٤٦) وصارت السلطة للامير البويهي يتحكم حتى في اختيار الخلفاء وفي عزلهم أحيانا. ولم يكن للخليفة سلطة فعلية، فاتجه للتأكيد على النواحي الدينية محاولا ان يسند نفسه بالوعاظ والقضاة وائمة المساجد .

ومنذ القرن الثالث الهجري، ونتيجة للدعوةالعباسية المستمرة ، صار الخليفة مصدر كل سلطة شرعية ، فكان الامراء الذين كونوا امارات مستقلة عمليا يطلبون عهدا من الخليفة ليكتسبوا الشرعية بنظر الناس . والآن صار البويهيون يطلبون عهدا من الخليفة يخولهم السلطات العامة للغرض نفسه ، وهو لا سلطة له .

ولئن اتخذ البويهيون لقب امير الامراء وملك ، لم يقروا أصلا بامامة العباسيين ، فان السلاجقة اتخذوا لقب سلطان واعترفوا بهذه الامامة ، ولكنهم تركوا الخليفة دون سلطات ، وكانوا بنفس الوقت حريصين على العهد (٥) :

وهكذا فشل العباسيون بدورهم في اقامة مؤسسات عامة تعبر عن المفاهيم الاسلامية ، واوجدوا فجوة واسعة بينهم وبين الامة ، وانحدروا بالخلافة الى ظل من سلطتها ، ولم يبقوا اثرا للشورى او الاختيار . والخلافة في انحدارها ، وفي ظل هذه الاوضاع ، اثرت على الفقهاء ـ في حرصهم على الشرعية ـ ليوفقوا بين المفاهيم الاسلامية وبين اوضاع الخلافة على ما في ذلك من تناقض كبير .

بعد هذا يمكن الاشارة الى حالات مفردة تظهر فيها الشورى في مجلس جنب الرئيس للنظر في الشؤون العامة ، مثل هيئة الخمسين لدى الموحدين في بدئهم ، ومثل مجلس العقدانية لدى قرامطة البحرين برآسة السيد الرئيس ، ومثل مجلس المشايخ لدى الاباضيين في المغرب الاوسط(٦) .

ـ ٦ ـ

بضوء التطورات العملية المذكورة يمكن النظر الى الفكر السياسي ، وهو فكر كان معنياً بأن

---

(٥) انظر : عبد العزيز الدوري ، **النظم الاسلامية** (بغداد : مطبعة نجيب ، ١٩٥٠) . ص ٤٥ ـ ٧١. دراسات في العصور العباسية المتأخرة،ص ٢٠٧ وما بعدها وص ٢٤٧ وما بعدها .

H. Busse, **Chalif und Grosskönig** (Beirut: in komission bei Frenz steimer Verlag, 1969) pp. 131 off.
Gibb, **Government and Islam Under the earlyAbbasids** (in l'Elaboration de l'Islam, 1961) pp. 115 off.

(٦) انظر :

De Goeje, **Les Carmathes,** pp. 150 - 153.
J. F. P. Hopkins, **Mesieval Mislim covernment in Barbary** (London: Luzag, 1958) pp. 86 off.

يؤكد شرعية الخلافة تاريخيا ، وان يثبت اهمية وحدة الامة وتجنب الفتنة ، وحفظ الشريعة ، واظهار مفهوم العدالة . ولعل الاشارة الى ابرز من تناول النظرية السياسية تكشف عن تدرج هذه النظرية .

يأتي ابو يوسف (٧٩٨/١٨٢) في اوائل من كتب ، وما يورده (مقدمة كتاب الخراج) هو مجموعة آراء ونصائح . وهو يذكر ان الامام خليفة الله في ارضه وان طاعته واجبة . ولكنه يؤكد واجبه في اقامة الحدود ورد الحقوق الى اهلها واتباع الشرع وتوفير العدل . وهو لا يفتأ يؤكد ، بما يورد من احاديث ، على العدل والأخذ بالحق . ومع ان الامام ليس مسؤولا امام الناس ، الا أن ابا يوسف ينصحه بالاستماع الى آرائهم ، كما يورد اخبارا تؤكد حق الرعية في نقد ولاة الامر وضرورة الشورى لهم .

ومع أن ابا يوسف يورد حديثا مفاده ان ليس من السنة شهر السلاح على الامام ، الا انه يورد حديثا يفيد ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيـروه يعمّهم الله بعقابه .

ويلاحظ ان ابا يوسف اراد ان يجعل من فترة الراشدين (ومن سيرة عمر بن عبد العزيز) المثل في الشورى ، وفي تأكيد المساواة ، وفي توفير العدل ، لذا فهو يؤكد على احياء السنن التي سنها القوم الصالحون . ويبدو انه لاحظ اثر التقاليد الامبراطورية والاتجاه الاستبدادي فاراد التحذير والتأكيد على المفاهيم الاسلامية[٧] .

ـ ٧ ـ

تبدو خطوط النظرية السياسية في القرن الثالث ، وتتضح في القرن الرابع والخامس للهجرة . وتبدأ المناقشة حول الامامة وضرورتها عقلا او شرعا ، بين من يرى وجوبها شرعا بالاجماع (اهل السنة مثلا) أو عقلا (المعتزلة) . وترى قلة عدم وجوب المنصب رأسا مثل بعض الخوارج (المنجدات) وبعض المعتزلة (أبو بكر الأصم) ، ويرون أن الأمة اذا تواطأت على العدل وتنفيذ الشرع لم تحتج إلى إمام .

ثم يأتي الخلاف حول طريقة نصب الامام ، بين اهل الاختيار ، وبين من يرى النص . وبذلك لا تكون الامامة واجبا للامة (الامـامية، الاسماعيلية) [٨] .

يعرض **الماوردي** (ت ١٠٥٨/٤٥٠) نظرية اهل السنة ، وهي ليست اراء نظرية مستقاة من القرآن والحديث ، بل تستند الى تفسير المصدرين وأرث فترة الراشدين بضوء التطورات السياسية ، بالاستناد الى مبدأ حجية الاجماع . وقد رجع الى فقهاء المذاهب الاربعة ، اضافة للتنزيل ، وكذا العرف مع الاحكام السلطانية .كتب الماوردي بطلب من السلطة للدفاع عن شرعية الخلافة العباسية ولاعادة النفوذ والسلطة اليها بكل سبيل في وجهه البويهيين والسلاجقة .

---

(٧) انظر : ابو يوسف ، **الخراج** (القاهرة/ بولاق : المطبعة السلفية ، ١٣٥٢هـ) ط٢ ، ص ٣ ـ ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ـ ٨ .

(٨) انظر : البغدادي ، **اصول الدين** (استانبول : مطبعة الدولة ، ١٩٢٨) ص ٢٧١ .

الاشعري ، **مقالات الاسلاميين** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٩) ط ٢ ، ريتر ، ص ٤٦٠ .

القاضي عبد الجبار الهمداني ، **المغني واختلاف المصلين** (القاهرة : وزارة الثقافة والارشاد ، ١٩٦٠) ج ٢٠ ، ق١ ، ص ٤١٥ .

يرى الماوردي ان الامامة بالاختيار او بالعهد من الامام السابق . ومبدأ الاختيار يؤيده كل أهل السنة تقريبا والمعتزلـــة، وهو رأي الخوارج .

والاختيار يقوم به اهل الحل والعقد ، وهم برأي الماوردي الفقهاء وكل الوجهاء الذين لهم سلطة بشكل او آخر ، ويتعذر تجاوزهم . ويشار اليهم لدى فقهاء آخرين بفضلاء الامة (الباقلاني) وعلماء الامة (القلانسي) . ونظرا لأهمية دورهم ، يضع الماوردي شروطاً يلزم توفرها فيهم ، وهي العدالة الجامعة ، والعلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الامامة ، واخيرا الرأي والحكمة لاختيار من هو اصلح واعرف بالتدبير .ومع ذلك لا يعرف من هم أهل الحل والعقد(٩) .

وترد مسألة تنظيم الاختيار والحد الادنى من المؤهلين للقيام بذلك . والماوردي لم يحدد اي اسلوب للاختيار . وأما عدد اهل الاختيار ففيه اختلاف ، فهناك من يرى مشاركة جميع اهل الحل والعقـد دون تحديد (مثل القلانسي وابي يعلى الفراء) وهذا لا يقره الماوردي والباقلاني (٤٠٣/ ١٠١٣) لان اجتماعهـم بصقع واحد واتفاقهم على البيعة لرجل واحد متعذر وممتنع ، لذا يتجه الرأي الى الاقتصار على الموجودين في بلد الامام ، وليس هناك كما يقول الماوردي سببا لتفضيلهم ، ولكن العرف جعل ذلك لأنهم اسرع لمعرفة الاخبار ، ولأن من يصلح عادة للامامة موجود هناك(١٠) .

ويرى القلانسي ان الامامة تنعقد بعلماء الامة في بلد الامام دون تحديد بعدد ، ولكن نطاق الاختيار عند الاغلب محدود ، وبحضور السوابق او الاستنتاج الفقهي يمكن ان يكون ثلاثة او خمسة او ستة. **ويصل الامر عند الماوردي والأشعري (٩٤٢/٣٣٠) والباقلاني والجويني الى ان واحدا يكفي في بيعة الامام اذا كانت الشروط متوفرة** (١١) .

وللامام ان يعهد ، فله ان يشكل مجلسا من المؤهلين يختار اماما بعده ، وله ان يعهد الى شخص بعده . وهنا نجد **البغدادي** (١٠٣٨/٤٢٩) يرفض الوراثة ، ولكنه يقبل بوصية الامام ان توفرت الشروط (وهذا رأي الباقلاني باعتبار الخليفة وكيل الامة في ادارة شؤونها) ويبين ان بعض المعتزلة والمرجئة والخوارج يرون مثل هذه الوصية صحيحة وجائزة غير واجبة (١٢) .

والماوردي، الذي يعرف واقع سير الخلافة ، يركز على العهد ويشير الى الاختلاف بين من لا يقر العهد ، الا اذا شاور اهل الاختيار ووافقوا ، ومن يقره دون ذلك ــ وهذا رأيه ورأي ابي يعلى

---

(٩) انظر : الماوردي ، **الاحكام السلطانية** (القاهرة : مطبعة الوطن ، ١٢٩٨هـ) ص٦ .
الباقلاني ، **التمهيد** ــ محمود الخضيري وابو ريدة (القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧) ص ١٧٨ .

(١٠) انظر : البغدادي ، **اصول الدين** (استانبول : مطبعة الدولة ، ١٩٢٨) ص ١٧٨ ــ ١٧٩ ، ص ٢٨١
ابويعلي الفراء ، **الاحكام السلطانية** (القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦) ص ١٣ ــ ٢٤ .
الماوردي ، **الاحكام السلطانية** (القاهرة : مطبعة الوطن ، ١٢٩٨هـ) ص ٦ ــ ٧ .

(١١) انظر : الباقلاني ، **التمهيد** محمود الخضيري وابو ريدة (القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧) ص ١٧٨ ــ ١٧٩ .
الجويني ، **الارشاد الى قواطع الأدلة في طول الاعتقاد** ــ محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم (القاهرة : الخانجي ، ١٩٥٠) ص ٤٢٤ ــ ٤٢٥ .
الاشعري ، **مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٩) ط ٢ ، ريتر ، ص ٤٦٠ .

(١٢) انظر : البغدادي ، ص ٢٨٣ .
الباقلاني ، ص ١٨٠ .

(١٠٦٥/٤٥٨) ، كما يشير الى تباين الاراء اذا كان المعهود له ولداً او والداً دون ان يبدي رأياً . وهو يقدّر ان هذه المناقشات نظرية، ولكنه في واقعيته يرى دور الاختيار في حالة الشغور او اسر الامام في ظروف معينة (١٣) .

ويلاحظ الماوردي التسلط على الخلافة (من قبل البويهيين) ، واثره في نقص التصرف ، او فقدان الخلافة لسلطاتها الفعلية ويسمّي ذلك الحجر . وهو في حرص على الشرعية يحاول التسوية ويرى ان المستبد اذا كانت افعاله جارية على احكام الشرع ومقتضى العدل ، واذا لم يتظاهر بمعصية جاز اقراره ، « فلا يقف من الامور الدينية ما يعود بفساد على الامة » ، واذا كان الامر عكس ذلك ، فهو يطلب من الخليفة « ان يستنفر من يزيل تغلبه » وبهذا يقدم تسوية خطيرة .

بعد هذا فأمام استيلاء أمراء على ولاية تابعة للخليفة أو على أراض جديدة، وتفردهم بالسلطة، يأتي الماوردي بتسوية ترضي الطرفين وتحقق المصلحة في تقديره . فالخليفة يقر سلطة الامير ، والامير يعترف بالخليفة ويعد بتطبيق الشرع وبذلك يجعل سلطته مشروعة . وهذه هي امارة الاستيلاء ، « فيكون الامير مستبدا بالسياسة والتدبير ، والخليفة بأذنه منفذا لاحكام الدين » ، ويبرر ذلك بالضرورة وبالخوف من انتشار المصالح العامة (١٤) .

وهكذا يحاول الماوردي ان يجد سبيلا يوفق بين الشرعية وبين حالات التسلط على الخلافة وفقدانها مهام اساسية في الادارة والحكم . وهو اتجاه تابعه من جاء بعده ، الى حد الغى محتوى الخلافة وابقى لها هيكلا شكليا يتناقض بصورة حادة مع السلطات الشاملة للخلافة كما يعرضها في نظريته .

هذا التركيز في النظرية على الامامة وعلى اهميتها الكبرى ، يصحبه عند الماوردي التأكيد على مؤهلات الامام ومثاليتها ــ من عدالة جامعة ، وعلم يؤدي الى الاجتهاد ، وسلامة الحواس والاعضاء ، والرأي المفضي الى سياسة الرعية وتدبير المصالح ، والشجاعة والنجدة المؤدية الى حماية البيعة وجهاد العدو اضافة الى النسب القرشي (١٥) . وهي مؤهلات تشير الى نوع مثالي من البشر ، وتركز على دور الفرد وتبرز الفجوة بين الواقع والمثال ، ولكنها تتمشى مع هذا التركيز على صلاحيات الخليفة وشمولها .

ويناقش الماوردي ما يخرج الامام من الامامة ، ويراه الجرح في عدالته بسبب الفسق (الهوى) والتأول على خلاف الحق ، ونقص في الجسم يحد قدرته ، ونقص التصرف بالقهر وهو لا ينكر حق الرعية في رفض طاعة الامام الجائر ولكنه لا يوضح الاسلوب .

ويذهب الباقلاني الى ما يشبه ذلك . فينكر ان الكفر بعد ايمان سبب لخلع الامام ، ويضيف

---

(١٣) انظر : الماوردي ، ص ١٠ .
ابويعلي ، ص ٢٥ .

(١٤) انظر : الماوردي ، ص ١٩ ــ ٢٠ ، ص ٣٣ .
جب ، **النظرية السياسية للماوردي في دراسات حضارة الاسلام** (بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٤).
Laoust, **La pensée.. d'Al-Mawardi,** (R.E.I. 1968) pp. 11-92.

(١٥) انظر : المارودي ، ص ٦ .
الباقلاني ، ص ١٨١ وما بعدها .

« ومنها عند كثير من الناس فسقه وظلمه ... وتضييع الحقوق وتعطيل الحدود » . كما يرى نقص الحواس والجنون سببا لخلعه . ثم يستدرك بأن الجمهور من اصحابه لا يرون الفسق موجبا لخلع الامام ، بل يكتفى بوعظه مع ترك طاعته فيما يدعو اليه من معاصي (١٦) .

ويرى الجويني (٤٧٨/١٠٨٥) انه لا يجوز خلع الامام من غير حدث وتغيير أمر . اما اذا فسق وفجر وخرج عن سمة الامامة فانخلاعه من غير خلع ممكن، واذا لم يمكن خلعه فتقويمه ما أمكن، ويضيف ان هذا اجتهاد (١٧) .

والماوردي في حرصه على وحدة الأمة لا يجيز وجود امامين (وكذا الباقلاني، وأبو يعلى والقاضي عبد الجبار)، بينما يجيز ذلك البغدادي والاشعري والجويني ، وذلك في اراض متباعدة تمنع النجدة (١٨) .

وهكذا يتبين ان الماوردي لا يزال يؤكد فكرة الانتخاب كأساس للامامة ، مع ميله للعهد في الظروف القائمة، ويؤكد حق الامة في عدم طاعة الامام الجائر دون التصريح بالثورة، ولا يجد من الضوابط الا اتباع الشرع وتحقيق العدل ، ويذهب الى تسويات لضمان اتبّاع الشرع وتأكيد وحدة الامة .

ـ ٨ ـ

وكان في واقعية الماوردي وشرعية الخلافة تمهيد لرأي **الغزالي** (٥٠٥/١١١١) . وبينما اتجه الماوردي الى التأكيد على تقوية سلطات الخليفة ومزاياه في وجه البويهيين، والى تفضيل العهد، لاحظ الغزالي القوة القاهرة للسلاجقة ، ورأى في الاختيار الطريق الطبيعي ولكنه حدد ذلك بضوء ظروف عصره .

والغزالي في شروط الامامة واسلوب الوصول اليها لا يختلف ظاهرا عن الماوردي . فالمؤهلات من خلقية ومكتسبة ـ وعلو الخبرة والكفاية والورع والعلم ـ لا تزال مثالية . والامامة هي مصدر الشرعية ورمز وحدة الامة . وهو يرى الاختيار اساس الامامة ، ولكنه يبين ان الاتفاق العام لم يحصل ابدا وان الوصول الى اتفاق اهل الحل والعقد غير وارد (١٩) .

والامامة لها هدف وحدة الامة ، وهذا يفترض وجود قوة فعالة (شوكة) تسنده ، وبيعة الامام من قبل ذي شوكة تجلب ولاء اكثر الناس الذين يهم رأيهم في فترة ما . وهو يقول « التفويض من رجل ذي شوكة يقتضي انقياده وتفويضه متابعة الآخرين ومبادرتهم الى البيعة ... لأن المقصود ان تجتمع شتات الاراء لشخص مطـاع وقد صار الامام بمبايعة هذا المطاع مطاعا » .

---

(١٦) انظر : ا الباقلاني ، ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .
الماوردي ، ص ١٧ وما بعدها .
الاشعري ، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥ .

(١٧) انظر : الجويني ، ص ٥ ، ٤ ـ ٦ .

(١٨) انظر : الماوردي ، ص ٩ .
الجويني ، ص ٤٢٥ .
الهمداني ، المغني ، ج ٢٠ ، ق ١ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٥ .

(١٩) انظر : الغزالي ، **فضائح الباطنين** ، ص ١٨١ . **الاقتصاد في الاعتقاد** ، ص ٣٦١ ، ٣٦٤ .

والغزالي لذلك يرضى باختيار الامام من واحد ان كان ذا شوكة مطاعا ، ويقول « والذي نختاره ان يكتفي بشخص واحد يعقد البيعة للإمام (اذا) كان ذلك الواحد مطاعا ذا شوكة لا تطال ... اذ موافقته موافقة الجماهير » .

ثم يبين انه اذا لم يحصل هذا بواحد ، وتطلّب اثنين او ثلاثة تلزم المشاورة بينهم والاتفاق . والمهم ليس عدد من يشارك في الاختيار بل الشوكة التي تتهيأ للإمام بهذه البيعة (٢٠) .

ويبين الغزالي ان هذا الاختيار لا يتحقق بحيلة بشرية بل هي نعمة يتفضل الله بها على من يشاء . فظاهره اختيار بشري ، ولكنه في الحق (رزق) يضفيه الله وهو (لطف) منه . والغزالي يقرر بعد ذلك ان هذا ليس مسامحة عن الاختيار ، ولكن الضرورات تبيح المحظورات(٢١). وهو في ذلك يخشى الفتنة ، اذ بغياب امام مشروع تبقى المصالح العامة دون اساس شرعي (غياب الامام يعني نهاية القضاء ، واستحالة احترام الحدود او ضمان حقوق الافراد وفق الشرع) .

ومع ان الغزالي يؤكد ان طاعة الامام لا تجب الا اذا حكم وفق الشرع ، وان لا طاعة في معصية الله ، ومع تأكيده على العدل ، فانه يرى ان الشروط ان فقدت في الامام وجب خلعه من غير فتنة ، واذا لم يمكن ذلك الا بالقتال لزمت طاعته فذلك افضل من الفتنة (٢٢) .

وهذا الخوف من الفتنة له اثره في تحديد صلات الخلافة بالسلطنة . فالقوة الفعلية في مناطق مختلفة للسلاطين و الملوك ، ولا يمكن منازعتها او محاولة القضاء عليها لأن ذلك يورث الفتنة والاضطراب . وبالاعتراف بسيادة الخليفة من قبل السلطان (التفويض) وباقرار السلطة من قبل الخليفة تأتي التسوية التي لا تبقي للخليفة سلطة. والغزالي لذلك حريص على نصح السلاطين وعلى التأكيد على العدل وعلى ضرورة الاستماع الى العلماء الصالحين . فالله اختار الملوك لصلاح معايش الناس ولذا تجب طاعتهم ولا تجوز معصيتهم(٢٣) .

ـ ٩ ـ

وبعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد ، واقامة المماليك شبح خليفة ، لم يلتفت اليه، وانتقل الثقل في النظرية الى السلطان ، مع التأكيد على الطاعة له خوف الفتنة ، كما هو الشأن عند ابن جماعة .

يكرر **ابن جماعة** (١٣٣٣/٧٣٣) ابتداء النظرية السنية في الاختيار ، بل ويوسع نطاق اهل الحل والعقد ليشمل الامراء والعلماء والرؤساء ووجوه الناس ، ولكن هذا لا يعدو مراعاة المبدأ شكلا . فهو يؤكد على الطاعة المطلقة للسلطان ، « ظل الله في الارض » ، في العدل والجور تحاشيا للفتن .

وهو يجرد الامامة عمليا من كل محتوى حين يتحدث عن الامامة القهرية ، وتعني قهر صاحب

---

(٢٠) انظر : الغزالي ، **الاقتصاد في الاعتقاد** ، ص ٢١٥ ، ٣٦٥ . **فضائح الباطنين** ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .
Laoust, La Politique de Gazali,pp. 177 off.

(٢١) انظر : الغزالي ، **الاقتصاد** ، ص ٣٦١ .
(٢٢) انظر : الغزالي ، **الاقتصاد** ، ص ٢١٦ ـ ٢١٧ . **فضائح** ، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ ، ٢٠٨ .
(٢٣) انظر : الغزالي ، **التبر المسبوك** ، ص ١٣ ـ ١٤ ، ١٨ ، ٤٤ .
Laoust, La Politique de Gazali, pp. 230 off.

الشوكة ، اذ يقول : « فان خلا الوقت من امام فتصدى لها من هو ليس اهلها ، وقهر الناس بشوكته وجنوده ، بغير بيعة او استخلاف ، انعقدت بيعته ولزمت طاعته في سبيل انتظام شمل المسلمين وجمع كلمتهم ، ولا يقدح في ذلك كونه جاهلا أو فاسقا في الأصح (٢٤) .

وابن جماعة لا يبقي للامامة أي دور ، ولكنه مع ذلك يبقي شكلية التقليد « كعرف الملوك والسلاطين في زماننا » ولهؤلاء الملوك والسلاطين كل السلطة ، فلهم تقليد القضاة والولاة وتدبير الجيوش واستيفاء الأموال .

وتعبيرا عن هذا الواقع ، يذهب ابن جماعة الى اضفاء مزايا عالية على السلاطين ويبين انه يعتبر في السلطان ما يعتبر في الخليفة عدا النسب القرشي . وهكذا وضعهم في سوية الافراد الخوارق.وابن جماعة لا يعدو تبرير الاوضاع حين يجعل التغلب او القهر اساسا مشروعا للسلطان . وليس لديه الا الاشارة بالتماس المشورة من العلماء الناصحين (٢٥) .

ـ ١٠ ـ

وفي هذه الفترة كتب **ابن تيمية** (ت ٧٢٨/١٣٢٨) بعقلية اكثر تحررا من النظرية السنية الموروثة ، فقد عاد الى المنابع الأولى ـ القرآن والسنة ـ ووضع آراءه .

وابن تيمية لا يرى ان تكون الولاية مقصورة على اسرة او عشيرة ، بل ان كل مؤمن يصلح لها . وهو لا يرى من المعقول او المشروع ان يفترض في رئيس الدولة مجموعة مثلى من الصفات الجسمية والفكرية والخلقية ، كما في النظرية ، ويرى انه لا يجوز ان يطلب منه اكثر مما ينتظر من الشاهد العدل . وهو يرفض فكرة الانتخاب من قبل جماعة من العلماء على اساس انه لم يوجد مثل هذا الانتخاب. ويرى أن ولي الأمر يختار من قبل أهل الشوكة، وبالتالي وبتأثيرهم تعلن كل الجماعة بيعتها له . ولكن الشوكة لا تعني عنده القوة العادية ، بل ان اهل الشوكة عنده هم كل الاشخاص الذين يتمتعون باحترام وطاعة فئات الجماعة ، بصرف النظر عن مهنهم ومراكزهم في الحياة .

وابن تيمية يرى الدولة مؤسسة تعاونية لتحقيق مصلحة الجماعة « فان بني آدم لاتتم مصلحتهم الا بالاجتماع لحاجة بعضهم الى بعض » . ولذا يجب على ولي الامر ان يولي كل عمل افضل من يصلح له . وهو يرى ان الولاية امانة يجب اداؤها ، ويورد الحديث « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » . وكل الوظائف العامة عنده ولايات،ويضع لها شرطين: الامانة (وترجع الى خشية الله) والقوة (في كل ولاية بحسبها) . والامانة عنده تعني العدالة وضمان حقوق الافراد ، كما أن الطاعة تعتمد مباشرة على تنفيذ الواجبات وتعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . وابن تيمية لا يفكر بامامة عامة للامة ، ولذا يمكن ان يكون هناك أي عدد من ولاة الامر . والجماعة الاسلامية كما تبدو في كتاب السياسة الشرعية ليست الا اتحادا طبيعيا لمجموعة دول .

وابن تيمية يبين ان البيعة تفرض الطاعة ، ولكن الطاعة لا تعني الخضوع السلبي ، بل

---

(٢٤) انظر :بدر الدين ابن جماعة ، **تحرير الاحكام في تدبير اهل الاسلام** ،(في Ars Islamica VI الاسكندرية : دار الكتب البلدية ، ١٩٤٨) ص ٣٥٧.

(٢٥) انظر : بدر الدين ابن جماعة ، **تحرير الاحكام** ، ص ٣٥٩ ـ ٣٦١ ، ٣٦٣ ـ ٣٦٤ .

تتطلب وضعا يشارك فيه الكل في حياة الجماعة وفي تسيير امور الدولة بالتعاون . فالدولة مؤسسة يسعى فيها ولي الامر وشعبه لتحقيق مقاصد الشريعة ، ولذا فالمشاورة من الامور الاساسية وبدونها يتعذر تعاون الجماعة ، والشورى لذلك تكتسب عنده خاصة وشمولا . ويجب ان لا يقتصر ولي الامر على مشاورة العلماء بل يرجع الى كل ممثلي الفئات الاجتماعية .

وابن تيمية يجيز عصيان ولاة الامر حين تصدر عنهم قرارات ضد الشريعة فيما استند الى نص من القرآن او الحديث أو اجماع السلف . ولكن يميز بين العصيان وبين حمل السلاح ضد ولي الامر،اذلا يرى حمل السلاح ما دام الوالي يصلي لأنه يرى شرا في رفع السلاح اكثر من اي نفع(٢٦) .

ـ ١١ ـ

بعد هذا لا بد من الاشارة الى اراء اخرى . **فالخوارج** يرون الامامة بالاختيار ، وقد اكدوا منذ نشأتهم الاولى على الشورى في الحكم . وهم يرفضون فكرة النسب القرشي ، ويرون ان اي عربي فاضل ثم اي مسلم فاضل يمكن ان يتولاها .

وترتبط الامامة عند الخوارج اساسا بالعدالة والسير وفق الشرع ، وأي خروج عن ذلك يفقد الامام منزلته ويجب عزله بالقوة ان لزم . وتتوفر معلومات اوفى عن الاباضية من الخوارج ، الذين كونوا دولا في شمالي أفريقيا وفي عمان .

وكان الامام ـ في كياناتهم في شمالي افريقيا ـ يختار عادة من مجلس من المشـــايخ والوجهاء ، أو مجتهدي الأمة «وقد يسمون أهل الشورى أو أهل الحل والعقد»، ثم يعلن اسمه. وقد يكون الاختيار في نطاق قبيلة او اسرة ، نتيجة الاوضاع العملية ، ويبقى الاساس الانتخاب . واذا انحرف الامام او خرج على مبادئهم يمكن عزله ، والمشايخ يقررون ذلك . ونادى البعض بضرورة وجود جماعة يسترشد الامام برأيها ولا يقطع امرا الا بمشورتها .

والعرف عند الاباضية يسمح بوجود عدة أئمة في بلاد مختلفة نتيجة التباعد او وجود يخشى بأسه بين كياناتهم ، فقد كان امام في تاهرت (المغرب الاوسط) وفي طرابلس في الوقت نفسه ، وكذا في عمان . ومع ذلك كان الاتجاه نحو امامةعامة قائما لديهم ، وطبق فعلا لفترة قصيرة في اواخر القرن الثاني للهجرة ايام الامامة الرستمية. وفي عمان كان الامراء الاباضيين ينتخبهم اهل البلاد ولا يعينهم الامام الرستمي في المغرب في فترة الاعتراف به اماما للكل . وهذا يبين مدى التأكيد على الانتخاب . وفي فترة الرستميين الاولى ، كان الاتجاه الى جعل الاختيار لمجلس من ستة يرشحهم الامام للبيعة (٢٧) .

---

(٢٦) انظر : ابنة تيمية ، **السياسة الشرعية** (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٠١) ص ١٦ ، ٢٤ ، ١٦١ ، ١٥٧ ـ ١٥٨ . **المنهاج** ، ج ٢ ، ص ٨٦ ، ٨٨ .

Laoust. **Traité de Droit public d'Ibn Taimiyya.Chamaruddin khan** (Beirut:Imprimerie catholique, 1948).

(٢٧) انظر : عبد العزيز الدوري ، **النظم الاسلامية** ، ص ٨٥ وما بعدها .
محمود اسماعيل ، **الخوارج في المغرب الاسلامي** ، ص ١٩١ ـ ٢٠٢ .
عوض خليفات ، **نشاة الحركة الاباضية** (عمان ١٩٧٨) .

E. I., **Ibadiyya.**
Elie Salem, **The Political Treory of the Khouraji.**

ـ ١٢ ـ

ويتفق **المعتزلة** مع الخوارج في التأكيد على الامام العادل ، وعلى واجب الامة في تنحية الامام الجائر . وكان المعتزلة الاولون لا يشترطون النسب القر شي ، ولكن المتأخرين قالوا بعدم جواز غير القرشي ان توفر القرشي (٢٨) .

والامامة عند المعتزلة بالاختيار . ويشترط في العاقدين ان يكونوا من اهل السنة والدين ، ومن يوثق بنصيحته وسعيه في المصالح . والاتجاه الاعم لديهم انه اذا توفر ستة من هؤلاء وكانوا من اهل الرأي والفضل امكن ان يرشحوا اماما من بينهم ، وقال بعضهم يمكن ان يكونوا خمسة (وهذا يستند الى ما فهموا من سوابق فترة الراشدين)(٢٩) .

وهم حذرون في امر العهد ، فقد اجازه بعضهم حين يتوفر شخص لا مساوي له في المؤهلات وشهر بفضله وسابقته وكانت هناك ضرورة قاهرة (كالحظر) ورفض البعض الآخر ذلك (كالجبائي) الا اذا اقترن العهد برضا الجماعة .

وهم يلاحظون ان المعتمد فيمن يختارهم اهل بلد الامام ، وان لم يسبقوا الى ذلك لزم غيرهم من اهل البلاد ان يعقدوا لمن وجدوه صالحا(٣٠) .

وطاعة الامام واجبة فيما ليس فيه معصية من اقدام على محظور او محرم ، وبعكس ذلك تجب مخالفته . وهم يرون ان من يصلح للامامة يجب ان يكون عادلا ، وان الفسق يوجب تنحية الامام ، ولا فرق بين الفسق بالتأويل وبين الفسق بافعال الجوارح . وهكذا فان امامة الفاسق لا تجوز حتى اذا صار قاهرا ، ويرون ان الحديث « اطيعوا ... ولو عبدا حبشيا » بانه اخبار احاد وليس فيها ايجاب (٣١)

والامامة عند المعتزلة عقد ، لأن الامام يأتي « باختيار الغير » . ولا يراد بالعقد مجرد البيعة « وانما يعني الرضا والانقياد واظهار ذلك » (٣٢) .

ـ ١٣ ـ

ولا مجـال لنا للحديث عن الفكر الفلسفي السياسي ، فقد ظل هامشيا في دوره . فاذا نظر ـ مثلا ـ الى المدينة الفاضلة عند **الفارابي** (٣٣٩/٩٥٠) وجد انها تعاونية يساعد اهلها بعضهم بعضا على ما يجلب السعادة . والمهم ، هنا ، ان وجود المدينة الفاضلة يعتمد على الرئاسة الفاضلة وما يتمثل فيها من حكمة . والرئيس يوجّه ويعطي الاوامر للآخرين ولا احد يشرف عليه . اما أهل المدينة فهم فئات على مراتب متدرجة، كل تشرف على ما دونها، والعليا يشرف عليها الرئيس. فصلة الرئيس بالمدينة توازي صلة الرأس بالجسم، وكأن المدينة هي التعبير الاجتماعي في الجسم من حيث التعاون والترابط وتدرج المسؤولية . وهكذا فمؤهلات الرئيس متميزة وفائقة بل ومثالية .

---

(٢٨) انظر الهمداني ، **المغني** ، ج ٢٠ ، ق ٢ ، ص ١٧ .
الاشعري ، ص ١٢٥ .
(٢٩) انظر : الهمداني ، **المغني** ، ج ٢٠ ، ق ١ ، ص ٢٧٦ ، ٢٥٢ وما بعدها ، ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .
(٣٠) انظر الهمداني ، **المغني** ، ج ٢٠ ، ق ١ ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥ .
(٣١) انظر الهمداني ، **المغني** ، ج ٢٠ ، ق ١ ، ص ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ق ٢ ، ص ١٧٠ .
(٣٢) انظر : الهدماني ، **المغني** ، ج ٢٠ ، ق ١ ، ص ٢٥١ .

وحين يتعرض الفارابي لمضادات المدينة الفاضلة ينكر بينها « المدينة الجماعية » وهي التي قصد اهلها ان يكونوا احرارا يعمل كل واحد منهم ما يشاء ، لا يمنع هواه في شيء اصلا ، ومن يحكمهم (كما جاء في السياسة المدنية) يتولى ذلك بموافقة المحكومين (٣٣) .

ـ ١٤ ـ

ويأتي **ابن خلدون** (١٣٧٨/٧٨٠ ـ ٩) فلا يقتصر على عرض مفهوم الامامة ، بل يناقش اساس الاجتماع وقيام الدول ، ويفحص سير المجتمعات الاسلامية ويفيد من تجاربه ، ويأتي بنظرية العصبية ودورها المحوري في قيام الدول .

وهو في تناوله للامامة يكرر النظرية السنية كما عرضها الماوردي في الاساس ، ولكن يجتهد في مسألة النسب القرشي ويفسره بالعصبية ، ويقر هذا الشرط ابتداء لتوافر العصبية لقريش ، فلما تلاشت هذه العصبية لم يبق له مبرر لفقدان الكفاية للامام .

ومع انه يرى الاختيار اساس الامامة الا انه يقر العهد للابن صراحة ، اذا كان في ذلك ايثار مصلحة او تجنب فساد ، ويورد أمثلة للعهد من الفترتين الاموية والعباسية . ويبررها برغبة اهل العصبية وبعدالة اصحاب العهد وحسن رأيهم للمسلمين (٣٤) .

ويلاحظ ابن خلدون ان الامامة زمن الراشدين كانت تقوم على الشورى وان اساسها الوازع الديني وبساطة المجتمع . وكانت الامامة نوعاً من العقد ، فتولية الخليفة تعبير عن اتفاق مشترك . ولكن التحولات الاجتماعية بعد الفتوح ادت الى الفتنة ، ثم افضت الى ضعف الوازع الديني وظهور العصبية اساسا للسلطة ، وتبع ذلك تدهور مفهوم الشورى ، اذ انحسرت من الامة الى اصحاب العصبية وصار اهل الحل والعقد منهم . وحين تعتمد السلطة على العصبية فان ذلك يعني تحولها التدريجي من الموافقة الى الاكراه (٣٥) .

ولكن فكرة العقد ، برأي ابن خلدون ، بقيت بعد الفتنة في نطاق المجموعة الحاكمة (كما في الفترات الاموية والعباسية الاولى) لحاجة صاحب السلطة الى موافقة اهل عصبية . ولكن الترف ومغريات السلطة تؤدي الى سوء التصرف والاستبداد وتخطي الشريعة ، وهذا يفضي من حكم العصبية الى الحكم المطلق (المستند الى المرتزقة) والى فساد السلطة ليؤدي الى الانهيار .

وهذا « الديالكتيك » اضعف عصبية العباسيين (والعرب) وشجع على قيام عصبيات جديدة لأخذ السلطة في اماكن مختلفة ولانشاء دول مستقلة وشبه مستقلة . وهذه العصبية الجديدة ، عصبية الملك ، أدت الى زوال الخلافة كتطور تاريخي حتمي .

وابن خلدون يشترط في القائم بامور المسلمين « ان يكون من قوم اولي عصبية غالبة على من معها

---

(٣٣) انظر : الفارابي ، **اراء اهل المدينة الفاضلة** (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٦٩) .

E. I. I. Rosenthal, **Political Throught in Medieval Islam** (Cambridg: University Press, 1958) pp. 122. off. Naji al-Takriti, **Yahya Ibn Adi, pp.** 213-219.

(٣٤) انظر : ابن خلدون ، **المقدمة**، كاترمير (القاهرة : المطبعة الازهرية ، ١٩٣٠) ج ١ ، ص ٣٤٦ ـ ٣٥٠ ، ٣٥١ ـ ٥١٣ .

(٣٥) انظر : [illegible] ١ ، ص ٣٧٩ ، وما بعدها .

بعصرها » . ولكن هذه العصبية لا تعم الاقطار والافاق في عصره ، كما كان في القرشية ، اذ الدعوة الاسلامية التي كانت لهم عامة ، وعصبية العرب كانت وافية بها . بل هي محلية ، ويقول « وانما يخص لهذا العهد كل قطر من تكون له فيه العصبية الغالبة »(٣٦) .

بقي ان نلاحظ ان ابن خلدون الذي يرى ان الاجتماع يتطلب الملك كضرورة للحياة الحضرية ، يميز ثلاثة انواع من الملك . اولها الملك الطبيعي ويبنى على القهر والتغلب ، وتكون الاحكام فيه جائرة لانها تمثل اغراض الحاكم وشهواته . وهذا الملك ينهار ، لأن طاعة الناس لا تستمر وتبدأ المعصية المفضية الى الهرج والقتل .

ثم الملك السياسي ـ وهو يقره لحد ما ـ ويستند الى قوانين عقلية ، لا الى الحكم المطلق لفرد . ووضع القوانين فيه ضمان الاجتماع وارضاء حاجات الناس ويهيىء للدولة الاستقرار ، خاصة إذا وضع القوانين عقلاء وأكابر الدولة فتكون سياسية عقلية . وهذه القوانين تحقق المصالح الدنيوية ، ولكنها لا تتناول النواحي الدينية .

وهذا يفضي به إلى الخلافة التي يستند فيها الحكم الى الشريعة ، فتحقق المصالح الدنيوية والأخروية ، وهي لذلك النظام المثالي(٣٧) .

ـ ١٥ ـ

وبعد هذا العرض(٣٨) يمكن ملاحظة ما يلي :

تمثل الاختيار والانتخاب في الخلافةزمن الراشدين ، وذلك حسب رأي اقطاب الصحابة او جماعة المدينة . ورافق ذلك الالتزام بمشاورة الصحابة في أمور العامة .

وفي زمن الامويين كان لرؤساء العشائر وخاصة في الشام ، جنب الشخصيات الاموية ، دور ملحوظ في الخلافة . ومرت الخلافة باساليب ـ بين الاختيار والثورة المسلحة والوراثة . الا انه لم تتكون اجهزة سياسية او مؤسسات اخرى حسب المفاهيم الاسلامية.

ومع ان العباسيين جاؤوا نتيجة حركة شعبية ثورية ، فانهم بمنطلقاتهم السياسية لم يوفقوا لوضع مؤسسات حسب المبادىء الاسلامية ، بل اتجهوا لتضخيم دور الخليفة ، ولاضفاء منزلةخارقة على الخلافة ، كما تأثروا بالتقاليد الامبراطورية المحلية . وركزوا مبدأ الوراثة وضربوا مفهوم الشورى . ولم تكن حالات الشغور ، وما رافقها من مجالس (من موظفين وعسكريين) طارئة ، الا دلالة على ذلك . كما انهم سحقوا ما بقي من قوى في الحياة العامة ، فاقتصر الامر على التنظيم والعمل السري .

وحين استند العباسيون الى المماليك الاتراك ، اساؤوا بصورة بالغةالى مفهوم الخلافة ، فبدت

---

(٣٦) انظر : ابن خلدون ، **المقدمة** ، ج ١ ، ص ٢٧٩ وما بعدها .
ابن خلدون **المقدمة** ، ج ١ ، ص ٢٥٤ .

M. M. Rabi, **The Political theory of Ibn Khaldun** (Leiden: E.J. Brill, 1967) pp. 73 off.

Muhsin Mahdi, **Ibn Khaldun's Philosophy of History** (London: Allen, 1957).

(٣٧) انظر : ابن خلدون ، **المقدمة** ، ج ١ ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤ .
(٣٨) انظر : محمد يوسف موسى ، **نظام الحكم في الاسلام** (القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٦٤) .
يوسف ايبش ، **الامامة عند السنة** ، نصوص (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٦) .

بعيدة عن الامة او مفروضة بقوى اجنبية عليها . فبدأ الانحدار والتجزئة وتقلص سلطات الخلافة ايام البويهيين ثم السلاجقة وتحولت الى شكل باهت .

ولكن ذلك لم يحل دون تبلور مفهوم الامة كواقع على اساس ثقافي . وكان الفقهاء ـ وقد اتخذوا خطا منفصلا ـ ممثلوا هذه الوحدة ، وصارت الامامة لديهم سبيل هذه الوحدة نظريا ورمز الشريعة . وتمثل هذا في النظرية .

واذا كان الفقهاء يخشون على الامامة من الزوال ولا يرون انكار شرعية واقعها مهما تقلص ظلها وبهت سلطانها ، خوفا من الفتنة من جهة ومن بطلان المعاملات والاحكام وفق الشرع ،ووضعوا التسويات التي قدروها ، فان ذلك لم يكن في حقيقته هو الامر الطبيعي بل وفق قاعدة الضرورات تبيح المحظورات . واستمروا يكررون المفاهيم الاسلامية جنب ما رأوه من ضرورات التسوية ، رغم ما يبدو في ذلك من تناقض .

وكانت الثغرة الكبرى في الفترات المختلفة غياب المؤسسات التي تعبر عن المفاهيم الاسلامية .

وعند النظر الى الفكر العربي الاسلامي يبدو اتجاهه الاول الى الأصول ـ القران والحديث . والى التطبيقات زمن الراشدين ، وهي منابعه التي يعترف بها اضافة الى آثار الضرورة .

والفكر العربي الاسلامي في هذه المنابع يعتبر الامة هي الاساس ، فهي مصدر السلطة ولا تجتمع على ضلال .

وهذه الامة تقوم على فكرة المساواة ، لا سادة فيها او مسودين . والشريعة هي ان تحدد لكل حقوقه ومسؤولياته، وكان الفكرة الاسلامية تقوم على أساس أن الأمة طبقة واحدة من أحرار متساوين يتفاضلون بالكفاية والعمل .

والامة هي التي تختار الامام ، دون تحديد لطريق الاختيار ، سواء اكان انتخابا مباشرا في المركز او عن طريق اهل الرأي (الحل والعقد) . والاختيار والبيعة هي نوع من العقد . ويمكن القول ان العهد ليس تولية بل ترشيحا ، وان التولية لا تتم الا بالبيعة من الامة او من اهل الحل والعقد الذين يمثلونها .

والاساس ان الطاعة مفيدة باتباع الشرع (توفر العدالة) ، والخروج عليه ينفي الطاعة وللامة ان تردع الامام ، ولها ان تعزله ان انحرف او فقد القابلية حسب مقتضى الحال . وكان مبدأ رعاية وحدة الامة وعدم الفرقة عاملا مؤثرا ، ولذا تباين الرأي بين الخروج ومقاومة الخليفة بالقوة وبين الصبر .

ويؤكد الفكر على الشورى وعلى دور اهل الحل والعقد ، وهم في الاساس ممثلو الامة ، وان فقد التحديد عدديا او مؤسسيا . ويفترض ان تتوفر فيهم مؤهلات تؤهلهم لذلك .

وهناك استشارة اولي الرأي والعلماء في الامور العامة ، وتأكيد ذلك بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وما يتطلبه من حرية الرأي .

يبقى ان يلاحظ ان التطبيقات في الفترات التاريخية كانت في اطار الظروف ، وكانت التسويات اجتهادات وقتية في ظروف معينة .

واذا كنا نرى في هذه المبادىء ما يجدر التفكير به وتأكيده ، فان المشكلة أو الثغرة الكبرى هي في تكوين المؤسسات والنظم التي تمكن من تطبيق الاراء وتضمن استمرار الاخذ بها او تطويرها .

والاشارة للديمقراطية تعود بنا الى المبادىء والنظريات والى ايجاد مؤسسات تقوم عليها وتفيد منها بضوء الواقع والنظر الى المستقبل □

المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي*

د . اسماعيل صبري عبدالله

رئيس « منتدى العالم الثالث » حاليا ، ووزير التخطيط السابق في جمهورية مصر العربية . اسهم في نشاط القطاع العام المصري الحديث ، وفي ادارة معهد التخطيط القومي ، وفي الدوائر الفكرية المهتمة بقضايا التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث عموماً . له عدد من المؤلفات منها « اهم القضايا النظرية والتطبيقية في تنظيم القطاع العام » و« نحو نظام اقتصادي عالمي جديد » .

الحديث عن الديمقراطية في اقطارنا العربية وبصفة عامة في اقطار العالم الثالث حديث ربما عاشه كل مفكر وكل مثقف ، وكثيرا ما عاشه الفرد العادي في حريته بل وفي جسده . ولهذا فقد آن الاوان بالقطع لان تحتل الديمقراطية ، مفهوما وممارسة ، مكانها الطبيعي والرفيع ، فيما يشغل ذهن كل القوى الوطنية والتقدمية والقومية . فقد رفعنا شعارات هامة في الفترة التي ناضلنا خلالها وحتى الآن . وكانت هذه الشعارات ، على تقدميتها ، بل وعلى ثوريتها أحيانا ، تترك في الظل قضية الديمقراطية ، وهما أو توهما بأن تلك الاهداف السامية من حرية ووحدة واشتراكية يمكن أن تتحقق بعيدا عن الديمقراطية . ومنطوق موضوع الحديث اليوم عن المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية يتضمن في طياته تساؤلا . هذا التساؤل هو أن الديمقراطية لا يمكن أن تقوم وتزدهر الا اذا توافرت لها مقومات اقتصادية واجتماعية معينة ، وبالتالي فحيث لا تتوافر هذه المقومات يمكن القول بأنه لا أمل في الديمقراطية . ومثل هذا التساؤل في ذاته يحمل معنى يشير الى البحث والتعمق ، الا أنه يحمل معنى آخر يشير الى اليأس من هذه القضية الحيوية . ولذلك كان من الواجب أن نتصدى لهذه القضية بكافة أبعادها ، وأن نتلمس لبلادنا المقومات التي يمكن أن تجعل من الديمقراطية حقيقة واقعة . فهذه المقومات في نهاية الأمر هي من صنع البشر وليست أمرا مستعصيا لا يمكن تدبيره .

تعريف أولي

واذا أذنتم لي في مستهل هذا الحديث ، ودون اغراق اكاديمي في قضية التعريف ، أن أشير الى أن للديمقراطية جانبين متمايزين عقلا وان تلازما عملا . الجانب الاول هو ما يسمى « حقوق الانسان » ، أو أحيانا الحريات العامة ، أو أحيانا أخرى الضمانات الدستورية . والجانب الآخر هو أن يكون للناس (وأنا أستخدم الناس هنا بالمعنى العربي الأصيل الذي يتجاوز فكرة الجماهير وفكرة الشعب والأمة ، الناس جميعا في أي بلد) أن يكون لهم صوت ، وصوت مسموع في ادارة دفة الحكم .

والجانب الأول كما هو واضح ، يكاد يكون سلبيا ، فهو يقصد الى أن تكف الدولة أو السلطة

* محاضرة القيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية والنادي الثقافي العربي ، ضمن سلسلة محاضرات « الديمقراطية والوحدة العربية » ، في بيروت ، في النادي الثقافي العربي بتاريخ ١٩٧٩/٦/٨ .

يدها عن الافتراءات على أمن المواطن أو حريته أو رأيه . في حين أن الجانب الثاني أكثر ايجابية اذ أنه يقتضي أن يكون لهذا المواطن أو للمواطنين جميعا صوت مسموع في ادارة شؤون الحكم . والصلة بين الوجهين واضحة بلا شك ، حيث أن تمتع المواطنين بالحريات العامة ينكي طموحهم لأن يكون لهم صوت في ادارة شؤون بلادهم . كما أن وجود نظام للحكم يصغي للمواطنين ــ ولو بقدر ــ هو في ذاته ضمانة لتوفير القدر الأكبر من حقوق الانسان . ولكن هذا التلازم في العمل ليس مطلقا ، فثمة أنظمة يصطلح على أنها ديمقراطية ،ومع ذلك فانها ، وان اعترفت بمجمل حقوق الانسان ، قد لا يحترم بعضها بعضا . مثلا ، في ألمانيا الغربية ، حتى الآن ، القانون يحظر قيام الحزب الشيوعي ، ويميز ضد الشيوعيين في تولي المناصب العامة . وهذا يعتبر اهدارا لحقوق الانسان . ويمكن أيضا أن نتصور سلطة شبه مطلقة ، لكن لها من الشعبية ما يغنيها عن الاجراءات القمعية ، فلا تمارس أسلوب السجن والاعتقال لمن يخالف السلطة في الرأي. ولدينا مثل عن هذا في تانزانيا . فتانزانيا ليست ديمقراطية بالمعنى الشائع . وبالقطع فالرئيس نيريري بشخصيته له وزن ضخم في تسيير دفة الأمور . ولكن له من الشعبية في الوقت ذاته ما يغنيه عن أن يلجأ لاجراءات القمع أو ما يسمى الدولة البوليسية . ولهذا لزم التمييز نظريا بين هذين الجانبين . ويؤكد تلك الضرورة أيضا أن تطورهما الواقعي قد سلك مسالك مختلفة .

الأمر التالي لذلك ، والأهم من ذلك ، هو أن محتوى الديمقراطية بوجهيها لم يكن ثابتا ، بل تغير عبر السنوات ، كما أنه ليس مفهوما مجردا يمكن ان نبحثه في انفصال تام عن أشكاله العملية . بل ان الديمقراطية عرفناها في أشكال ملموسة وواقعية ومحددة تاريخيا. ويجب أن نلقي النظرة المتأملة على هذه التجارب الديمقراطية لنعرف لكل منها ما له من مقومات . أما المفهوم المجرد للديمقراطية فيمكن أن يكون موضع بحث فلسفي أو موضع بحث بين رجال القانون ولاسيما أولئك الذين يتخصصون في القانون الدستوري أو ما أشبه . وبهذه المناسبة يجب أن نتخلص بدءا من وهم ما يسمى الديمقراطية الأثينية . فالديمقراطية الأثينية التي تعلمنا في صغرنا أنها الصورة المثلى والكاملة للديمقراطية ، حيث يحكم الشعب نفسه بنفسه مباشرة وليس عن طريق نواب يختارهم ، هذه الديمقراطية كانت في الواقع حكم أقلية أو « **أوليغركية** » . ذلك أن الذين كانوا يتمتعون بحقوق المواطنة ويحضرون اجتماعات « الأغورا » ويناقشون شؤون أثينا ، كانوا الرجال الأحرار فقط . وكلنا يعلم أن أغلبية سكان أثينا في ذلك العصر كانت من الرقيق ، وكان العمل الانتاجي بيد هؤلاء الأرقاء في حين أن المواطنين الأحرار كانوا يشغلون أنفسهم عادة بقضايا الفلسفة وتأمل العالم ، وكانوا يحتقرون العمل اليدوي . كما أن النساء كن مستبعدات تماما من هذه الديمقراطية الأثينية . ولم يكن ذلك لقدم هذه التجربة ، لأن هناك تجربة للحضارة أقدم منها وهي الحضارة المصرية القديمة ، كانت المرأة فيها جزءا أساسيا من الحياة العامة ، بعكس الحياة العامة الاغريقية التي كانت تستبعد المرأة نهائيا .

فاذا استبعدنا التعريفات المجردة والصور المثالية للديمقراطية ، نجد أن ما يقفز الى أذهاننا جميعا هو صورة الديمقراطية الغربية المعاصرة . حين نتحدث عن الديمقراطية ، وأيا كانت تحفظاتنا على المجتمع الغربي ، ففي خلفية ما نقدم من تفكير ، صورة هذه البلاد التي يستطيع المرء فيها أن يقول ما يشاء ، والتي يمكن أن يحاكم فيها رئيس الدولة ، أو أن يرغم على الاستقالة ، والتي يمكن أن تتغير فيها الحكومات بالاقتراع الشعبي . هذه صورة الديمقراطية في خلفية تفكيرنا كلنا . ولهذا أقول أنها الصورة الأساسية للديمقراطية كما هي قائمة الآن ، والتي بشأنها يثور الحديث عن المقومات التي جعلت هذه الديمقراطية ممكنة ومستقرة رغم ما تعرضت له من نكسات عارضة ، كان أهمها

ظهور الفاشية والنازية . ومن ثم ، لا بد من الوقوف هنيهة عند الديمقراطية الغربية .

الديمقراطية الغربية

أول ما يجب أن نتنبه اليه هو أن الديمقراطية الغربية بصورتها الراهنة حصيلة تطور كبير استغرق أكثر من قرنين ، وكان هذا التطور حافلا بالصراع السياسي ، والصراع الاجتماعي ، والصراع الفكري ، بل شهد ثورات كثيرة حتى استقرت الصورة في شكلها الأخير ، الذي نعرفه الآن . فاذا أردنا أن نمر سريعا على أهم مراحل الديمقراطية الغربية*، فاننا نجد أن صورتها الأولى ــ كما نشأت في كل من انجلترا ، ثم الولايات المتحدة الأميركية عند استقلالها ، ثم فرنسا ــ كانت ديمقراطية محدودة ، مقصورة على طبقة واحدة ، هي ما يسمى الطبقة البرجوازية ، أي طبقة الملاك غير الاقطاعيين ، المشتغلين بالتجارة ، ـم المشتغلين بالصناعة ، والذين كانوا يرون في عسف الملوك وفي حقوق الاقطاعيين المتوازنة ما يعطل من حياتهم ونشاطهم، وما يحط من مكانتهم الاجتماعية. ولذلك عارضوا تلك الأوضاع،بل ثاروا عليها،وكانت الصور الأولى لما عرف فيما بعد باعلان حقوق الانسان أو قانون الحقوق في انجلترا ، أو حقوق الانسان أيضا في الدستور الأمريكي ، كانت تدور جميعا حول الأمور التالية :

اولا ، مفهوم الامن الشخصي، اي ان الانسان لا يسجن بلا ذنب ، ويتفرع عن ذلك مفهوم القانون، أي ان التجريم يجب ان يكون بقانون وليس على هوى الحاكم .

ثانيا . حماية الملكية الفردية ، حمايتها ازاء المصادرة من ناحية ، لأن الملوك كانوا كثيرا ما يصادرون الملكيات ، وحماية دخل هذه الملكية من الضريبة التعسفية . ونشأة البرلمان في انجلترا تكاد تكون مرتبطة بتطبيق مبدأ واحد ، هو مبدأ لا ضريبة بدون تمثيل نيابي « No taxation without presentation »، أي أنه ليس للملك أن يفرض ضريبة الا بموافقة ممثلي دافعي الضرائب . ومن هنا نشأت فكرة البرلمان ، لكي يقوم بمهمتين : التشريع ، وهو سن القوانين ، ثم وبصفة خاصة التشريع الضريبي ، لأنه بعبارة أخرى، كان مفهوم حقوق الانسان هو أن القانون وسيلة تحقيق أمن المواطن الشخصي وملكيته الفردية ضد العسف ، وان هذا القانون يجب أن يصنع بمعرفة ممثلي الشعب المنتخبين . وهكذا نجد أن فكرة المواطن في ذلك العصر تكاد تتطابق مع فكرة دافع الضرائب . وكانت فكرة « Tax Payer » أو دافع الضرائب ، ذات أسبقية تاريخيا على كلمة المواطن « Citizen » ، التي لم تبرز الا في مرحلة لاحقة نسبيا ، في ظل الثورة الفرنسية . واذا ذكرنا بعض التآريخ في هذا الصدد ، نشير الى « قانون الحقوق » « The Bill of rights »، وهو القانون الذي صدر في انجلترا في سنة ١٦٨٩ ، عند عزل الملك جيمس الثاني وتولية وليم أوف أورنج وماري عرش انجلترا على شروط معينة وصفها البرلمان ، تتضمنها وثيقة اطلق عليها اسم قانون الحقوق « The Bill of rights » . وأهم نصوص هذا القانون، التزام الملك باحترام القانون ، فالملك ليس فوق القانون . ثانيا ، لا ضريبة الا بقانون . ثالثا ، حرية انتخاب البرلمان وحرية أعضائه في المناقشة داخله (فكرة الحصانة البرلمانية) . رابعا ، نظام المحلفين كضمانة لعدالة الحكم القضائي ، ويرتبط به نظام « الهبياس كوربس » «Habeus Corpus» أي حق المحكمة في أن تطلب احضار المتهم أمامها بنفسه لتطلع على جسده ، أي لكي تضمن أن لا يكون قد حل به تعذيب أو أنه قد قتل فعلا ، ويحاكم بعد أن قتل .

بعد ذلك بحوالي قرن ، في دستور الولايات المتحدة الصادر في سنة ١٧٨٧ ، نجد أيضا القضايا نفسها بالترتيب نفسه تقريبا. الولايات المتحدة نشأت جمهورية فلم تكن هناك مشكلة ملك انما كانت السيادة بيد الأمة كلها ، ويمثلها « الكونغرس » ، وأساسا مجلس الشيوخ أي مجلس ممثلي

الولايات الأعضاء في الاتحاد الفدرالي . ولذلك كانت القضايا هي تنظيم الضريبة ، أي لا ضريبة الا بقانون ، الأمن الشخصي ونظام الـ « Habeus Corpus » ، سيادة القانون ، أن لا سلطة لأحد الا بمقتضى القوانين . أضافت الثورة الأميركية شيئا واحدا جديدا هو الغاء الألقاب . فكان أول مجتمع غربي يلغي الألقاب.بعد ذلك بفترة وجيزة صدر اعلان حقوق الانسان والمواطن في ظل الثورة الفرنسية . يبدأ هذا الاعلان بأن المواطنين سواسية أمام القانون (المادة الأولى) ، ثم يضيف أن الملكية الفردية مصونة أو مقدسة ، لا يجوز المساس بها (المادة الثانية) ، يلي ذلك النص على الضرائب (لا ضرائب الا بقانون) وأن المواطنين متساوون أمام الضريبة .

ويحدد اعلان حقوق الانسان الفرنسي حين ينص لأول مرة على مفهوم احترام حرية الرأي والعقيدة وحرية الكلمة والصحافة . وهذا كان من خصوصيات الثورة الفرنسية لأن الكنيسة الكاثوليكية قامت في فرنسا بدور معاد للثورة ، وانضمت الى النبلاء ضد البرجوازية والشعب . وكما هو معروف ، وصل الأمر في عهد « روبسبيير » الى الغاء الكنيسة الغاء كاملا . هذا الصدام الأساسي أتاح اذن الفرصة لبروز فكرة حرية الرأي والتعبير . في حين أن قانون الحقوق في انجلترا كان يكفل حرية الرأي للبروتستنت فقط وليس لغيرهم ، لأن الكنيسة الرسمية كانت بروتستنتية .

تلك هي البدايات بما يتعلق بحقوق الانسان . أما فيما يتعلق بشكل الحكم أو نظام السلطة فكان لا بد من وجود برلمان لمهمتين أساسيتين كما ذكرت ، هما سن القوانين وفرض الضرائب . ولكن ما ننساه كثيرا هو أن حق الانتخاب ظل لسنوات طويلة قاصرا على من يمارسون الملكية أو من يدفعون حدا أدنى من الضرائب . كان يسمى نظام الانتخاب بالنصاب، أو بالفرنسية « Regime Censitaire » أي أن الفرد الذي لا يملك شيئا ولا يدفع ضريبة ليس مواطنا . هذا الوضع بالقطع كان تقدما كبيرا بالمقارنة مع الوضع الاقطاعي أو النظام الملكي المطلق الذي كان سائدا قبل ذلك ، ولكنه أيضا حمل في طياته بذور الصراع الاجتماعي ، حيث طالب الفقراء بأن يكون لهم من الحقوق ما يتمتع به من يمارسون حق الملكية . وظهرت بدايات هذه المطالبة في عنفوان الثورة في انجلترا ثم في فرنسا . والغريب أنه في الحالتين حمل انصار هذا الاتجاه أسماء تكاد تكون متماثلة . ففي عهد « كروميل » كان اصحاب الجناح اليساري ، كما نقول بلغة اليوم ، من الثورة، يسمون انفسهم « The Levellers » أو المساواتيين الذين يريدون أن يساووا بين الناس جميعا . في الثورة الفرنسية أيضا قامت حركة كانت تسمى ثورة المساواتيين ، أو سميت مؤامرة المساواتيين « La Conspiration des Egaux » ، وأعدم زعيمها « بابوف » على يد « روبسبيير » . وفي التاريخ يقال عادة أن « روبسبيير » أدان نفسه يوم أن ضرب جناحه اليساري لانه لم تمض عليه بضعة شهور حتى أطيح به هو أيضا بمعرفة أولئك الذين شجعوه على أن يطيح بالمساواتيين .

الأمر الهام هو أن قضية توسيع الديمقراطية أصبحت مطروحة على مستوى فكري حيث ظهر كتّاب كثيرون يتجاوزون مفاهيم القرن الثامن عشر ، ويطرحون قضية الديمقراطية على مستوى أوسع ويضيفون اليها جانبها الاجتماعي . ذلك أنه لم يعد كافيا أن تكون الحقوق مكفولة قانونا لكل المواطنين ، وانما يجب أن تكون هناك حقوق اجتماعية تجعل المواطن قادرا على ممارسة الحقوق السياسية . حيث أنه معروف أنه لاقيمة سياسية لصوت جائع ، لأن الجائع يستطيع أن يبيع هذا الصوت بأي شيء . الأهم من ذلك أنه ظهرت حركات منظمة شعبية ، وفي مقدمتها حركات في الطبقة العاملة الصناعية التي نمت بنمو الصناعة في هذه الفترة . وبدون اطالة ، يمكن أن نذكر الحركة

الميثاقية في انجلترا «The Charter's Movement»، وكان النظام الانجليزي أكثر مرونة فاستوعب هذه الحركات أولا بأول ، في حين كان الصراع الطبقي في فرنسا أكثر حدة ، حيث شهدت فرنسا خلال القرن التاسع عشر ثلاث ثورات ذات محتوى اجتماعي تستهدف ترسيخ الديمقراطية ، في ١٨٣٠ ، في ١٨٤٨ ثم في ١٨٧١ حيث قامت « كومونة » باريس .

فما وصلت اليه انن الدول الغربية من شكل ديمقراطي الآن لا يفهم اطلاقا اذا تصورنا أنه اتفاق ذهني أوفكري ، أو أنه أمر تم بالتراضي العام بين أفراد الأمة ودون صراع ، ولكنه المتحصل التوازني لصراعات اجتماعية تمت داخل هذه الدول وبلغت في مراحل كثيرة مبلغ العنف الدموي . ونحن حين نقرأ ما كتبه « بنجامين فرانكلن » عن المساواة والانسانية والمحبة ، ننسى جميعا أنه كان يملك عبيدا ، وأن الآباء المؤسسين للجمهورية الأولى في العصر الحديث وهي الجمهورية الأميركية ، كانوا كلهم يمثلون أو يمارسون ملكية الرقيق ، وان حركة تعتبر تقدمية بمقاييس مختلفة كحركة « الكوايكرز » « Quakers » التي كانت عند نشأتها معادية للعنف ، تنهى عن شرب الخمر وتريد تعامل الانسان مع الانسان الآخر بمودة وتآلف ، وقد نجحت هذه الحركة في انماء ولاية كاملة هي ولاية بنسيلفانيا ، نسبة الى زعيمها « وليم بن » ، هؤلاء جميعا كانوا يملكون العبيد ولم يتم القضاء على الرق في الولايات المتحدة الا في سنة ١٨٦٥ . فالحرية انن كانت حرية لفريق من الناس وليس للناس كلهم . وكان ثمن الغاء الرق حربا أهلية بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية كما هو معروف .

كيف أمكن حل هذه التناقضات والوصول الى الوضع الديمقراطي المتقدم الذي نشهده الآن ؟ لا يمكن فهم هذه الصورة الا بادخال بعدها الهام ، وهو أن دول الغرب كانت دولا استعمارية وكانت تستغل وما زالت تستغل بلدان العالم الثالث كله . وبالتالي كان هناك تحويل لفائض اقتصادي ضخم من كل انحاء العالم نحو الدول الغربية . ومن هذا الفائض الاقتصادي الضخم أمكن للرأسمالية الحاكمة أن تجري تنازلات كبيرة ومتوالية لصالح الطبقات الشعبية ، دون أن يترتب على ذلك نقص خطير في أرباحها أو في مستويات معيشتها . يعني بعبارة أخرى ، دفع استعباد شعوب العالم الثالث ثمن تحرر شعوب العالم الغربي . هذه القدرة على اجراء التنازلات الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة دعمت المركز السياسي للطبقات الحاكمة واعطتها المزيد من الثقة التي تسمح لها بمزيد من التنازلات . في الوقت نفسه ، أدت هذا التنازلات الى رفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية . وهذا الارتفاع في مستوى المعيشة بدوره جعل هذه الطبقات أولا ، أكثر وعيا بمصالحها ، كما وفر لها ، ثانيا ، الوقت اللازم للتنظيم وللنضال وللعمل السياسي ، لأن الانسان الذي يعيش عبد لقمته اليومية لا يملك حتى ترف العمل السياسي . وليست القضية التي نبتغيها هي العمل السياسي فحسب ، بل ان مجرد الاشتراك بالعمل السياسي ترف بالنسبة للجائع المحروم .

وعليه فانه حين تحسنت الظروف الاقتصادية للطبقات الشعبية تطلعت الى ما هو أفضل ؛ توافرت لها درجة أعلى من الوعي ومن قدرات التنظيم والعمل السياسي . وهكذا نشأت الاحزاب السياسية والحركات النقابية التي عملت بدورها على تطوير الديمقراطية . أيضا تمكنت هذه الحركات الشعبية بقوتها الجديدة من أن تجعل من بعض الحقوق النظرية ممارسة فعلية . فمثلا ، أصبح في امكانها أن تجمع اشتراكات من أعضائها وتصدر صحفا ، فلم تعد فكرة أن من حق كل مواطن اصدار صحيفة مجرد امكانية قانونية ولكنها فرصة عملية يمكن أن تمارس . ووجدت صحف تعبر عن رأي هذه الطبقات الشعبية ومطامحها .

ومع ذلك فتطور الديمقراطية الغربية ظل بطيئا الى حد كبير . كانت أول خطوة فيه هي حق تكوين النقابات ثم الأحزاب . وظل هذا الحق مرفوضا في فرنسا بالذات الى ما قبل مئة عام . الخطوة الثانية كانت حق الاقتراع العام . وهذا المبدأ لم يسر بصفة عامة الا في نهاية القرن الماضي وأوائل القرن الحالي . الخطوة الثالثة في ذلك ، كانت الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة . وهذا حدث قريب جدا . في فرنسا لم تنل المرأة الحقوق السياسية الا بعد الحرب العالمية الثانية . سويسرا ما زالت لا تعطي للمرأة الحقوق السياسية حتى الآن . الخطوة الرابعة كانت الاعتراف بحق الاضراب وبحق العمال في التأمينات الاجتماعية وبالذات التأمين ضد البطالة . من خلال هذا كله تأكدت فكرة حرية الصحافة اصدارا ومادة . والمقصود بحرية الاصدار ألا تستأذن السلطة مقدما قبل ظهور الصحيفة . وانما قد يقضي القانون بضرورة اخطار السلطة العامة بالصدور . وأما حرية مادة الصحيفة فتعني عدم وجود نوع من الرقابة . وممارسة حرية الرأي والعقيدة عملا : أي بمعنى الغاء كل اشكال التمييز في التعامل التي تترتب على الانتماء لعقيدة معينة أو لرأي معين أو لجنس أو آخر (رجل أو امرأة) في الوظائف العامة أو الحقوق السياسية أو حتى في الوظائف الخاصة لدى الشركات .

هذا الوضع العام وصل الى صورة الديمقراطية الغربية المعاصرة التي يجب أن لا تخفي عنا الحقائق الآتية :

أولا : ان سلطة راس المال لا زالت غالبة وقوية ، وهي لا تحتاج ، الا هامشيا ، لاجراءات قمعية ، لأن لديها من الوسائل التي اتاحتها لها التكنولوجيا الحديثة ما يجعل استخدام المال من خلال هذه التكنولوجيا يشكل رأي المواطنين ، بحيث أن المواطن يصوت بما يعتقد انه الصواب . ولكنه قبل أن يفكر وأن يحدد الصواب لنفسه تكون الاذاعة والصحافة والتلفزيون والسينما قد غمرته غمرا بآراء معدة سلفا . فهذه السلطة الضخمة التي يهيئها المال ، مضافا الى التكنولوجيا الحديثة ، تجعل الانسان ، وان كان له كامل الحرية قانونا في أن يقول ما قال مالك في الخمر ، الا أنه في العادة يقول بالقيم الاجتماعية السائدة التي تتغير ببطء . على هذا الأساس ، ثبت حتى الآن انه في ظل هذه الديمقراطية الغربية لم يتم اجراء تغيير جذري في طبيعة النظام حتى الآن، وتثبت ايضا من ناحية أخرى أن بعض المواطنين اخذوا ينصرفون عن الممارسة السياسية اطلاقا ، فمثلا في آخر انتخابات تكميلية تمت في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ للكونغرس ، اشترك ٢٠٪ من الناخبين فقط ، لأن قضايا الحكم والقضايا المطروحة على الرأي العام في دولة كبرى مثل الولايات المتحدة أصبحت من التعقيد بحيث أن المواطن العادي يصعب عليه أن يشكل رأيا فيها ، ولأنه يحس أحيانا بان رأيه هذا ليس له وزن لانه لن يغير شيئا يذكر .

ثانيا : الامر الملحوظ ايضا في اوروبا الغربية هو عدم وجود اغلبية واضحة لأي اتجاه سياسي ، وان الحكومات الحالية هي اما حكومات ائتلافية واما حكومات اقلية . وهذا يعكس نفسه في شكل ازمة في النظام وفي قدرته على مواجهة قضايا خطرة ، مثل قضايا الازمة الاقتصادية المعاصرة ، او قضايا الطاقة التي تفترض تعديل اسلوب الحياة في المجتمع الغربي .

ثالثا : اهم ظاهرة في هذه الديمقراطية هي انها نجحت في ان ترتبط بفكرة المشروع الخاص والملكية الفردية . وهكذا نجد ان جزءا كبيرا جدا من المجتمع ليس رأسماليا ولا يمارس الملكية الخاصة لرأس المال بنفسه ، ولكنه مع ذلك قد رسبت في اعماقه ايديولوجيا ومفاهيم هذا النظام . واصبح الفصل ما بين الديمقراطية السياسية والنظام الرأسمالي الذي خلقها متعذرا في نظر

الكثيرين ، رغم ان خطبهم السياسية كثيرا ما تكون ناقدة للرأسمالية وناقدة للمجتمع الرأسمالي ومساوئه ، ولكن حين يأتي وقت التصويت الحاسم،نجد غالبا الصورة الشائعة عن الناخب الفرنسي ، وهي انه يصوت في الدور الأول من الانتخابات بما يمليه عقله وفي الدور الثاني من الانتخابات (حيث تحسم الامور) بما تمليه حافظة نقوده .

الديمقراطية في الدول الاشتراكية

في مواجهة هذه التجربة الديمقراطية الغربية بكل ابعادها ، ظهرت تجربة اخرى وهي تجربة الديمقراطية الاشتراكية او تجربة الديمقراطية في الدول الاشتراكية . وابتداء من منتصف القرن الماضي ، كما ذكرت ، بدأ الكتاب الاشتراكيون يركزون على فكرة ان الديمقراطية السياسية ستظل ميزة لطبقة معينة ما لم تتحقق مساواة اجتماعية . وبعبارة اخرى ، كان الكتاب الاشتراكيون يقولون ان التحرر الاساسي للانسان هو تحرره من الاستغلال الاقتصادي ، وانه حينما يتحرر من الاستغلال الاقتصادي ، يمكن ان يمارس بقية الحريات على شكل اوفى وأكمل . ومن هنا اعطي البعد الاجتماعي اسبقية على البعد السياسي .

الامر الهام هنا هو ان هذا التغيير الاجتماعي الجذري لا يتم عادة دون مقاومة من جانب من يملكون الثروة والسلطة معا ، او على الاقل كان هذا هو المفهوم السائد الى عهد قريب . وبالتالي يدخل في عملية التغيير عنصر القهر « coercion » ضد الطبقات المستغلة ، ان لم يكن ضد افرادها كافراد . فالعملية الثورية تتضمن عنصرا من عناصر القهر . واذا كان هذا القهر مسوغا في ظلال العملية الثورية نفسها ، فان ثمة خطرا كامنا من حيث انه يتضمن في ذاته احتمالات استمراره . وهذا ما يبدو واضحا اذا القينا نظرة على التجربة التاريخية للاتحاد السوفياتي وما تركته من آثار .

التجربة التاريخية للاتحاد السوفياتي تمت في ظروف استثنائية وشاذة ، ولكنها ظلت لعدة عقود من هذا القرن نموذجا بما فيها من قصور وبما فيها من نجاح . لقد حققت هذا التجربة الى حد ما المساواة ، وحلت القضية الاجتماعية وصفت مظاهر قهر كثيرة . ولكنها حملت من واقع ظروفها مظاهر تحد من الممارسة الديمقراطية السياسية . فهذه التجربة اصطحبت بحرب أهلية وحروب تدخل في منتهى العنف ، بلغ فيها الصراع الطبقي ذروته ، وتبادلت الأطراف كل أساليب العنف المتصورة . الحرب الاهلية وحروب التدخل بدأت من سنة ١٩١٧ واستمرت حتى سنة ١٩٢٣ . هذا الوضع بطبيعته أبرز جانب القهر في العملية الثورية . الامر الثاني هو أن الحزب الشيوعي السوفياتي انتقل فجأة من ظروف الانضباط الصارمة التي فرضتها عليه أوضاع السرية ومقاومة الارهاب القيصري الى السلطة ، دون أن تتاح له الفرصة لتطوير تشكيله وتطوير أساليب عمله بما يتناسب مع حزب حاكم . وفي اعتقادي الشخصي ، ان وفاة « لينين » المبكرة كان لها اثر سيء في هذا الصدد ، لأن الحزب ظل يمارس قواعد انضباط كانت واردة في ظل السرية وهو حزب في السلطة ، في حين انه كان يمكن ان يكون في غنى عنها . ايضا كانت في بداية الثورة السوفياتية محاولة للابقاء على تعدد الاحزاب حيث شارك مع الحزب الشيوعي في السلطة الحزب الاشتراكي الثوري ، ولكن هذه التجربة لم تستمر، فقد انسحب الحزب الاشتراكي الثوري من السلطة . كذلك من الظروف المحيطة بهذه الثورة،الوزن الحضاري لروسيا ما قبل الثورة ، وتأثيره على الاتحاد السوفياتي بعد الثورة .

يتوهم الناس احيانا العملية الثورية بصورة مطلقة ومثالية كما لو كان المجتمع يتغير مئة بالمئة في كل نواحيه بين يوم وليلة أو خلال خمس سنوات أو عشر سنوات ، هذا غير صحيح . ما يتم تغييره في

العادة' هو ما يظهر على السطح ، في حين تظل قائمة عادات كثيرة وتقاليد واساليب تعامل مترسبة عبر عشرات السنين ، ما لم يكن هناك عمل واع ودؤوب لتصفية كل المخلفات المعادية للديمقراطية . وحتى مع هذا العمل ، لا بد من سنوات وسنوات . هذا الاثر الحضاري القيصري كان يتميز بما يمكن ان نسميه التعلق الشديد بالسلطة المركزية والاحتماء فيها وتقبل النظرة الأبوية « Paternalistic » ، كما انعكس حتى في اللغة الشائعة لدى الروس ، اذ كانوا يطلقون على القيصر اسم « الاب » ، كما اطلقوه فيما بعد على « ستالين » « The Little Father » ، الاب الصغير ستالين . هذا راجع لأسباب تاريخية : اتساع الارض ، تعدد الشعوب التي تسكنها ، احتمالات تفتتها باستمرار ، تعرضها للغزوات من كل ناحية واحتياجها لسلطة قوية يمكن أن تلم اشتاتها . لم يكن هناك أي تراث ديمقراطي عريق في الممارسة قبل الثورة، وبالتالي ، بعد الثورة لم تزدهر الديمقراطية بالمعنى الذي كان يمكن ان تصل اليه . أخيرا ، عمق من هذا الوضع جو الحصار الاقتصادي والعسكري والسياسي الذي فرض على الاتحاد السوفياتي ، والذي انعكس في تضخيم مشكلة الامن وامن الثورة تضخيما بالغا الى ابعد الحدود ، ويكفي أن نذكر هنا ان الولايات المتحدة لم تعترف بالحكومة السوفياتية الا سنة ١٩٣٤ أي بعد ١٧ سنة من نجاح الثورة ، وكان الوسيط في هذا الاعتراف هو « روكفلر » بسبب منافسة نفطية وكان يريد أن يشتري من نفط القوقاز ليبيعه في منطقتنا هنا ، حيث لم يكن قد اكتشف من نفط العرب الا شمال العراق فقط . وكانت هناك منافسة في هذه السوق وكانت شركة « شل » تملك آبار النفط في رومانيا ، وكانت قريبة من هذه المنطقة . وكان روكفلر يريد آبارا قريبة من المنطقة فطلب عقد صفقات مع الاتحاد السوفياتي وكان من ضمن شروط هذه الصفقات ان تعترف الحكومة الامريكية دبلوماسيا بالاتحاد السوفياتي .

هذا الجو في مجموعه جعل التجربة الديمقراطية في أول مجتمع اشتراكي تجربة معيبة ، لا سيما بعد ان تدعمت قوة الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى ، وتأكدت منجزات الثورة وأصبح النظام الاشتراكي حقيقة واقعة دوليا وأمرا من طبيعة الحياة للاجيال الحالية من الشعوب السوفياتية . ومهما يكن من امر ، فان هذه التجربة اعطت ايحاءات خاطئة ، من اهمها ان اقترنت فكرة الاشتراكية في اذهان الناس بوجود الحزب الواحد أو الحزب القائد ، وانه لا يتصور بالتالي بناء الاشتراكية في ظل تعدد الاحزاب . ومنها ايضا فكرة حجب الخلافات داخل الحزب الحاكم او داخل السلطة عن الجماهير ، كما لو كانت هذه الخلافات لا تعني الجماهير في شيء ، وكما لو كانت الجماهير ليست هي الحكم الاخير في هذه الخلافات . هذا كان امتدادا لفكرة ان الحزب يختلف داخليا ، وهو في المعارضة السرية،ولكنه حين يواجه السلطة يجب أن يكون كتيبة واحدة . ولكن حين تولى الحزب السلطة بالفعل فما معنى عزل الخلاف في الرأي بين الاتجاهات المختلفة داخل الحزب عن الجماهير ؟ معناه عزل هذه الجماهير عن أن يكون لها صوت في حسم هذه الاختلافات . هذا الاثر لعب دورا ضارا في دول العالم الثالث بالذات،لكن الامر الايجابي هو انه تسود الآن الفكرة القائلة بأنه لا يوجد نموذج فريد للاشتراكية ، وان عملية التحول الاشتراكي لها نماذج مختلفة باختلاف الاوضاع المحددة لكل امة والظروف التاريخية التي يتم فيها هذا التحول ... الخ . وبالتالي لم تعد هناك سمات شكلية مثل الحزب الواحد أو الحزب القائد تعد مقاييس للاشتراكية . الاشتراكية لها مقاييس أخرى .

الديمقراطية في العالم الثالث

اذا وصلنا الى العالم الثالث ، ووطننا العربي جزء اساسي فيه ، يجري عليه ما يجرى على معظم

بلدانه سلبا وايجابا . فأول ما يجب ان نقتنع به هو انه اذا كانت لنا تحفظات كثيرة على نقل التكنولوجيا ، فلا شك ان اسوأ مجال لنقل التكنولوجيا هو نقل تكنولوجيا الحكم، لان الحكم ممارسة متصلة بصميم المجتمع وبحقيقته ، ولا يمكن ان تلبس المجتمعات من اعلى ثوبا لم يفصل من اجلها . فخلال السنوات الثلاثين الاخيرة ، حصلت محاولات لتطبيق اشكال الديمقراطية الغربية في بعض دول العالم الثالث ، كما حصلت محاولات لتقليد النموذج السوفياتي من حيث اسلوب الحكم في بعض دول العالم الثالث .

في التجربة الأولى وهي الحكم على طريقة الديمقراطية الغربية ، في مجتمع ليست له المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي عرضنا لها قبلا ــ والتي تقوم عليها تلك الديمقراطية ــ كانت النتيجة في كل الاحوال تقريبا ان الاحزاب كانت في الواقع مجرد غطاء لنزعات قبلية او اتجاهات عشائرية او اقليمية ، أو غطاء لزعامة شخصية . والحزب يمكن ان يكون اسمه الحزب الديمقراطي الثوري ، وحقيقته انه يعبر عن قبيلة معينة او عن عشيرة معينة او عن اقليم معين . وفي افريقيا ، ساد هذا الوضع في كل محاولات الديمقراطية الغربية ، لأن تكوين الدول الافريقية الحالي تاريخيا ، كان تكوينا سيئا صنعه الاستعمار . الامر الثاني هو ان ممارسة عمليات الانتخاب وما يتصل بها ، في ظروف الفقر المدقع وخضوع اصوات الفقراء للقهر من ناحية ولامكانيات الشراء من ناحية اخرى ، تفسد العملية الانتخابية ، بل وتفرغها من جوهرها . والامر الثالث هو ان هذا النظام كان مقترنا ــ كما كانت الديمقراطية الغربية قديما ــ بتفاوت شديد في الدخول . هذا التفاوت الشديد في الدخول مع عدم امكان حل التناقضات الاجتماعية على حساب شعوب اخرى كما فعل الغرب ، يوصل هذه النظم الى حد العجز عن حل قضايا الصراع الطبقي . وهكذا تنتهي هذه التجارب عادة بالانقلابات العسكرية واقامة اشكال مختلفة من الحكم الفردي او الدكتاتوري .

وافضل نماذج لهذا نجدها في امريكا اللاتينية ، التي بدأت جميعا بدساتير تكاد تكون صورة طبق الاصل عن الدستور الامريكي ، بما في ذلك الطابع الاتحادي ، سلطات الاتحاد وسلطات الولايات المتحدة وحكامها والمحكمة العليا ... الخ . وانتهى هذا كله بسلسلة من الحكومات الدكتاتورية ، البعض منها اصبح شهيرا شهرة تعيسة مثل الـ « بينوشيت » في تشيلي أو « فيديلا » في الارجنتين ... الخ . وفي مجموع دول أمريكا اللاتينية يوجد نظام يمكن ان يوصف دون تجاوز كبير بانه ديمقراطي في فنزويلا وكوستا ريكا . في نظام المكسيك ، وهو نظام فريد لأنه نظريا يسمح بتعدد الاحزاب ولكن في الواقع ، المعركة السياسية كلها تدور داخل الحزب الحاكم ، الحزب الثوري المؤسسي . ففي المكسيك تحترم الى حد كبير حقوق الانسان . ومن الناحية الرسمية يسلم القانون بتعدد الاحزاب ، ولكن من الناحية الفعلية انحصرت في حزب واحد منذ عشرات السنين، ولكن هذا الحزب ذاته يشهد صراعات بين اتجاهات مختلفة وهذا الصراع معروف . ثم لدينا فنزويلا حيث توجد اقرب الصور ايضا الى الوضع في الديمقراطية الغربية . وقد ساعدت على ذلك بالقطع الثروة النفطية التي مكنت الحكومة من حل كثير من القضايا الاجتماعية ، وان كان البعض الاخر ما زال قائما ، كما ظهرت قضايا جديدة .

يبقى المثل الأساسي والفريد والذي يجب ان يكن له الانسان كل احترام ، وهو مثل الهند والدور التاريخي « لنهرو » في هذا الشأن . في الهند حوالي ٦٣٠ مليون انسان ، وفيها عدد كبير من القوميات المختلفة ، واللغات المختلفة والاديان المختلفة والطوائف المختلفة ومع ذلك تعيش في ظل نظام برلماني تسقط فيه رئيسة الوزراء في الانتخابات في دائرتها الانتخابية . هذا الامر يجب ان ينحني امامه المرء

احتراما . وهذا كان بالطبع اختيار الشعب الهندي ، ولكن كان لـ « نهرو » دور اساسي في هذا الاختيار. وانكر انه قال مرة لجمال عبد الناصر ، وكان يحب عبد الناصر، وكان يرى فيه شبابه وامكانات ان يحقق ما لم يستطع هو ان يحققه ، وكان عبد الناصر ينظر لنهرو نظرته الى رجل الدولة الحكيم والاستاذ والمعلم الذي يجب ان يستفيد من خبرته .. قال له مرة وهو في نزهة على سطح النيل « سيدي الرئيس ، السلطة تفسد والسلطة المطلقة تفسد فسادا مطلقا » . وهذا النظام البرلماني نجح رغم كل ما فيه من مثالب نجاحا اساسيا، الا وهو صيانة وحدة الهند . اذا نظرنا الى ما جرى وما يجري في باكستان الى جوارها ، نتيجة للتخلي عن النموذج البرلماني ، نجد فعلا ان اختيار الشكل الديمقراطي والحفاظ عليه كان اختيارا تاريخيا . فرغم كل الصراعات الداخلية في الهند، الا انه حين نلتقي دوليا بهندي ايا كانت ديانته او عقيدته او الطائفة التي ينتمي اليها ، لا يقول اكثر من انه هندي، وهم يساندون بعضهم بعضا في المجتمعات الدولية وفي المناصب الدولية . حقا انه كثيرا ما يأخذ بعض النقاد على حالة النجاح الاساسية للديمقراطية هذه بطء الاصلاح الاجتماعي بسبب احترام القواعد الدستورية ، ولكنني لا اتفق تماما مع هذا النقد . لقد جرت العادة حديثا على النيل من ستالين بعد موته . ولكنني في هذا المقام انكر له بعض العبارات الحكيمة منها : «في العمل الثوري ، الخط القصير يتضح انه الخط الطويل او الطريق الاطول» . وحين نحاول ان نختصر عملية ثورية او نفتعلها افتعالا ، في الواقع نحن نجهضها ونهيء الارضية لثورة مضادة للعمل الذي نقوم به ، فلا بد من ان العمل الثوري يتم في اطار تقتنع به الجماهير وتسير في طريقه .

ومن ناحية اخرى ، تأثر عدد من الدول بالنموذج السوفياتي ولا شك من حيث التنظيم . وفي العادة تكون النتائج مؤلمة بلا مسوغ ، حيث لا تتوافر عادة في تلك الدول المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل المأخذ على الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي محدودة . فمعظم مجتمعات العالم الثالث مجتمعات مختلطة بمعنى أن فيها طبقات متعددة . وثبت ان الطبقات الوسطى اقدر من غيرها على السيطرة على أي حزب مهما قال انه حزب اشتراكي ، ما دام سينفرد بالحكم ، لانها تملك التعليم ومنها المثقفون والاطارات الفنية ، كما تملك الممارسات السياسية ... الخ . فهي تستتر بالطبع وراء ستار الاشتراكية ، ولكنها تحكم بالفعل من داخل الحزب الواحد . الامر الثاني هو ان هذا الاختيار لاسلوب حكم الحزب الواحد اقترن في العادة بالاساليب البوليسية الشنيعة .

قد يبدو من هذا العرض انني متشائم جدا فيما يتعلق بمستقبل الديمقراطية في العالم الثالث . والواقع انني على العكس من ذلك تماما . واعتقد ان الديمقراطية ضرورة وامر ممكن للعالم الثالث ، شريطة ان نحدد جوهر الديمقراطية من ناحية وان نبتدع ما استطعنا الاساليب التي تسمح بممارستها في واقع محدد هو واقع البلاد التي نعيش فيها من ناحية اخرى . بالقطع ، في الديمقراطية أمر يجب ان لانختلف عليه هو **حقوق الانسان** ، وخصوصا حقوق الانسان المتعلقة بأمنه الشخصي . لايوجد شيء في الدنيا يبرر الاجراءات غير المشروعة وغير القانونية ضد شخص اي انسان . ممكن ان نختلف في الرأي . ممكن ان يكون عدوا طبقيا ، فاذا كان عدوا طبقيا ، فما لم يرفع السلاح ، فلايجوز ان يرفع السلاح في مواجهته . اذا كان يقوم بدعاية ، علينا أن نقوم بدعاية ضده ، فكيف نكون اصحاب السلطة ومعنا الاغلبية ثم نخشى من دعاية عدد محدود من الناس لنظام معاد لمصالح الاغلبية ؟ المفروض اذا كان أصحاب السلطة اقوياء بالتأييد الشعبي والكفاءة السياسية وتحت ايديهم كل الامكانات التي تتيحها السلطة ، المفروض أن يكون بوسعهم أن يغلبوا المعارضة بالرأي ويلزموها بالحجة لا ان يسكتوها بسوط السجان .

الامر الثاني هو انه لا ديمقراطية دون **تعدد الاتجاهات السياسية** ، وانه حتى في مجتمع اتفقت الاغلبية الساحقة من سكانه على اختيار طريق التطور الاشتراكي ، فليس معنى ذلك اختفاء ضرورة تعدد الاتجاهات ، لأن عملية بناء الاشتراكية في بلد محدد ، في زمن محدد وفي ظروف اقليمية ودولية محددة ، عملية مفتوحة تحتمل الاجتهاد . والخلاف في الرأي هو وسيلة اكتشاف الحل الصحيح ، والانفراد بالرأي هو الوسيلة المضمونة لارتكاب كل الحماقات . فتعدد الاتجاهات ، وتعددها المنظم ، ضرورة للديمقراطية . وانا اقف عند حد تعدد الاتجاهات عن عمد ، بدل التعبير الدارج « تعدد الاحزاب » ، ذلك ان الامر قد يختلف من بلد لآخر ، فقد توجد اتجاهات معلنة في حزب كبير في بلد معين وتتعايش وتحكم الجماهير من خلالها . وفي هذه الحال ، ليس ثمة ما يدعو بالضرورة أن نفرض عليهم الانقسام لكي يكونوا احزاباً . ولكن الامر الاساسي من حيث الجوهر هو تعدد الاتجاهات والاتجاهات المنظمة ، وان يكون لهذه الاتجاهات جميعا الحق في ان تخاطب الناس ، لكي يكون الشعب في النهاية هو الحكم الذي يرجح هذا الاتجاه على ذلك الاتجاه . ما لم يوجد هذا ، فلا توجد ديمقراطية .

الامر الثالث ، هو امر **تداول السلطة** . فالديمقراطية ليست زينة وزخرفة يتحلى بها نظام لكي يقال عنه انه ديمقراطي . ما لم يكن للاتجاهات المعارضة فرصة جدية وما لم يكن في النظام ذاته الآليات التي تسمح لمن هو في الاقلية اليوم ان يصبح في الاغلبية غدا ، وان يمارس السلطة ، فنحن لسنا في ديمقراطية . هذا امر واضح واساسي . وخلاصة القول،هي ان جوهر الديمقراطية هو في الاساس هذه الامور الثلاثة : حقوق الانسان السياسية والاجتماعية ، تعدد الاتجاهات السياسية ، امكان تداول السلطة . الديمقراطية بهذا المعنى ليست عقبة في سبيل التنمية ولا عقبة في سبيل التحول الاشتراكي . بل انني اقول بالعكس تماما : انه لا يمكن ان تجرى تنمية حقيقية ومطردة ومستقلة (ليست تابعة للغرب) الا في اطار ديمقراطي . الاعتماد على الذات يعني اول ما يعني الاعتماد على الناس . وكيف تعتمد على من تستعبد ؟ انك تعتمد على احرار يؤمنون بما يفعلون ويدركون ان ما يفعلون انما هو لمصلحتهم ولمصلحة اولادهم من الاجيال المقبلة. فالاعتماد على النفس يقتضي مباشرة المشاركة ، مشاركة المواطن في صنع القرار . وهذا هو الطريق الوحيد والصحيح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية بمعناها الشامل . والتنمية ، في عرفي او في عقيدتي ، هي اسم آخر للاشتراكية ، كما ان الاشتراكية هي اسم آخر للتنمية في اوضاع العالم الثالث . كما أن كلا الاسمين ليس الا تعبيرا آخر عن مفهوم التحرر الاقتصادي من سيطرة الامبريالية على بلادنا .

الديمقراطية اذن ضرورة ويجب أن نتمسك بها وهي ممكنة بشروط . هذه الشروط هي اولا ان نطرح باستمرار قضية الديمقراطية وان نضعها باستمرار في خط مواز لمطالبنا الاخرى . فحين نطالب بالاشتراكية يجب ان نطالب معها بالديمقراطية ، وحيث نطالب بالوحدة العربية يجب أن نطالب معها بالديمقراطية ، والا ستكون الوحدة سيطرة فريق على فريق . فكل مطالبنا يجب ان تقترن بهذا المطلب الديمقراطي . ويجب ان لا نسترخص الديمقراطية في سبيل ما نتوهم انه اثمن منها ، لان ما نتوهم تحقيقه بعيدا عن الديمقراطية بناء على غير اساس ، ويمكن ان ينهار في أي وقت وتحت تأثير أي ردة . والتجارب امامنا تقنعنا بهذا وتقدم الامثلة الكثيرة ، ما لم ينبع من ممارسة ايجابية للشعب وليس فقط بمجرد رضا الشعب او حماسته له ، وانما بالممارسة الايجابية بصنع الشعب نفسه ، لاضمانة لاستمراره . فيجب علينا اذا ان نطرح قضية الديمقراطية في تواز مع كل قضايانا الاساسية التي نطرحها . ولكن يجب ان ندرك ايضا ان الديمقراطية لن تستقر وتتحقق الا اذا اصطحبت بأحداث تغير في البنى الاقتصادية والاجتماعية السائدة لتصفية مراكز السلطة التقليدية ، سواء كانت سياسية أو

قيادات قبلية أو عشائرية أو حزبية معارضة للمفهوم الديمقراطي . لأنه لا يكفي ان نعلن للناس انتم أحرار ولكم من الحكم صوت . هم لا يصدقون قواعد اللعبة ولا يجيدون حركاتها ولا بّد لهم ان يتدربوا عليها . وهناك قوم متمرسون في هذه اللعبة يستطيعون اما ان يستثمروها لصالحهم واما أن يفسدوها افسادا كاملا .

الديمقراطية في نظرنا وفي العالم الثالث لا يمكن ان تسير الا بجناحيها ، اذا صح أن أستشهد بتعابير عبد الناصر في الميثاق ، الجناح السياسي والجناح الاقتصادي ، وان الحرية كالطائر ، لا يمكن أن تطير بجناح واحد . فالديمقراطية تعني ايضا ، وفي الوقت نفسه ، ضرورة اعادة توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا ، لأنه في مجتمع لا تتكافأ فيه الفرص ، تصبح الديمقراطية والعمليات الانتخابية بيعا وشراء وتجارة بالنفوس وكل المشاهد التي نألفها ، بكل أسف . الأمر الأخير هو أنه علينا ان نعمل الفكر والابداع لكي نجد الاشكال المحددة التي تسمح للجماهير بممارسة فعلية للديمقراطية . وهذه النقطة هامة للغاية ؛ فالديمقراطية ، كما ذكرت في مستهل حديثي ، استقرت في الغرب عبر ٢٠٠ سنة أو أكثر ، ولا يكفي أن يصدر دستور ديمقراطي بل يجب أن يربى الناس تربية ديمقراطية وأن يتعودوا ممارسة الديمقراطية وأن تصبح الديمقراطية قيمة مستقرة في اعماقهم يقيسون بها من ضمن ما يقيسون كل ما يعرض عليهم أو يطرح لأخذ رأيهم . هذا يثير قضايا كثيرة ابتداء من محو الأمية ونشر التعليم الى مسؤولية المثقفين ، ولكنني أريد أن أركز على نقطتين في هذا المجال .

النقطة الأولى هي مسؤولية الأحزاب التقدمية . فالأحزاب التقدمية تتحدث احيانا ، بل وأحيانا كثيرة ، عن الديمقراطية وهي في المعارضة . ولكن الأمر الذي لفت نظري ، ان هذه الأحزاب التي تعلن النضال من أجل الديمقراطية ، لا تمارس هذه الديمقراطية أولا في حياتها الداخلية ، مع أن هذه هي المدرسة الأولى التي يتكون فيها الوعي الديمقراطي . ثانيا ، هي لا تمارس هذه الديمقراطية في التعامل مع الأحزاب والاتجاهات التقدمية الأخرى الموجودة معها في الساحة نفسها ، مع أن التعامل الديمقراطي بين الأحزاب وهي في المعارضة هو افضل المدارس لتربية التكوين الديمقراطي . ويكفي لهذا أن نخلع من نفوسنا مفهوم الصواب المطلق والخطأ المطلق،ونقبل عقلا وعملا امكان اختلاف الوسائل مع تقارب الهدف واختلاف الأسلوب مع اتحاد النوايا . ان السلطة تعمي ، ومن الصعب اقناع من هم في السلطة بالتنازل عن جزء من سلطتهم . ولكن أحزابنا جميعها بعيدة عن السلطة ، اذا لم تستطع ، وهي في فترة المعارضة ، ان تمارس التعامل الديمقراطي بعضها مع البعض الآخر ، فمن باب أولى اذا وصلت الى السلطة أو وصل بعضها ، فلن تكون هناك ممارسة ديمقراطية . الديمقراطية تحتاج كذلك الى تدريب ، وهذا التدريب يتم داخل الأحزاب السياسية ، داخل التنظيمات النقابية ، داخل الجمعيات والنوادي . ولكن المركز الأساسي للتربية هو الأحزاب السياسية ، داخلها ، وفي علاقاتها بعضها بالبعض الآخر ، لاسيما وهي في المعارضة .

الأمر الثاني الذي أريد التركيز عليه هو ان من يريد تأسيس الديمقراطية في بلد من بلدان العالم الثالث ، يجب أن يولي عناية خاصة لما يمكن ان نسميه « ديمقراطية في المستوى القاعدي » ، على مستوى القرية ، شؤون القرية ، لا سلطة الأمن فيها أو الحكم فحسب ، بل كل شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والتعليم ، الخ . لأن هذا المجتمع الصغير ، مجتمع القرية ، يمكن للمواطن العادي أن يبدي الرأي في مشاكله بقدر من المعرفة أكبر من ابداء الرأي في قضايا السياسة على مستوى بلد أو قطر بأكمله . لأن هذه حياته المباشرة ، ويعرفها ويستطيع أن يكون له رأي محدد فيها . يمتد ذلك الى الديمقراطية في مراكز الانتاج والوحدات الانتاجية ، سواء كانت مزرعة أو جمعية تعاونية أو شركة

صناعية ... الخ . يجب تنسيق حياة ديمقراطية،وان يكون للعاملين فيها حق المشاركة في ادارة شؤونها . الديمقراطية في التعليم وفي داخل المدارس وفي المؤسسات التعليمية . هذه الديمقراطية على مستوى القاعدة ، عملية تربوية أساسية وتعطي البناء التحتي أو الأساسي المتين الذي تقوم عليه الديمقراطية من أعلى،لأنها تعطي الفرد العادي فرصة الممارسة الفاعلة والمؤثرة والممارسة الصادرة عن معرفة ، لأن القرار محكوم بكمية المعرفة لدى من يتخذ القرار . ثانيا ، هذه الممارسة تكسب البعد الآخر للديمقراطية . فالديمقراطية حرية ومسؤولية معا . والديمقراطية يجب أن لا تفهم على انها مجرد حق في النقد ، هذا أسهل جوانب الديمقراطية . الديمقراطية التي نطمح اليها هي ديمقراطية المشاركة في صنع القرار . ومن يشارك في صنع القرار يشارك في تحمل مسؤولية هذا القرار ، سواء نجح أو أخفق . ومن هنا يتم التدريب الحقيقي على الحكم . ومن هنا يشترك الشعب بالفعل في الحكم . وصعودا من هذه القاعدة الى أعلى مستويات الدولة وفي كافة نواحي الأنشطة والعلاقات ، يجب أن يكون مبدأ المشاركة هو الأساس .

وبهذا يستطيع العالم الثالث والوطن العربي أن يبني ديمقراطية ، وأزعم بأنها ستكون ديمقراطية أكثر تقدما من الأشكال المعروفة ، لأنها تتجاوز ديمقراطية التمثيل ، حيث يمارس المواطن الديمقراطية من خلال مندوبه في البرلمان ولكنه لا يمارسها ممارسة يومية ، وهي تتجاوز أيضا ديمقراطية التأييد،حيث وجدت أحوال كثيرة يتمتع فيها شخص حاكم أو زعيم أو حزب معين في الواقع بتأييد أغلبية ضخمة جدا بين الجماهير ، وبالتالي ، يستطيع أن يقول بأنه يتحدث باسم الجماهير ، لأنها لا تعارضه . ولكن هذه الديمقراطية ، ديمقراطية التأييد ، سلبية . ما نريده في العالم الثالث والوطن العربي هو ديمقراطية المشاركة التي تحقق فعلا المواطن الحر . وبهذا نستطيع نحن الشعوب ، الذين أريد بنا أن نكون جهلة وأن نحاكي الغير في كل شيء ، أن نفكر لأنفسنا كما فعل أسلاف هذه الأمة وأن نجد طريقا يجعل من الديمقراطية حقيقة،ومن خلال هذه الحقيقة الديمقراطية ، يمكن ، بنضال شعوبنا ، أن نحقق اهدافنا الأساسية في الحرية والاشتراكية والوحدة . وليس ثمة ترتيب أولويات في الأهداف الأساسية للأمة العربية . وانما هي أهداف متكاملة يدعم بعضها بعضا وينسج النضال من أجلها عبر النجاح والاخفاق تجربة تثري الحضارة البشرية : **توحيد أمة بغير قهر ، وحدة لصالح جماهيرها العربية المتطلعة للاشتراكية ، وهي في ذاتها التعبير الأشمل عن تحررنا من صنوف التبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية . هذا الصرح الشامخ ببنيه مواطنون كاملو الحقوق ،يأخذون أمره بايديهم . وتلك هي القيمة الحقيقية للديمقراطية** □

الديمقراطية في لبنان وانعكاساتها العربية *

منح الصلح

سياسي ومفكر لبناني . كتب ونشر الكثير من المقالات والدراسات منها كتابه « مصر والعروبة » و« الاسلام وحركة التحرر العربي » .

ان مركز دراسات الوحدة العربية والنادي الثقافي العربي ، باختيارهما موضوع « الديمقراطية والوحدة العربية » عنوانا لسلسلة من المحاضرات ، يلخصان درسا رئيسيا من دروس الحركة التاريخية للوحدة العربية ، وهو ان **الديمقراطية عنصر أساسي في الاعداد للوحدة وفي صنعها وحمايتها ، وان الوحدة ـ بالمقابل ـ تعطي الديمقراطية هدفا وإطارا وتوجها نظريا وعمليا مسؤولا .** أما اختيار « الديمقراطية في لبنان وانعكاساتها العربية » موضوعا لهذه المحاضرة بالذات فهو تزكية للتجربة الديمقراطية في تاريخ هذا البلد السياسي ، وأمل باستمرار دورها الايجابي في البلاد العربية . ويشبه دور الديمقراطية اللبنانية في زمن عزها دور مصر في أواخر أيام الدولة العثمانية، حين كان يقصدها المتنورون والأحرار للتعبير عن أفكارهم . يقول صاحب المنار ، الشيخ رشيد رضا ـ وهو رمز هؤلاء الأحرار ـ :

« دعاني عبد القادر افندي قباني صاحب جريدة (ثمرات الفنون) ـ إذ كاشفته في بيروت بعزمي على السفر إلى مصر وانشاء صحيفة إصلاحية فيها ـ إلى رياسة التحرير لجريدته ، فقلت له ليس في البلاد حرية تمكنني من ذلك . قال اترك الطعن في السلطان واكتب في الأخلاق والآداب ما تشاء فلا تجد مانعا ولا معارضا ، قلت أرأيت إذا بحثت في الكذب الذي هو شر الشرور على الاطلاق وبينت أن اكبر أسباب نشره وانتشاره هو الاستبداد المانع من قول الصدق ، والمعاقب على التزام الحق ، أيمكنني أن أنشر هذا في الجريدة وأكون آمنا من عقاب الحكومة ؟ قال كلا ، ان أمثال هذه المباحث لا يمكن نشرها في غير مصر ، فعجل بالسفر ولا تخبر بعزمك أحد لئلا يصل الخبر إلى الوالي فيمنعك منه » .

ثم يسرد الأذى الذي لحقه على الرغم من هجرته الى مصر فيقول :

« صادرت حكومة سورية العدد الثاني من المنار بعد توزيعه ، لمقالة فيه ، عنوانها (القول الفصل في سعادة الأمة) ليس فيها ذكر لحكومتها ولا لغيرها من الحكومات بسوء ، ثم صدرت ارادة السلطان عبد الحميد يمنع المنار من دخول مملكته في الشهر السادس من عمره ، وتلا ذلك اضطهاد والدي واخوتي لاجلي بعد خيبة سعي السياسة لاخراجي من مصر ، وبذلك حرمت من زيارة وطني الى ان اعلن الدستور سنة ١٣٢٧ » . ويضيف الشيخ رضا فيقول مصورا وضع الكثيرين من المثقفين مع السياسة السوءى بحسب تعبيره « لم اكن أنوي أن أشتغل بالسياسة ولا بالاصلاح من طريقها بل بالاصلاح الفكري والنفسي والاجتماعي ، ولكن السياسة السوءى عدوة الاصلاح ترى بقاءها بفقده ، وحياتها بموته ، فهي لا تترك القائم به إذا هو تركها » ويقول في موضع اخر « هاجر صاحب هذه المجلة من

---

* محاضرة القيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية والنادي الثقافي العربي ضمن سلسلة محاضرات «الديمقراطية والوحدة العربية» في بيروت في النادي الثقافي العربي بتاريخ ١٩٧٩/٦/١ .

طرابلس الشام بعد اخذه شهادة التدريس (العالمية) لاجل القيام بعمل اصلاحي للاسلام والشرق ، لا مجال له في بلد اسلامي عربي غير مصر » .

ولمثل السبب الذي رحل من أجله رشيد رضا إلى مصر كان العرب يأتون الى لبنان الديموقراطي .

والواقع ان الديمقراطية في لبنان هي للعرب بقدر ما هي للبنانيين ، وربما أكثر ، والحرص عليها همّ عربي بقدر ما هو همّ لبناني . والمقصود بالديمقراطية ليس الانتخابات النيابية والبرلمان والرئيس المنتخب والحكومة القائمة على ثقة المجلس ، كما يعرفها البعض في لبنان ، بل الديمقراطية هي كل ذلك ومعه وجود الرأي العام والحريات والحقوق والاحزاب والنقابات والصحف ودور النشر وحركات المثقفين والشباب .

والديمقراطية بهذا المعنى الرحب هي التي فتحت وتفتح المجال للعمل العربي في لبنان . ومن طبيعة الديمقراطية شيء من السماح الفضفاض الذي يشمل أصحاب القيم والمبادىء والمصالح المتناقضة ، فلا يقتصر على تيار دون اخر . وقد دل بعض اللبنانيين إلى هذه الطبيعة السمحة لديمقراطية ، فقالوا انها السبب في جعل لبنان غابة للتناقضات العربية والدولية المدمرة ، وانها هي التي حولت لبنان إلى وسيلة ومجرد وسيلة للاغراض الخارجية ، وانها هي التي اطمعت به القريب والبعيد .

وعيب هذا الكلام ــ اولا ــ انه مطلق ، فالعرب لم يدخلوا دائما ليتناقضوا ويتخاصموا ، بل دخلوا احيانا ليدافعوا عن أنفسهم ويحموا امنهم . وعيب هذا الكلام ــ ثانيا ــ انه يخلط بين الديمقراطية وضعف الحكم . فضعف الحكم لا الديمقراطية هو المسؤول عن تحول لبنان من وطن الى مسرح للتناقضات المنفلتة ، ومن نموذج الى مهب رياح مدمرة للذات والغير .

وقد ساد في ظل ضعف الحكم اللبناني المزمن مفهوم للحرية هو أبعد ما يكون عن مفهومها الديمقراطي السليم . انه ذلك المفهوم الذي يرى في الحرية صنما لا قيمة . وباسم صنمية الحرية مورست كل الغرائز وكل الاطماع وكل التجاوزات ، مارسها الافراد والجماعات وظنوا حرية ممارستها هي الحرية وهي القوة والقدرة والحضور .

وحتى الديمقراطيون الصادقون وهم كثر في لبنان ، بل حتى بعض الواعين منهم ، هم في نظريتهم إلى الحرية وجوديون اكثر مما هم بنيويون . يدركون بالعقل والحس وزن الحرية ولكنهم لا ينظرون اليها من جهة وظيفتها ومقوماتها وشروطها وموقعها من العلاقات الاجتماعية . انهم في هذا الموضوع بالذات ينتمون الى فكر الثلاثينات السياسي لا الى فكر الستينات وما بعد .

وما اعجز الحرية ، مأخوذة بالمنظار الوجودي الصرف ، عن الدفاع عن نفسها وما أسهل أن يلتبس معناها ويتشوه . لذلك هم أيضا لم يكونوا واضحين في التمييز بين الديمقراطية وضعف الحكم .

وقد كان من خصائص الحياة السياسية اللبنانية بتراثها ومؤسساتها التي عرفناها قبل الحرب أن تعطي كل كيان سياسي أو اجتماعي او اقتصادي قائم في لبنان شعورا مضخما بالاهمية الذاتية والقدرة على الفعل ، فيشعر هذا الكيان ، سواء كان حزبا او طائفة او حتى فردا ، بانه قادر على صياغة الواقع المحيط به بسهولة ، ويندفع في الأمل ، ولا تأتي النتائج في اغلب الاحيان مطابقة للأمل .

فالواقع أن لبنان لا يتغير نحو الأفضل أو نحو الأسوأ بالسهولة التي أوحى بها ضعف الحكم . والمعادلة القائلة « ان القوة في وجه الحكم الضعيف هي القوة » معادلة خادعة اعطت الكيانات الموجودة في الوطن وهم السيطرة والتأثير غير المحدود في مجرى الاحداث ، فحلت رشوة الذات احيانا محل العمل الديمقراطي بالمعنى الصحيح ، وراوحت الفضائل الديمقراطية الصعبة في مكانها ، بينما تقدمت حرية الكيانات السهلة والمقيدة في النهاية بالحدود المعروفة من حدود الوطن الى حدود الطوائف ، الى حدود الطبقات ، الى حدود مراكز النفوذ الاجنبي .

وقد كان الضمير الوطني للمواطن العادي يتساءل قبل انفجار الحرب اللبنانية : كيف يمكن ان تكون للبنان دولة مع كل تلك الحرية ؟ وهو من نوع التساؤلات الساذجة التي تجيء عادة بالعسكريين الى الحكم . أما اليوم فالتخوف عند هذا المواطن هو من ان تنهار الديمقراطية بعد كل الدمار الذي لحق بمقومات الدولة والمجتمع . وما جرى في لبنان اصبح ذريعة في ايدي جميع اعداء الديمقراطية الداخليين والعرب والاجانب ، فهم يقولون في كل مكان ان تجربة الديمقراطية فشلت في لبنان ، وان لبنان ــ وان تمتع في مرحلة من المراحل بنعم الحرية ــ فان هذه النعم لا توازي جزءا بسيطا من الدمار الذي حل به في النهاية ، بل جزءا بسيطا من الخطر الذي يكابده على صعيد انفراطه كوطن ، واحتمالات تقسيمه الى دول وأوطان .

بسرعة فائقة تبدل نوع الحديث عن لبنان وديمقراطيته . **ان اسم لبنان مقترن منذ فترة سابقة لاستقلاله عام ١٩٤٣ بالديمقراطية . وكانت هذه الناحية نقطة تفرّد له بالمقارنة مع سواه من الاقطار العربية . فكان المحافظون والتقدميون من العرب يتفقون على امتداح هذه الخاصة من خصائص حياته العامة ، كل لسبب وكل باسلوب ، ولو ان هذا الامتداح لم يكن يخفي دائما التضايق من جواد الديمقراطية اللبنانية الجموح .**

وللمفارقة ، كاد اللبنانيون يتبرمون في فترة من الفترات من هذا الثناء العربي السخي على الديمقراطية اللبنانية ، لانهم كانوا يريدون هذه الديمقراطية بلا نقائص ، ولأنهم كانوا يريدون ديمقراطية ويريدون معها دولة قوية قادرة ، وكانوا يريدون ديمقراطية ويريدون معها وطنا موحدا طامحا . ومن اجل ذلك كانوا يخشون أن يتحول الاكثار من الثناء على الديمقراطية الى عنصر جمود وتحجر في النظام اللبناني ، وعنصر استقواء على حركة المطالبة بالتطور والتقدم . وفعلا ، كثيرا ما كان السبق اللبناني في موضوع الديمقراطية ، يستخدم من بعض اللبنانيين لخلق هوة بين لبنان واشقائه العرب ، على أساس أن لبنان ديمقراطي بالفطرة والتراث ، والعرب الآخرين أعداء للديمقراطية بالفطرة والتراث أيضا .

وبصورة عامة ظلت الحرية اللبنانية مقبولة في العالم العربي ، بل ممتدحة من الحكام العرب حتى ظهور العلاقة الوثيقة بين الحرية في لبنان وأي حركة او قيادة تطمح إلى القيام بدور شعبي على صعيد العالم العربي ككل . إذ لمس كل حزب وكل قائد وكل اتجاه يريد أن يعمل على أساس أوسع من أساس القطر العربي الواحد ، أن الحرية اللبنانية هي سند قيّم له ، ولمس بالمقابل أي عدو لهذا الحزب وهذا القائد وهذا التيار ان عليه أن يقاتل خصمه في لبنان .

وكان المستعمر اول من أدرك أهمية لبنان وفاعلية أثره ، سلبا أو ايجابيا ، بدليل ان رجال الاستقلال عام ١٩٤٣ وضعوا عنوانا لسياستهم ان لا يكون لبنان للاستعمار مقرا وممرا . وبالفعل كان علينا أن ننتظر إلى اوائل الخمسينات حتى نرى الحرية اللبنانية ينبوعا للتحركات الشعبية في

البلاد العربية ، بل بيئة تأسيس لبعض الاحزاب والحركات العربية . في المعركة ضد الاحلاف ــ وضد مشاريع الاسكان والتوطين والصلح مع اسرائيل ، كانت الديمقراطية اللبنانية مظلة النضال الشعبي المحلي والعربي .

وبنتيجة هذه المعركة ، وصلت طلائع وأنظمة جديدة الى الحكم في اكثر من بلد عربي ، ولكن كان من الواضح أن هذه الطلائع التي استفادت من الحرية في لبنان لم تتأثر بها عندما تولت الحكم ، فحكم العسكريين الثوريين في سوريا قبل الوحدة السورية ــ المصرية ، وحكم عبد الكريم قاسم ، اخذا من مد الحرية في لبنان للوصول ، من دون أن يأخذا منه في صوغ أسلوب الحكم .

الناصرية .. ولبنان*

وقد أضعف ذلك موقف الديمقراطيين الوطنيين في لبنان لأن النموذج العربي لم يكن مشجعا . **والناصرية بالذات تفاعلت مع الحرية في لبنان ، فتكونت لها فيه ملامح الحركة القومية الشاملة . ولولا جو الحرية في لبنان لما كان للناصرية ذلك الاشعاع الذي كان لها في طول البلاد العربية وعرضها ، بل في العالم .**

وأثرت الناصرية تأثيرا حسنا في لبنان ، فتطعّم الحكم بقدر معين من الاصلاحية والحرص على حسن العلاقة مع العرب ، ومثلت الناصرية مطالب النظام العربي العام من الدولة اللبنانية ، ونجحت في تحقيق بعض هذه المطالب . ولكن بالمقابل لم يتأثر هذا النظام العربي بايجابيات التجربة الديمقراطية في هذا البلد . وعندما كان يأتي دور نقد الذات كان يبرز باستمرار الصوت الذي يشير الى النقص الديمقراطي في الحكم العربي . ولو أن حكم الوحدة عام ١٩٥٨ كان أكثر انفتاحا وديمقراطية لاستطاع أن يصمد أكثر في وجه المؤامرات الخارجية والداخلية ، ولكانت الوحدة عمرت أطول . فقد يسرت طبيعة النظام القائم في سوريا يومذاك لاعداء الوحدة أن يضعوا الحرية في وجه الوحدة ، ويأخذوا من وجود الحرية في لبنان المجاور أداة للمقارنات ، ولتصوير نقائص حكم الوحدة بشكل مضخم ، وبالتالي التوصل إلى اسقاط الوحدة .

وبالرغم من صعوبة تلك المرحلة ، صمدت الديمقراطية في لبنان ضد أعدائها المحليين والخارجيين ، الذين أرادوا أن يتبعوها بوحدة سوريا ومصر . واشتدت الضغوط لبنانيا وعربيا ودوليا في وجه الديمقراطية اللبنانية بعد الانفصال . فقد أصبح لبنان مركزا لتجديد النضال الوحدوي والقومي ، وتلقّى على هذا الاساس عداوة كل اعداء هذا النضال . مضافا اليه ثقل الاتهام للنظام العربي الوحدوي بأنه غير ديمقراطي ، مما كان يضعف بعمق النضال الوطني الديمقراطي في لبنان ، ويضعف تيارات التقدم والاحزاب وحركات الشباب . غير أن شعلة الديمقراطية استمرت تعطي في لبنان فوق ما تعطيه في أي مكان عربي آخر ، وكان الآخذ الاول من هذا العطاء هو المد التحرري في الوطن العربي . وكانت المأساة هي هي : **ان الجميع كان قادرا على ان يستفيد من الحرية اللبنانية ، ولا أحد قادر على أن يعطيها أو حتى راغب في ذلك .**

بعد هزيمة ١٩٦٧ ، كان لبنان الديمقراطي ساحة التعبئة الشعبية الوحيدة تقريبا ضد الهزيمة ، ومثل بيئة الاحتضان للثورة الفلسطينية الناشئة ، ومركز المواجهة لكل القوى المحلية

---

* كل العناوين الفرعية من عندنا ــ المحرر .

والعربية والدولية ، الراغبة في دفع الهزيمة العسكرية الى أبعد نتائجها المنطقية .

ونشطت القوى الديمقراطية اللبنانية ضد كل أشكال هذا التصميم المحلي والعربي والدولي على تعميم الهزيمة وتعميقها ، ونشطت ـ من جهة ثانية ـ لاعطاء الديمقراطية في لبنان محتوى اجتماعيا متطورا ، وعربيا صادقا ملتزما . وكان الهجوم عليها يشتد والمقاومة لها تقوى بنسبة اقترابها من غايتها بغرس الديمقراطية اللبنانية في صميم مصالح الناس وحاجاتهم وأمانيهم .

الأخذ من الغرب

ولم تكن الديمقراطية اللبنانية بالاصل كذلك . فهي ككل ديمقراطية في العالم الثالث ولدت كعطاء من قبل الدول الغربية وجاءت مؤسساتها واجهزتها وقوانينها تعبيرا عن ارادة الغرب وامتدادا لمصالحه وطريقة حياته . وسواء في ظل المتصرفية أو في ظل الانتداب الفرنسي ، كان المجلس التمثيلي او البرلماني جهازا معاونا للحاكم لا مصدر السلطة بالمعنى الصحيح ، وكان مؤتمر طوائف أكثر مما هو برلمان شعب .

وقد ناضل اللبنانيون طويلا حتى تعدلت أوضاع ديمقراطيتهم قليلا ، فاضطرت السلطة الفرنسية اثناء الانتداب لالغاء الانتخاب على درجتين واعتماد الانتخاب المباشر . وعدل الدستور عام ١٩٤٣ لصالح الغاء القيود الانتدابية ، ولصالح اعتماد اللغة العربية لغة رسمية وحيدة للبلاد . وصدر نتيجة الضغوط الشعبية قانون العمل ، والغي حق السلطة بالتعطيل الاداري للصحف . وانشئت الجامعة اللبنانية ، وجرى أثناء تولي كمال جنبلاط لوزارة الداخلية الترخيص للاحزاب العقائدية : الشيوعي والبعثي والسوري القومـــي .

فتطورت مفاهيم الدولة الديمقراطية ولو ببطء ، ولكنها ظلت مع ذلك مطبوعة بطابع نشأتها والغرض منها كاداة معاونة للحاكم وكأداة تكريس للطائفية والتمييز الطائفي . ولم يغير حتى الاستقلال الوطني عام ١٩٤٣ من ملامح الديمقراطية هذه . والتاريخ يروي لنا أنه في بعض الحالات كان الفرنسي المنتدب أرحم بالحرية من المتعاونين اللبنانيين معه .

فعام ١٩٣١ ـ على سبيل المثال ـ تقدمت جماعة من الوطنيين إلى وزير الداخلية في حكومة اوغست أديب ، طالبة الترخيص لها بانشاء حزب باسم حزب الاستقلال الجمهوري ، فأرسل وزير الداخلية يبلغ مندوب المفوض السامي الفرنسي بأن جمعية تطلب الحصول على رخصة قانونية بالعمل ، وان ما جاء في نظامها يدينها بالرغبة في التدخل في شؤون الدولة ، وهو على هذا الأساس يطلب موافقة المفوضية على رد الطلب .

ويحيل مندوب المفوض السامي طلب الوزير الى الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف المختلطة المسيو دوبان من اجل الاستشارة ، فتأتي الفتوى الحقوقية التي يتبناها المفوض السامي بالسماح بالترخيص .

« جوابا على كتابكم رقم ٢٤٤١/د المؤرخ في ١٩ أيلول ١٩٣١ اتشرف بأن ابعث إليكم بالرأي الذي طلبتموه مني بصدد الجمعية المسماة : « حزب الاستقلال الجمهوري » .

ان القانون العثماني الصادر بتاريخ ٣ آب ١٣٢٥ لا يمنع تأليف الجمعيات السياسية بوجه عام . والمادة الرابعة منه تمنع فقط الجمعيات السياسية القائمة على مبادىء او شعارات قومية وعنصرية (الدين) . فجمعية سياسية مؤلفة من لبنانيين دون سواهم ، تضم في لجنتها لبنانيين ينتمون لمختلف الطوائف ، لا تقع تحت طائلة الحظر المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون المشار اليه .

ويبدو أن وزير الداخلية حمّل هذا النص معنى مطلقا لا يحمله النص حقا (الفقرة الثانية من كتابه المؤرخ في ١٦ أيلول ١٩٣١) . ثم أن وزير الداخلية يتهم هذه الجمعية الجديدة « بأن من شأنها أن تمكن مؤسسيها من التدخل بشؤون الدولة » . فعليه تجدر الاشارة بادىء ذي بدء الى ان القانون لا يمنع قيام الجمعيات التي تهدف الى مراقبة او انتقاد تصرفات الحكومة والموظفين .

وهنا يجب التساؤل : هل يجوز اتهام الجمعية الجديدة بأن هدفها هو المساس بالنظام العام ، او تبديل شكل الحكومة الحالي ؟ ان شيئا من هذا لا يبدو واردا ، لانه من مطالعة المواد الاثنتي عشر التي الى حزب الاستقلال الجمهوري على نفسه تحقيقها لا يظهر أن التهمة صحيحة .

مما لا شك فيه أن في كل جمعية سياسية ، قابلية ــ في بعض الظروف ــ للاخلال بالامن العام ، اثناء قيامها بمظاهرات علنية (الانتخابات مثلا) ولكن ذلك لا يحتم القول أن الجمعية التي نحن بصددها ــ تقصد تعكير صفو الامن . ويلوح أن الحؤول دون تأليف جمعية سياسية في ظل النظام الجمهوري ، وفي جو التشريع العثماني المرعي الاجراء ، هو تدبير غير قانوني . ولا عبرة للحجة القائلة بأن مؤسسي هذه الجمعية قد يتدخلون في شؤون الدولة .

ان الحكومة التي بيدها السلطة السياسية تبقى مالكة زمام السلاح لقمع كل مناورة غير شرعية يقوم بها الافراد او الجماعات .

والجدير بالتنويه أنه في العهد العثماني ــ وقد كان قانون ٣آب ١٣٢٥ نافذ الاجراء ــ تألفت جمعيتان سياسيتان عرفتا باسم : « تركيا الفتاة » ، وحزب « الاتحاد والترقي » وقد اعترفت بهما الحكومة العثمانية . لذلك : اعتقد بأن وزير الداخلية لا يستطيع أن يعلل تعليلا مستوفيا قرار منع اعطاء العلم والخبر المطلوب او قرار حل الجمعية .

الامضاء : الرئيس بالوكالة
« دوبان »

وقد أعطى وزير الداخلية اللبناني الرخصة بتأسيس هذا الحزب السياسي عام ١٩٣١ ، خلافا لاجتهاده وبناء على ارادة السلطة الانتدابية .

والواقع ان العقلية السائدة في ظل الاستقلال استمرت مشابهة لعقلية الوزير ذاك ، بدليل المعارضة التي لقيها كمال جنبلاط في اوائل السبعينات ، عندما قرر السماح للاحزاب العقائدية بالعمل . فبقيت مؤسسة الديمقراطية اللبنانية رغم كل ايجابياتها مؤسسة مقبولة داخليا وعربيا ، بل محافظة حتى تلك الفترة، حين استطاعت القوى الوطنية ان تجعل من الحرية اللبنانية مركز التعبئة الشعبي العربي رقم واحد ضد الهزيمة ، وحين ملأتها هذه القوى بالقدرة على تحقيق المطالب الوطنية . وهكذا أصبحت الديمقراطية أو كادت أن تصبح مرادفة لاهداف الشعب وحاجاته الحياتية ، الأمر الذي لم يكن حاصلا في الماضي ، اذ كانت الفئات الرجعية ناجحة الى حد بعيد في تصوير الوطنية والتقدم الاجتماعي وكأنهما خطر على الحرية .

خطـر الديمقراطية

هنـا بدأ المتضررون المباشرون وغير المباشرين بهذه الظاهرة يـرون في الديمقراطيـة اللبنانية خطرا على النظام العام في المنطقة . **فنوع الديمقراطية الذي كان يولد حمل تهديدا جذريا لنمطين من الحياة السياسيـة مختلفين ومتخاصمين في بلادنا ، وانما متفقان على سد الطريق في وجه أي نمط ثالث محتمل الوجود والوثوب الى السلطـة .** وهذان النمطان هما الديمقراطيـة المتخلفة والانقلاب العسكـري . فعمليـا يحرص كل من هذين النمطين على أن يبقى الاخر معارضه الـوحيد في حياته ووريثه الوحيد بعد مماته . فالديمقراطية المتخلفة تقول في تصرفاتها ومخططاتها : أنا او هـذا ، وتدل على الانقـلاب العسكـري . والانقلاب العسكـري يقول : أنا أو هذه ، ويدل على الديمقراطية المتخلفة . وتكون النتيجة ان تصبـح نقائص النمط الواحد قوة في يد منافسه ، وتستمر مصالح الفئات الاجتماعية نفسها مؤمّنـة فـي حال التغييـر في رأس السلطة .

لذلك قوومت الديمقراطية المتقدمة التي كانت تمثلها القوى الجديدة في الحياة السياسية اللبنانية مقاومة ضارية محليا وعربيا ودوليا . واتخذت المقاومة العربية لولادة الديمقراطية المتقدمة هذه احد شكلين : أما الدعم المباشر للعدو الداخلي ، ماديا وسياسيا ، واما الاكتفاء باستخدام الساحة اللبنانية و الديمقراطية اللبنانية من دون التأثر بها ، بالنسبة لتركيبة الحكم ، عند الجهة المتدخلة . فالتأييد للقوى الديمقراطية اللبنانية اذا حصل يسير طردا ولا يرتد عكسا . والعلاقة بالحرية اللبنانية هي تاثير لا تأثر .

والملاحظ أن الانظمة العربية لم تستطع ان تحمي نفسها تماما من بعض سلبيات الحياة السياسية في لبنان كالطائفية والاقليمية ونوع معين من العصرنة والتغريب اللذين لا يشكلان نموا او تطورا بل يحميان احيانا أشد القيم الرجعية رثاثة . ولكنها حمت نفسها من ايجابيات التراث الديمقراطي في لبنان في مرحلة من التاريخ تحتاج فيها الامة العربية الى نهضة لا تتم إلا بالحرية . **ان الديمقراطية حاجة حضارية ، وبهذا المعنى فهي ثورية وثوريتها اوسع وأعمق من المدلول الضيق للثورة كتغيير سياسي .**

والوطنيون في لبنان بسبب ظروف بلدهم ، وكونهم يخوضون معارك حارة على أكثر من جهة ، لم يلتفتوا متسائلين الى ما تأخذ الانظمة العربية من تجربة بلدهم الديمقراطية ، بقدر ما التفتوا الى شرح طبيعة معاركهم وحاجاتها . والانظمة العربية لم تسمع الا نادرا من الوطنيين اللبنانيين من يقول لها : ان للبنان تجربة ديمقراطية اثبتت انه حيث تكون الحرية تكون القدرة الاكبر على تعبئة الشعوب ضد الهزائم ، وفي سبيل تحقيق أهدافها القومية وبينها هدف الوحدة .

والانظمة العربية لم تسمع ايضا الا نادرا من يقول لها : **انه كما كانت الحرية في لبنان دعامة للوطنية ولفلسطين ولحركة التحرر العربي فهي كذلك في كل مكان .** ان لبنان لم يصنع وحدة ، كما صنعت مصر وسوريا بالامس ، وتصنع سوريا والعراق اليوم . وليس عنده بهذا المعنى المحدد تجربة وحدوية قومية يعطيها لغيره . ولكن للبنان ، وشعبه ، تجربة ديمقراطية ثمينة من أثمن ما عرفت الأمة العربية ، وهذه التجربة جديرة بأن تقدم ليستفيد منها كل وطني عربي بحسب ظرف بلده ومرحلته .

لقد عانينا في لبنان كثيرا من عدم التزام ديمقراطيتنا بشكل عام بالقومية فلا نريد ان لا تلتزم التجربة القومية عند سوانا بالديمقراطية التي تقوي كل عمل قومي ، وتسنده . ان لبنان مستمر في ايمانه الديمقراطي . بل ان هذا الايمان قد تعمق . ولا يخدّر لبنان ويصرفه عن متابعة نضاله الديمقراطي قول القائلين : ان بعض مناطق لبنان تعيش حتى في هذا الظرف الدامي درجة مقبولة من الحرية والديمقراطية .

فليس يرضينا دوام روح الحرية وحده . فالمطلوب لا مجتمع ديمقراطي ، بل دولة ديمقراطية ، واستقلال ديمقراطي ، وثقافة ديمقراطية . وكثيرة هي المجتمعات المغرقة في التخلف التي تمارس بسبب التوازنات العشائرية والاعراف الخاصة نوعا من الديمقراطية . ولكن ذلك لا يغني عن وجود الدولة الديمقراطية بالمعنى الصحيح . وفي لبنان ، ليس الخيار الواقعي حاليا عودة الماضي . فالماضي غير ممكن العودة حتى ولو كان حسنا . وانما الخيار هو ديمقراطية تستفيد من تجربة محنتها ومن تجربة الحرب . فاسرائيل لا تطرد من الحدود اللبنانية ، ومن الوجود اللبناني ، إلا بتعميم المواجهة الوطنية وربطها برباط وثيق مع المواجهة القومية العامة . والتقسيم لا يندحر الا على يد المواجهة

الوطنية ذات البعد القومي . وحسم هوية لبنان العربية لا يتم الا اذا عالجته ديمقراطية ذات منطق وطني وقومي . وسياسة المجتمع اللبناني الجديد وأحواله واحتياجاته لا تقوم الا على ديمقراطية ذات محتوى اجتماعي متطور . وكل ذلك يحتاج الى دولة تواجه التنوع اللبناني الظاهر قبل الحرب واثناءها ، بمركزية ديمقراطية ووطنية معا . فالجيش هو جيش لبنان الوطني الواحد ، والثقافة هي ثقافة لبنان الواحد والهوية هي الهوية العربية الواحدة ، والديمقراطية هي الديمقراطية التي لا تكتفي بخطوط الدولة الشهابية القديمة وانما تتجاوزها الى نمط اكثر تطورا في فهم الاصلاح والصدق مع العرب ومع العروبة في الوقت نفسه .

ومثل هذه الدولة ستكون قيمتها ، عربيا ، ان ترد الاعتبار للديمقراطية التي اساءت اليها حرب لبنان ، وتقوى حجة الوطنيين اللبنانيين في دعوتهم للاستفادة العربية العامة من تجربة الحرية في لبنان . فالمطلوب هو اقطار عربية متأثرة بلبنان لا مؤثرة فيه فقط ، متأثرة بالناحية الايجابية فيه اي بالحرية . وهذا يفيد النزعة الوطنية القومية في الوطن العربي والانظمة الممثلة لها ، كما يفيد عملية توحيد لبنان الممزق وتكريس انتمائه العربي . **ولا أحد يستطيع ان يفصل لبنان عن سائر العرب إذا لم ينفصل العرب عن الحرية ولا أحد يستطيع أن يقهر نهضة العرب إذا كانت روح الديمقراطية ترافق تحررهم الوطني وانجازاتهم القومية** . والا ، فالفاشية تقوى في لبنان على حساب الديمقراطية وقوى الرجعية والارتباط تقوى في البلاد العربية على حساب الأنظمة الوطنية والقومية .وقدر الوطنيين اللبنانيين الصعب في هذا البلد هو ان لا يستطيعوا بناء بلدهم ووحدته وعروبته إلا وهم يعملون ، في الوقت نفسه ، من أجل تطعيم حركة التحرر العربي حركات ونظماً بمزيد من الحس الديمقراطي □

يَصدر قريبًا

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي

الدكتور انطوان زحلان

الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر*

د . علي الدين هلال

أستاذ مساعد للعلوم السياسية في جامعة القاهرة. خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. له مؤلفات سياسية عدة وأبحاث مختلفة .

١ ـ تحديد المفاهيم :

تتناول هذه الدراسة البحر الأحمر كاحدى مناطق الأمن الوطني المصري والأمن القومي العربي ، وربما يحسن البدء بتعريف لمفهوم الأمن القومي National Security ومنطقة الأمن Security Zone . **أما الأمن القومي فيقصد به « تأمين كيان الدولة ـ أو مجموعة من الدول ـ من الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً ، وتأمين مصالحها ، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية**[1] . ومن ثم فان هذا المفهوم يدور حول ثلاثة محاور رئيسية :

- تأمين كيان الدولة ، أو مجموعة الدول ، الذي يتمثل في المقام الأول في وحدة أراضيها وحماية أقليمها .
- ان هذا التأمين يكون في مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية ، القائمة والمحتملة .
- تحقيق الأهداف العامة للمجتمع التي تتمثل عادة في الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الشاملة مع اختلاف الأساليب التي يمكن أن تتحقق بها هذه الأهداف .

القضية التي تثيرها دراسات الأمن القومي هي تحديد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي يتحقق في ظلها استقرار المجتمع ورفاهيته ووحدته الاقليمية ، وكذلك تحديد الظروف أو المواقف التي تمثل خطراً على هذا الأمن ، وتتطلب سرعة الحركة لمواجهتها أو العمل أصلا للحيلولة دون قيامها . **الأمن القومي اذن ليس مجرد قضية عسكرية وحسب ولكنه مسألة**

---

* القي هذا البحث في ندوة البحر الأحمر في التاريخ التي عقدت بجامعة عين شمس ١٠ ـ ١٥ مارس/آذار ١٩٧٩ .

(١) قليلة هي الدراسات التي عالجت مفهوم الأمن القومي من الناحية النظرية في اللغة العربية . انظر : د . حامد ربيع : **نظرية السياسة الخارجية** (القاهرة : د . ت) ، روبرت ماكنمارا : **جوهر الأمن** ترجمة يونس شاهين (القاهرة ، ١٩٧٠) .

انظر باللغة الانجليزية : A. Wolfers, National Security as an Ambiguous Symbol, in D. S. Mclellan et al, **The Theory and Practice of International Relations** (New Jersey, 1960); Berkowitz, The Emerging Field of National Security, **World politics** (1966): D. Schulman, What Does Security Mean Today, **Foreign Affairs** (1971) and W.W. Whitson, ed., **Foreign Policy and U S National Security** (New York, 1976).

متعددة العوامل والأبعاد تختلط فيها السياسة بالاقتصاد ، الجغرافيا بالعسكرية ، والوضع الاجتماعي بقوة الدولة ، والنظام السياسي بالاستراتيجية .

وقد يثور تساؤل عما اذا كان هناك مفهوم للأمن العربي أم ربما كان الأصح الحديث عن أمن كل دولة من الدول المطلة على البحر الأحمر أي أمن مصري وآخر سعودي وثالث صومالي وهكذا . وفي الحقيقة أنه يمكن الحديث عن مستويين للأمن . الأول يتعلق بحماية كل دولة أو قطر ـ كأمر واقع ـ ويمكن تحديد مقوماته من خلال تحليل السياسة الخارجية للدولة ، والثاني يرتبط بمجموعة الأقطار العربية وينطلق من حقيقة الانتماء الى أمة واحدة والارتباط بهدف الوحدة العربية . ويمكن أن نطلق على الأول تعبير الأمن الوطني ، وعلى الثاني تعبير الأمن القومي العربي ، وان نؤكد على أن الأمن الوطني هو جزء من كل ، وان أمن كل قطر عربي يرتبط بأمن الدول العربية الأخرى(٢) .

في هذا الاطار يقصد بمناطق الأمن لدولة ما أو لمجموعة من الدول تلك المناطق التي يمكن أن تؤثر مباشرة على سلامتها واستقرارها من خلال ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياستها الاستراتيجية . ويمكن أن تتحدد منطقة الأمن وفقاً لثلاثة معايير :

أ ـ المعيار الجغرافي : ويثار في هذا الصدد ما يتضمنه عنصر الجوار من صلات طبيعية وبشرية وما يوجده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية تنعكس على الأطراف المتجاورة ايجاباً أو سلباً .

ب ـ المعيار السياسي أو الأيديولوجي : الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة وما تتصدى له من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها بما توجده من ارتباطات وانتماءات .

جـ ـ معيار قوة الدولة : فهناك علاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها ، فكلما ازدادت قوة الدولة وتنوعت مصالحها وتعددت ارتباطاتها اتسع نطاق أمنها .

وكما هو واضح فان هذه المعايير ليست على الدرجة نفسها من الثبات والاستمرار ، فبينما يميل الأول ـ نسبيا ـ الى الاستقرار ، فان الثاني أكثر عرضة للتغيير نتيجة تغير شكل نظام الحكم أو القيادة السياسية أو الظروف الداخلية .

٢ ـ البحر الأحمر كمنطقة أمن
البعد التاريخي والطرح المعاصر

أي نظرة لخريطة المنطقة العربية لا بد أن تتوقف أمام البحر الأحمر كاحدى مناطق الأمن الرئيسية من زاوية الأمن العربي . هذه المنطقة ، يحدها شمالا خليج السويس والشاطىء الغربي لخليج العقبة ، بينما يقع الشاطىء الشرقي للخليج ضمن حدود المملكة العربية السعودية ، وفي أقصى شمال الخليج يوجد ميناء العقبة الذي يعد المنفذ الوحيد للأردن على البحر الأحمر ، والى الغرب منه يقع ميناء ايلات في «اسرائيل»، أما الحد الجنوبي للبحر فيطل عليه اليمنان (الشمالي والجنوبي) والصومال وجيبوتي وأثيوبيا . من هذا العرض يتضح أن أغلب هذه الشواطىء تقع ضمن حدود دول عربية ، ـ فالدول الواقعة على الساحل الشرقي بأكمله دول عربية (الأردن والسعودية واليمنان) ـ

---

(٢) حول مفهومي الأمن العربي والأمن المصري انظر أمين هويدي : **الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي** (بيروت ، دار **الطليعة**١٩٧٥) واللواء عدلي حسن سعيد : **الأمن القومي واستراتجية تحقيقه** (القاهرة ، ١٩٧٧) .

وأن حوالي ٢٠٠٠ ميل من الساحل الغربي تقع في مصر والسودان وجيبوتي والصومال ، بينما تشغل السواحل الأرترية التابعة لأثيوبيا حوالي ٤٠٠ ميل من هذا الساحل(٣) .

إن أهمية البحر الأحمر يمكن أن تثار من جانبين : الأول هو الجانب العسكري الأمني . فالبحر الأحمر هو مدخل البلاد العربية الى افريقيا وآسيا ، وهو المنفذ البحري الوحيد لكل من السودان والأردن والصومال (وأثيوبيا) ، وهو يمكن أن يكون ـ بالتعبير العسكري ـ « جبهة تعرض » لمصر العليا ومنابع النيل ، وهو علاوة على ذلك وبسببه إحدى بؤر الصراع الاستراتيجي العالمي . فأمن البحر الأحمر يرتبط بأمن المحيط الهندي من ناحية ، وبأمن الخليج العربي من ناحية ثانية ، وبأمن البحر الأبيض المتوسط من ناحية ثالثة ، وهو همزة وصل بين الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي بالاضافة الى وجود عدد من القواعد والتسهيلات العسكرية لدول أجنبية فيه . **أما الجانب الثاني فهو اقتصادي ، فحركة الملاحة في البحر الأحمر تمثل المصدر الأساسي للدخل في اليمن الجنوبي ومصدراً هاماً للدخل في الصومال وجيبوتي ، كما تتردد احتمالات وجود ثروات نفطية في قاعه ، هذا الى جانب أهميته كطريق للنقل البحري وبالذات النفط ، وارتباطه بحركة الملاحة في قناة السويس** . ومن هنا فان أمن البحر الأحمر ينبغي أن يكون أحد قضايا ومشاغل الفكر الاستراتيجي العربي الرئيسية .

ولا تقتصر أهمية البحر الأحمر على الفترة المعاصرة بل تظهر جليا في التاريخ القديم في شكل العلاقات التجارية بين مصر وبلاد بونت (الصومال) للحصول على البخور ، والعطور ، والأخشاب . وفي العصور الوسطى لعب البحر الأحمر دوره كطريق للملاحة والتجارة والمواصلات جنت مصر من ورائه الكثير . ولكن القوة البرتغالية الصاعدة دخلت مع مصر في صراع انتهى في بداية القرن السادس عشر (١٥٠٩) بهزيمة الأسطول المصري في عهد الغوري .

واذا كان اكتشاف رأس الرجاء الصالح قد قلل لمدة من أهمية البحر الأحمر ، فقد جاء افتتاح قناة السويس (١٨٦٩) ليعيد له هذه الأهمية كممر للتجارة . وارتبط ذلك ببدء التنافس الاستعماري للسيطرة على المراكز الاستراتيجية فيه فاستولت انجلترا على عدن (١٨٣٢) ، وفرنسا على ميناء أبوبوك (١٨٦٢) ، وايطاليا على عصب بعد ذلك .

ويقدم د. شوقي عطا الله الجمل في دراسته عن سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عرضاً يوضح فيه كيف تأثرت مصر كثيراً بموقعها على البحر الأحمر ، وان السياسة المصرية وقتذاك عبرت عن تصور متكامل وهدفت الى ضمان الأمن المصري من خلال الوجود والسيطرة في البحر الأحمر وردع القوى الأوروبية المتطلعة الى ذلك . فمن الناحية العسكرية كان الأسطول البحري المصري يجوب البحر فارضاً وجوده في مواجهة أساطيل البلاد الاوروبية الطامعة فيه، ومن الناحية السياسية بدأت مصر بالطلب إلى السلطنة العثمانية خضوع ميناءي سواكن ومصوع للادارة المصرية (١٨٦٥) ، ثم أنشأت محافظة سواحل البحر الأحمر ، ثم ضمت زيلع الى

---

(٣) انظر بصفة عامة الملف الخاص عن البحر الأحمر في **السياسة الدولية** ، عدد ٥٤ (أكتوبر ١٩٧٨) ص ٦٦ ـ ١٠٧ وكذا .

The Middle East, no. 30 (April 1977). pp. 17-26 and J. Campbell, The Red Sea and Suez in A. J. Cottrell and R. M. Burrell ,eds., **The Indian Ocean its Politics, Economics and Military Importance** (New York, 1972), pp. 129- 151.

الادارة المصرية ، ومنها خرجت حملة مصرية لفتح سلطنة هرر (١٨٧٥) . ولم يأت عام ١٨٧٧ الا وكانت مصر تسيطر على ساحل البحر الأحمر الغربي كله وعلى ساحل عدن[٤] .

رغم ذلك فان أمن البحر الأحمر لم يطرح بشكل ملح على المستوى السياسي العملي العربي الا في عام ١٩٧٧ ، عندما تضافرت مجموعة من العوامل التي تراكمت عبر عدة سنين وأدت في النهاية الى طرح القضية . وتتمثل هذه العوامل في اعلان مصر اغلاق باب المندب خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتصاعد الثورة في أرتريا ، وانفجار الموقف في القرن الأفريقي بين أثيوبيا والصومال بخصوص أوجادين ، وتدهور العلاقات بين أثيوبيا والسودان ، وقيام طائرات مجهولة الجنسية ــ رجح أنها اسرائيلية ــ بالاستطلاع فوق باب المندب واليمن الشمالي في ديسمبر / كانون أول ١٩٧٦ .

في هذا السياق التاريخي تتابعت الأحداث سراعاً خلال عام ١٩٧٧. ففي شهر يناير/كانون الثاني أثار اليمن الشمالي ضرورة الوصول الى صيغة جماعية للأمن في منطقة البحر الأحمر ضمن نطاق معاهدة الدفاع العربي ، وأثير في هذا الصدد أن عدداً من الخبراء العسكريين من مصر والسعودية قد وصل الى باب المندب للقيام بدراسات ميدانية حول كيفية توفير الحماية والأمن للمنطقة[٥] .

وفي ٢٧ ــ ٢٨ فبراير/شباط انعقد مؤتمر القمة الثلاثي بين مصر وسوريا والسودان في الخرطوم وكان أحد موضوعاته الرئيسية أمن البحر الأحمر . ورغم أن إحدى العبارات التي ترددت هي شعار « ان البحر الأحمر هو بحر عربي » ، فان البيان الرسمي للمؤتمر اكتفى بالاشارة الى الحاجة الى توفير السلم والأمن في منطقة البحر الأحمر ، وان تكون منطقة سلام لصالح الشعوب وفي منأى عن الصراعات الدولية . وجدير بالذكر أن أثيوبيا هاجمت بعنف هذه التحركات العربية ، واعتبرت أي اشارة الى البحر الأحمر « كبحر عربي » بمثابة تعبير عن نوايا استعمارية ، ونزعات رومانسية قومية عربية ، باعتبار أنها تتجاهل وجود دول غير عربية في منطقة البحر الأحمر .

وشهد شهرا فبراير/ شباط ومارس/ آذار عدداً من التحركات الأخرى مثل زيارة الشيخ زايد بن نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة لليمن الجنوبي، وجولة الرئيس جعفر نميري في سلطنة عمان والصومال واليمنين ، ودعا البيان السوداني ــ الصومالي المشترك الى ضرورة وصول الدول المطلة على البحر الى استراتيجية محددة لابعاد هذه المنطقة عن الصراع الدولي والأطماع الصهيونية ، كما دعا الرئيس نميري الى مؤتمر موسع للدول المطلة على البحر . وفي الفترة نفسها ، زار فيدل كاسترو اليمن الجنوبي . وأخيراً ، عقد مؤتمر تعز في مارس/آذار بحضور رؤساء السودان والصومال واليمنين ، وأكد بيانه على ضرورة أن تظل منطقة البحر الأحمر منطقة سلام .

وفي أبريل/نيسان سافر وزير الدفاع الصومالي الى السعودية والكويت لمباحثات تتعلق بالبحر الأحمر ، وسافر مبعوث خاص للرئيس نميري الى دول الخليج لعرض نتائج مؤتمر تعز . وبرز في هذا الاطار دور السودان الذي صرح وزير خارجيته في ٢٤ فبراير/شباط لصحيفة الأيام السودانية أن

---

(٤) د . شوقي عطا الله الجمل : **سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر** (القاهرة ، ١٩٧٤) **وكذلك الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر** ١٨٦٣ ــ ١٨٧٩ (القاهرة : د . ت) .

(٥) **القبس** الكويتية في ١١ و ١٢ يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ .

مسألة أمن البحر الأحمر هي الشغل الشاغل والرئيسي للسودان . وبينما ذكرت الصحيفة نفسها أن موقفا مصريا سودانيا موحدا قد اتخذ لمواجهة أي تدخل يمس أمن المنطقة ، فقد أعلنت أثيوبيا أن المناورات التي تقوم بها البحرية المصرية في البحر الأحمر موجهة في الأساس ضدها ، كما هاجم الاتحاد السوفييتي بعنف التحركات المصرية السعودية ، واتهم هذه الجهود بأنها تسعى الى تشكيل حلف عسكري سياسي لخدمة المصالح الاميركية في المنطقة وضد أثيوبيا .

وفي مايو/أيار قام السلطان قابوس حاكم عمان بزيارة مصر ، وأعلنت فرنسا عن قرارها باعطاء أقليم عفار وعيسى الاستقلال في ٢٧ يونيو/حزيران مع الاحتفاظ بعلاقات عسكرية واقتصادية مع البلدين ، وكررت السودان دعوتها لعقد مؤتمر موسع لبحث قضية أمن البحر الأحمر ، وهو ما أيده رئيس دولة الامارات العربية المتحدة .

وفي يوليو/تموز قام نائب رئيس الصومال بزيارة دولة الامارات ، واقترحت جامعة الدول العربية انشاء قوة ردع تشرف على أمن البحر الأحمر بعد تردد أنباء وجود عسكري اسرائيلي في بعض الجزر القريبة من ساحل أرتريا بموافقة أثيوبيا ، وأدرج في جدول أعمال وزراء الخارجية العرب في سبتمبر/ أيلول هذا الموضوع(٦) .

هذا النشاط المكثف بخصوص أمن البحر الأحمر لا يمكن فصله عن التحولات في توازن القوى وأنماط التحالفات الدولية التي حدثت في هذه الفترة ، واشتعال الحرب في القرن الافريقي ، فقد كانت هناك محاولات ـ لم تنجح في النهاية ـ لاحتواء اليمن الجنوبي وربطه بهذه التحركات ،اما الصومال الذي كان ارتبط ارتباطا وثيقا بالاتحاد السوفييتي فقام بالغاء معاهدة التعاون والصداقة بين البلدين وبطرد الخبراء والمستشارين السوفييت وبقطع العلاقات مع كوبا ، وبالعكس فان أثيوبيا شهدت تحولا راديكاليا ثوريا بالانقلاب الذي قام به منجستو ماريام الذي أدى الى تقليص العلاقة مع الولايات المتحدة والى مزيد من الارتباط بالاتحاد السوفييتي الذي وصل الى درجة الاسهام العسكري المباشر ـ ومن خلال كوبا ـ في الصراع المسلح في منطقة أوجادين(٧) .

وكالمعتاد في السلوك السياسي العربي ، فكما ظهر موضوع أمن البحر الأحمر بعنف وبالحاح على سطح الحياة السياسية العربية مع بدايات عام ١٩٧٧ ، حتى بدا وكأنه الاهتمام الرئيسي للعديد من البلدان العربية ، فقد انزوى مع نهاية العام ، مع ظهور قضايا واهتمامات جديدة لعل أبرزها زيارة الرئيس أنور السادات الى القدس وما تلاها من تطورات وما أحدثته من آثار .

٣ ـ الصراع الاستراتيجي في البحر الأحمر

ينبغي التمييز بادىء ذي بدء بين الوجود العسكري لقوى أجنبية في المنطقة كالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وفرنسا ، ودور سياسات بعض القوى الاقليمية من تلك التي تطل على البحر ، مع التأكيد على وجود ترابط بين المستويين كما سوف يتضح من العرض .

---

(٦) في هذه التطورات انظر النشرة الاعلامية الاسبوعية التي تصدرها هيئة الخبراء بوزارة الاعلام المصرية خلال الفترة يناير ـ يوليو ١٩٧٧ .

(٧) في تفاصيل الصراع في القرن الافريقي ومواقف الدول الكبرى تجاهه ، انظر ملف **السياسة الدولية** عدد ٥٤ (اكتوبر/ تشرين اول ١٩٧٨) ص ٨ ـ ٦٥ .

أ ـ القوى الأجنبية

تتمثل أهمية البحر الأحمر في موقعه كمعبر الى المحيط الهندي ، من ناحية ، ولأهمية المنطقة التي يمر فيها ، من ناحية أخرى ، فالبحر الأحمر هو مدخل المحيط الهندي الذي يدور فيه التنافس الدولي بين القوى الكبرى على أشده(٨) ، وبالذات بعد بروز القوة البحرية مرة أخرى كأحد عناصر التوازن العسكري الرئيسية ، بعد أن كانت الصواريخ العابرة للقارات والطائرات قد قللت من أهميتها في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبعد بروز القوة البحرية السوفييتية ، حتى أن بعض المحللين الاستراتيجيين الغربيين يرون أن تطور البحرية السوفييتية ـ وبالذات نتيجة لأزمة كوبا في ١٩٦٢ ـ هي أهم تطورات الاستراتيجية العسكرية في العالم في الستينات .

في مارس/ آذار ١٩٦٨ دخلت قطع الأسطول السوفييتي لأول مرة بشكل مكثف المحيط الهندي ، وكان ذلك حدثا له مغزاه شبهه بعض المعلقين الغربيين بصفقة الأسلحة السوفييتية لمصر عام ١٩٥٥ ، نظرا لأهمية الممرات البحرية عموما في الاستراتيجية السوفييتية ، ولأن هذا الوجود مهد الطريق لمحاولات السوفييت للتمركز عند مدخل البحر الأحمر . ففي يوليو/ تموز ١٩٧٤ وقعت معاهدة الصداقة والتعاون مع الصومال التي حصل بموجبها السوفييت على تسهيلات بحرية ، ثم حصلوا على تسهيلات أخرى في ميناء عدن . وتدعم هذا الوجود البحري في أعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ بالوجود العسكري والسياسي الكوبي والسوفييتي في بعض البلدان الافريقية ، مثل انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وأثيوبيا ، وكذلك الامر في اليمن الجنوبي ، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة « التعويض » أو « الرد » السوفييتي على انتكاسة نفوذه في المنطقة العربية .

وهكذا فقد وطد الاتحاد السوفييتي أركان وجوده في الجزء الاستراتيجي الجنوبي للبحر الأحمر ، بعد أن أوجد ركيزة له أولا في الصومال ، وبعد خروجه منها في أثيوبيا . هذا بالاضافة الى تأثيره المتزايد على اليمن الجنوبي ، وبالذات بعد الأحداث السياسية التي أطاحت أولا بالرئيس قحطان الشعبي ثم بالرئيس سالم ربيع . فضلا عن وجود قوات كوبية ومستشارين عسكريين سوفييت في أثيوبيا واليمن الجنوبي والانتصارات التي تحققت في صراع القرن الافريقي ، وانسحاب الصومال من منطقة أوجادين .

أما الوجود الغربي في المنطقة فيتمثل أولا في النفوذ الأمريكي الذي تعرض لقدر من التقلص ، نتيجة اتجاه أثيوبيا ولجوئها الى المساعدة السوفييتية ، وعدم تجديدها للاتفاقية العسكرية التي انتهت في يناير/ كانون الثاني ١٩٧٨ والتي بمقتضاها كان للولايات المتحدة قاعدتان في أسمرة ومصوع . ويتركز الوجود العسكري الأمريكي في عدد من القواعد الموجودة في المحيط الهندي مثل دييجو جارسيا وموريشيوس ومالديف . ويدعم النفوذ الأمريكي الأدوار التي تقوم بها عدة دول أخرى مثل فرنسا واسرائيل وعدد من الدول العربية المطلة على البحر .

أما فرنسا فقد ظلت تسيطر على عفار وعيسى بشكل مباشر حتى منتصف عام ١٩٧٧ عندما أعلن

---

(٨) حول الصراع الدولي في المحيط الهندي انظر :

R. Burt, Strategic Politics and the Indian Ocean, **Pacific Affairs,** vol. 47 (1974-1975), pp. 509- 514; A. Ghebhart, Soviet and US Interests in the Indian Ocean, **Asian Survey, Book, Sipri Yearbook** (London 1977).

استقلال جمهورية جيبوتي ، ولكن ، لأهميتها الاستراتيجية من ناحية ، وللخلافات الكامنة بينها وبين كل من أثيوبيا والصومال ، من ناحية اخرى ، فقد استمر الوجود العسكري الفرنسي فيها بعد الاستقلال .

ب ـ القوى الاقليميـــة

نستخدم تعبير القوى الاقليمية في هذا الصدد للاشارة الى الدول التي تقع جغرافيا في المنطقة . ولعل أبرز البلاد التي تسعى الى فرض وجودها في البحر الأحمر بشكل واضح هي «اسرائيل»، وبالذات بعد عام ١٩٧٣ ، وان كان للسياسة الاسرائيلية جذورها وأبعادها التي تمتد الى ما هو أبعد من ذلك بكثير . **لقد كتب موشي ديان في مؤلفه بعنوان « مذكرات حملة سيناء[٩] » أن واحدة من أهم قضايا الصراع بين اسرائيل ومصر هي حرية الملاحة الاسرائيلية في البحر الأحمر ، وكان يقصد بذلك ، كما أوضح هو ، حرية استخدام كل من مضيقي تيران وقناة السويس . وتتابعت عدة أحداث لتبرز الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر من المنظور الاسرائيلي :[١٠]**

* حادثة قيام لنش بحري مسلح في باب المندب تابع لاحدى منظمات المقاومة الفلسطينية بعملية قصف لسفينة تجارية اسرائيلية تدعى كورال ـ سي كانت ترفع العلم الليبيري . آنذاك أسرع حاييم بارليف رئيس الأركان بزيارة أثيوبيا ، وتعرضت الصحف الاسرائيلية للخطورة التي يمثلها باب المندب بالنسبة « لاسرائيل » .

* محاولة«اسرائيل»الوجودالعسكري المباشر في بعض الجزر المتحكمة بمدخل البحر الجنوبي ، وتردد في هذا المجال وجود اسرائيل في ١٢ جزيرة منها حنش الكبرى والصغرى على بعد ١٣٦ كيلومترا من باب المندب ، وجزيرة زكر (أو زكور) على بعد ٣٢ كيلومترا من الشاطىء اليمني ، وجزيرة أبو عيل شمالي زكر بحوالي ٥ كيلومترات .

كما تردد أن الطيران الاسرائيلي يقوم بطلعات جوية منتظمة لمراقبة الأنشطة المختلفة التي تتم في المنطقة ، ومكنها من ذلك امتلاك طائرات فانتوم ـ ١٥ ، وهو ما أشار اليه اعلان اليمن الشمالي في ٢٦ نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٧٦ عن قيام طائرتين معاديتين بالاستطلاع في باب المندب في يومي ١٨ و ٢٥ نوفمبر/ تشرين ثان على التوالي .

* وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ واعلان مصر اغلاق باب المندب أمام السفن الاسرائيلية لتبرز بشكل أوضح من أي وقت مضى الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر في الصراع مع « اسرائيل » .

إن الأهداف الاسرائيلية في البحر الأحمر متعددة ، منها ضمان الملاحة التجارية لميناء ايلات ، وتوسع التجارة مع الدول الافريقية والأسيوية ، وبالذات شرق وجنوب أفريقيا واستراليا ، وتوفير احتياجاتها من النفط الخام .

---

(٩) M. Dayan, **Diary of Sinai Campaign** (London, 1967), p. 17.

(١٠) الدراسات عن اسرائيل والبحر الأحمر متعددة ، انظر على سبيل المثال :

M. Abir, **Oil, Power and Politics: Conflict in Arabia, The Red Sea and the Gulf** (London, 1971) and **Red Sea Politics,** Adelphi papers no. 93 (London, 1972) and R. Reppa, **Israel and Iran: Bilateral Relations and Effect on the Indian Ocean** (New York, 1974).

وتثار في هذا الصدد العلاقات الاسرائيلية الأثيوبية التي تحتل موقعا خاصا في سلم الأولويات الاسرائيلية ، حيث اعتبرت أثيوبيا رأس جسر لاسرائيل في أفريقيا وموطىء قدم لتثبيت وضع عسكري استراتيجي في مدخل البحر الأحمر ، وقد دعمت هذا الوضع ـ تاريخيا ـ عدة اعتبارات :

* ان كلا من أثيوبيا واسرائيل تمثلان نوعا من « الهامش الاقليمي » في المنطقة على حدود الدول العربية .
* ازدهار العلاقات الاقتصادية والعسكرية في عهد الامبراطور هيلاسلاسي التي تمثلت في عديد من الشركات الاسرائيلية والمختلطة ، وبالتدريب وتزويد الخبرة الفنية .
* وجود جالية يهودية في أثيوبيا « الفلاشا » ، وهي من أقدم الجاليات اليهودية في العالم ، وتعمل اسرائيل على مساعدتها اقتصاديا ورفع مستواها الاجتماعي .
* استغلت اسرائيل دعم الدول العربية وتأييدها لاستقلال ارتريا لكسب ود أثيوبيا .

وان كان من الجدير بالذكر الاشارة الى عدم اتضاح صورة العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية الراهنة ، بعد قيام الحكم العسكري الراديكالي ووجهته السوفييتية ، فبينما تنكر المصادر الأثيوبية أي علاقة مع اسرائيل وتتخذ منها موقفا عدائيا ، أشار بعض المسؤولين الاسرائيليين الى استمرار التعاون العسكري الذي يتمثل في تزويد اثيوبيا ببعض الأسلحة الخفيفة والمعدات اللازمة لحرب العصابات ضد الثورة الأرترية .

وأخيراً تنبغي الاشارة الى دور المملكة العربية السعودية التي تولي اهتماما كبيراً بمنطقة البحر الأحمر ـ فهي الدولة الوحيدة التي يمتد أقليمها من الخليج العربي الى البحر الأحمر ـ وتؤكد ضرورة التنسيق بين الدول المطلة على البحر منذ عام ١٩٧٢ . ويدعم دور السعودية ازدياد وزنها المالي ، وغياب أية أدوار عربية أخرى مؤثرة ، وتشجيع الولايات المتحدة لها باعتبارها أكثر القوى المعبرة عن مصالح لا تتعارض مع مصالحها في ظل نمو التيارات اليسارية في القرن الافريقي . وتسعى السعودية الى القيام بدور رئيسي في تأمين البحر والملاحة فيه ، وتستعمل في ذلك صلاتها الوطيدة بكل من مصر والسودان والصومال واليمن الشمالي ، وهو ما دفعها الى الدعوة الى عقد مؤتمر قمة للدول العربية السبع المطلة على البحر .

ولا تكتمل صورة الصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر بدون عرض سريع وملخص لقضايا الصراع الاقليمي التي تدور بين بعض دول المنطقة والتي توفر البيئة الموضوعية لتدخل القوى الخارجية وهي :

* **الثورة الأرترية** ، وتتمثل قيمة أقليم أرتريا من الناحية الاستراتيجية في أن سواحله تمتد في مواجهة سواحل اليمنين ، امتدادا لسواحل مصر والسودان والصومال الى جنوب البحر الأحمر . وهي بحكم تبعيتها لاثيوبيا تعتبر الساحل الوحيد غير العربي في جنوب البحر ، كما تعتبر المنفذ الوحيد لاثيوبيا على البحر .

* **الصراع الصومالي الاثيوبي في القرن الافريقي** الذي يدور حول مناطق الحدود ويثير مشكلة مدى تمثيل الحدود السياسية التي ورثتها الدول الافريقية بعد الاستقلال للواقع الاجتماعي والبشري القائم ، وكذا للحدود التاريخية في أفريقيا . وتبدو خطورة هذا الصراع في ما أدى اليه من صدام مسلح عام ١٩٧٧ بما ترتب عليه من تدخلات أقليمية ودولية . فقد أدى الصراع الى تدخل لقوات

كوبية ومستشارين سوفييت الى جانب أثيوبيا ، كما أدى الى قيام عدد من دول المنطقة بتأييد الصومال (ايران ، والسعودية ، ومصر) أو أثيوبيا (اليمن الجنوبي) فأضاف بعدا جديدا للاستقطاب الناشىء في المنطقة .

* **الخلافات الكامنة حول الحدود في المنطقة مثل مطالب الصومال الاقليمية ازاء كل من كينيا وجيبوتي** . كما أن جيبوتي تمثل أهمية خاصة بالنسبة لاثيوبيا . فنتيجة للثورة الأرترية وسيطرة الثوار على عدد من موانيها فان جزءا كبيرا من التجارة الاثيوبية يتم من خلال جيبوتي .

٤ ـ أمن البحر الأحمر : المخاطر والتحديات .

لقد أدى الصراع الدولي الذي يستخدم في أغلب الأحيان أدوات أقليمية ، والوجود العسكري لعدد من الدول في البحر الأحمر ، والمصالح المختلفة التي تسعى الدول الخارجية والاقليمية الى تحقيقها ، الى بروز عدة اتجاهات سياسية :

ـ **اتجاه المملكة العربية السعودية الى القيام بدور فعال في المنطقة يتفق مع تطلعاتها العامة للعب دور أكبر في المنطقة يتناسب مع ثرواتها المتزايدة ، وينبع من واقع الحرص على تأمين وانتاج ونقل نـفطها ، وذلك بالدعوة الى تحييد المنطقة ووضع نظام لأمن البحر الأحمر على أساس جعله بحيرة عربية** ، وتشجيعها السودان واليمن الشمالي والصومال للتحرك في هذا الطريق وتأييدها حركة تحرير أرتريا . وبصفة عامة فان هذا الاتجاه يهدف الى مواجهة النفوذ السوفييتي النامي في شرق أفريقيا .

ـ **اتجاه اسرائيل لتثبيت مبدأ حرية الملاحة في البحر الأحمر** وضمان عدم اغلاق مضيق باب المندب في وجه تجارتها ، وذلك من خلال العمل على افشال أي محاولة لتقريب وجهات النظر بين دوله للوصول الى صيغة بشأنه ، واعتبار ذلك جزءا من أي تسوية للصراع العربي الاسرائيلي .

ـ **اتجاه أثيوبيا ـ بوحي من مصالحها وبتشجيع من الاتحاد السوفييتي ـ للتصدي لأية ترتيبات جماعية عربية في البحر الأحمر** ، وعدم تحمس اليمن الجنوبي لذلك ، مع التأكيد على ضرورة اشراك كافة الدول المطلة على البحر الأحمر في أية ترتيبات ، بما يعني مساهمة أثيوبيا . وجدير بالذكر أن أثيوبيا ترفض بالذات الوصف الذائع للبحر الأحمر بأنه بحيرة عربية . ففي تعليق وزارة الخارجية الاثيوبية على مؤتمر الخرطوم في فبراير / شباط ١٩٧٧ ورد أن تصريحات الرؤساء الثلاثة عن أمن البحر الأحمر تنزع الى السيطرة والتدخل ، وأن وصف البحر الأحمر بأنه بحيرة عربية يثير القلق والدهشة لأن أثيوبيا تمارس سيادتها على جزء كبير من سواحله ، وأن « من انتدبوا أنفسهم لاتخاذ قرارات بشأن أمور تمس سيادة أثيوبيا البحرية على الجزر التي تخصها في البحر الأحمر يتدخلون في الشؤون الداخلية لدولة أخرى » .

إن هدف تحييد البحر الأحمر أو اعلانه منطقة سلام هو مسألة لا تتوقف على ارادة الأطراف المحلية بقدر ما ترتبط باستراتيجيات القوى الكبرى التي رغم أهدافها ومصالحها ، تتفق على الرغبة في الاستمرار في الوجود العسكري في المنطقة .

وهكذا فان التحييد يدخل في باب النوايا الطيبة أكثر من اعتباره أحد البدائل السياسية المتاحة ، كما أن الحديث عن عروبة البحر الأحمر أو اعتباره بحيرة عربية قد يكون تعبيراً عن آمال أو تطلعات ولكن تعوزه الفرص والامكانات . ان السـؤال الحقيقي الذي يجب أن يطرح

هو كيف يمكن للدول العربية المطلة على البحر الأحمر تحقيق أقصى درجة من الأمن القومي لها على ضوء معطيات الصراع الدولي في المنطقة .

هل يمكن مثلا أن يتحقق نوع من التنسيق العسكري فيما بينها لتحقيق أهداف معينة ؟

هل يمكن اقامة قوات بحرية عربية مشتركة أو قيادة بحرية مشتركة في البحر الأحمر ؟

هل يمكن ان يزداد الوجود العسكري العربي في البحر بشكل مؤثر وفعال وأن تطور الدول العربية أسلحتها البحرية ؟

هل تنجح البلاد العربية في اخراج المنطقة **بقدر الامكان** من دائرة الصراع بين الدولتين العظميين ؟

إن تحقيق أي من هذه الأهداف أو بعضها يتطلب الاتفاق حول **حد أدنى** من مفهوم الأمن العربي في البحر الأحمر وتحديد الأساليب التي يمكن انتهاجها لحمايته .

ولعل إحدى المسائل الهامة التي يمكن أن تثار في هذا الصدد هي تكريس الوجود البشري والاجتماعي والحضاري في الجزر العربية الموجودة في البحر الأحمر . فبعض هذه الجزر غير مأهول بالسكان ، وسكان البعض الآخر يعيشون في مستويات بدائية ومتدنية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية .

نحن نعرف أن السيادة في عصرنا هذا ليست مسألة قانونية وحسب ، إنما هي ممارسة وأمر واقع أيضاً . ومن ثم فان اقامة حياة عربية متكاملة من جوانبها الاقتصادية والعمرانية والثقافية والاجتماعية في هذه الجزر تصبح قضية استراتيجية هامة ، لا بد أن تتضافر من أجل تحقيقها جهود الدول العربية ، وأول ما يجب توفيره في هذا المجال هو صورة دقيقة لما هو قائم في هذه الجزر ، فالمعلومات التي نعرفها كثيراً ما تكون مشوشة أو غير دقيقة .

لقد قيل كثيراً أن البحر الأحمر هو « بحـر عربي » . هذه حقيقة جغرافية تحولت الى واقع عسكري وأمني في حرب أكتوبر ، وبقي أن تصبح حقيقة استراتيجية تضعها كل الدول في اعتبارها عند تحديد أهدافها وخططها في هذه المنطقة من العالم . آنذاك يصبح البحر الأحمر لنا وليس علينا ، ومصدراً للأمن والسلم وليس مجالا للتهديد والصراع والتنافس بين الدول الكبرى □

نحو انشاء
سوق سياحية عربية مشتركة *

د. عبد الرحمن ابو رباح

الامين العام للاتحاد العربي للسّياحة . رئيس تحرير مجلة السياحة العربية . وخبير سياحي بمنظمة السياحة الدولية . له عدد من الكتب والدراسات المنشورة في الميدان السياحي .

اخذت السياحة الدولية تستحوذ في الاونة الاخيرة على اهتمام خاص نظرا لاهميتها المتزايدة في جميع المجالات في الحقبتين الاخيرتين . فالسياحة ظاهرة اقتصادية واجتماعية ، وقطاع انتاجي هام ، في منافسة مع القطاعات الانتاجية الاخرى . وهي صناعة واسعة مربحة كأي صناعة اخرى ، وتجارة من تجارات التصدير ، وتشكل اكبر بند منفرد من حركة التجارة الدولية ، كما انها عامل هام في التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهي احدى اسرع اسواق النمو ، نتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي روجته التوسعات التكنولوجية والعلمية . ويتميز العصر الحديث باهتماماته بالسياحة التي تعتمد في تطورها على مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية ، والتي اصبحت مطلبا وحقا مكتسبا للانسان الحديث .

وترتبط السياحة بعوامل النمو الاقتصادي وخاصة الصناعي ، وبالتطورات الاجتماعية والتشريعية والعمرانية المصاحبة لحركة التصنيع ، وكذلك بالتطورات التكنولوجية والعلمية في وسائل النقل والاتصالات . كما تلعب الاسعار المقارنة والحملات الترويجية وعمليات التسويق ووسائل الايواء دوراً رئيسياً في تنشيط هذه الصناعة وتنميتها . ولا مجال هنا للحديث عن تفصيل قواعد واسس تنميتها ، او دراسة التحولات في البنية النظرية والعلمية لهذه الصناعة ، او مؤشرات مستقبلها او لبحث العوامل المؤثرة على ازدهار حركتها وابعادها التي تأكدت في ابحاث وقرارات المؤتمر السياحي العالمي في روما عام ١٩٦٣ ومؤتمرات التجارة والتنمية (الاونكتاد) واعتمادها كجزء متكامل ، مع خطط وبرامج التنمية في الدول النامية . ورغم انها ظاهرة حديثة فقد وصلت مرحلة النضج التام . فابعادها الاقتصادية ، وتنامي اهميتها في التجارة الدولية ، الى جانب دورها الواضح في المجالات الحياتية الاخرى ، جعلت منها نشاطا انتاجيا جديدا لا حدود له ، وغير تقليدي ، يعتمد عليه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد اصبحت السياحة انتاجا للاستهلاك الجماعي ، فقد نمت الحركة السياحية الدولية خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٣ بنسبة ٨٦٠٪ في حين تزايدت الايرادات السياحية

* قدم أصل هذه الدراسة الى المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي عقد في بغداد خلال الفترة ٦ ــ ١٢ أيار/مايو ١٩٧٨ ، وقام الكاتب باعادة كتابتها خصيصاً للمستقبل العربي .

الدولية بنسبة ١٣٠٠٪، اي من ٢,١ الى ٢٧,٦ بليون دولار . واصبحت سياحة اجتماعية في طابعها وخصائصها ، وفاقت معدلات نموها السنوي معدلات نمو المداخيل القومية العالمية والانتاج الصناعي والتصدير العالمي . فدخلت في استراتيجيات التنويع الاقتصادي والتصنيع وانطبق عليها مفهوم المستقبلية في تحديد اهدافها بعيدة المدى ، بعد الانفجار السياحي الذي احدثه التقدم التقني السريع.

وخلال الفترة ٦٣ ــ ١٩٧٣ تضاعف حجم الحركة السياحية ٢,٣ مرة بمعدل زيادة سنوية مقدارها ٨,٨٪ . اما المداخيل السياحية فقد ارتفعت بمعدل ١٢ ضعفا عما كانت عليه في عام ١٩٥٠ واعلى بنسبة ٢٣٣٪ عما كانت عليه مداخيل عام ١٩٦٣ ، أي بزيادة سنوية مقدارها ١٢,٨١٪.

وقد بلغت الحركة السياحية ٢١٣ مليون سائح ١٩٧٥ ، اي بنسبة تقل ١٪ عن ارقام الوصول لعام ١٩٧٣ التي بلغت ٢١٥ مليون سائح ، في حين بلغ الايراد السياحي ٣١,٩ بليون دولار عام ١٩٧٥ ، بزيادة قدرها ١٥,٥٪ عما كانت عليه في عام ١٩٧٣ . اي ان عام ١٩٧٥ يمثل سنة فاصلة لا مثيل لها في تاريخ السياحة الدولية ، فقد نمت السياحة العالمية بزيادة اكثر من ثمانية اضعاف ، في حين نما مجمل الانتاج العالمي والبضائع والخدمات بثلاثة اضعاف فقط . كما مثلت الدخول السياحية في عام ١٩٧٥ ما يعادل ٤٪ من التجارة العالمية مقارنة في ٣,٥٪ عام ١٩٧٤، و٤,٨٪ في عام ١٩٧٣ .

ويتضح من الدراسة التفصيلية لعام ١٩٧٦ بان حركة السياحة الى افريقيا والامريكتين قد ازدادت بمعدل ٥٪ وزيادة تعادل ٢٪ في اوروبا ، ونمت ببطء في جنوب اوروبا ، وزادت ١٠٪ في منطقة الباسيفيكي وشرق وجنوب اسيا . اما في منطقة الشرق الاوسط فقد شهدت زيادة ملحوظة بعد هبوطها في عام ٧٤ و ٧٥ ، اذ وصلت الى زيادة بين ١٠ ــ ١٥٪ باستثناء حالات خاصة في بعض بلدان المنطقة .

ويتضح من دراسة للمنظمة العالمية للسياحة ان ٩٠٪ من الدخول السياحية كانت لصالح الدول الصناعية ، في حين كانت حصتها من تجارة التصدير العالمي خلال نفس الفترة بمعدل ٦٤٪ في عام ١٩٧٥ . فقد ازدادت صادرات بلدان السوق الاوروبية بمعدل ٧,٥٪ عام ١٩٧٥ ، في مقابل زيادة ٢٪ في وارداتها ، بينما كان مجموع الايراد السياحي لبلدان هذه المنطقة في حدود ١٣,٥ بليون دولار في عام ١٩٧٥ و ١٥ بليون دولار عام ١٩٧٤ . وتشكل هذه النسبة ٦٪ من مجموع قيمة وارداتها . وبلغت الحركة السياحية الدولية ٢٥٠ مليون سائح عام ١٩٧٧ وبدخل اجمالي في حدود خمسين بليون دولار للفترة نفسها .

اما في الدول النامية فقد هبطت الدخول من تجارة التصدير العالمي بنسبة ٥٪ في عام ١٩٧٥ ، في حين ازداد ايرادها السياحي بمعدل اكثر من ٣٠٪ . وفي بلدان منظمة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية هبطت تجارة التصدير بنسبة ٦٪ في حين ازدادت الدخول بنسبة ٧٪ . وشكل الايراد السياحي حوالي ٥٪ من مجموع قيمة صادرات بلدان هذه المنطقة .

واقع السياحة الدولية العربية

يلاحظ بشكل واضح اهتمام الدول النامية والمتقدمة على اختلاف مذاهبها السياسية والاجتماعية بصناعة السياحة كصناعة متطورة ومتقدمة ومشاركة في معدل اجمالي الناتج القومي . كما تتابع تطوير حركتها في شكل تصنيعي حديث ، وتعتبرها حقلا صناعيا متقدما تمده بالدراسات العلمية المستمرة وتغذيه بكل المشوقات والمغريات والادارات الرسمية المتخصصة والفنية .

● لم يعد السائح موضع الريبة والشك . فقد وضعت العديد من الدراسات والابحاث لتطوير الخدمات والتسهيلات . فالسياحة زيارة ممتعة الى ارض مريحة . ولذلك فقد بحثت قضاياها في مؤتمرات دولية وندوات علمية في اطار ان تبقى تصرفاته غير مزعجة او منافية للعادات والتقاليد . ولهذا فان دراسات تجري الآن لوضع ميثاق شرف للسياح يحدد المبادىء والاسس والقيم لمعاملته وتصرفه من جهة ، ومحاولة الرد على التهم والنواحي السلبية التي يبرزها بعض الباحثين في تصورهم لدور السياحة غير الايجابي من جهة ثانية ، ولئلا تكون الحركة السياحية زيادة في المتاعب الاقتصادية للمواطن .

● تحسين النشاط الاقتصادي والتقدم التقني (الذي قصر المسافات بين المدن والدول) ووسائل الاعلام (التي جعلت الناس على علم بكل ما يجري) ، توفر جميعها قاعدة علمية وتكنولوجية للتصنيع السياحي .

● تقتصر متطلبات سائح السبعينات على : زيارة اكبر عدد ممكن من الامكان في اقل وقت وادنى كلفة ممكنة ؛ فنادق سياحية وشعبية وعادية باسعار معقولة ومستوى صحي لائق وذلك بدون اهمال للفئة الممتازة ؛ وعي سياحي يؤمن حسن المعاملة للسائح في اطار الصداقة والثقافة وتعميقا لمفهوم السياحة وجدواها في كل الميادين .

● الاهتمام بزيادة دخل وسائل الانتاج الخاصة بالخدمات السياحية لادخار الموارد الاقتصادية المكنة والاهتمام بالسائح والمواطن في البلد المستقبل للسياح .

● الاتجاه لتنشيط السياحة المحلية والاقليمية وتشجيع المواطنين للتعرف على امكانات بلادهم الجمالية وحثهم على تمضية اجازاتهم داخل بلدانهم ، اما لغايات توفير النقد الاجنبي او لارضاء طبقة من المواطنين ليست لديها وسائل السفر للخارج او ليست لها الرغبة في مغادرة بلادها .

● نمو العلاقة بين السياحة والبيئة المحافظة على الطبيعة والاعتراف بالدور الاجتماعي والثقافي للسياحة وتداخل كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة بعضها ببعض ، وعلاقتها بالقطاع السياحي ، ساعدت كلها في تحسين شعارات العرض السياحي وفرضت العمل من اجل تعاون اكبر بين مختلف الوزارات المختصة وبمشاركة الهيئات المحلية والمؤسسات السياحية على نحو اكثر فعالية .

● ما زالت السياحة نشاطا اقليا ، فان ٩٥٪ من سكان العالم لم يتعدوا حدودا دولية في عام ١٩٧٥ وان ١٪ فقط قد سافر بالطائرة .

● زيادة الاهتمام بالفنون والمهن الشعبية (الفلكلورية) واستغلال هذه الشهرة التقليدية كثروة تشكل رقما كبيرا في الدخل السياحي والقومي . فقد انشئت الاسواق والمراكز التي تحمل طابعا محليا محددا لتضم السلع والمصنوعات الخاصة بمقتنيات السياح واعتبرت مناطق سياحية هامة .

● السياحة من اكثر الاعمال رواجا (٢٩ بليون دولار عام ١٩٧٥) ووسيلة لدفع عجلة التنمية الشاملة . وخلال السنوات العشر الاخيرة كان معدل نموها السنوي حوالي ١٠٪ بالرغم من فترات الكساد في الدول المتقدمة صناعيا والتي تؤثر بشكل واضح على انشطة اوقات الفراغ . ومثل الاوروبيون حوالي ٧١٪ من سوق السياحة في حين يمثل الامريكيون ٣٢٪ ، ويتزايد نصيب الدول النامية سنويا في حين كان نصيب اسيا وافريقيا والباسيفيكي حوالي ٧٪ .

ان نظرة فاحصة لتنوع ووفرة المصادر والثروة السياحية والطبيعية والمالية والبشرية تؤكد ان المنطقة العربية في موضع مؤهل تماما لتحقيق تنمية اقتصادية سياحية متسارعة ومتوازنة ومتناسقة . ولا بد هنا من توكيد اهمية دور القطاعين الزراعي والصناعي في ضرورات التنمية السياحية لدرجة انه ، وبدونهما ، لا يمكن تصور انتاجية عالية في صناعة السياحة العربية ، نظرا لما يقدمانه ويوفرانه من عناصر اساسية لجميع المرافق والخدمات السياحية وامكانية تحقيق مردود متوازن في احتساب الدخل القومي من جهة ، واثر السياحة الفعال وعوائده الاجتماعية والثقافية من جهة اخرى . وقد انعكس ذلك على الامور الرئيسية التالية :

١ ــ ضعف دور السياحة كقطاع انتاجي ، وانتقال التركيز الحكومي على قطاعات اخرى ، في حين ان العمليات السياحية تقوم بسلسلة واسعة من النشاطات الاقتصادية وتحفز العديد من عناصر القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات . فكانت النظرة السائدة تقوم على حصر الاهمية السياحية وتركيزها على قطاعي النقل والفندقة فقط ، الامر الذي ادى الى طمس حقيقة فوائدها ومنافعها الاخرى . كما دعا ذلك الى اصدار حكم مسبق ، ومن خلال تفسيرات مبسطة ومبكرة ، على اهميتها النسبية الاخرى او اعتبارها قطاعا يشذ في دوره عن دور القطاعات الصناعية الاخرى ، خصوصا وانها ما زالت صناعة نامية وحديثة العهد في اقطارنا العربية . ومن جهة اخرى لم يتوضح بعد تحليل دورها (كدخل ومردود غير منظور) اذ ما زالت هذه التحليلات في مراحلها الاولية لدى الدوائر المختصة . فالسياحة مقسمة ومجزأة في علاقاتها وارتباطاتها ، ومتشابكة مع العديد من الاجهزة الحكومية وغير الحكومية ، مما يحول دون ابرازها كقضية او ظاهرة قومية هامة .

٢ ــ كانت تجربة كل قطر عربي وظروفه في التنمية السياحية تبدو فريدة في الغالب ، وخاصة في بعض اوجهها الرئيسية . لان ذلك يتوقف بالطبع على وفرة مصادرها السياحية الطبيعية ومصادر العمل والوضع الجغرافي ، وحالة التطور الاقتصادي ، واهداف التنمية المتنوعة لديها ، وتقدير مصادرها المختلفة وخياراتها البديلة لاستخدام هذه المصادر ، وتكييف استراتيجيتها التنموية ، مما يولد فروقا ايضا في اهمية طابع السياحة في كل اقتصاد على حدة ، وخاصة ما يتعلق بمدخولها من النقد الاجنبي او تقييم اهمية المداخيل السياحية بالنسبة للمداخيل من الصادرات الاخرى في مجموع الانتاج القومي . فهناك عدة عوامل مؤثرة في مستوى دخل السائح ونمط الانفاق ومستوى الاسعار وفرص الانفاق في البلد المضيف وتوعية السياح وبرامج زيارتهم الفردية او الاجمالية والشاملة . وتشير التقديرات الى ان الطعام والشراب يشكلان حوالي ٥٠٪ من انفاق السياح ، في حين يشكل شراء الحاجيات ما بين ٢٠ ــ ٢٥٪ والانفاق على النزهات والتسلية ما بين ٢٠ ــ ٣٥٪ .

٣ ــ ظهور الصعوبات الكبيرة في صنع الاهداف التنموية للسياحة وفقا لامكانات كل قطر ومقوماته ، وفي اطار سياسة السياحة العامة . فقد وضع خليط من التسهيلات والخدمات بشكل متشرذم وبدون تخطيط متكامل . ووقف العديد منها في مراحله الاولى بشكل لم يعد معظمها ملائما او منسجما مع الطموحات المحلية او قاصرا عن اداء مهمتها على الوجه الاكمل ، وهبط مستواها وخاصة في الكوادر المسيرة والمشرفة على ذلك ، مما دعا بعض الحكومات الى معالجة الوضع عن طريق الدخول مع الشركات والمؤسسات الاجنبية بشروط غير متكافئة في غالبية العقود . فكان المطلوب اولا وضع الاهداف السياحية ثم اعداد خطة للتنمية السياحية على مراحل تتناول الخدمات وصناعات الانتاج ، واخيرا قيام الدائرة الرسمية المؤهلة لتسيير الصناعة السياحية والاشراف عليها .

وقد نجم عن ذلك :

أ ــ صعوبات في تنفيذ المشروعات السياحية لان معظم قرارات تنفيذها تخضع للقرارات السياحية (الحكومة) وبالتالي تأخير في التنفيذ والتطبيق وخاصة قرارات المشروعات والمؤسسات السياحية العربية المشتركة ومستلزمات التنسيق والتعاون .

ب ــ عدم وضوح رؤية الاهداف السياحية على حقيقتها العلمية والعملية في غياب السياسة السياحية المحلية الاقليمية والدولية . فقد اكتفي بالاخذ ببعض جوانب غير رئيسية في العمل السياحي ، كما بقيت المشروعات التي قررها مؤتمر وزراء السياحة العرب بدورتيه مجرد اطارات نظرية لتحديد صورة العمل السياحي فقط او جرى تنفيذ القليل منها بشكل قاصر ومحدود .

جـ ــ ضعف الجانب المؤسسي للاجهزة السياحية الرسمية . فكثير من الوزارات والمصالح السياحية لا تملك ادوات التنفيذ او سلطة اتخاذ القرارات في غالبية مشروعاتها ، كما ان اهدافها واختصاصاتها غير مدعمة على المستوى المهني والفني المتخصص .

د ــ محدودية عمل الاتحاد العربي للسياحة ، اذ بقيت طموحات الاتحاد وقراراته وتوصياته غير ملزمة أمام صعوبةوضعه القانوني في نص نظامه الأساسي (كاتفاقية غير دولية) وعدم قدرته على خلق تعاون وتنسيق فعال الزامي رسمي على غرار المنظمات المتخصصة في اطار جامعة الدول العربية .

وهناك اختلاف وتباين واضح في المعطيات والمتطلبات في مراحل التنمية السياحية العربية ، من حيث الامكانات السياحية وحجم المنتج السياحي ومن حيث القدرات التمويلية ومراحل الاستثمار ومن حيث الخبرة والتجربةالسياحية والقوى العاملة . وقد نشأ بالتالي اختلال في توافر الموارد السياحية والبشرية والمادية ، واختلال مشابه في معدلات النمو السياحي بين الاقطار العربية (تركزها في بعض الاقطار او في بعض المناطق من الاقطار نفسها) ، واختلال ثالث في كم ونوع الخدمات والتسهيلات السياحية . ويتضح الاتي :

● مناطق كونت لنفسها جهازا سياحيا متكاملا ، وجيمع مقوماتها في اقصى درجات الرواج ومستوىالاستغلال واصبحت السياحة لديها قطاعا قائما بذاته ومورد ثروة وتنشيط ، كما انها قطعت شوطا واسعا في جميع مجالات التنمية والتطوير ، وتوافرت لديها الدراسات العلمية والمهنية والابحاث المختلفة ، غير انها تحتاج لقدرات تمويلية واستثمارية فقط .

●اقطار لديها طاقات سياحية وتجهد لتوفير كافة الامكانات والتجهيزات ، ولا تتوافر فيها القدرات المالية للتنمية السياحية ، وتجد صعوبة في الاستغلال والتطوير نظرا لمحدودية المصادر التي تحد من طموحاتها ، فاقتصرت على طاقة ايواء محدودة في المدن الرئيسية . كما تنقصها بعض الخبرات السياحية لتقوى على خلق تيار سياحي مستمر ومتزايد .

● اقطار عربية اخرى لديها قدرات مالية وليست طاقاتها السياحية في مستوى الاستغلال لتجعل منها نقاط قصد سياحية ، وتحتاج الى خبرة وتجربة سياحية ، واهتمام خاص بانواع سياحتها ومقوماتها ، في اطار دراسات تسويقية معينة في تخطيطها للتنمية السياحية .

وتشكل هذه الاسباب معوقا لنشاط سياحي متزايد ، وتوفير فرص اكبر للعمل السياحي ،

يمكن السياحة من دخول مرحلة جديدة من الاعتماد المتبادل في اطار التكافؤ في المنافع والمصالح ، وبعد عن التنافس . فلم تزل معظم المشروعات والمؤسسات والشركات السياحية الكبيرة والاساسية في مراحل اولية من الاعداد ، اذ يتعثر بعضها حاليا في التنفيذ . كما ان هناك عجزا كبيرا في استيعاب الحركة الاقليمية والدولية ، وقصورا واضحا في البنى الاساسية الهيكلية والتجهيز السياحي كما في دول المشرق عموما .

وقد واجه كثير من الاقطار العربية ظروف الحرب ، فبقي فيها حجم الاستثمارات السياحية ضعيفا نسبيا ، اذ اعطيت الاولوية لمقتضيات الامن والدفاع وغير ذلك في الفترة الماضية . ولكن هذه الأقطار ما لبثت الآن ان قفزت لتواكب المتطلبات والاحتياجات في الميدان السياحي للتعويض عن التباطؤ في معدلات النمو عن طريق تعبئة الموارد او الاقتراض او المباشرة في بعض المشروعات مع الشركات او الافراد او الدول لتنفيذ خطط طموحه للاستثمارات . وفي اقطار المغرب العربي ، تتوافر التنمية والاعداد لمحاولات الدفع السريع في تنمية سياحية واسعة ، كما تعمل على تطوير الصناعات السياحية والاهتمام بالخدمات والتسهيلات ، وتأخذ كذلك باساليب السياحة فيها باقصى طاقة ممكنة ، وان اختلفت الدوافع المؤدية للتركيز على قطاع سياحي دون اخر لديها ، برغم حاجتها (الحالية والقادمة) للاستثمار العربي والدولي في التنمية والتنشيط . اما اقطار الخليج العربي ، وهي تتجه لبناء صناعات تصديرية واستخدام امكاناتها النفطية ومنتجاتها الخام ، فقد تنبهت الى ضرورة توفير نهضة سياحية او استغلال ما بها من مميزات في سعي للتكامل وان بدا غير واضح او بارز نسبيا .

ويمكن تلخيص أبرز المعوقات الموضوعية في النقاط التالية :

١ ــ عدم الاعتماد رسميا على سياسة عربية مشتركة تعبر عن مدى الاهتمام بالصناعة السياحية محليا واقليميا ودوليا ، وتأخذ بالاعتبار اهداف صناعة السياحة وامكانات تكامل مقوماتها وتعاون فعالياتها وفرص تنمية الاستثمارات في مشروعاتها السياحية . هذا الى جانب عدم تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر وزراء السياحة العرب المتعلقة بتطوير وتحديث وتقديم الخدمات والتسهيلات السياحية ، التي لا تقتصر على مجرد التأشيرات والمعاملات الجمركية والنقدية والصحية ، بل تنفيذ العمليات السياحية الاساسية في وسائل النقل والمواصلات والايواء التقليدي والحديث والتكميلي والتجهيز السياحي عموما .

٢ ــ النقص الفادح في دراسة تسويقية لخلق الصورة السياحية المطلوبة ، واخرى تخطيطية على اسس المسح الشامل في مراعاة اتساع وتنوع الامكانات السياحية ومستوى استغلالها ، ولتوضيح ابعاد التنمية السياحية ومرتكزاتها وتحديد مراحلها وتغيير وتحديد الهياكل الادارية والفنية المطلوبة في مصالح السياحة ومؤسسات الايواء والاطعام والتخطيط الاقتصادي والطبيعي ، لتوجيه الاستثمارات وتحديد انواع السياحات واماكن القصد السياحي ودراسات العرض والطلب وتحديد نوعية وكفاءة العمالة ورأس المال المطلوبين للتصنيع السياحي ، وتقييم متطلبات واحتياجات السياحة الداخلية والاقليمية والدولية ، وتوجيه بعض جهود قطاعي الزراعة والصناعة لسد بعض الاحتياجات ومواجهة قضايا الترويج والترفيه السياحي في اطار القيم السائدة وغير ذلك من القضايا التنظيمية الاخرى .

٣ ــ عدم اعداد برامج توفر بسهولة الانتقال وتيسره ، وايجاد خطط ومشروعات وابحاث سياحية مشتركة تحقق تنمية معجلة ومرشدة تخدم اكثر من دولة ، بحيث تخلق النمو المتوازن وتضع المنطقة العربية في مركز تنافسي جيد .

٤ ــ ضعف الطاقة الايوائية ومستوى تقديم الخدمات والتسهيلات ونقص كبير في الكوادر والاطارات المؤهلة والمدربة .

٥ ــ ضعف تدعيم الهياكل الاساسية والبنية التحتية في قطاع السياحة على مستوى التمويل والاستثمارات والحوافز بالرغم من خدماتها لمصالح القطاعين الرئيسيين .

٦ ــ ضعف منافذ التوزيع التسويقية الاخرى غير التقليدية ، يقابله ضعف مماثل في منافذ الانفاق الثانوية في الصناعات والانشطة الاقتصادية الاخرى كمواد البناء والمقاولات والمواد الغذائية .

٧ ــ محدودية دور الدولة في السياحة واختلاف درجة مسؤوليتها هبوطا وصعودا في التنمية السياحية الشاملة محليا ، بالرغم من دورها الكبير بسبب امتلاكها لادوات القيادة الاقتصادية والتشريعية والتمويلية والتخطيطية .

٨ ــ محدودية نشاط الاتحاد في ضوء ضعف امكاناته المادية للتعاون مع الخبراء والبيوت الاستثمارية لدراسة الاتجاهات السياحية واعمال التنبوء والابحاث العلمية ، لبكون في موقع المشاركة في صنع الاتجاهات السياحية وتحديد مساراتها . ومن جهة ثانية ضعف الالتزام باستراتيجية العمل السياحي العربي الناجمة عن آلية تنفيذها بسبب وضعه غير القانوني الرسمي .

٩ ــ ضعف دور منظمي السفر والرحلات الشاملة والاجمالية والمجموعات العارضة وخاصة في اقطار المشرق العربي خلافا لاتجاهات الحركة السياحية الاقليمية والدولية ، الى جانب التفاوت في عمليات التنشيط والتسويق . فلا يوجد بعد منفذو ومروجو السفر في وكالات السياحة والسفر العربية التي بعثت كيانات ووحدات مفتتة ومحصورة لا تقدر على التعامل مع الكيانات الكبيرة في الاسواق السياحية . كما انها عموما كانت دون المستوى المطلوب اداء وتنفيذا وتسويقا وترويجا وفي الخدمات والتسهيلات لمواجهة صور التكامل السياحي الافقي والعمودي ، بعد دخول شركات الطيران عالم سلاسل الفنادق العالمية التي بدأت تكثف جهودها وتتوسع عالميا . هذا الى جانب عدم وجود التخصص على مستوى الوكالات السياحية العربية والسياحات الحديثة او توفير تجهيزات وخدمات كاملة لها كسياحة الشباب والمؤتمرات والسيارات والصيد والرياضات المختلفة الخ .

تشهد صناعة السياحة العربية بعد عام ١٩٧٣ تحولات هامة وعميقة بشكل خطوات جذرية في مختلف المجالات ، اذ اتسمت الاعوام التالية بطابع جديد تم التركيز فيه على استراتيجية النهضة السياحية ورفع الانتاجية ، لايجاد قاعدة سياحية صلبة . فقد اصبحت السياحة اليوم عملا نوعيا متكاملا في المجتمع الدولي ، يتجاوز في ابعاده ونتائجه احد عناصر الاقتصاد ، لتصبح انجازا قوميا . ولم تعد السياحة في اطار التحليلات العلمية عملا يقاس بنتائجها وانجازاتها المحلية والمادية ، بل الدراسة بتعمق في الطموحات الفكرية والتوجيهات الاجتماعية والثقافية المستوعبة لكل معطيات الواقع وضروراته باحساس علمي وفهم شمولي لحاجات امتنا الانية والمستقبلية . وتدل الاتجاهات التسويقية الحديثة وابحاث التنبوء والاحصاء السياحي على تفاؤل واضح في اعتبار منطقتنا العربية

منطقة قصد وجذب سياحي ، بدرجة عالية ، مما يوفر التبرير الكافي لضرورة وضع توجه جديد في التنمية السياحية ، يقوم على وضع وتنفيذ خطة تنمية متكاملة كهدف مرحلي ، يكون مرتكزها قيام سوق سياحية عربية مشتركة تأخذ في الاعتبار اتساع الرقعة الجغرافية وتنوع امكاناتها وتكامل مقوماتها ومواردها السياحية في اسواق سياحية مقبولة تسويقيا ، والعناية بهذا النشاط الانتاجي التصديري،وتجاوزا عمليا لكل معيقاته واعلاء مكانة السياحة بين الانشطة الاقتصادية العربية الاخرى وتحسين مركزها التنافسي .

وبالرغم من اهتمام الاقطار العربية بمشاكل وقضايا السياحة الداخلية والاقليمية والعربية ووضع خطط سياحية ، الا ان عملية التغيير الهيكلي لاقتصادها السياحي ما زال يسير بخطى بطيئة وخاصة في اقطار المشرق العربي . ويعتبر ضعف الحركة السياحية العربية وضآلة مردودها واعتمادها على مناطق معينة في التسويق السياحي وتركيزها على السياحة الدولية من احدى سماتها الرئيسية خلال الستينات واوائل السبعينات . ومع ذلك فقد ارتبطت محاولات التصنيع السياحي بمرحلة صعود نسبي . واضطلع القطاع العام (الحكومة) بدور كبير في تنميتها وتنشيطها واقبلت معظم الاقطار العربية على الخبرة الدولية (ولكن بدرجات متفاوته ، من حيث درجة الاعتماد والانتاج) ، في الشركات السياحية والتمويلية اكتسابا لامكاناتها الواسعة ودعما لخططها التطويرية .

ولقد تغيرت الصورة السياحية في اواخر الستينات واوائل السبعينات اذ وضعت الخطط الثلاثية والخمسية العامة متضمنة مشروعات سياحية مدروسة . وجرى تنفيذ قسم كبير منها والباقي اما قيد التنفيذ او ينتظر التمويل . ومع ذلك فان دراسة دقيقة لمجموعة هذه الخطط واهدافها ووسائلها وأساليبها يبين بوضوح قدرا من الازدواجية في الجهود ، تبرز الحاجة الملحة للتنسيق في مجالات التخطيط والتسويق والبحث والتنمية والتعاون الفني والدولي ، بالرغم من جهود التغيير الملحوظة نسبيا في اتجاهات تنسيق هذه الخطط ، او بتواجد المشاعر القومية والرغبة في ايجاد مدخل عملي لتطوير السياحة والعمل على تصحيح هذا الاختلال في التوازن والتنسيق او تحديد صور التصدي لهذه المتطلبات والاحتياجات . وهي محاولات استثنائية مشتتة في اتفاقيات لم يكتب لها بعد التطبيق العملي للحكم على صلاحيتها وجدواها .

ويمكن ملاحظة التطورات الحديثة في التنمية السياحية العربية في المجالات التالية :

● الاتجاه السريع في عمليات التنمية السياحية الشاملة وخاصة في اقطار المغرب العربي وبعض اقطار المشرق ، انسجاما واعيا مع تنامي الاهتمام الدولي بصناعة السياحة والاعتراف باهميتها ودورها لاستغلال هذه الثروة الهائلة وامكاناتها ومقوماتها .

● تغيير الاتجاه من الاعتماد على السياحات التقليدية كليا الى بذل جهود جديدة جدية للاهتمام بالسياحات الحديثة .

● حدوث تغيير كبير في الخارطة السياحية العربية واماكن قصد السياحة وظهور اقطار جديدة بامكانات معقولة وافتتاح مناطق جديدة اخرى في البلدان السياحية التقليدية نفسها ، متجاوبة مع الطلب السياحي الحديث والتقليدي : كالسياحة العلاجية وسياحة الشباب والرياضة وسياحة السيارات والشواطىء وتنمية الهوايات المختلفة الخ .

● زيادة فرص التعاون والمشاركة والاعتماد على العمل السياحي العربي المشترك في اطر الاتحاد العربي للسياحة او غيره من الهيئات ، كمنظمة اقليمية للتعاون والتنسيق وقيام الشركات

السياحية والفندقية المشتركة ، وزيادة فرص واتفاقيات التعاون ، وشركات الاستثمار ، وعقد مؤتمرات وزراء السياحة العرب ، والانضمام للاتحادات والمنظمات العربية والدولية السياحية .

● مضاعفة الاهتمام بالتدريب والتأهيل للعاملين في الميدان السياحي والفندقي على مستوى المدارس والمعاهد ، وتبادل الخبرات الدولية والعربية والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن .

● اعادة النظر في بعض اختصاصات وزارات ومصالح السياحة العربية لتحديث عمليات التطور لمواجهة الاتجاهات الجديدة في هذا الميدان وتأمين الخدمات والتسهيلات وتحسين المنتج السياحي وتنويعه ، والرقابة المباشرة على الصناعات السياحية ، والاهتمام بقضايا البيئة والتراث السياحي .

● الاهتمام الحديث بتنشيط السياحة العربية وفتح المكاتب والملحقيات السياحية في الاقطار العربية بدل قصرها على الاسواق الخارجية ، وتوسيع شبكة النقل والمواصلات العربية نسبيا والذي انعكس بشكل ملحوظ على احصائيات الحركة السياحية في العديد من الاقطار العربية . وهذا ما دعا الكثير من هذه الاقطار للاستجابة لمتطلباتها وتيسير حركتها على مستوى الخدمات والتسهيلات .

● انفتاح الاتحاد العربي للسياحة على المنظمات العربية المتخصصة في اطار جامعة الدول العربية والامم المتحدة لدعم الخطط والبرامج بتنمية السياحة في كافة الميادين والفعاليات .

● الاهتمام بالسياحة المحلية (الداخلية) ووضع البرامج والحوافز والادارات المعنية بها وتحديد دور الدولة في توفير الخدمات والتسهيلات المطلوبة والقطاعات الاخرى في تنميتها وزيادة الاستثمارات المرصودة لمشاريعها .

●زيادة عدد الاتفاقيات الثنائية السياحية بين الدول العربية واتفاقيات التكامل والاقاليم وكذلك الاتفاقيات بينها وبين الدول الاجنبية كمجال عملي مثمر للتعاون الدولي .

ولا بد من تقويم صحيح وصريح لدور الدولة (الحكومة) في تشجيع السياحة وتنسيقها وتطويرها من خلال مردودها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحديد الوزارات والدوائر او الاجهزة السياحية الرسمية ، وبالتالي تحديد دور الاتحاد العربي للسياحة في قيادة النشاط السياحي العربي تنسيقا وتعاونا على صعيد اقليمي ودولي . فالدولة معنية بتوزيع النشاط الاقتصادي والممول والمراقب والمرجع الاخير في تنمية البنى الاساسية الهيكلية والمسؤولة عن حماية البيئة والمحافظة على الطبيعة ، وهي المشرفة كذلك على تنظيم النقل والاتصالات وطريقة عمل المكاتب السياحية والفنادق وبقية الخدمات الاخرى .

وهي التي تقرر الاولويات في استخدام المال العام والاستثمارات الخارجية والموارد الاخرى كالارض والمياه ، وتحمي المستهلك فيما يخص البضائع وتطوير الخدمات واعمال الاستقبال والملتزمة من ناحية ثانية في مجالات التعاون الدولي . ومع ان دور الدولة يختلف من بلد الى اخر من حيث طابعه ومداه ، فان اهداف التنمية السياحية تقع ضمن اولى اختصاصها لتحديد فلسفة السياحة ونمطها وتحديد الاستثمارات المطلوبة ومصادر التمويل واساليبه وحوافزه ، والالتزام بالخدمات والتسهيلات المناسبة في اطار خطة متكاملة مع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى دوائر السياحة تقع مسؤولية القيام بتنفيذ خطة التنمية السياحية واعبائها الاجتماعية وتكاملها مع تنمية الصناعات المحلية الاخرى المتصلة بها كالبناء والاغذية الخ ، في ضوء المكانة الاعتبارية لمصلحة السياحة الرسمية .

كما ان دور الاتحاد العربي للسياحة يجب ان يتطور ليصبح الاداة التنفيذية لاستراتيجية العمل السياحي العربي وتجميع المعلومات والبيانات والوثائق ووضع التطورات النظرية والعملية في شكل برامج وابحاث فنية ورفع كفاءة الاداء وخلق الاجهزة والمراكز والمعاهد لتأمين تنمية سياحية متكاملة ومتناسقة .

اما الاهداف العامة للتنمية السياحية العربية فهي : الايمان بجدوى العمل السياحي في جميع الظروف واعتماد السياحة قطاعا انتاجيا في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ تحقيق تغيير جذري في البنية الهيكلية للاقتصاد السياحي وزيادة معدلات النمو السياحي حركة وايرادا ، عن طريق تطوير مختلف القطاعات والصناعات السياحية وزيادة الانتاجية النسبية في الدخل القومي والانتاجية في الاقتصاد العربي ؛ الاهتمام بالسياحة المحلية والاقليمية العربية ، واعتمادها اساسا لتنمية الحركة السياحية الدولية ؛ توثيق العلاقات السياحية بين الاقطار العربية على شكل دول ثنائية متجاورة او في شكل اقاليم او اسواق سياحية، وتدعيم التعاون الدولي والتقني السياحي ؛ رفع مستويات الخدمات والتسهيلات والتجهيزات السياحية والنشاط المكمل لها والاهتمام بعمليات التكامل والاندماج السياحي ؛ مضاعفة الجهود التنشيطية والتسويقية لضمان تنمية قطاع سياحي قادر على المنافسة الدولية والتركيز على تنويع الطلب والبرامج السياحية المشتركة ؛ الاهتمام بالتخطيط السياحي الشامل والتكامل مع العناية التامة بقضايا البيئة والمحافظة على الطبيعة ؛ تشجيع الاستثمارات في المشروعات السياحية وخاصة المشروعات المشتركة ذات الحجم الكبير والمتخصص ؛ تشجيع الصناعات والمنتجات المرتبطة بصناعة السياحة وتدعيم قيامها وزيادة فرص تسويقها وبيعها .

وتتكون استراتيجية التنمية العربية من : اعطاء اولوية رئيسية لمراحل البنية التحتية وخدمات الايواء والنقل والتجهيزات والتسهيلات السياحية ؛ تحديد الاولويات في تنفيذ المشروعات السياحية ضمن برنامج زمني وتخصيص الموارد لتنفيذها وتمويلها ؛ السياحة مسؤولية وطنية مشتركة بالنظر لدورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، فهي مجموعة خدمات ونشاطات دائمية متكاملة ، وتنميتها ليست مقصورة على الجهاز السياحي الرسمي وفعالياته المختلفة بل تحتاج لمشاركة جميع المواطنين على اختلاف فئاتهم ومواقعهم ، ودور الجهاز الرسمي هو تنشيط وتنظيم العملية السياحية واجراء التنسيق اللازم بين فعالياتها في القطاعين العام والخاص وتعميق المشاركة الشعبية فيها ؛ انتهاج مبدأ التخطيط والتسويق المتكامل على اسس اقليمية عربية واعتماد الاسس العلمية في التطوير والتنمية والدراسات السياحية ؛ الاهتمام بالتدريب والتأهيل للقوى العاملة في السياحة والفندقة بكل مستوياته وانواعه بما يتناسب والتقويم الصحيح لمستوى التنمية السياحية العربية ؛ تعميق المفاهيم السياحية وجدواها وتوفير برامج التوعية السياحية الشاملة على مستوى وسائل الاتصال بجميع ادوات الاعلام السياحي بين الاوساط الرسمية والشعبية وخاصة على مستوى المدارس والمعاهد والجامعات،ولترسيخ حقائق العمل السياحي وتوسيع قاعدته ؛ التوسيع في عمليات التسويق والترويج في اسواق مستحدثة والتركيز على السياحات النشطة والجديدة وتنمية الهوايات وتطوير المناطق السياحية لخلق طلب جديد يتنامى سنويا ؛ توجيه بعض عناصر التنمية الزراعية والصناعية

للمساهمة في تلبية متطلبات التنمية السياحية وتقليص فرص الاستيراد ؛ دعم وتشجيع جميع الصناعات التقليدية والشعبية وصناعة التحف والهدايا التذكارية والمقتنيات السياحية ، وتطوير هذه الامكانات في جو من الاصالة وزيادة فرص تسويقها وبيعها ؛ تشجيع الاستثمار في المشروعات السياحية وتحديد فرصها وخاصة في المشروعات المشتركة محليا واقليميا ، لخلق مؤسسات وسلاسل وشركات كبيرة الحجم لتكون في مستوى الشركات الاجنبية المماثلة من حيث الكفاءة وامكانات التوسع ومستوى الاداء ؛ زيادة فرص التعاون السياحي الفني والتقني وتوثيقه بين الاقطار العربية مع الدول والمنظمات السياحية او ذات الصلة بالعمل السياحي ؛ زيادة قدرة الدولة (الحكومة) في التنمية السياحية وايجاد الجهاز الرسمي القادر من الناحيتين القانونية والتنظيمية على تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات الانمائية وتزويده بالمنظمات الادارية والفنية ورفع مستويات ادائها .

التنسيق والتعاون السياحي العربي

اتخذ التنسيق والتعاون السياحي العربي عددا من الاشكال والصيغ التالية :

أولا : الاتفاقيات السياحية والتجارية والاعلامية

أ ـ اتفاقيات ثنائية : وتبين نصوص هذه الاتفاقيات بين الاقطار العربية اشتمالها على اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنمية مصالحها المشتركة في مجال السياحة والعمل على اقامة علاقات اوثق و توطيد اواصر التعاون لتحقيق الاهداف التالية : تقديم تسهيلات (على نطاق اكبر) تتسم بالمرونة تجاه اجراءات السفر وتذليل العقبات التي قد تعيق الحركة السياحية بين البلدين ؛ تشجيع تبادل الافواج السياحية لمواطني كل من البلدين ؛ تشجيع رحلات الافواج السياحية من الدولة الثالثة ؛ الاستفادة من الخبرة المتوافرة في كل من البلدين في مجالات التخطيط السياحي والصناعي الفندقية والتدريب المهني والدعاية السياحية ؛ التعاون على نطاق واسع في مجال المواصلات والنقل ؛ تقنين النظم السياحية والتصنيف الفندقي .

ب ـ اتفاقيات الاقاليم السياحية : وقد تمثل هذا الاتجاه في اتفاقية اقليم الاردن وسوريا ولبنان وينص على مايلي : تقديم تسهيلات على نطاق واسع تتسم بالمرونة تجاه اجراءات السفر وتذليل العقبات الجمركية والمالية والادارية التي قد تعيق الحركة السياحية بين الاقطار الثلاثة والعمل على توحيد تلك الاجراءات وتسهيلها ؛ تشجيع وتسهيل تبادل الافواج السياحية لمواطني الاقطار الثلاثة وخاصة رحلات الشباب واقامة المخيمات اللازمة لهم ؛ تبادل الخبرات والمعلومات المتوافرة في الاقطار الثلاثة في مجالات التخطيط والتسويق السياحي و الصناعة الفندقية والتدريب المهني والدعاية والدورات السياحية وغيرها ؛ العمل على توحيد القوانين والانظمة السياحية ؛ يتعاون الاطراف الثلاثة في تطوير المواقع السياحية في بلادها ووضع المشاريع والبرامج السياحية المشتركة لاجتذاب السياح ؛ اعداد برامج دعائية سياحية مشتركة للاقطار الثلاثة وتبادلها ؛ التنسيق التام بين اجهزة السياحة لتنظيم حملات للتوعية السياحية داخل الاقطار الثلاثة ؛ اعداد برامج مشتركة لدعوة رجال السياحة والاعلام لزيارة الاقطار الثلاثة ؛ الاشتراك في المعارض والمؤتمرات السياحية الدولية والتنسيق بينهما ضمن اطار الاتحاد العربي للسياحة .

ونصت المواد الاخرى على : العمل على ابراز اهمية المنطقة من النواحي الاثرية والتاريخية

والحضارية : تعمل الاقطار الثلاثة على وضع وتنسيق برامج للمغتربين ، في اقامة المؤتمرات الدورية وتنظيم الرحلات السياحية المشتركة لهذه الاقطار ، وتجنيد طاقاتهم وامكاناتهم في مجالات التنمية المختلفة : التعاون مع شركات الطيران في الاقطار الثلاثة للاستفادة منها في مجال الاعلام والدعاية السياحية في الخارج : تشجيع تبادل فرق الفنون الشعبية والمهرجانات السياحية والاستفادة من خبرات المتخصصين في هذه الميادين : العمل على تقديم التسهيلات اللازمة للنقل السياحي بين الاقطار الثلاثة ووضع الترتيبات الخاصة بذلك والاتفاق عليهافي اللجنة المشتركة .

وهناك مشروع اتفاقية اخرى لاقليم الخليج العربي (المقترح من الامانة العامة والذي عرض على اجتماع وزراء الاعلام بدولة الامارات العربية) . وتنص هذه الاتفاقية على ان تتخذ الدول الاطراف جميع الاجراءات اللازمة بهدف تنشيط وتوسيع التعاون والتبادل السياحي فيما بينها وذلك من اجل تنمية مصالحها المشتركة في هذا المجال . وتحقيقا للهدف تقوم الدول بالآتي : تحديد وتقييم امكانات ومستويات الجذب السياحي في منطقة الخليج العربي ؛ تحديد المشاكل السياحية في المنطقة ؛ دراسة وتقويم الطلب السياحي للمنطقة ؛ رسم سياسة عامة شاملة لدول المنطقة ووضع اولويات التنفيذ ، تحديد واضح لمتطلبات تنمية السياحة في دول المنطقة ؛ تحديد الاساليب والوسائل اللازمة لتنفيذ اهداف التنمية السياحية .

وتنفيذا لأغراض هذه الاتفاقية وتسهيلا لوضعها موضع التنفيذ تقوم الاقطار الاطراف في هذه الاتفاقية بالآتي : توحيد وتيسير اجراءات السفر ؛ تشجيع وتسهيل تبادل المجموعات السياحية لمواطنيها ؛ تبادل المعلومات والخبرات في مجالات التخطيط والتسويق السياحي والصناعة الفندقية والتدريب المهني والدعاية والدورات السياحية وغيرها ؛ العمل على توحيد القوانين والانظمة المتعلقة بالسياحة ؛ التعاون في تطوير المواقع السياحية ووضع المشاريع والبرامج السياحية المشتركة لاجتذاب السياح ؛ اعداد برامج دعائية سياحية مشتركة ؛ التنسيق التام بين اجهزة السياحة لتنظيم حملات التوعية السياحية داخل هذه الدول ؛ اعداد برامج مشتركة لدعوة رجال السياحة والاعلام لزيارة الاقطار الاطراف ؛ الاشتراك في المعارض والمؤتمرات السياحية الدولية والتنسيق التام فيما بينها ضمن اطار الاتحاد العربي للسياحة ؛ اقامة الاسابيع السياحية والمهرجانات وبرامج الترويج في الاقطار الاطراف في هذه الاتفاقية لابراز النواحي الحضارية والثقافية والفلكلورية والفنون الشعبية .

وهناك تعاون اقليمي سياحي ينطلق من اتفاقية التعاون الاقتصادي بين اقطار المغرب العربي (المغرب ، الجزائر ، تونس) ضمن اطار التعاون العام .

جـ ـ اتفاقيات التكامل : وقد برزت مؤخرا اتفاقيات سياحية اكثر طموحا من الاتفاقيات الثنائية سميت اتفاقيات التنسيق والتكامل تمثلت بداياتها الاولى في السودان ومصر ثم سوريا والاردن مؤخرا .

وتنص مثلا اتفاقية السودان ومصر على ما يلي : تقديم تسهيلات على نطاق اكبر تتسم بالمرونة تجاه اجراءات السفر والدخول والاقامة وتذليل العقبات التي قد تعيق الحركة السياحية تمهيدا لالغاء تأشيرات الدخول ؛ تشجيع تبادل الافواج السياحية لمواطني كل من البلدين ؛ تشجيع رحلات الافواج السياحية من الدولة الثالثة ؛ الاستفادة من الخبرة المتوافرة في كل من البلدين في مجال التخطيط السياحي والصناعة الفندقية والتدريب المهني والدعاية السياحية ؛ التعاون على نطاق

اوسع في مجال المواصلات والنقل للاغراض السياحية ؛ تشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية المشتركة في مجالات السياحة والفنادق طبقا للقوانين السارية في كل من القطرين ؛ تنشيط دور اجهزة الاعلام في القطرين في رفع الوعي السياحي للمواطنين .

ثانيا : الاتحادات والمنظمات العربية الاقليمية

برزت الحاجة للتنسيق عن طريق قيام اتحادات وروابط للاجهزة الرسمية وفعاليات القطاع الخاص . فكان الاتحاد العربي للسياحة ١٩٥٤ ، والذي يضم وزارات ومصالح واجهزة السياحة الرسمية العربية ورابطة مكاتب السياحة التي خلفها اتحاد منظمات مكاتب السياحة العربية في بيروت كجهاز يضم قطاع وكلاء السياحة والسفر ، والاتحاد العربي للنقل الجوي (بيروت) في اوائل الستينات الذي يضم شركات الطيران العربية ، والاتحاد العربي لاندية السيارات والسياحة (القاهرة) والاتحاد العربي للفنادق (القاهرة) . كما ظهر مجلس الطيران المدني للدول العربية الذي يضم اجهزة الطيران المدني لرسم سياسة الطيران المدني وتدعيم دوره في تنمية وتنشيط السياحة العربية .

ثالثا : اجتماعات وزراء السياحة العرب

وقد كرس وزراء السياحة العرب في اول اجتماع لهم المبادىء والخطوط العريضة لسياسة السياحة العربية في التخطيط والتسهيلات والتنمية والتطوير والترويج والتسويق والابحاث . كما تابع المؤتمر الثاني تنفيذ هذه المبادىء والقواعد وفق اطار اولويات ، ويتوقع عقد المؤتمر الثالث لنفس هذه الغايات وتشكيل الاجهزة والمراكز والمؤسسات الضرورية لمسيرة السياحة العربية .

رابعا : الجهود على الصعيد الدولي

أ ــ تنسيق المواقف العربية في المؤتمرات والمحافل والمعارض الدولية السياحية وتكاتف الجهود في القضايا المشتركة والفردية ، وذلك في اجتماعات المنظمات الدولية والاقليمية السياحية مثل(الأيوتو) منظمة السياحة العالمية الآن ومنظمة السياحة الامريكية (الاستا) والاتحاد الدولي لمنظمات مكاتب السياحة (الاوفتا) وغيرها .

ب ــ لجنة الشرق الاوسط التابعة للمنظمة العالمية للسياحة وقد ظهرت في اعقاب حل لجنة الشرق الادنى والتي تضم عشرة اقطار عربية في المشرق العربي الى جانب مصر وليبيا ، اذ ان الدول العربية في افريقيا اعضاء في منظمة اللجنة الافريقية للسياحة .

وهناك خمسة عشر قطراً عربياً اعضاء في المنظمة العالمية للسياحة الى جانب تمثيلها بصفة منتسب الى معظم المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بالشؤون السياحية ، كما يشارك القطاع الخاص ، هو الآخر على مختلف فعالياته بعضوية المنظمات الدولية السياحية المعنية . وذلك بالصفة التي تخوله حق الانتساب اليها سواء كعضوية منضمة او عاملة .

وقد نشطت المنظمات والاتحادات العربية السياحية بعقد الاجتماعات واتخاذ القرارات والتوصيات وتطبيق وتنفيذ نسبة كبيرة وعالية منها ، كما اصطدم البعض الاخر بقرارات تحتاج الى وقت اطول ، ودراسة اوسع وطموح واقعي ابسط يسهل تنفيذه ومعالجته .

خامسا : دعم الجامعة العربية والاجهزة المنبثقة عنها للعمل السياحي

تم مؤخرا ايجاداداره للسياحة في الشؤون الاقتصادية وقيام تنسيق وتعاون مع وبين الاتحاد العربي للسياحة وادارتي الاعلام والمواصلات في الجامعة العربية ، ومن جهة ثانية ، بذل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية جهوداً واضحة في العناية بقضايا السياحة والطيران . وتضمنت ابرز جهوده في هذا المجال ، في دراسة مشروع الشركة العربية للسياحة ومشروع اتخاذ الخطوط الجوية العربية العالمية (بديلا لمحاولات الكونسورتيوم السابق) الى جانب جهود مخلصة في مجال الاحصاء واستخدام البطاقة الموحدة وغيرها .

والنتيجة هي اننا ما زلنا بحاجة لبلورة وتجسيد وتنفيذ الخطوط العريضة للسياسة السياحية العربية والاعداد لانطلاقة منسقة وشاملة ومتجاوبة مع استراتيجية ومرتكزات العمل السياحي العربي . فقرارات وتوصيات المؤتمرات السياحية كانت اعرابا واعيا عن المهمة السياحية العربية ، وتوكيدا لاهمية دورها وجدواها ، وانسجاما واثقا وصحيحا مع الاهتمام الدولي بالسياحة . فقد تكرست الحقائق الرئيسية لتطوير وتنمية هذه الصناعة النامية لبلادنا وتم وضع قواعد التخطيط وعمليات المسح السياحي المحلية والاقليمية ، ووضع استراتيجيات التسويق والترويج والتوعية ، والتركيز على دور التنسيق والتكامل والتدريب وتخفيض اجور النقل والاهتمام بانواع السياحة الحديثة وتنسيق التعاون بين الفعاليات السياحية العربية والدولية ، وتوثيقها ورفع مستوى التجهيز والاهتمام بالخدمات والتسهيلات السياحية وتحديد الطلب والعرض السياحي ودور الحكومة والقطاعين العام والخاص وقواعد الاستثمار السياحي والتمويل . كما كانت قرارات وتوصيات مؤتمرات الفعاليات السياحية في القطاع الخاص تركيزا علميا وعمليا على الناحية التكنيكية والفنية في نشاطها ومهماتها .

ومن هنا تتضح ضرورة ايجاد سوق سياحية عربية مشتركة تنطلق من ابعاد اهداف الاسواق المشتركة لايجاد هذا التكتل الجزئي على هذا القطاع الهام في النشاط الانتاجي التصديري دون ان تتعارض مع اتفاقية السوق العربية المشتركة .

فالوطن العربي يشكل وحدة سياحية متكاملة انطلاقا من مفاهيم الوحدة و التكامل واعتمادا على منطق واتجاهات السياحة الحديثة . وتنقسم هذه السوق الى وحدات تسويقية متعددة تلفت نظر السياح في جميع انحاء العالم وتتجاوب مع رغباتهم وتطلعاتهم وتتجاوب السوق السياحية العربية مع الاسس التالية :

١ ــ الاتجاه الدولي لحركة السياحة العربية في زيارة مجموعة بلدان بدلا من زيارة بلد واحد . وفي هذه الحالة تعم في المنطقة العربية بتكاملها السياحي الواحد ، اخصب تربة للتجاوب مع هذا الطلب لامتدادها الجغرافي والسياسي والقومي من جهة ، ولموقعها الى جانب الاسواق السياحية الرئيسية المصدرة والمستقبلة للسياح في الدورات السياحية القصيرة والمتوسطة في ظل حصر الاسعار وتكامل عناصر الجذب والمعلومات السياحية ، من جهة اخرى .

٢ ــ مواجهة القضايا الرئيسية للعمل السياحي في موضوع التسويق والترويج والتخطيط والتنمية الحديثة تحتاج الى هذا التجمع والتكتل الاقليمي ضمانا لتحقيق الغايات التنموية في اطار الاستراتيجية الشاملة للسياسة السياحية العربية .

٣ ــ الافادة من السياحة كصناعة خدمات وتصدير ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

من جهة تدعيم الشخصية السياحية العربية الدولية وتحسين مركزها التنافسي كخطوة رئيسية نحو التكامل السياحي المنشود في اطار التنسيق والتعاون في جميع مجالات هذه الصناعة .

السياحة والسوق المشتركة

لامجال هنا في هذا البحث للحديث عن تاريخ قيام التكتلات الاقتصادية او ظهور فكرة التكامل في الادبيات الاقتصادية او تعداد او تحديد صورها . اذ ان البحث هنا ينصب على توفير اسلوب جديد للعمل السياحي العربي ، يلائم اوضاعنا وواقعنا القومي ، ويؤمن بدرجة او بأخرى ازدهار الاقتصاد العربي ، وتنمية الثروة السياحية . فمقومات التكامل متأصلة في كل نشاط لامتنا وفي جميع المجالات بالنظر لتوافر مبادىء التكامل في عناصر الانتاج العربي عموما .

ولكننا عند الحديث عن قضايا التعاون العربي لابد من التطرق والخوض في اوجه التكامل الاقتصادي لاهمية دوره في الاسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما لاحظنا ذلك في دور التكتلات التي ظهرت في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، سواء على مستوى منظمة التجارة الاوروبية الحرة (الايفتا) او السوق الاوروبية المشتركة ، او مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) والتي فرضت مفاهيم التجمع الاقليمي وتحقيق عمليات التكامل الاقتصادي لدفع عملية التنمية ، انطلاقا من مزايا التكتل والتكامل . وتتلخص هذه المزايا بشكل عام في الامور التالية : استخدام افضل للموارد الاقتصادية وزيادة في القوة التفاوضية مع التكتلات الاخرى ، وامكانية التخصص وتقسيم العمل (والتي بدونها تصعب اقامة المشروعات في الصناعة الحديثة ذات المرونة العالية) والوفورات التجارية في التسويق والنقل (لمعالجة عقبة صغر حجم الاسواق في الدول النامية) وامكانية الاستفادة من النواتج الثانوية للمشروعات المشتركة الكبرى ، وامكانية استخدام احدث المنجزات التكنولوجية ، وعلى مستويات الخبرة الفنية وامكانية تغطية النفقات الباهظة للبحث العلمي والتدريب ، واخيرا تخفيض مستوى التكاليف الثابتة لوحدة الانتاج نظرا لكبر حجم السوق . وبمعنى اخر السعي وراء الاثر الانتاجي والاثر الاستهلاكي والاثر التجاري والاثر الاداري للتكامل والتكتل .

وكما ان التكامل في الاقطار العربية له مرتكزات نظرية ومبررة وتطبيقية ، فان التكامل تتجلى اثاره وصوره اكثر وضوحا في الصناعة السياحية العربية لتأكيد دورها في دفع عملية النمو .

امام ادراكنا لما في اقطارنا من ثروات وطاقات سياحية ، وفي ضوء تزايد تعقيد عملية التصنيع والتطورات السريعة في مشروعات الصناعات ذات اقتصادات الحجم الكبير ، فان قيام السياحة العربية بدورها الانمائي يستدعي بحث انظمة السوق كاملة لتأخذ بتنوع وضخامة الموارد السياحية الهائلة وذلك استجابة لحاجة موضوعية ، لا لرغبة طارئة او لطرح شعارات . ومن هنا فان موضوع قيام سوق سياحية عربية مشتركة يجب ان ينطلق من وجود مجالات اقتصادية وفنية ، تتحرك فيها عوامل الانتاج السياحي ، ليكون هذا السوق عاملا رئيسيا من عوامل التنمية كنتيجة لاتساع السوقالعربية وزيادة وتنوع الموارد او المقومات السياحية وخلق انشطة اقتصادية جديدة واقامة صناعات سياحية متقدمة ... الخ . ومن هنا فالسوق السياحية العربية المشتركة عملية استكمال تكامل القطاع الاقتصادي بكافة فروعه الانتاجية بابعاد جديدة تستقي مصادر نجاحها من اهمية السياحة وثبوت جدواها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهي عملية تنمية جديدة في هذه

المرحلة من التعاون الاقتصادي العربي لقيام خطة تنمية متوازنة بين القطاعات الزراعية والصناعية والحرفية في اطار تنسيق السياسات وخطط التنمية .

وتعكس السوق السياحية العربية المشتركة احد المعاني الكبيرة لاحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وتنسجم مع مبدئي التدرج والتخطيط اساسا في تحقيق الاهداف الكبرى ، وتنسيقا واعيا مع استراتيجية التنمية العربية وتنظيم العمل العربي المشترك واهداف التكامل الاقتصادي . وتنطلق هذه الدعوة من ان التكامل لا يعني (او هو مقصور على) تحرير التجارة فقط بل ان التكامل يجب ان يكون في جميع عوامل الانتاج الوفيرة والمتنوعة ويشمل جميع الفعاليات الاقتصادية ومنها السياحة ، ولا بد اذن من ان يسير التكامل في الانتاج جنبا الى جنب مع التجارة .

ومن هنا فالسوق السياحية يجب ان تستهدف تطوير المنتج السياحي ، وبمعنى اخر خلق الجهاز الانتاجي المتقدم للسياحة العربية في اطار من استراتيجية محددة ومعينة للتنمية السياحية . فالسياحة العربية ليست امكانات متنافسة بل مكملة لبعضها ، ولهذا فهي تتطلب ظروف الاسواق ، وهي متكاملة ايضا من حيث القوة البشرية ، ومن حيث الموارد الطبيعية . ولهذا فخلق السوق السياحية ضرورة اقتصادية ايضا نظرا للمزايا والفوائد العديدة التي تعود على منطقتنا التي تتمتع بموارد وامكانات سياحية هائلة .

ان قيام السوق السياحية العربية نتيجة حتمية للتفاعل بين العوامل الطبيعية والسياحية والعوامل المكتسبة ، لأنه يتضمن درجة كبيرة من التعاون والتنسيق في القطاع السياحي ، اذ يشمل تجميع وتنظيم السياحات والنظم والادارات الاقتصادية السياحية ، المتعلقة بصناعة السياحة او فروعها ، او انشطة معينة داخل كل فرع . والسوق السياحية عملية ديناميكية ، تشتمل كذلك على تطوير العلاقات السياحية ، فيما يخص الانتاج والتمويل والتسويق والترويج وتقسيم العمل ، وفق برنامج محدد ، يستجيب للظروف الاقتصادية الداخلية والاقليمية العربية والدولية ، وخلق ظروف سياحية اكثر ملاءمة في جميع المجالات والمتطلبات والاحتياجات . وتستهدف السوق السياحية العربية ، اذن ، تعميق قاعدة التعاون الاقتصادي من خلال توسيع وتنشيط القطاع السياحي الانتاجي والتصديري ، واستغلال امثل وافضل لمصادر هذه الصناعة وامكاناتها الهائلة ، في تجاوز لمحدودية اثار الاتفاقيات السياحية او التجارية المعقودة ، والتغلب على محدودية السوق المحلية وهو في نفس الوقت استجابة تامة لاتساع السوق السياحية الاقليمية والدولية ، رأسيا وافقيا . وبمعنى اخر فالسوق صيغة جديدة للتكامل والتعاون الاقتصادي التي اشير اليها في استعراض صور التعاون الخمسة في اطار ما حدده المختصون لصور التعاون وغير ذلك من مفاهيم وصيغ في أدبيات الفكر الاقتصادي العالمي،للحصول على مزايا التكامل في زيادة المنافع الاقتصادية .

والسوق السياحية العربية المشتركة هي اذن خطوة جادة متوسطة من حيث الباعث والوسائل والشكل والمحتوى ، بين الاندماج القطاعي لفرع الاقتصاد والاندماج الوظيفي التدريجي للاقتصاد برمته ، في تنسيق وانسجام مع السياسة الاقتصادية العربية ، للبلوغ الى هدف الوحدة الاقتصادية العربية . فاهداف هذه السوق ستدعم (حتمية) التصنيع لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاندماج العربي وتجنيد الاقتصاد السياحي لرفع الاقتصاد العربي ، ليكون في نطاق الاقتصاد العالمي من جهة وفي صورة التحكم الكامل لهذه الاقتصادات من جهة ثانية . كما ان السوق ضرورة تحتمها روح العصر في ظهور التكتلات ، والافادة من دور السياحة الايجابي في مرحلة التنمية العربية . في ضوء

النظرية الانمائية الحديثة التي تنادي بان التنمية ليست مجرد عملية تحقيق زيادات في احجام الدخل القومي ، من خلال وتائر النمو ، وانما هي عملية يتم بموجبها تحقيق زيادات واسعة ، وعلى مدى طويل ، في بنية وامكانات ومستويات انجاز مختلف اوجه النشاط الاقتصادي ، والاجتماعي ، والتربوي ، والعلمي ، والثقافي ، والتقني والسياسي والعسكري.فنظرية التنمية العربية يجب ان تركزعلى احداث التنمية ، كعملية تغيير اساسي في بنية واحجام ومستويات مختلف اوجه النشاط في المجتمع . فهي ليست مجرد اقامة عدد من المشروعات .

وتلعب التكتلات الاقتصادية العربية دورا ايجابيا في حركة التوحيد القومي وتسريع وتائر النمو الاقتصادي . والوطن العربي غني بموارده الطبيعية والبشرية (بقسميها) « العمل وتنظيم الادارة »، والرأسمالية ، فكلما ازداد حجم السوق عظمت المكاسب التي يحققها العالم من جراء التكامل ، وكلما عظمت الزيادة النسبية في حجم السوق الخاصة بكل دولة متكاملة ازدادت الفائدة التي تجنيها البلاد المشتركة ، نظرا لزيادة الانتاجية الى مدى اكبر . وعلى هذا فقيام السوق السياحية العربية المشتركة يجب ان يكون تجديد دعوة بقية الدول العربية للانضمام لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارها اطارا مرنا وملائما للعمل الاقتصادي ، وتأييدا لمبادىء سياسة التنسيق والتعاون في مجالات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لان قيامها يقع في اطار الاستراتيجية الكاملة (والشاملة) لاستغلال الثروة السياحية العربية ، والافادة القصوى منها ، من خلال اسس تعاون عربية جماعية موحدة ، بتصميم جيد وقابل للتطور .

والسوق كذلك نقطة جادة للاسراع في الانتقال من مرحلة التخطيط الى التنفيذ ، في ترسيخ اسس التكامل الاقتصادي العربي ، بكل فروعه ونشاطاته ، من خلال خطة منسقة ، ومتوازنة ومخططة تتلاءم مع حاجات التنمية من جهة وتوسيع قاعدة الانتاج السياحي العربي من جهة ثانية ، وتتواجب تماما مع مرحلة التنمية السياحية العربية الحالية .

وهناك سبب اخر ، وهو توافر المصالح المتكافئة في المنافع الاقتصادية والاجتماعية في الحقل السياحي بشكل لا يخلق احتكارا في هذه الصناعة ويحد من المنافسة ويراعي مستويات النمو السياحي على المستويين الاداري والاجتماعي . وتؤكد السوق كذلك اهمية مشاركة القطاعين العام والخاص السياحيين وضرورة تبادل الخبرات والمهارات مع التركيز على ان هذه السوق لن تحد من اساليب التعامل الاقتصادي الاخرى ، انفراديا او ثنائيا او جماعيا ، بل هي تدعيم وتأييد لها .

كما ان قيام السوق يأتي انسجاما مع ما تقوم به المؤسسات القائمة حاليا في بحثها عن محتوى جدي لعملها واعادة النظر في اهدافها ووسائلها ، في ضوء تعدد المؤسسات والمنظمات ، ذات الصبغة القطاعية والتنفيذية . فالسوق السياحية العربية المشتركة مواجهة فعالة وعملية لابرز مشاكل الاقتصاد العربي في اختلال توزيع الثروات والدخول ، والاعتماد على سلعة او سلعتين في الناتج القومي ، والتصدير وقصور الصناعة بسبب ضعف الهياكل الاساسية وتخلف الاساليب الفنية والتكنولوجية في اغلب الدول ، وضيق السوق لانخفاض معدل الادخار المحلي والاعتماد الكبير على الاستيراد من الخارج ، وتوافر موارد طبيعية غير مستغلة بدرجة كافية.وسيكون بامكان السوق تركيز دراساته واهتماماته (الشاملة) للقضايا السياحية (بالداخل والخارج) والتخفيف الى ابعد الحدود من الاعتماد على التمويل الاجنبي ، ومنح الحوافز والاعانات واستبعاد السيطرة الاجنبية على المؤسسات السياحية الكبيرة ، وتوجيهها نحو خدمة المصالح العربية القومية والتجارية معا ،

والتخلص نهائيا من عدد كبير من المخاوف والشكوك ، المحلية والعربية والدولية ، التي تثار بصدد الدخول بمشاركة فعالة في ميدان العمل السياحي تمويلا واستثمارا .

واخيرا فان غايات هذه السوق السياحية ، شأنها شأن غايات الاسواق المشتركة الاخرى بصورة عامة ، هي زيادة التعاون السياحي بين الدول الاعضاء ، والتمهيد لذلك بالتوفيق والتنسيق بين السياسات والتشريعات وغيرها ، وايجاد تكتل عربي سياحي ، واقامة المشروعات المشتركة ، والعمل على تحقيق التخصص السياحي الاقليمي داخل المنطقة العربية ، وتوسيع الوحدات السياحية انسجاما مع متطلبات التسويق والترويج والتخطيط الحديثة وتقسيم العمل السياحي ، في اطار تكامل يستخدم الموارد والمقومات السياحية والمادية والبشرية .

المرتكزات الرئيسية لقيام السوق السياحية العربية المشتركة

ان ترابط اجزاء السوق السياحية العربية الى درجة الاندماج يشكل القاعدة الرئيسية لمرتكزات هذه السوق وخاصة من ناحية السياحات التقليدية والحديثة والخدمات والتسهيلات السياحية والتجهيز والنقل السياحي بكافة فروعه وفعالياته وتحقيق انسجام وشمول في اي برنامج سياحي . وليس هناك اختلاف في هذه الاسواق بقدر ما هو تكامل تحتمه طبيعة ومتطلبات البرامج السياحية وبشكل لا يتأثر كثيرا باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما هو الحال في القطاعات الاخرى .

كما ان السوق سوف تلغي (تدريجيا) تعقيدات الاجراءات الجمركية والنقدية والصحية وتقدم مجموعة خدمات وتسهيلات متطورة ومنسجمة مع التوسعات الحديثة ، الى جانب انها ستقدم منتوجا سياحيا ، متنوعا ومتوسعا ومغريا ومتكاملا في اطار البرامج والمشوقات السياحية باسعار تكاد تكون متقاربة (ان لم تكن موحدة في خطوطها الرئيسية كاسعار الرحلات الجماعية والعارضة والشاملة) انطلاقا من التنسيق الكبير في مستوى الخدمات والنشاطات الاخرى واجراء الابحاث التخطيطية والتنموية وعمل الحملات السياحية الترويجية والتسويقية ومرتكزات السياسة السياحية عموما ، فيما يخص المنتج والعرض والامكانات السياحية التي سيتولاها هذا السوق والتي تتلخص في توافر الامكانات السياحية الطبيعية (موقعا ومناخا وعناصر جذب ومشوقات سياحية) وامكانات سياحية مادية وبشرية وامكانات سياحية ثقافية وتاريخية وخدمات وتسهيلات نجدها في مجموعة الاسواق السياحية العربية المحلية .

ومن جهة ثانية فان السوق ستكون حلقة ضبط لمجموعة البرامج والمشروعات السياحية ومنها : قيام الشركة العربية للسياحة (مشروع مقدم لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية) التي ستقوم بانشاء وادارة مجموعة من المشروعات السياحية الايوائية والترويجية وسلسلة من مكاتب وكالات السفر والسياحة في الداخل والخارج ، لبيع البرامج السياحيةوبجميع الاعمال التي تحقق الغرض من انشاء هذه الشركة بما في ذلك اتخاذ التدابير الملائمة لتأمين النقل السياحي بمختلف وسائله بين الاقطار العربية وبقية اقطار العالم ، كما ستتولى اجراء مسح سياحي شامل واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروعاتها ؛ قيام المنفذ السياحي العربي ، وهو المشروع الذي تبناه اتحاد منظمات مكاتب السياحة العربية ويفتقده العمل السياحي العربي منذ امد طويل ؛ قيام الشركة العربية الافريقية للفنادق في اطار الاتحاد العربي للفنادق لانشاء الفنادق ؛ قيام عدد كبير من الشركات او

المؤسسات العربية برؤوس اموال كبيرة لغايات سياحية محلية اساسا أو برأسمال عربي في اطار مساهمة مصالح رسمية حكومية ومؤسسات وممولين في عدد من الاقطار العربية في المغرب والمشرق العربي : المساهمات الجديدة بين مؤسسات عربية وغير عربية معا في مؤسسات سياحية تنموية وعمرانية سياحية .

وتشكل العناصر التالية ابرز المقومات الاساسية لاقامة السوق السياحية :

١ ــ اتجاه الاقطار العربية نحو التنمية السياحية الاقليمية والدولية بجهود حثيثة معضدة للتصنيع السياحي ، واستكمال السياحة العربية لكامل مقوماتها ومرتكزاتها الرئيسية كقطاع انتاجي يسرع بمعدلات التنمية ، والحرص على ضرورة تأمين استمرار نموها وتطورها وتدعيمها وتحسين الخدمات والتسهيلات كما ونوعا ووضع استراتيجية شاملة للسياسة السياحية العربية التي رسمتها مؤتمرات وزراء السياحة العرب .

٢ ــ الموقع الجغرافي (سياحيا) في منطقة (سياحية) هامة ، لقربها من الاسواق السياحية الرئيسية التقليدية المصدرة والمستقبلة للسياحة ووقوعها على الطرق الاستراتيجية السياحية الدولية بالنسبة للاسواق الحديثة .

٣ ــ توافر البنية الاساسية الرئيسية التحتية والبنية الفوقية السياحية الى حد كبير وتوافر وسائل النقل والمواصلات الحديثة جدا .

٤ ــ توافر الناحية التكنولوجية للبنية الحديثة لمعظم فروع الصناعة السياحية العربية ، والاخذ بمبادىء البحث العلمي التطبيقي المرتبط بالمشاكل الانتاجية والتنموية والتسويقية والتخطيطية في الميدان السياحي العربي .

٥ ــ البيئة المالية من خلال الاتفاقيات والمؤسسات والصناديق المالية والانمائية وقوانين الاستثمار المشتركة الثنائية والجماعية المصدقة والموقعة ، والتي تدرس حاليا في مجال تنشيط الحركة السياحية على مستوى الفنادق ومروجي السفر والنقل البري والبحري والجوي والتدريب السياحي والفندقي .

٦ ــ وجود نظم وقوانين تدعم الثقة باجهزة الاشراف والرقابة السياحية المالية والقضائية وتوافر معايير ومواصفات تنسيق وتوحيد الانظمة والقوانين الاخرى المنظمة للعمل السياحي .

٧ ــ الاستقرار الداخلي والبيئة الاجتماعية المنظمة للعمل السياحي . وهذه المرتكزات سوف تعين كثيرا في : توسيع وتنويع فرص الاستثمار السياحي وتوفير الظروف المشجعة وتزايد مصادر التمويل وجذب الفوائض المالية العربية : تجميع وتنسيق الخطط السياحية العربية والمراكز والاجهزة والمؤسسات التي تستهدف تطوير المنتج السياحي العربي وتقديم خدمات افضل باقل تكلفة : فتح فرص جديدة للعمالة العربية (ماهرة وغير ماهرة ونصف جاهزة) : دعم مادي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما توفره السياحة من فوائد مادية وغير مادية ، منظورة وغير منظورة ، والتي لا تقل عن حصيلة الصادرات السلعية في تأثيرها الايجابي : الافادة من السياحة كبديل في حالات الضغط وتوتر العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية : مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها المصالح السياحية العربية في القطاعين العام والخاص والتي تفرضها الظروف الاقتصادية المتغيرة باستمرار

بسبب صغر حجمها وضعف امكاناتها المادية والبشرية ، وارتفاع تكاليف خدماتها وضعف خبرتها ودرجة تخصصها : تدعيم مبادىء السوق العربية المشتركة والعلاقات التجارية المتبادلة والمتطورة بين الدول العربية والاسواق الاخرى: تمهيد الطريق امام تحقيق اهداف قومية في افساح المجال بيسر وسهولة ، لابناء الامة العربية للتعارف والتزاور ، كخطوة اساسية في مزيد من التفاهم والاعتزاز القومي لخدمة القضية العربية .

وبامكان السوق ان يوفر الغايات الرئيسية التالية : تقسيم العمل السياحي تقسيما شاملا طبقا لاتجاهات التسويق والترويج الحديثة الاقليمية والدولية في استغلال الثروات والمقومات والامكانات السياحية بتخصص مدروس : استغلال ودمج القطاع السياحي في اطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكجزء اصيل منها تجاوبا مع اتجاهات التخطيط والتنمية الحديثة : توسيع السوق السياحية لتقدم مجالا وحجما امثل للمشروعات السياحية بكفاية انتاجية وتكاليف اقل : افساح المجال للصناعات والمشروعات والخدمات والتسهيلات 'لسياحية ان تتكامل افقيا وعموديا في رقعة جغرافية واسعة ووحدة قومية شاملة .

كما يمكن ان تكون الفوائد والمزايا التالية من ابرز المعاني لهذه السوق : الانتفاع بطاقة انمائية انتاجية متوافرة في قطاع السياحة بشكل فريد في المنطقة العربية تستهوي سياح (مستهلكي) العالم اجمع بالنظر لتكاملها ووفرة وجودها في مناطق الاقطار العربية جميعها ، انتفاعا فعالا وامثل يقوم على اساس التنسيق المشترك ومراعاة المصالح الذاتية لكل قطر : تحقيق مزايا التخصص والتقسيم في العمليات التنموية للسياحات الحديثة في المنتج السياحي العربي من خلال وفورات السوق العربية الكبيرة والتي تتألف من مجموعة اسواق متكاملة وغير متنافسة الى ابعد الحدود : اجراء التنسيق والتعاون في النشاط الانمائي والتمويلي الاستثماري السياحي المحلي والاقليمي العربي والدولي من خلال تخطيط علمي وقومي مدروس وشامل : تحقيق تكامل صناعي سياحي عربي من خلال فروع فعاليات الصناعة السياحية المتكاملة (سلعا انتاجية او سلعا استهلاكية) : تطوير وتنمية جميع مقومات الصناعة السياحية العربية اعتمادا على استغلال جميع وسائل الانتاج لتسريع قيام هذه الصناعة وتطويرها .

ان هدف السوق هو تدعيم التنمية السياحية المتنافسة وتشجيع الحركة السياحية من والى وفي المنطقة العربية ، من خلال تنفيذ استراتيجية السياسة السياحية العربية الشاملة ، وتنسيق السياسات المحلية .

ويختص السوق على وجه الخصوص برفع مستوى الخدمات والتسهيلات السياحية واجراء التنسيق والتعاون في مجالات التخطيط والتنمية والتسويق والترويج والتدريب والتشريع والابحاث والدراسات في اطار التكامل .

اما العضوية في السوق فتكون مفتوحة امام جميع الاعضاء بجامعة الدول العربية . وتراعى الاوضاع والامكانات المحلية للاقطار الاعضاء عند تطبيق انظمة السوق وقراراته وتوصياته ضمانا لسير السوق وفعاليته . ويجوز للاقطار العربية غير الاعضاء في السوق عقد اتفاق مشاركة مع السوق شريطة ان تسعى الى اتباع نهج ينسجم مع نهج مجموعة السوق في جميع الشؤون المشتركة ، وذلك من خلال اعلان رسمي كتابي يرسل الى امين عام الاتحاد العربي للسياحة الذي يبلغه بدوره للدول الاعضاء للاطلاع . وتعتبر هذه المشاركة مرحلة اولى للانضمام الكلي حيث يتحول عندها عقد

المشاركة الى عقد انضمام كامل . ويحق لهذه الدول المشاركة في رسم السياسة العامة للسوق كعضو متعاقد ، وليس لها حق الترشيح او التصويت . ويجوز للسوق الارتباط باتفاق مشاركة مع الدول او مجموعات الدول غير العربية او منظمات دولية او تكتلات اقليمية دولية ، معنية بالعمل السياحي مع المنطقة العربية ، وذلك بموافقة الدول الاعضاء .

الاطار المؤسسي للسوق

يدير السوق مجلس اعلى يتألف من وزراء السياحة العرب في الدول المتعاقدة . ويختص المجلس بالآتي : رسم وتنفيذ استراتيجية العمل السياحي العربي ؛ اتخاذ القرارات والتوصيات المتعلقة بتنشيط الحركة السياحية العربية في ضوء توصيات الهيئات والمنظمات السياحية العربية المعنية او ذات الصلة بالعمل السياحي ؛ الفصل في جميع القضايا التي تنشأ عن تطبيق اتفاقية السوق .

اما الوسائل والاساليب فهي : اعتبار السمة السياحية الممنوحة لدخول بلد واحد من البلدان المشتركة نافذة في البلدان المشتركة جميعا ، وبصفة مرحلية اعتبار السمة الممنوحة لدخول بلد من اقليم واحد من اقاليم السوق نافذة في بلدان الاقليم جميعا ؛ انشاء مكاتب وملحقيات سياحية موحدة في الخارج وفق اولويات التسويق ؛ تأمين حملات تسويق وترويج مشتركة في الصحف والمجلات العالمية ؛ توحيد بطاقات الدخول والخروج في البلاد المنظمة للسوق ؛ تأمين تسهيلات على حدود البلدان المشتركة ، والبدء بالتنسيق في المعلومات المطلوبة ، كمرحلة اولية فيما يخص اجراءات الامن العام والجمارك والاستراحات والجوازات والصحة ؛ الغاء السمات لرعايا البلدان التي لأقطار السوق فائدة سياحية منها ؛ منح رعايا البلاد المصدرة للسياح سمات مجانية ؛ انشاء شركات نقل برية وبحرية وجوية مساهمة مشتركة بين الاقطار العربية المنظمة للسوق ، وتأمين التنقل دون صعوبة او عائق ؛ السعي لاعتبار الاقطار المشتركة مجموعة سياحية واحدة ؛ اعتماد اسعار نقل محلية بين اقطار السوق وتطبيق اسعار نقل تشجيعية لرعايا بلدانها ، تسهيلا لتنقلهم بين الاقطار المنضمة اليها ؛ تأمين اقصى درجات التنسيق في الفعاليات والنشاطات السياحية وبصورة خاصة وسائل الايواء المختلفة .

وتتعاون الدول المنضمة الى السوق في الامور التالية : عمل برامج سياحية وزيارات ورحلات سياحية مشتركة ؛ انتاج وعرض المواد الاعلامية السياحية المشتركة ؛ اجراء التنسيق اللازم في القوانين والتشريعات المنظمة للعمل السياحي بلوغا الى درجة التوحيد بينها ؛ تنسيق الاعياد والمهرجانات السياحية في البلدان المعنية ؛ عمل الابحاث والدراسات والمسوح السياحية العربية المشتركة ؛ تنظيم برامج توعية منسقة في داخل البلدان المنضمة الى السوق ؛ تنظيم معارض دعائية سياحية مشتركة متنقلة ؛ انشاء فرق فولكورية مشتركة ؛ انشاء شركات سياحية مشتركة في مختلف الفعاليات السياحية وخاصة في مجال الايواء ومنفذي ومروجي السفر والسياحة ؛ اصدار « الشيك » السياحي بالتعاون مع الهيئات المعنية .

والامانة العامة للاتحاد العربي للسياحة هي الجهاز التنفيذي للسوق وتؤسس الاجهزة المعاونة التالية :

الجدول (١)

مجموع القادمين من السياح لبعض الاقطار العربية

١٩٧٠ ـ ١٩٧٥

الدولة/السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الاردن	٣٢١٦٥٧	٢٥٦٧٧٥	٢٩٢٠٤١	٣٠٧٧٤٤	٥٥٤٩١٣	٧٠٧٦٢٧
تونس	٤١٠٧٤٩	٦٠٨٢٠٦	٧٨٠٣٥٠	٧٢١٨٩٧	٧١٦٠٠٣	١١٣٨٥١
الجزائر	٢٣٥٨٥٣	٢٢٦٠٢٥	٢٣٧٢٤٢	٢٢٥٢١٠	٢٤٩٠٠٠	١٩٦٥٠٠
السودان	١٦٤٧٤	٢٢٧٢٦	١٧٢٧٨	١٩٠٨١	٢٤٨٨٦	٣٠٧٠٠
سوريا	٥٨١١٣٣	٥٩٢٤٧٣	٤٨٠٣٤٠	٤٤٩٨٠٤	٦١٧٧٢٧	٦٧٥٧٦٥
الصومال	١٠٠٠	١٠٣٧	٩٠٨٦	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—
العراق	٣٥٩٧٧٣	٥٨٩٨٥٧	٥٣٦٧١٧	٤٨٨٣٤٦	٥٤٤٨٠٠	٤٨٢٠٨٠
الكويت	٦٤٨٨٥	٥٨٦٥٩	٦٠٨٠٦	٦٤٨٤٦	٨٢٥٥٤	٨٧٩٠٢
لبنان	٨٢٢٣٥٦	١٠١٥٧٧٢	١٠٤٨١٥٩	٩٦١٢٩٤	١٤٤٩٩٤٠	—
ليبيا	٧٦٦٢١	١٣٣٢٩٧	١٦٥٦٧٩	٢٥٧٨٨٧	٢٩٥٩٨٤	٧٣٨٠٣٣
مصر	٣٥٧٦٦١	٤٢٨٠٦٢	٥٤٠٨٨٠	٥٣٤٨٤٦	٦٧٩٤٧٦	٧٩٣٠٦١
المغرب	٧٤٦٩٥٧	٨٢٣٢٥٩	١٠٦١٨٩٤	١٣٤٠٦٢٤	١٢٠٤٦٦٤	٤٤٨١٦
موريتانيا	١٩٧٠٠	١٦٩٠٠	١٠٢٩٨	١١٥٠٠	٢٠٢٠٠٠٠	٢٠٧٠٠
اليمن الشمالي	—	—	٥١٨٢	٦٢٨٧	٨٤٩١	—

الجدول رقم (٢)

اجمالي حركة السياحة العربية

(١) في ٦ اقطار (مصر ، ليبيا ، لبنان ، سوريا ، العراق ، الاردن)

١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
٢,٥١٩,٥٤٠	٢,٤٧٣,١٧٤	٢,٩٣٢,٣٦٠	٢,٨٩٩,٩٢١	٤,٢٤٢,٨٤٠

(٢) في ٤ اقطار (تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا)

١,٧١٢,١٠٠	٢,١٨٩,٩١٨	٢,٧٠٨,٤٧٠	٣,٠٥٩,٩٢٤	٢,٩٦٤,٦٦٧

(٣) الطاقة الايوائية في الدول العشر اعلاه

	الفنادق			الوسائل التكميلية (الاماكن)		
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
غرفة	٦٧٤٥٧	٩٣٤٣٢	٩٩٧٧٩	٣٤٦٥٤	٣٥٦٦٥	٣٧٦٧٣
سرير	١٧٣١٦٩	١٨٣٩٠٧	٢٤٧٣٧٤	—	—	—

الجدول رقم (٣)

حركة السياحة العربية الاقليمية (السياح العرب من مجموع الحركة)

الدولة/السنة		١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الاردن —	العرب	٢٢٣٣٨٧	٢٢٣١٤١	٢٤٤٠٠١	٢٥٨٥٥٧	٣٤٩٩٨٧	٤٣١١٤٢
	النسبة من المجموع	٪٦٩	٪٨٧	٪٨٤	٪٨٤	٪٦٣	٪٦١
تونس —	العرب			٩٢١٣٧	٩٦٧١٥	١٠٦٤١٤	١١٤١٣١
	النسبة من المجموع	--	—	٪١٢	٪١٣	٪١٥	٪١١
السودان —	العرب	٥٥٧٣	٧٣٣٠	٦٦٨٢	٥٦٨٣	٩٣٦٠	
	النسبة من المجموع	٪٣٤	٪٣٢	٪٣٩	٪٣٠	٪٣٨	—
سوريا —	العرب	٢٦٦٩١١	٤٦٣٩٠٧	٣٢٦٣١١	٣٠٥٢٧٣	٣٧٣٢٨٤	٢٩٨٩٦٠
	النسبة من المجموع	٪٦٣	٪٧٨	٪٦٨	٪٦٨	٪٦٠	٪٤٤
العراق —	العرب	٢٦٠٤٦٦	٤٦٩٠٢٩	٤٣٧٦٧٩	٣٨١٨٥٠	٤٦٦٢٧٤	٣٨٧٧٤٦
	النسبة من المجموع	٪٧٢	٪٨٠	٪٨٢	٪٧٨	٪٨٦	٪٨٠
ليبيا —	العرب	٤٩٦٣٦	١٠١٤٨٥	١٣٠٥٧٦	٢٣٠٢٥٨	٢٥٣٤٥٣	١٨٧٦٩٥
	النسبة من المجموع	٪٦٥	٪٧٦	٪٧٩	٪٨٩	٪٨٦	٪٧٩
مصر —	العرب	٢٣٠٨٠٣	٢٦٠١٦٩	٣١٣٩٦٠	٣٣٣٠٨٢	٤١٢١١٤	
	النسبة من المجموع	٪٦٥	٪٦١	٪٥٨	٪٦٢	٪٦١	
المغرب —	لعرب	١٠٩٢٧٦	١٣٦٠٦٥	١٧١٢٤٩	٢٢٠٦٠	١ ٨٧١٨	٥١١٣٨٨
	النسبة من المجموع	٪١٥	٪١٧	٪١٦	٪١٧	٪٢٦	٪٤١

● **صندوق الاعلام السياحي** : الذي يختص بتنشيط الحركة السياحية العربية وترويج المنتج السياحي وتعضيد الجهود التسويقية محليا واقليميا ودوليا لابراز الصورة السياحية العربية وخلق الطلب السياحي المتزايد .

● **الجهاز المركزي للتخطيط السياحي** : يتولى اعداد استراتيجية التنمية الاقليمية الشاملة وتأمين المساعدات الفنية ووضع الخطط السياحية الفنية وتحديد الاثار الاجتماعية والاقتصادية وابعاد التسهيلات والخدمات السياحية .. الخ .

● **مركز الابحاث والدراسات السياحية** : يتولى وضع الابحاث لكافة فروع هذه الصناعة ومدى تقدمها لاتجاهاتها وتياراتها واعداد الدراسات الجادة للقضايا المختلفة في العملية السياحية .

ويتطلب انشاء السوق اتخاذ قرار على مستوى اجتماع وزراء السياحة العرب ، ويغطي هذا القرار كافة عناصر ومقومات السوق السياحية العربية المشتركة ، ابتداء من تحديد المنتج السياحي ، ومستلزمات الطلب والعرض السياحي على مستوى الخدمات والتسهيلات ، ومرورا بمتطلبات الصناعة العربية الاخرى وفق منظور السياسة السياحية العربية لفعاليات القطاعين العام والخاص . على ان تشتمل مرتكزات هذه الاستراتيجية على الامور التالية الرئيسية : الايمان بجدوى العمل السياحي في الظروف الراهنة ومتابعة العمل السياحي حتى في الظروف غير الطبيعية : الاهتمام بالسياحة الداخلية والاقليمية : توثيق العلاقات السياحية بين البلدان العربية المتجاورة : تركيز الجهود لتنشيط السياحة العربية وضمان تنمية قطاع سياحي قادر على المنافسة الدولية : زيادة البرامج العربية للتسويق السياحي في الدول المصدرة للسياح : توفير تشريعات اقليمية ودولية تهدف الى تشجيع السياحة عن طريق زيادة الاجازات بانتظام توزيعها وانشاء صناديق التوفير للعمال وذوي الدخل المحدود : رفع مستويات التجهيز في النشاط السياحي والنشاط المكمل : التركيز على دور اجهزة السياحة الرسمية والمنظمات الدولية : الوجود العربي والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية : الاهتمام بعمليات التكامل والاندماج السياحي ، الاهتمام بزيادة وتنويع الطلب السياحي وخاصة السياحات الحديثة وتنمية الهوايات : الاهتمام بالمتخصص السياحي عن طريق وكالات سياحية متخصصة وبامكانات مختلفة لمواجهة الطلب الجديد : انشاء بنوك وصناديق خاصة للتنمية السياحية والاستثمار : الاهتمام بتوفير قدر كاف من التخطيط والرقابة على تطور صناعة السياحة في مجال المحافظة على البيئة والمصادر الطبيعية الاخرى المترتبة على التطور العفوي والارتجالي : اجراء التوازن بين السياحة والقطاعات الاخرى من الاقتصاد على المستوى المحلي والاقليمي : الاهتمام بالتدريب والتكوين السياحي □

● رأي

النفط والتنمية والتكامل الاقتصادي في منطقة الخليج

د . محمود عبد الفضيل
الاستاذ بالمعهد العربي للتخطيط ـ الكويت .

ان القضية الاولى والاساسية التي تفرض نفسها عند أية معالجة لقضايا الوحدة والتكامل الاقتصادي بين بلدان الخليج العربي تتعلق **بالنطاق التاريخي والجغرافي** لوحدة الخليج ، اذ أن الامور سوف تختلف تماما حول آفاق مسيرة التنمية والوحدة اذا ما كنا بصدد **المفهوم الضيق** لبلدان الخليج التي هي مجموعة امارات الخليج الصغيرة بمواردها الاقتصادية المعروفة أو بصدد **المفهوم الاوسع** للبلدان المطلة على الخليج والذي يشمل بلدين في منتهى الاهمية وهما العراق والسعودية . والسؤال الذي يهمنا في المرحلة الحالية ، وهو نو طابع اقتصادي وسياسي معاً : هل النفط والموارد النفطية المتوافرة ـ سواء بشكلها العيني المختزن أو في صورة الاصول المالية المتداولة ـ تعتبر عنصر وحدة ام عنصر تفرقة وتعميق للتجزئة في منطقة الخليج بمفهومها الضيق أو الواسع ؟

وفي تصورنا ان النفط رغم توافره ، وخصوصا في صورة الموارد المالية المتراكمة من عائدات النفط ، لم يلعب بعد دوراً ايجابياً في تحقيق الحد الادنى من شروط التكامل الاقتصادي او السياسي بين بلدان الخليج ، حتى على المستوى الاصغر دون الحديث عن المستوى الاكبر . فاذا اخذنا بالمفهوم الاصغر لبلدان الخليج ،ليشمل الكويت ودولة الامارات وقطر والبحرين وعمان فسنجد ان هذه البلدان تعاني من سمات ضعف مشترك في مقومات البناء الاقتصادي . اذ أنها بلدان تعاني من **نقص شديد في الايدي العاملة المدربة** ولا بد لها من الاعتماد على العمالة المستوردة والوافدة في تسيير جميع مناحي الحياة الاقتصادية سواء فيما يتعلق بالنشاطات الاستثمارية أو النشاطات الجارية . كما أنها بلدان تعاني من ضعف شديد في القاعدة الزراعية وبالتالي ، فانها لا تستطيع ان تحقق الحد الادنى من مستلزمات الامن الغذائي لنفسها . كذلك فانها مجتمعات يمكن تسميتها بأنها « اقتصادات ريعية » ، تعيش بالدرجة الاولى على عوائد النفط الخارجية ، تلك العوائد التي يتحدد حجمها المطلق وقوتها الشرائية وفقاً لعدد من العوامل تتحدد جميعها خارج نطاق الاقتصاد القومي وفي ظل اعتبارات اقتصادية ودولية متقلبة . ثم انها بالدرجة الاولى « اقتصادات استهلاكية » ، ولكن ليس بالمعنى الدارج او المتداول للكلمة وانما استهلاكية من خلال اعتمادها شبه المطلق على الاستيراد من الخارج ، حتى أن « انماط الاستهلاك الفردي » قد غدت مرتبطة ارتباطا عضويا باحدث سلع وانماط الاستهلاك التي افرزتها وتفرزها المجتمعات الغربية المتقدمة .

ولكن بقدر ما تعتبر هذه السمات والخصائص نقاط ضعف مشتركة ، فهي كذلك يمكن ان تعتبر

نقطة انطلاق للتنسيق والتكامل فيما بين بلدان الخليج . اذ ان هناك بعض الشروط المؤسسية الكامنة في طبيعة النظام الاقتصادي لبلدان الخليج تسمح بتحقيق حد ادنى من التنسيق والترشيد للوضع الاقتصادي الراهن ، ضمن القيود الهيكلية والسياسية التي نعرفها جميعا . ففي واقع الامر نجد ان تلك البلدان الخليجية تنهض اساسا على مبادىء « الاقتصاد الحر » ، اي لا توجد مشاكل تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي المعمول به باستثناء حالة العراق .

ويعتبر التجانس والتقارب في البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي النظـام القانونـي والتشريعي ، وفي طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي لبلدان الخليج العربي وعلاقته بالقوى الاقتصادية الخارجية ، بمثابة ميزة نسبية بالنسبة لمجموعات اخرى من الدول العربية التي تسعى للتكامل (مثل دول المغرب العربي) ، اذ أن تباين النظم السياسية والاقتصادية والتشريعية السائدة في كل قطر تقف كعقبة رئيسية وفي وجه مجهودات التكامل الاقتصادي .

بسبب وجود تلك السمات والخصائص الاقتصادية المشتركة بين الاقطار العربية المطلة على الخليج العربي فان المشكلات التي يحتمل ان تثور في وجه التعاون الاقتصادي بين البلدان المذكورة يمكن أن تكون محدودة بالنسبة للمشاكل التي قد تثار في حالة تكتلات اقليمية عربية اخرى . ففي حالة جدية الجهود وصدق النوايا لن تحتاج هذه الدول الى تغيير هياكلها الاقتصادية وتشريعاتها المالية والتجارية بشكل جذري ، الا في أضيق الحدود . كذلك فانه نظرا لضعف البنية وهياكل الانتاج في بلدان الخليج العربي (باستثناء العراق) **فان المشاكل التقليدية التي تعوق اقامة المناطق الحرة والاتحادات الجمركية لن تثور في حالة بلدان الخليج** نظرا لانعدام « آثار التحويل في مسارات التدفقات التجارية » والتي غالبا ما تتناقض مع السياسات والمصالح القطرية التجارية والانمائية . ولكن رغم ذلك فان اجراءات تحرير التبادل والتجارة على مستوى بلدان الخليج ستواجه مقاومة من فئات الرأسمالية التجارية الاحتكارية الكبيرة المتمركزة في نشاطات الاستيراد والتصدير في كل قطر خليجي على حدة .

وقد عبر البيان الختامي الصادر عن مؤتمر وزراء التجارة للاقطار العربية الخليجية الأول (المنعقد في بغداد خلال الفترة من ٢ ــ ٤ أكتوبر / تشرين أول ١٩٧٧) عن يقينه « بأن كافة المقومات والدواعي الاقتصادية اللازمة لقيام تعاون مثمر ومفيد تتوافر بشكل جيد يدعو للنظر بكل ثقة وتفاؤل الى امكانية قيام مجموعة اقليمية عربية متكاملة ــ في منطقة الخليج العربي ــ تعتبر من أغنى اقتصادات العالم الثالث ، وتمثل ركيزة رئيسية من ركائز التكامل الاقتصادي العربي الشامل . فالمنطقة الخليجية مجتمعة تمتلك الامكانيات المادية والبشرية والمالية بما في ذلك الثروات الزراعية والمعدنية الكبيرة الحجم والمتنوعة ، وتتوافر لديها الروابط القومية والدينية واللغوية والتاريخية ، وتقارب عادات وتقاليد شعوبها ، كما تتقارب بنياتها الاقتصادية الاساسية ومراحل نموها الاقتصادي والاجتماعي ، وترتبط بروابط سكانية واقليمية واسعة ، تهيىء كافة الظروف لاستعادة المنطقة لسابق عهدها المزدهر ، ويخلق منها قوة اقتصادية هائلة تمتلك القدرات على الصمود في مجال المساومة مع التكتلات الاقتصادية الاجنبية والشركات الدولية النشاط نتيجة ما يتهيأ لها كمجموعة متكاملة من امكانات لاقامة الصناعات المتطورة والكبيرة الحجم ذات التكلفة المنخفضة والنوعية الجيدة » .

وهناك بلا شك عدد من المجالات التي يمكن تعدادها والتي تسمح بتحقيق قدر كبير من النجاح للمجهودات التنسيقية والتكاملية .

فهناك أولا مجال للترشيد أو للتعاون أو التنسيق في مجال **استكمال مشروعات الهياكل الاساسية** ، أي مشروعات بناء الموانىء والمطارات وشق الطرق وغيرها من المشروعات التي تستوعب جانبا هائلا من الانفاق العام . واذا كان « هامش التبديد » في الانفاق واسعا في الوقت الراهن ، دون أن يكون ذلك سببا للقلق ، فانه في الامد المتوسط ، سوف تصبح هذه المسألة اكثر حرجا حيث سيجيء الوقت الذي يجب فيه الاقتصاد في الموارد المالية المنفقة على مشروعات الهياكل الاساسية ، وخاصة اذا ما علمنا ان هناك مجالا كبيراً جدا لتنسيق عمليات التوسع في طاقات الموانىء والاحواض الجافة والطرق والمطارات وما الى ذلك بحيث تكون على مستوى استيعاب احتياجات المنطقة ككل دون تضارب او افراط في عمليات التوسيع « غير المخطط » .

وهنالك أيضا مجال كبير للتنسيق والترشيد في **مجال تنمية الموارد البشرية** ، فكل البلدان الخليجية تعاني تقريبا من نفس مظاهر المشكلة بخصوص قلة الكوادر البشرية المدربة والنقص في نفس الفئات المهنية والفنية من العمالة . ولذا فهناك مجال واسع لتنسيق وتخطيط عمليات تدريب وتنمية للموارد البشرية على مستوى بلدان الخليج ، وهذا يعتبر مجال خصب للتعاون وحيوي بالنسبة لمستقبل التنمية في المنطقة .

ومن ناحية أخرى ، فان البلدان الخليجية الصغيرة شهدت توسعا هائلا خلال السنوات الاخيرة في مجال النشاطات المالية والنقدية ، اذ تتجه دولة الكويت الى ان تكون **مركزاً مالياً عالمياً** بينما تسير البحرين باتجاه أن تكون **سوقاً للنقد** بالدرجة الاولى وما الى ذلك من الخدمات الملحقة ، وكذلك دبي حيث توجد لديها تقاليد تجارية تاريخية عريقة . والذي يجب الالحاح عليه هو محاولة ايجاد أشكال جديدة للتنسيق وترشيد تقسيم العمل بين هذه البلدان حتى في المجالات التقليدية المعروفة مثل خدمات التأمين والشحن والمال والتجارة وما الى ذلك . اذ أنه يمكن القول بأن الموقف حتى الآن يتسم بنوع من الفوضى بالشكل الذي ينعدم فيه الحد الادنى من التنسيق والترشيد . كما كان هناك ميل واضح « للمغالات في النشاط المصرفي » ، وهو اتجاه اشار اليه المراقبون الغربيون في دولة الامارات بشكل خاص .

وبالمثل يمكن القول بأن هناك مجالات كبيرة للتنسيق والتعاون في **مشروعات اعمار الصحاري ومشروعات حماية البيئة من التلوث نتيجة النفط .**

ولا شك بأن أية عملية تنمية متوازنة على مستوى بلدان الخليج تحتاج الى قوى بشرية كافية ، والى قاعدة معقولة من الخامات والمعادن بخلاف النفط والطاقة ، والى قاعدة زراعية تحقق الحد الادنى على الاقل من الاحتياجات وحدّاً ادنى من التنوع في الاقتصاد ، لكي لا يظل الاقتصاد « أحادي الجانب » يعتمد في تكوين الدخل القومي وفي تغذية ايرادات الدولة على عائدات النفط وحدها . فاذا أدخلنا في المنظور التكاملي لبلدان الخليج كلاً من العراق والسعودية فاننا نجد أن الوضع سوف يتحسن بشكل كبير في مجال امكانية القيام بعملية « تنمية متوازنة » . فلا شك بأن القوى البشرية المتاحة لهذه البلدان ، وخاصة القسم المدرّب منها ، يكون أفضل بكثير من الاقتصار على المنظور الاصغر لبلدان الخليج .. اذ أن هناك امكانيات كبيرة للتنمية الزراعية في جنوب العراق ، رغم أن نقطة الضعف التي تعاني منها الزراعة العراقية هي نقص اليد العاملة التي تسمح بالتنمية الزراعية . كذلك تشير بعض الكتابات الحديثة الى أن السعودية تعتبر من المناطق المتوقع أن يكون لها دور هام في عملية التنمية الزراعية في المنطقة ولو ببعض التكلفة العالية في مجال استصلاح واستزراع الاراضي القابلة للزراعة .

ومما لا شك فيه أنه مهما تم من محاولات ، سواء التركيز أساسا على عمليات الزراعة في العراق والسعودية ، أو محاولات تصنيعية فستظل محاولات التنمية في بلدان الخليج ضمن « المفهوم الاوسع » غير كافية اذا ظلت هي الأخرى بمعزل عن مجهودات التكامل الاقتصادي على صعيد المنطقة العربية كلها ، ولا سيما في مجالات حيوية مثل تحقيق مقومات الأمن الغذائي الشامل والأمن التصنيعي والأمن التكنولوجي والأمن العسكري . لانه لا يمكن تصور الامور بمعزل عن الطبيعة الخاصة للمنطقة العربية وحساسيتها في خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية .

ولايضاح هذه النقطة ، فاذا سلمنا بأن عملية التنمية الزراعية ستكون أحد المحاور الاساسية لعملية التنمية على مستوى بلدان الخليج ، فان مجهودات التنمية الزراعية في منطقة الخليج لا بد وأن تكون ضمن منظور أوسع لعمليات التنمية الزراعية العربية . اذ أن هناك تصورات تبلورت في الفترة الاخيرة على مستوى المنطقة العربية لتحقيق محاور للأمن الغذائي العربي في السودان والصومال وبلدان المغرب .

واذا انتقلنا الى **قضية التصنيع** فاننا نجد أن هناك من يتحدث منذ مدة عن وجود مجال مفتوح لبعض المجهودات التصنيعية المحدودة ولا سيما في مجال صناعة **البتروكيماويات** وغيرها من المجالات التصنيعية المحدودة ولا سيما في مجال **السلع الوسيطة** التي تخدم نشاطات استهلاكية بحتة في المرحلة الحالية . وفي نفس الوقت يشير البعض الى حجة هامة تثار في أوساط دولية عديدة حول قضية أن **التكاليف الاستثمارية** في المشروعات الصناعية الجديدة في بلدان الخليج قد تصل الى عدة أضعاف **التكاليف الدولية المقبولة** في هذا المجال ، بمعنى أن المصنع في منطقة الخليج قد يكلف مثلا ثلاثة أمثال التكاليف الاستثمارية التي يمكن انفاقها على نفس المشروع في مكان آخر متقدم . كما أن أسعار « المنتج النهائي » هي الاخرى لن تكون « أسعار تنافسية » في أسواق التصدير العالمية . وتصل هذه الحجة الى القول بأن « المجهودات التصنيعية » سوف تشكل عبئا اقتصاديا على بلدان الخليج في المستقبل دون أن تحقق العائد المتوقع منها .

ورغم تسليمنا بأن هذه القضية تعتبر قضية شائكة وخلافية في التحليل الاقتصادي المعاصر ، فاننا نعتقد أن الخبراء الاقتصاديين الدوليين يميلون في هذا المجال ، وفي بعض القطاعات بالذات (مثل قطاع البتروكيماويات) ، الى تهويل حجم المشاكل التي يمكن أن تواجهها البلدان النامية بصفة عامة والبلدان الخليجية بصفة خاصة . ونحن لا ننكر وجود مشاكل حقيقية مطروحة اذ أن « تكلفة الاستثمار » في المشروعات الصناعية ستكون أعلى بكثير من مثيلاتها في البلدان المتقدمة أو النامية التي قطعت شوطا كبيرا في مجال التصنيع ، ولكن يمكن لنا أن نسوق حجة بسيطة في هذا الصدد وهي أنه اذا كان « هامش التبديد » كبيرا في مجال الانفاق الاستثماري في كل الاحوال في البلدان الخليجية النفطية ، فلماذا لا يستثمر المال النفطي المتاح والمنفق اذن في قطاعات منتجة وفي مشروعات صناعية ؟

وليس هناك من شك في أن هذه الصناعات سوف يستغرق نضجها فترة طويلة حتى تتجاوز « مرحلة الطفولة » ، أي ستكون هناك فترة طويلة يجري الانتاج خلالها بأسعار « غير اقتصادية » أي « غير تنافسية » . اذن ستكون في هذه الحالة صناعات عائدها ان كان موجباً فسيقل عن العوائد من الاستثمارات المالية البديلية .

ولذا فانه يجب تجاوز « النظرة الريعية » الضيقة والقائلة بأن الاستثمارات المالية الخارجية

(في شكل اذونات خزانة أو سندات تدر عائدا في حدود ٨٪) هي أفضل من بناء مصنع يدر عائداً لا يزيد عن ٥٪ في السنة . إننا نتحفظ بشدة على تلك « **النظرة الريعية البحتة** » ، اذ أن منطقها يقود الى تصفية وفك عمليات التصنيع في عدد كبير جدا من البلدان النامية . ونحن نطرح هذا الموضوع هنا ليس على مستوى بلدان الخليج ولكن بشكل عام كقضية من قضايا الاقتصاد السياسي للتنمية ، اذ أنه بالامكان تصفية التصنيع في عدد من البلاد النامية (مثل الهند وغيرها) على أساس أن العائد الفعلي للمشروعات الصناعية يقل عن العائد المالي الذي تدره الاستثمارات المالية والعقارية المتاحة . أن مثل هذا التحليل قاصر لانه يتغافل عن مزايا أخرى عديدة و« غير منظورة » في عملية التصنيع ولا يمكن حسابها بسهولة مثل عملية « التعليم من خلال الممارسة » .

ولكن السؤال الواجب طرحه هو : هل يستطيع الاقتصاد القومي في البلدان الخليجية أن يستوعب كل هذه الخسارة ويغطيها في ظل توافر الموارد النفطية بأمل أن تكون هذه الصناعات قادرة مستقبلا على المنافسة والتصدير بأسعار « شبه تنافسية » على الاقل ؟ نحن نعتقد أن الجواب يميل لأن يكون بالايجاب . وتلك قضية تحتاج بلا شك لدراسات علمية تطبيقية دقيقة وليست مجرد قضية نظرية بحتة يجري حسمها من خلال المناقشات النظرية .

وليس هناك من شك في ان البلدان الخليجية اذا ما اجتمعت كلمتها ضمن المنظور التكاملي الاوسع تستطيع ان تفرض شروطاً افضل للمساومة الجماعية مع الشركات الدولية في مجال التصنيع ونقل التكنولوجيا . لان هناك صناعات يصعب اقامتها اطلاقا بدون الاستعانة بالخبرة الاجنبية ، والخبرة الاجنبية تكاد تكون محتكرة بأيدي الشركات الدولية ولا سيما في حالة بعض الصناعات الهامة مثل صناعات البتروكيماويات . وهذا بدوره يدفع للتعجيل بخطوات التنسيق والتوحيد في مجال المجهودات التصنيعية على مستوى بلدان الخليج .

وبصفة عامة يمكن القول بأن هناك **ثلاث مستويات أساسية للتنسيق والتكامل الخليجي : المستوى الاصغر** ، وهو مستوى التنسيق والتكامل بين بلدان الخليج الصغيرة حيث توجد عوامل مواتية من وجه النظر الاقتصادية البحتة أو الخارجية مع التسليم بوجود عقبات سياسية ما زالت تحتاج للتذليل . **المستوى الثاني** ، حيث يوجد مجال أفضل وأرحب للتنمية الاكثر توازنا **على مستوى بلدان الخليج بالمفهوم الاوسع** الذي يضم العراق والسعودية . ولكن مهما كانت هذه المحاولات جادة فسوف تظل قاصرة ومحدودة الفعالية نسبياً ، ما لم يجر طرحها في **اطار أوسع للتقسيم العربي للعمل** يشمل المنطقة العربية في مجموعها ، وهذا هو المستوى الثالث والاشمل والأكثر فعالية وانسجاماً مع حركة التاريخ □

الوحدة العربية
بين الواقع والأمل

عقدت هذه الندوة مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٧٩ بمقر النادي الثقافي المصري بالقاهرة . وقد شارك فيها طبقا لابجدية الحروف كل من السادة :

د . محمد حلمي مراد ،
الاستاذ بكلية الحقوق ـ جامعة عين شمس.
د . محمد عزت حجازي ،
الاستاذ الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية .
يحيى ابو بكر ،
مدير الاعلام بجامعة الدول العربية .
قام بادارتها : **محمود توفيق محمود ،**
مندوب مجلة المستقبل العربي في القاهرة .

أولا : ماذا عن الواقع

محمود: تنعقد هذه الندوة في وقت يتعرض خلاله التضامن العربي والرابطة العربية لهجمات عاتية شرسة ، لم تشهدها المنطقة العربية منذ فجر العروبة . وبالرغم من أن التضامن العربي كان يتعرض دائما لمثل هذه الهجمات إلا أن الجديد في الأمر ـ بمثل ما هو خطير ـ ان هذه الهجمات تنطلق من داخل المنطقة العربية نفسها .

والتفكك العربي لم يقف عند حد تأكيد الحدود السياسية المصطنعة بين العرب والسيادة المزعومة ، بل تجاوز ذلك إلى حد ظهور محاولات انفصالية داخل هذه الكيانات القزمية أساسا ، كما حدث مؤخرا في جنوب لبنان . وهذه المحاولات الانفصالية تظهر في عصر لم يعد يعترف إلا بالكيانات السياسية الكبيرة الموحدة والتكتلات الاقتصادية العملاقة . ولعل من افضل الامثلة في التاريخ المعاصر على ذلك ، هي تجربة الوحدة الاوروبية، فعلى الرغم من كل الاختلافات القائمة بين دول اوروبا عنصريا ولغويا ومذهبيا ، ورغم الفوارق الاقتصادية الواضحة ، فـان هذه الدول قد أيقنت انه لا سبيل إلى القوة إلا بالاتحاد ، وها هي اوروبا تتجاوز مرحلة الوحدة الاقتصادية الى المرحلة البرلمانية ،

وهي المرحلة التي تمثل اسمى درجات التفاهم والتضامن .

والسـؤال المطروح الآن : لماذا لا يجد العرب في الصفات المشتركة قاعدة قوية لكي تكون هناك وحدة عميقة وعريقة ؟ . إن التفكك والتمزق الذي نعيشه يجعلنا نتساءل : هل التماثل او التجانس في الصفات هو الذي يباعد بيننا ، انطلاقا من القاعدة التي تقول بتنافر الاقطاب المتشابهة وتجاذب الاقطاب المختلفة المتباينة ؟ . بصيغة اخرى ، إذا كانت معطيات ومقدمات قضية الوحدة قائمة . فلماذا النتائج متناقضة لا تستقيم مع المقدمات والمعطيات بهذا الواقع الممزق المؤلم الذي يهدد بذهاب ريح العرب ؟ . اسئلة محيرة ومربكة للفكر نطرحها للمناقشة لعلنا نبلغ الاسباب .. أسباب هذا التمزق الذي يكاد يفتك بالعرب بمثل ما هو يكاد يفتك بالفكر والمنطق .

د. عزت: اعتقد انه حين نتكلم عن الدول العربية لا ينبغي أن نستخدم مصطلح التجانس بمعناه المطلق ، فالدول العربية ليس بينها هذا التجانس المطلق ، **فاللغة العربية** – وهي المقوم الاساسي للوحدة العربية – لها أشكال ولهجات مختلفة حتى أصبحت العربية الفصحى لا تستخدم الا في جلسات من هذا النوع ، اما لغة الحديث في العالم العربي اليوم فهي تختلف عن اللغة العربية الفصحى ، حتى ان بعض الكتاب والمفكرين العرب – وخاصة في المغرب العربي – بدأوا يرددون ان اللهجات العربية قد استقلت عن اللغة الأم واصبحت تشكل لغات قائمة بذاتها . ومع ذلك فان هذا لا يعني انه لا توجد لغة مشتركة في المنطقة العربية ، وإنما ما اريد أن أقوله أنه إلى جانب اللغة المشتركة التي تتكلمها الصفوة في العالم العربي ، هناك لهجات محلية تختلف اختلافا ، أحيانا جوهريا واحيانا ثانويا عن اللغة الأم .

وفيما يتعلق **بالخبرة التاريخية**، من الذي قال بأن الخبرة التاريخية في الوطن العربي خبرة وتجربة مشتركة وواحدة ، فتجربة دولة مثل السعودية او الكويت تختلف بلا شك تجربتها مع الاستعمار عن تجربة مصر ، كذلك فان تجربة السعودية او الكويت فيما يتعلق باللقاء الحضاري مع الدول الاوروبية تختلف تماما عن تجربة مصر، والجزائر ظلت الى عهد قريب – من المنظور الفرنسي – جزءا لا يتجزأ من فرنسا . اذن يمكن القول بأن الخبرة التاريخية للدول العربية ، وإن كانت تتفق في خضوعها للاستعمار ، إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث المضمون والنتائج . بصيغة اخرى ، انه مع التسليم بأن خبرة الدول العربية التاريخية تجمع بينها عناصر مشتركة ، إلا ان هناك ما يميز تجربة كل دولة عن تجربة وخبرة الاخرى .

فيما يتعلق **بالتراث**، من الذي قال بـأن التراث العربي تراث واحد مشترك ؟ هل تراث المواطن السعودي كتراث المواطن اليمني او السوري . بالتأكيد هناك عناصر مشتركة في التراث ، وهي تلك التي تنتمي الى المؤثرات الاسلامية على وجه التحديد . وهو بلا شك تأثير حديث نسبيا ، فمصر – مثلا – ما زال تراثها يحمل المؤثرات الفرعونية . لذا فان التراث المصري له عناصره المتميزة التي لا تتوفر في التراث المعاصر الذي يميز فكر وسلوك الانسان السعودي او السوداني مثلا .

ومع التسليم بوجود اختلاف وتباين بين العرب ، فان هذا لا يعني بالضرورة عدم وجود قدر مشترك من التشابه والتجانس يصلح كأساس تقوم عليه الوحدة . واذا كان البعض ينتظر تحقيق التجانس الكامل حتى تقوم الوحدة ، فان الانتظار سوف يطول بهم ، بل إن اليوم الذي ستقوم فيه هذه الوحدة لن يأتي ابدا .

د.حلمي: اتفق تماما مع رأي د . عزت . وتأكيدا لذلك ، فاننا نجد هناك فوارق واختلافات حتى داخل الدولة الواحدة . مثال ذلك ، ان مصر التي عرفت نظام الدولة منذ آلاف السنين توجد داخلها فوارق واختلافات واضحة ، خاصة بين الوجه البحري والوجه القبلي ، هذه الفوارق تشمل العادات واللهجات والمستوى الحضاري والتراث . ومن هنا ، فانني لا اعول كثيرا على ضرورة توفر التجانس او التطابق كشرط لقيام الوحدة .

يحيى: ولعل ما يؤكد صحة هذا الرأي تجربة الوحدة الاوروبية الغربية، فعلى الرغم من عدم وجود المقومات التي توحد بين الاوروبيين، إلا انهم استطاعوا من خلال الاتصال الاقليمي والمصالح المادية والاقتصادية ان يقطعوا شوطا طويلا في تجربة الوحدة ، والتي وصلت بهم في النهاية الى تحقيق الوحدة السياسية من خلال برلمان اوروبي واحد قائم على الانتخاب المباشر .

محمود: ولا شك ان ادراكنا وتفهمنا لحقيقة عدم وجود التطابق والتجانس الكامل بين العرب قد يقلل من حدة الحساسية الشديدة التي تميز العلاقات بين العرب وتصبغها بالتوتر الذي يعوق تحقيق التضامن والتآلف والوفاق . وهذه الحساسية المفرطة لا تقتصر على العلاقات بين الحكومات وانما تمتد ايضا لتشمل الافراد في تعاملاتهم اليومية .

ثانيا : معوقات الوحدة العربية

محمود: اذا كانت اوروبا الغربية قد قطعت هذا الشوط الطويل على طريق الوحدة وبهذا القدر الضئيل من المقومات فما هي المعوقات والاسباب التي تحول بين العرب والوحدة ، وبينهم هذا القدر الكبير من مقومات الوحدة ؟

غياب الاسلوب العلمي

د. حلمي : لعل من أهم الأسباب التي تحول بين العرب والوحدة هو ان اسلوبهم في تحقيق هذه الوحدة لم يكن اسلوبا علميا ، يقوم على اساس من الواقع ، وطبقا لمراحل مقيسة بجدول زمني ، كما هو الحال بالنسبة لتجربة الوحدة الاوروبية . فأوروبا الغربية بدأت بوحدة اقتصادية متدرجة على مدى اثني عشر عاما ، حتى وصلوا الى سوق اوروبية مشتركة ، ثم انتقلوا بعد ذلك الى مرحلة الوحدة السياسية . اما نحن العرب فنبدأ بالوحدة السياسية الشكلية المفتعلة ، لانها أيسر فيما يتعلق بالاعداد والتنفيذ . فالوحدة السياسية لا تطلب اكثر من علم واحد وسلام وطني واحد ومنظمات سياسية حكومية مشتركة ليس لها قواعد شعبية . ومن هنا ، فان حدوث اي اختلاف طارىء بين حكومات الوحدة يؤدي على الفور الى ان يصبح العلم الواحد علمين ، والسلام الوطني سلامين ، وتنفض المنظمات وتسقط . ولذلك ، لو كانت هناك مصالح اقتصادية حقيقية مشتركة ومتداخلة لصمدت الوحدة واستمرت رغم الخلافات السياسية والمنازعات الطارئة .

الخلط بين الشعار والواقع

د.عزت: هناك خلط فيما يتعلق بموضوع الوحدة العربية بين جانبين ،جانب الشعار وجانب الواقع . واعتقد ان ما تم حتى الآن هو رفع شعار الوحدة العربية بعيدا عن واقع العالم العربي البعيد بدوره عن حالة الوحدة . وانا لست مندهشا لهذا ، فالفرق بين سلوك دول اوروبا الغربية تجاه الوحدة وسلوك الدول العربية تجاه الوحدة هو الفرق بين مجتمع متقدم بجميع المعايير ومجتمع متخلف بجميع

المعايير . ولذا ليس من الغريب ان تكون كل تجارب الوحدة العربية (حتى الآن) فاشلة ، لانها تصدر عن فكر متخلف ، ليس بالمعنى الاخلاقي المنحط ، ولكن بمعنى انها تصدر عن انسان لا يقنن تصرفاته باسلوب رشيد . فأوروبا الغربية لم تفكر بالوحدة السياسية الا في مرحلة متأخرة ، بينما نحن نفكر بالوحدة قبل ان ننظم حياتنا الداخلية وقبل ان نرى هل هي ممكنة او غير ممكنة .

إذن هناك خلط بين الشعار والواقع ، حيث نفكر بمستوى ونعيش بمستوى مختلف تماما ، حتى اقنعنا انفسنا بأن الشعار هو الواقع . وانا لست مندهشا ، فهذا يتفق مع طبيعة سلوك الانسان البعيد عن الرشد ، الذي يطلق شعارا ثم يقنع نفسه بأن الشعار هو الواقع .

يحيى: ولعل من الامثلة التي تؤكد هذه الحقيقة ، حقيقة الخلط بين الشعار والواقع ، انه في الوقت الذي كانت خلاله المنطقة العربية على حافة التمزق والانهيار الاخير ، كانت بعض القيادات والاقلام تردد نغمة مؤداها أن العالم العربي لم يكن متحدا كما هو الآن . فالحقيقة المؤلة اننا طوال الفترة الماضية نرفع شعار الوحدة العربية دون ان نضع في الحسبان الوحدة العربية كهدف يستحق ان نعمل من اجله الكثير لتحقيقه والوصول اليه .

غياب الديمقراطية

د.حلمي: اعتقد ان غياب الديمقراطية احد الاسباب الرئيسية وراء فشل الوحدة العربية ، فغياب الديمقراطية يعني عزل الشعب ــ وهو صاحب المصلحة الحقيقية في الوحدة ــ كعامل ضغط لتحقيق الوحدة وكعامل حماية لضمان استمرار الوحدة . كما ان وجود الديمقراطية يعني قدرة الشعب على الحد من رغبة بعض الحكام في التزعم والتسلط ، هذه الرغبة التي يرتبط تحقيقها في النهاية بالتمزق إلى كيانات سياسية مختلفة ومتعددة . فسريان الديمقراطية في الدول العربية يعني القضاء على رغبة بعض الحكام العرب في التفرد بالسلطة والنفوذ ، كأن يكون الأول في قرية ولا يكون الثاني في روما ، فدخول هؤلاء الحكام المتسلطين في الوحدة يعني ان يفقد هذا الحاكم الزعامة والسلطة .

ولعل غياب الديمقراطية يرتبط بشكل او بآخر بضعف جامعة الدول العربية كاداة لتحقيق التضامن والوحدة العربية . فالجامعة العربية هي في النهاية جامعة للهيئات والتنظيمات الرسمية التي تمثل الحكومات وليست جامعة للتنظيمات الشعبية والمهنية والنقابية .

خلاصة القول ، أن غياب الديمقراطية الحقيقية الكاملة في الدول العربية قد اضعف من التأثير الشعبي الذي من شأنه ان يساعد على تحقيق وضمان واستمرار الوحدة العربية ، على اعتبار ان الشعب هو صاحب المصلحة الحقيقية في هذه الوحدة .

يحيى: اتفق مع د . حلمي في ان غياب الديمقراطية يبعد العمل الوحدوي عن نبض الشعب العربي ، الذي هو في النهاية الضمان الوحيد لتحقيق الوحدة واستمرارها ، وحين لا يشعر القائمون على العمل الوحدوي بنبض الشعب فانهم يسيروا في اتجاه بينما الشعوب تسير في اتجاه آخر .

د.عزت: اعتقد انه إذا اخذنا مسألة غياب الديمقراطية مأخذا جديا فانه لا ينبغي أن نطرحها كقضية مطلقة . واسمحوا لي ان اقول هل يمكن لنظام عربي الآن أن يستمر في الحكم ــ وهو هدف كل نظام ــ لو سمح بديمقراطية حقيقية ؟ .

محمود: هل يفهم من هذا ان الديمقراطية لا يمكن ان تتحقق عن طريق الصفوة الحاكمة ؟

د.عزت: هذا ما أعنيه ، فالديمقراطية تؤخذ ولا تعطى ، فهي عمل شعبي ومسؤولية تحقيقها تقع على عاتق الشعوب وحدها .

يحيى: اتصور أن الشعوب العربية لو وجدت الفرصة لتفصح عن رأيها لاختارت الديمقراطية . وحين تختار الديمقراطية فاننا سنستطيع ان نتعرف على رأيها الحقيقي في الوحدة العربية التي تريدها ، ونوع هذه الوحدة وشكلها . ولذا لا سبيل لنا في غياب الديمقراطية لكي نتعرف على رأيها حتى لو توفرت لدينا كل ادوات وأساليب البحث العلمي .

د.حلمي: إذن نحن متفقون على أن العمل لتحقيق الوحدة العربية لن يكون فعالا ومؤثرا الا اذا انطلق من قواعده الشعبية الاصيلة . والدليل على هذا ، ان كل الجهود التي بذلت لقيام الوحدة العربية ، منذ قيام الجامعة العربية او قبل ذلك ، لم تحقق أية نتائج إيجابية مؤثرة . ومن هنا ، فان هناك ضرورة للانطلاق من أساس آخر وصيغة اخرى .

د.عزت: لذا يمكن القول بأن هناك تحفظات جوهرية على حقيقة تمثيل التنظيمات العربية للقواعد التي تدعي انها تمثلها مثل اتحاد النقابات العربية واتحاد المهنيين العرب والمنظمات العربية المختلفة .

يحيى: ولعل تصدع هذه التنظيمات العربية المختلفة بمجرد تصدع الاطار السياسي لدليل دامغ على عدم فعالية هذه التنظيمات التي لا تستند الى قواعدها الاصلية التي تقوم بتمثيلها .

د . عزت : بالفعل ، لو أن هذه التنظيمات مرتبطة بقواعدها ومنطلقة منها لاستطاعت ان تقاوم هذا التصدع السياسي ولأصبحت عاملا من عوامل رأب الصدع وليس بتصديع ما هو قائم .

دور النفوذ الاجنبي والقوى الخارجية

د.حلمي لا يمكن انكار دور مخططات القوى الاجنبية في ضرب التضامن العربي وتفتيت الصف العربي ، فهذه المخططات تسعى الى اثارة الفتن والخلافات بين الدول العربية وابرازها وتجسيدها . فهذه المخططات تسعى دائما الى تصيد الحوادث الفردية او الحكومية لخلق جو من التنافر بين العرب فيما يشبه الحرب الباردة ، وتأكيد النزعة الانفصالية التي تراود البعض . على سبيل المثال ، فقد يسيء بلد عربي معاملة رعايا بلد عربي آخر في موقع من المواقع المختلفة ، كأن تقوم دولة بخفض اجور المشتغلين لديها من أبناء بلد عربي آخر ، فيبدأ العزف على نغمة مؤداها ان هؤلاء يحتقرون هؤلاء او يستغلونهم . مثال آخر : ان ذهاب الفلاحين المصريين للعمل في السودان لزراعة الاراضي الواسعة الخصبة فسرته بعض المصادر الخارجية على أنه احتلال مصري للسودان ، وهي نغمة ترددها بعض الاصوات والاقلام المأجورة لغرض خلق اجواء من عدم الثقة والشك والنفور بين الشعوب العربية . ولا شك ان هذه المخططات تنطلق من قاعدة مؤداها ان قيام وحدة عربية كبرى سيؤدي الى خلق كيان قوي ومنافس للكيانات السياسية الكبرى .

يحيى: اتفق مع د . حلمي بشأن دور المخططات الاجنبية في عرقلة الوحدة العربية وتفتيت وحدة الصف العربي ، ولكني اختلف مع سيادته في انه لا ينبغي ان نركز الضوء كله على هذه المخططات ونعفي أنفسنا نحن العرب من المسؤولية ، فلا بد ان نعي هذه المخططات الاجنبية التي ترمي الى منع قيام دولة عربية قوية في عصر لا يعترف الا بالكيانات السياسية والاقتصادية الكبيرة .

د.عزت: لا يمكن بالطبع انكار دور القوى الاجنبية في عرقلة الوحدة العربية ، خاصة وان التأثير الاستعماري في المنطقة العربية لم ينتـه بخروج قوات الاحتلال . فالدول العربية ما زالت تابعة اقتصاديا للاقتصاد العالمي ، وهذه التبعية ستظل لبعض الوقت . والخطورة الحقيقية تكمن في التبعية الثقافية التي تعد اشد خطرا نظرا لشكلها الهلامي الذي يصعب تبينه ومحاصرته .

ولعل من أهم آثار التبعية الاقتصادية أن معظم البلاد العربية لا تتفق مصالحها مع مصلحة المواطن العادي وإنما مع مصلحة النظام الاقتصادي العالمي والقوى الاستعمارية السابقة . ففي كل بلد عربي عناصر لا تتحقق مصالحها من خلال بلورة مصالح المواطن العادي وحمايتها ، وإنما تتحقق من خلال المصالح الاستعمارية والتأثير الحديث ، وهذه هي العقبة الحقيقية التي تغيب عن الصفوة الحاكمة في البلاد العربية الآن .

يحيى: اعتقد أيضا أن التأثير الاجنبي له آثاره السلبية الواضحة على نشاط وعمل الجامعة العربية ، باعتبارها جسرا للوصول الى الوحدة العربية الشاملة . وهذا التأثير يكمن اساسا في ميثاق الجامعة العربية وبروتوكول الاسكندرية ، الذي لا يتحدث عن شيء يسمى الامة العربية ، ولا عن شيء يسمى الوطن العربي او القومية العربية ، وإنما يتحدث عن شيء يسمى الدول والبلاد العربية ، ولذا فان كلمة الامة العربية او القومية العربية ظلت حتى وقت قريب لا تطرح ولا تستخدم الا بتحفظ داخل اجتماعات الجامعة العربية .

ومن هنا ، فانني أعتقد أن الحرص الشديد من جانب الدول العربية على سيادتها واستقلالها ــ حتى داخل الجامعة العربية ــ انما ينبع اساسا من حساسيتنا تجاه المستعمر والنفوذ الاجنبي .

محمود: هل يعني هذا ان رواسب التجربة الاستعمارية لا زالت تنعكس وبقوة على التعاملات والعلاقات القائمة بين الدول العربية بعضها وبعض ؟

يحيى: لا شك ان النفوذ الاجنبي ورواسب التجربة الاستعمارية ما زال تأثيره واضحا بالنسبة لسلوك كثير من الدول الاعضاء في الجامعة العربية رغم استقلالها الظاهري . هذا التأثير كان كثيرا ما يدفع هذه الدول الى أتخاذ مسارات تختلف عن المسار العربي المنشود وتتناقض معه .

عجز الجامعة العربية عن اداء رسالتها

محمود: لعل الحديث عن الجامعة العربية يجعلنا نتساءل عن مدى مسؤولية هذه المنظمة بشأن هذا التمزق الذي تعيشه المنطقة العربية . ولماذا عجزت عن اداء رسالتها بالوصول بالمنطقة العربية الى مرحلة الوحدة ؟

يحيى: لا شك هناك سلبيات كثيرة عرقلت مسيرة الجامعة العربية الى تحقيق الوحدة بين العرب . وحين رضي العرب عام ١٩٤٥ بأن تحل صيغة الجامعة العربية محل صيغة الوحدة العربية ، لم يكن المقصود آنذاك أن تكون الجامعة العربية بديلا عن الوحدة العربية ، وانما كان المقصود بها أن تكون جسرا يؤدي الى الوحدة العربية . ولكن مع الاسف ، قنع الكثيرون بصيغة التعاون العربي ممثلة في الجامعة العربية واهملوا الهدف الاساسي من هذه الصيغة ، وهي الوحدة العربية . واعتقد ان آفة الجامعة العربية تكمن أساسا في التمسك بمبدأ السيادة والاستقلال الذي نص عليه ميثاق الجامعة العربية . وقد أثبتت التجربة داخل الجامعة أن سلوك الدول الاعضاء ينبع من حساسية مفرطة ازاء

استقلالها وسيادتها ، وبالطبع فان هذا يتعارض مع طبيعة العمل التنظيمي ، الذي يقتضي من الفرد التنازل عن جزء من السيادة لصالح الجماعة . وبالتالي فان عدم التنازل من جانب الدول الاعضاء يعني فشل الجامعة العربية في الوصول الى حالة التنسيق والتعاون .

ولا شك أن احد العوامل الرئيسية وراء عجز الجامعة العربية عن أداء رسالتها يكمن في ان العلاقات العربية داخل هذه المنظمة يجري تخطيطها ورسمها عادة على مستوى القمة وليس على مستوى المؤسسات السياسية . مثال ذلك : ان اجتماعا ما لوزراء الخارجية العرب ــ وهم يمثلون اعلى مسؤولية سياسية ــ انتهى بعد مناقشات مستفيضة الى مواقف وقررات معينة ثم فوجئنا باجتماع القمة في اليوم التالي مباشرة يأتي بقرارات ومواقف واتجاهات مختلفة تماما عن اجتماع وزراء الخارجية .

محمود: ولعل ذلك هو الذي ادى الى عدم وجود سياسة عربية واضحة ازاء الكثير من القضايا الحيوية كالتفرقة العنصرية وازمة الطاقة ، بل وايضا المشكلة الفلسطينية ، فانني اسمع منذ مولدي عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ثم فوجئت بعد احتلال اسرائيل للضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ بأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تعني إقامة وطن فلسطيني على ارض الضفة والقطاع ، إذن ماذا كان المقصود بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني قبل احتلال اسرائيل للضفة والقطاع !

د.حلمي: ويمكن لنا ان نضيف الى أسباب عجز الجامعة العربية عن أداء دورها ، ان العلاقات داخل هذه المنظمة هي بالدرجة الاولى علاقات حكومات وليست علاقات شعوب . ويأتي ذلك بالرغم من وجود منظمات شعبية منبثقة عن الاطار السياسي للجامعة العربية . كاتحاد النقابات العربية واتحاد المهنيين العرب وغيرهما. وقد اثبتت التجربة ان هذه التنظيمات الشعبية لم تستطع ان تحتفظ بالتضامن الشعبي العربي حين حدث التصدع في الاطار السياسي . ويمكن تفسير ذلك بأن هذه التنظيمات لا تمثل القواعد الشعبية التي تدعي تمثيلها وبالتالي لا تنطلق منها . ولذا تصدعت هذه التنظيمات بمجرد تصدع الاطار السياسي ، وذلك بعد ان استقطبتها الخلافات القائمة بين الحكومات .

تناقض المصالح بين القواعد والصفوات

د.عزت: في تصوري أن الوحدة العربية لم تتحقق حتى الآن، ليس لاننا لم نستطع ان نحققها ، بل لأننا لم نرد أن نحققها .

ومبررات هذا التصور تكمن في اننا غالبا ما نتحدث عن ايمان واعتقاد المواطن العربي بالوحدة واستعداده للتضحية من اجلها انطلاقا من اسقاطات لا تعدو ان تكون مجرد تكهنات وتصورات واجتهادات غيبية ليس لها من الموضوعية اساسا . وبالتالي فاننا اذا اردنا ان نسير في الطريق السليم نحو الوحدة فلا بد ان نطرح باسلوب علمي قضايا الوحدة عن طريق الاستطلاع والقياس والمناقشة ، حتى تتضح الرؤية ونعلم ماذا نريد من هذه الوحدة ؟ وكيف نصل الى ما نريد طبقا لادوار ومسؤوليات ومراحل محددة .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : نريد الوحدة أم لا نريد ؟ ومن هذا الذي يريد الوحدة ؟ ومن ذلك الذي لا يريد هذه الوحدة ؟

حين نتحدث عن الوحدة العربية فاننا نقول انها ضرورة ومصلحة ولكننا لا نسأل انفسنا : مصلحة من ؟ هل هي مصلحة الشعوب ام مصلحة الصفوات الحاكمة ؟ وهل هناك اتفاق وتطابق بين مصالح السلطات الحاكمة في المنطقة العربية وبين مصالح الشعوب ؟ والاجابة ــ بكل تأكيد ــ بالنفي ، فالمصالح التي يمكن ان تحقق من الوحدة العربية ليست هي مصالح الصفوات الحاكمة في اغلب الدول العربية الآن ، ولذلك ، فان النظم العربية حين تماطل وتسوف ، ولا تطرح موضوع الوحدة العربية بحماس وجدية ، فهي تعرف ماذا تفعل ولماذا تفعل هذا . ومن هنا فانه من الضروري تحديد المصالح التي يمكن تحقيقها من قيام الوحدة العربية ، وانا على يقين ان المصالح التي يمكن ان تتحقق من الوحدة العربية ، بالمفهوم الذي نتحدث عنه نحن المثقفين في غرف المناقشات ، تختلف عن تلك المصالح التي تسعى الانظمة الحالية لحمايتها . وهذا في حد ذاته امر خطير للغاية .

محمود: هل التناقض القائم بين مصالح الشعوب والصفوات الحاكمة في الوطن العربي تناقض جذري لا يمكن التغلب عليه ومعالجته ، ام يمكن التوفيق لوجود قدر مشترك من المصالح ؟

د.عزت: أعتقد ان التناقض بين مصلحة الصفوة والمواطن العادي أساسي وغير مصطنع . فالمشكلة القائمة في البلاد العربية تتمثل في ان الصفوات الحاكمة تعتقد وتدعي أنها تمثل كل المصالح وهي في الحقيقة لا تستطيع ان تفعل ذلك . فالمصالح التي تعمل الصفوات الحاكمة في البلاد العربية على تحقيقها مختلفة اختلافا جذريا ــ في بعض الحالات على الاقل ــ عن المصالح التي يمكن ان نقول انها مصالح المواطن العربي العادي ، المتمثل في العامل البسيط والفلاح الكادح والموظف المطحون . والحل في نظري لا يأتي بايجاد صيغة ساذجة للتوفيق بين هذه المصالح المتناقضة . وانما بمواجهة المشكلة مواجهة شاملة وصريحة . وعلى سبيل المثال ، فان تجربة اوروبا الغربية خلال القرون الاولى من الثورة الصناعية كانت عبارة عن نظم منحازة انحيازا واضحا للبرجوازية على حساب المواطن العادي، وذلك من الناحية الثقافية والاقتصادية والسياسية. وحين طعن في هذا النظام المتحيز للبرجوازية ، تم إيجاد صيغة اخـرى تدعى انها تنحاز انحيازا واضحا وصريحا لمصلحة المواطن العادي على حساب الفئات التقليدية القديمة . اما نحن العرب ، فندعي لانفسنا فضل الوصول الى صيغة توفق بين هاتين الصيغتين . وانا اعتقد غير ذلك تماما ، فهذه الصيغة العربية لا تستطيع ان تحمل ولو جزءا ضئيلا من أمانة هاتين التجربتين ، وذلك على الرغم من وجود تحفظات على كل منهما .

يحيى: ألا يمكن التنبؤ بالظروف التي يمكن ان يتحقق في ظلها زوال هذا التناقض ، وذلك اذا ربطنا بين هذا التناقض بالعلاقة القائمة بين القوة الاقتصادية والسلطة السياسية . فلا شك ان تغيرا قد طرأ على القوة الاقتصادية داخل البلاد العربية عما كانت عليه هذه القوة منذ نحو ثلاثين عاما ، وان هذا التغير سيواصل حركته خلال السنوات القادمة . واغلب الظن ، ان الظروف التي ستطرأ على القوة الاقتصادية التي تصنع السلطة السياسية وتشكل الصفوة الحاكمة في معظم البلاد العربية قد تعطينا مؤشرا لامكانية حدوث تغيير جوهري يزيل هذا التناقض .

د.حلمي: اعتقد ان ما بين التنبؤ بالصورة المثلى التي تحوي الحل الجذري ، وبين عدم انتظارنا لهذا الحل الجذري الذي قد يطول انتظاره ، ينبغي البحث عن حلول مرحلية تسير في الاتجاه السليم . وذلك يأتي إما بالعمل على اقناع الحكام بعدم تعارض مصالحهم على المدى الطويل مع مصالح شعوبهم ، او عن طريق الضغط باساليب غير استفزازية ، او عن طريق ايجاد صيغ سياسية بديلة تحل المشكلات السياسية المفتعلة التي تعرقل الوحدة ، مثل مشكلة رغبة الصفوات الحاكمة في التزعم .

واقترح مثلا ان تكون رئاسة دولة الوحدة بالتناوب بين الدول العربية كصيغة ترضي الجميع . وهذه الحلول ليست هي الحلول المثالية بالطبع التي نتطلع اليها ، ولكنها مجرد حلول مؤقتة تناسب هذا الواقع المعقد المتردي الذي تعيشه المنطقة العربية . ولا شك ان المفكرين تقع على عاتقهم مسؤولية كبيرة لايجاد المناخ المناسب لتحقيق الوحدة العربية وايجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعرقل مسيرة هذه الوحدة . ومن ناحية اخرى فانه ينبغي على الصفوات الحاكمة في الدول العربية ان تدرك ان مصلحة شعوبها هي في النهاية مصلحتها ، وانه حين تحدث فجوة بين مصالحهم ومصالح شعوبهم فان خطرا ما سوف يداهم هؤلاء الحكام المتنكرين لمصالح شعوبهم . فحين تدرك الشعوب ان مصالحها مبددة فانها سوف تنتهز الفرصة لكي تنقض على هؤلاء الحكام ، ولعل احداث ايران خير مثال لهذه الحقيقة .

تقصير الاعلام العربي وتبعيته للسلطة

محمود: وطالما اننا نتحدث عن مصالح شعوب ومصالح صفوات حاكمة ، فان هذا يقودنا بالضرورة الى دور اجهزة الاعلام ومسؤوليتها عن الصدع القائم بين الشعوب والصفوات في المنطقة العربية ، والذي يعوق في النهاية تحقيق الوحدة العربية ، باعتبارها ضرورة ومصلحة وغاية .

يحيى: الحقيقة ان العقبة الكؤود امام اجهزة الاعلام هي انها ليس لها دور مميز ، بل انها تقوم بنفس دور الحكومات التابعة لها . على سبيل المثال ، حدث وظهرت دعوة بين الاعلاميين في الجامعة العربية لوضع ميثاق شرف بين الاعلاميين في البلاد العربية . وبالفعل دعي خبراء من جميع البلاد العربية لاعداد المشروع . وانتهى الخبراء الى صياغة هذا الميثاق وفقا للمواثيق العالمية وميثاق الجامعة العربية . وحين جاء الوقت لوضع هذا الميثاق موضع التنفيذ ظهرت المشكلة ، إذ كان لا بد من رفعه الى وزراء الاعلام العرب لاقراره ، الذين اشترطوا بدورهم ضرورة اقراره من السلطة السياسية ممثلة في مجلس الجامعة العربية ، الذي يضم وزراء الخارجية العرب . وقد قام وزراء الخارجية ايضا برفعه الى القمة لاقراره . كل هذا يعني انه حتى ميثاق الشرف الذي يقوم أساسا على التزام اخلاقي للعاملين في مهنة الاعلام ، لم يسلم من تسلط السلطة السياسية . والمفارقة في هذا ، ان احدى الدول العربية لم تنتظر اجتماع القمة وبادرت بارسال وثائق تصديق السلطات الدستورية بها على ميثاق الشرف الاعلامي لايداعه بالجامعة العربية . هذا يعني ان الميثاق المهني قد تحول الى معاهدة بين الحكومات .

ومن هنا ، فان تسلط السلطة السياسية على اجهزة الاعلام يعوق هذه الاجهزة عن اداء مسؤوليتها ، النابعة من وظيفتها الاجتماعية ازاء الشعب الذي يستأجرها مقابل ما تقدمه له هذه الاجهزة من خدمة إعلامية ، وهي خدمة تعكس في النهاية الواقع وتعبر عنه تعبيرا صادقا . ولا شك ان هذا مرتبط بالديمقراطية بحيث لا يمكن الفصل بينهما .

محمود: وأغلب الظن انه لو بادرت نقابة المحامـــين مثلا بتبني قضية اهملها الاعلام التابع وعالجتها معالجة قانونية دستورية فان البيان الذي ستصدره هذه النقابة لتوضيح القضية للرأي العـــام لن يجد جهازا اعلاميا يتولى هذه المهمة . وحين تلجأ هذه النقابة الى بلد آخر لنشر هذا البيان فانها لن تسلم من تهمة الخيانة والعمالة من جانب السلطات الحاكمة . إذن ما هو المخرج الذي يجعل هذه الاجهزة والمنظمات تؤدي دورها في اطار سليم ؟

د. حلمي: الاجابة عن هذا السؤال سوف تعود بنا على الفور الى ما ذكره الاستاذ يحيى بشأن اسلوب صنع القرار في البلاد العربية ، ومن له حق صنع هذا القرار ؟ هل هي المؤسسات الدستورية ام الحاكم ؟ . كما ان الاجابة ستعود بنا الى ما اثاره د . عزت بشأن القرارات التي تتخذ في البلاد العربية : هل هي بارادة الحاكم ام بارادة المحكوم ؟ إذن لا مخرج لهذه الاجهزة وهذه التنظيمات لكي تؤدي دورها في الاطار السليم إلا المخرج القانوني الدستوري . بصيغة اخرى ، لا ملجأ امام هذه التنظيمات والاجهزة لكي تؤدي دورها السليم الا الى الديمقراطية ، وسنظل بعيدين عن الاطار السليم طالما ظل تفرد الحكام بصنع القرار دون الارتباط بنبض الجماهير وارادتهم ، ودون الالتزام بالاسلوب العلمي السليم الذي يحقق الضرورات والمصالح الشعبية وليست مصالح فئات معينة . والأمل معقود على قيام الدول العربية الكبيرة ، التي لديها القدرة على التوجيه والريادة والتأثير ، ان تعطي المثل والقدوة ، بان تحاول ان توفق بين المصالح المختلفة بعد تفهم للتيارات المختلفة ، وان تعمل على امتصاص التناقضات لكي تصل الى ما يحقق هدف الامة العربية ككل .

وفيما يتعلق باللجوء للخارج للاعلام ، فانني ابادر بالقول بأن ما يكتب في الخارج او يقال في الخارج تماما مثل ما يكتب ويقال في الداخل ، فليس هناك استار حديدية ، فما يمكن ان يستغل في الخارج ضد الدولة ، يمكن وبنفس القدر ان ينسحب على ما يكتب وينشر في الداخل . فاما أن نؤمن — من حيث المبدأ — بحرية الفكر او لا نؤمن ، وهذه هي القضية ، فلا سبيل لكي نناقش قضايانا ونصل الى افضل الحلول الا باطلاق حرية الفكر دون حكر او حرج .

تخلف البنية العربية

محمود: بعد ان وصلنا الى هذه المرحلة من تشخيص معوقات الوحدة العربية وأسباب نكوص هذه الوحدة ، الا تتفقوا معي حضراتكم ان التخلف الذي يميز بنية المجتمع العربي الآن هو القاسم المشترك لكل هذه المعوقات .. اليس التخلف هو المسؤول الرئيسي عن غياب الاسلوب العلمي والخلط بين شعار الوحدة وواقع هذه الوحدة ؟ .. اليس التخلف هو الذي جعل الديمقراطية تغيب عنا ، وجعل هناك تناقضا بين مصالح الصفوات والقواعد ؟ .. او ليس التخلف هو الذي اتاح الفرصة لمخططات القوى الخارجية لكي تلعب دورها في افساد التضامن العربي وتخريب الوحدة العربية ؟ .. اليس الاعلام العربي التابع هو سمة المجتمع المتخلف ؟ .. الا تتفقوا معي حضراتكم ؟

د.عزت: اعتقد ان هذا السؤال هو حجر الزاوية في كل ما قيل عن معوقات الوحدة العربية . ولذا اذا نظرنا الى كل الحلول التي طرحناها من زاوية التخلف القائم في البنية العربية فان كل الاقتراحات والافكار ستصبح ، اما غير قابلة للتطبيق او ثانوية لا تصل الى الجذور . والتخلف الذي يميز البنية العربية لا يعني التخلف التكنولوجي فحسب بل يشمل ايضا التخلف من ناحية التنظيم والقيم .

وحين اشرت الى التناقض القائم بين مصالح الصفوات الحاكمة والقواعد المحكومة ، وضرورة تجاوز هذا التناقض مهما استغرق هذا من وقت ، كنت أعني الحل الجذري الذي يتناول بالاصلاح والتهذيب البنية الاجتماعية ذاتها . ولا ينبغي ان ننزعج من طول الوقت الذي يستغرقه الحل الجذري المتمثل في ضرورة التحديث ، فحياة الشعوب اكبر من ان تقاس بالسنوات ، كل ما في الامر انه لا بد من السير في الطريق السليم الرشيد . ونحن في مصر — مثلا — مضى علينا قرابة قرن وثلاثة ارباع قرن من الزمان ونحن نجري تجارب مختلفة في التحديث ولكن دون ان نصل الى نتائج حاسمة ، هذا في الوقت الذي نجد فيه الصين — مثلا — قد قطعت شوطا ناجحا في عملية التحديث ، رغم ان تجربتها في التحديث

لا تتجاوز اواخر الاربعينات .

يحيى: لا نستطيع ان نذهب في التبسيط او في التعميم الى هذا الحد . وعلى الرغم من ان البنية الاجتماعية العربية تعاني تخلفا واضحا فهي غير مصابة بما يمكن ان نسميه « بتوقف النمو » ومن ثم فانه من الواجب على مفكرينا اكتشاف الطريق الصحيح الى بنية اجتماعية سليمة ، معتمدين في ذلك على اسس قائمة ومتوفرة بالفعل بحيث لا يمكن اقتلاعها من جذورها . هذه الاسس هي القيم التي لا يمكن ان نصفها بأنها متخلفة ، بل ان النظرة الى هذه القيم هي التي قد تكون متخلفة ،وهي بالتالي المسؤولة عن بطء حركة التحديث في مختلف مجالاتها . فالقيم في النهاية هي من نتاج المجتمع وليست هي المسؤولة عن تخلفه ، لأن المجتمع هو الذي يقوم بفرزها وهو الذي يتخذ منها مقاييس ومعايير للسلوك .

والمرض الخطير الذي اتفقنا على أن نسميه بالتخلف ليس مجرد علاقة نسبية نقيس بها انفسنا نسبة الى غيرنا من المجتمعات ، فهو في ذلك شبيه بمرض الانطواء او الاكتئاب . ومعالجة هذا المرض لا تتم بالأخذ باسباب التقدم التقني فحسب ، بل باتاحة المزيد من الفرص لقيام الجماهير بالمشاركة والايجابية وبتوفير الانسياب الاعلامي عبر الحدود السياسية . ومن خلال هذه المشاركة وهذا الانسياب قد يتحقق الشفاء من مرض التخلف ، كما انه على الاقل تحصين للامة من المزيد من الاعراض الخطيرة لمرض التخلف ووقاية لها من المزيد من الاعراض الخطيرة للمرض . وينبغي علينا حين نقيس مدى تقدمنا نحو وضع اجتماعي افضل الا نضع في معاييرنا ان نكون صورة طبق الاصل من مجتمعات اخرى توصف بأنها حديثة او متقدمة ، وهي في نفس الوقت مهددة بعلل في حاضرها ومستقبلها ، لا قبل لها ولا قبل لنا بها . ان التحديث بأي ثمن ــ بفرض ان الثمن في مقدرونا ــ ليس علاجا لمشكلتنا ، وليس من شأنه ان يؤدي الى الوحدة مهما كانت الآمال المعقودة عليه . وبقدر حاجتنا في مواجهة تخلفنا الى المشاركة والانسياب الاعلامي ، بقدر حاجتنا ايضا الى ترشيد خططنا والى فكر يسعى الى هذا الترشيد .

وماذا بعد ؟

محمود: ايها السادة : هل انتم متفائلون ؟

د.حلمي: انا شخصيا متفائل .

يحيى: انا متفائل جدا .

د.عزت: لا بد ان نكون متفائلين .

د.حلمي: التفاؤل او التشاؤم مسألة نسبية . وتفاؤلي لا يعني ان الوحدة العربية سوف تقوم غدا ، ولكن ما أعنيه ان الوحدة سوف تتحقق لو تخلصنا من السلبيات والمعوقات التي اشرنا اليها . واعتقد ان نقطة التفاؤل ــ وهي نقطة الانطلاق ــ تكمن في ان الشعوب العربية سوف تسير نحو الديمقراطية على فترات متفاوتة بين بلد وآخر . والقدر الذي ستقطعه هذه الشعوب على طريق الديمقراطية ، هو نفس القدر الذي ستقطعه على طريق الوحدة .

د.عزت: نقطة التفاؤل لدي تكمن في قيام جهد شعبي غير رسمي لتحقيق الوحدة العربية . فأنا اعتقد ان هناك ما يكفي على المستوى الرسمي من الجهود لتحقيق الوحدة ، سواء كانت هذه الجهود صادقة او غير صادقة لتحقيق الهدف . ولذلك فان التفاؤل معقود على قيام جهد موازي على المستوى الشعبي .

محمود: وما هو المقصود بالمستوى الشعبي ؟

د.عزت: لا اعني بالمستوى الشعبي المواطن العادي في المصنع او الحقل ، ولكن اعني على وجه التحديد الافراد والجماعات والاجهزة غير الرسمية كمراكز البحوث والجامعات واجهزة الاعلام المختلفة .

يحيى: وهذا يقتضي ان نصر دائما على ضرورة تأكيد استقلال الجامعات واجهزة البحث العلمي والاعلام ، حتى نضمن الوصول الى فكر سليم رشيد ، يحقق المصلحة الحقيقية .

د.عزت: انا اعتقد ان الذي رفع شعار الوحدة العربية ، والذي بلور فكرة الوحدة ، والذي ضحى وناضل من اجلها ، كانوا هم دائما من المثقفين وليسوا من المسؤولين . ولذا فان نقطة الانطلاق لتحقيق الوحدة العربية هي القواعد الشعبية بمختلف مستوياتها .

محمود: لعلنا بهذا الجهد المتواضع نكون قد قاربنا النهاية ، او بصيغة ادق قد افتعلنا النهاية ، في موضوع يحتاج الى المزيد من الجهد الفكري ، الذي يمكن ان يضع صيغة جديدة للعمل العربي على طريق الوحدة □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

المشرق العربي والغرب

بحث في دور المؤثرات الخارجية
في تطور النظام الاقتصادي العربي
والعلاقات الاقتصادية العربية

الدكتور جلال احمد امين

● نقد الكتب

محمد حسنين هيكل
ابو الهول والقوميسار: صعود وسقوط النفوذ السوفيتي في الشرق الاوسط
Sphinx and Commissar:
The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East.
By: Mohamed Heikal, London, Collins Publisher, 1978, 303 P.

د. مروان بحيري

إن كتاباً بقلم محمد حسنين هيكل يؤلف حدثا في العادة ، لا سيما بالنسبة لذلك الجمهور المتزايد من الاشخاص المهتمين بشؤون الشرق الاوسط ، وبالصراع عليه بين الدول العظمى . وكتابه الأخير ــ « **ابو الهول والقوميسار :** صعود وسقوط النفوذ السوفياتي في الشرق الاوسط » ــ لا يشذ عن هذه القاعدة . ذلك ان المؤلف يصطحب القارىء الى « ممرات » السلطة ومراكزها ، ويتمكن احيانا من اجلاسه في غرفة من غرف « الكرملين » حيث يتخذ المكتب السياسي السوفياتي قراراته الحاسمة . ويخبرنا هيكل بان كتابه « ينبغي اعتباره بمثابة رواية شخصية وليس بالأحرى عملا من أعمال الدراسة او البحث العلمي » (ص ٩) . بيد ان هذا الادعاء ينطوي على شيء من التواضع : ذلك ان صاحبه قد شغل منصبا وزاريا أو عمل كمستشار لرئيس الجمهورية، وقد تسنى له بذلك الوصول إلى الوثائق (ومنها مذكراته الخاصة) المتعلقة بعهدي عبد الناصر والسادات ، وهي وثائق ليست على العموم في متناول الدارسين أو الباحثين . ولقد استخدم هو مثل تلك الموارد بشكل جيد . وفضلا عن ذلك ، فان الكتاب يحتوي على العديد من النوادر . ان هيكل يمتلك مقدرة نادرة على تقديم الجرعة الصحيحة من المادة الخفيفة والاهتمام الانساني مصحوبة بالتفاعل المتبادل بين السلطة ولعبة الامم .

ومن جهة اخرى فان تحليله القوي لأهداف وطرق السياسة السوفياتية يزود القارىء بتبصرات ثمينة ، ومفاجئة احيانا . وهنا يقبع المغزى الحقيقي لكتاب **ابو الهول والقوميسار** فالموضوع الرئيسي يمكن العثور عليه في العنوان الفرعي لهذا الكتاب : «صعود وسقوط النفوذ السوفياتي في الشرق الاوسط » .

وفي هذا الصدد يهمنا ان نسلط الضوء على ثلاث نقاط هامة في الكتاب : أولها يتعلق بنصيحة عبد الناصر لزعماء العالم الثالث حول كيفية تعاملهم مع القادة السوفيات ، مستقاة من تجربته الخاصة معهم . والثانية تستهدف شرح بعض تفاصيل الأحداث التي أحاطت بما أسماه هيكل « فخ عام ١٩٦٧ » . والثالثة محاولة لتفسير أسباب الفشل المطرد الذي واجهته السياسة السوفياتية في الوطن العربي .

يستهل هيكل كتابه بوصف للتثمين الذي أجراه عبد الناصر بشأن المراحل التي تجتازها عادة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي ودولة من بلدان العالم الثالث ، بالاضافة إلى قائمة من « الاوامر والنواهي » التي قدمها الرئيس عبد الناصر كدليل يسترشد به قادة

العالم الثالث في سلوكهم تجاه السوفيات . تنطوي هذه المراحل في تسلل زمني على ما يلي : (١) الارتياب أو عدم الثقة ، عندما تجري معاملة الزعيم او القائد من العالم الثالث كأداة للامبريالية . (٢) فترة الانقطاع : حين يبدأ السوفيات برؤية ان الزعيم أو القائد المعني هو في الواقع مناوىء للامبريالية ، مما يؤدي بالتالي إلى إقدامهم على تطوير علاقات تعامل محدود معه على أساس تجريبي وذرائعي شديد الحصر . (٣) فترة شهر العسل : عندما يحصل الاختراق الفعلي ، ويمنح الزعيم أو القائد « دعماً سياسياً واقتصادياً غير محدود .. وقنوات اتصال مباشرة مع الكرملين » . (٤) النزاعات ، وذلك حين يصل شهر العسل ، مثل كل اشهر العسل ، الى نهايته ، وتليه فترة واقعية ، وغالباً ما تتصف بالنقدية ، حيث يعبر الطرفان عن خيباتهما . (٥) التصنيف ، وهو المرحلة النهائية التي تشهد تطبيع العلاقات ، حيث يجري تصنيف الدولة التابعة للعالم الثالث وفقا لفئات ودرجات مثل « أ » أو « ب » أو « ج » (أو احيانا « د ») ــ وهو تصنيف يميل الى كونه صارماً وثابتاً . وإذا ما جرى تصنيف دولة ما نهائيا في المرتبة « ج » ، فان أقصى ما يمكنها التطلع إليه هو التعامل مع البيروقراطيين (وليس مع الزعامة أو القيادة العليا) ، وعلى « صعيد العلاقات الثقافية ، فان أفضل ما يمكنها مرتجاه هو الحصول على إحدى فرق الباليه من الدرجة الثالثة من باكو » (ص ٢٦) . أما بالنسبة لقائمة الأوامر الاربعة عشر والنواهي الثمانية ، فانها تتضمن على سبيل المثال ما يلي من الارشادات :

● إذهب الى موسكو حاملا في جعبتك الكثير من النكات والأمثال الشعبية ، وتأكد من ان الوفد المرافق لك يتكلم دوما بصوت واحد خلال المحادثات .

● تعلم على جناح السرعة كيف تدرك وتستوعب المعاني المتنوعة والظلال المختلفة في اللغة الدبلوماسية السوفياتية .

● راقب بحذر وعناية أصدقاءك الاعضاء في المكتب السياسي ، وإذا كانت هناك علامات تدل على أنهم في طريق السقوط والانهيار ، يمكنك الافتراض بان أسهمك سوف تنحدر وتهبط معهم أيضاً .

● يجب عليك أن تتعلم كيف تتحمل وتصبر على الميل السوفياتي الى الارتياب في أي امرىء تلقى تعليمه في أميركا أو سبق له العمل في مؤسسات دولية مثل البنك الدولي .

● أعطهم الوفير من الوقت في مسائل المساعدة الاقتصادية .

● **يمتلك السوفيات مقياسا زمنيا يختلف عن مقياسك ، وهم ينظرون الى الاشياء من زاوية السيرورات التاريخية والثورية .**

● « يجب عليك ان تدرك بان القيادة السوفياتية المعروفة بانها على قسط وافر من الحس العملي الذرائعي، تتألف من فلاحين سلافيين (صقالبة) ومن السهل حمل هؤلاء على الانفجار في الضحك وذرف دموع البكاء (ص ٣٠) .

أما فيما يختص بالنواهي فهي تشمل ما يلي :

- إياك ومناقشة عيوبهم أو مواطن ضعفهم الحاضرة او الماضية .
- لا تسمح ابداً للخصام بان يدوم اكثر من سنة واحدة .
- إياك ان تضع الاتحاد السوفيتي في كفة معادلة مقابل الولايات المتحدة الاميركية كدولة عملاقة .
- لا تدافع عن الصين مطلقا .
- لا تتضايق وتستأ من التدخل الظاهر للسوفيات في شؤونك الداخلية .
- لا تنشر تفاصيل عن المفاوضات .
- اياك وتقديم المجوهرات كهدايا .

ثم يعمد هيكل عقب ذلك الى توثيق الهجوم الدبلوماسي السوفياتي في الشرق الاوسط خلال ايام مؤتمر باندونغ (١٩٥٥). هذا الهجوم الذي تسبب فيه على نحو جزئي كل من تطور سباق التسلح النووي ومد حلف شمالي الاطسي

(الناتو) الى منظمة حلف جنوب شرقي أسيا (سياتو) . ثم يجادل هيكل بان شهر العسل السوفياتي بلغ نهايته في مطلع العام ١٩٥٩ بالنسبة لكل من مصر والعراق ، اذ نشب الخلاف حول قضية الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية . وانتقلت الخلافات بصورة متزايدة الى حيز العلنية . لكن الرئيس عبد الناصر بذل عناية خاصة للحيلولة دون استمرارها إلى ما بعد العام ١٩٦٠ ، وتلقت مصر في فترة التطبيع التي تلت ذلك معاملة من الدرجة « أ » . وكان هذا يعني في الواقع الفعلي انها نالت مكانة الدولة الأكثر رعاية ، مصحوبة بمقادير كبيرة من المعونة الاقتصادية والدعم السياسي . فالمعدات العسكرية جرى توفيرها بأسعار تحت الثمن (بنسبة الثلثين من سعر التكاليف عادة) ، واتخذت الترتيبات لتسديد أثمانها على امتداد فترة عشرين سنة بفائدة قدرها ٢,٥ بالمائة . اما مشروع السد العالي ، فانه حظي بالاهتمام الشخصي والسخي من جانب القيادة العليا . وبهذا الصدد ينظر هيكل إلى العام ١٩٦٤ ، معتبرا اياه ذا مغزى خاص ، لا سيما وان القاهرة قد تحولت خلاله وبطرق شتى إلى عاصمة العالم الثالث (ابتداء من مؤتمر القمة العربي الذي انعقد فيها خلال شهر كانون الثاني/يناير ومروراً بالقمة الافريقية في تموز /يوليو من العام نفسه ، وحتى مؤتمر دول عدم الانحياز في تشرين الأول/اكتوبر) . ولقد تصادف ذلك كله مع برنامج الاحتفالات بانجاز المرحلة الأولى من مشروع السد العالي .

لكن العام ١٩٦٤ كان ايضا عام سقوط خروتشوف واستبداله بالثالوث المؤلف من برجنيف وكوسيغين وبودغورني . كانت هناك لحظة قصيرة من الشك والريبة ، غير ان المعاملة وفقا للدرجة « أ » قد استمرت . وفي الواقع ، فان الرئيس عبد الناصر قد استحصل خلال زيارته إلى موسكو عام ١٩٦٥ ، على اعفاء يبلغ قدره ٥٠٠ مليون دولار من ديون مصر المتزايدة للاتحاد السوفياتي .

ومع اقتراب الأحداث من التاريخ المشؤوم لحرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ ، نجد محمد حسنين هيكل يعد المسرح بعناية فائقة : هناك استراتيجية اميركية جديدة في الشرق الاوسط ترمي إلى موازنة انسحاب الجنرال ديغول من الحلف الأطلسي من خلال تعزيز القواعد الأميركية في شمال افريقيا . وثمة انتشار واسع للشكوك العربية بان الانفراج (أو الوفاق) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعمل ضد مصلحة العرب ، كما تلقت الأوساط العربية تحذيرات من موسكو حول تحركات وحشود عسكرية اسرائيلية . وعند هذه النقطة يشير المؤلف إلى الفارق بين العلاقتين : العلاقة القائمة بين العرب والاتحاد السوفياتي ، والعلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية .إذ بينما كانت موسكو تغذي القاهرة بأخبار تحذيرية تنبه الى الخطر ، نجد الأنوار معكوسة بالنسبة لكل من إسرائيل وأميركا :

« كانت إسرائيل هي التي غذت واشنطن بقصص عن الأخطار الداهمة كجزء من عملية إبقاء الاميركيين متورطين بالاهتمام في مصيرها . ويمكن القول إن علاقات اميركا مع إسرائيل كان يتم تسييرها من الداخل ، بينما جرى تسيير علاقات الأتحاد السوفياتي مع العرب من الخارج . فالعرب كانوا يصرون دوما أمام الاتحاد السوفياتي على استقلالهم ، بينما فضل الاسرائيليون التشديد امام الاميركيين على تبعيتهم (اعتمادهم) الوثيقة والمتبادلة . هذا الفارق كان من شأنه ان يسفر عن نتائج هامة خلال حرب ١٩٦٧ ، وفي أعقابها على حد سواء » (ص ١٧١) .

وينبىء هيكل القارىء بانه لا يهدف إلى سرد قصة حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ ، ولا إلى « محاولة توزيع اللوم عن النكسة » ، لكن هذا ما يفعله في الواقع . ففي فصل قصير ومثير للجدل عنوانه « المصيدة » أو « الفخ » نجد هيكل يبذل قصارى جهده لكي يبين بأن القيادة السوفياتية الجديدة كانت

مترددة وغير واثقة ، وبدون امتلاك استراتيجية شاملة للعالم العربي . وبينما الرئيس جونسون « كان يحرك لاثارة تغيير عنيف » ، نجد ان النظام السوفياتي « كان ينادي باعتماد الحذر والمحافظة على الوضع الراهن » . ومع مجيء شهر أيار/مايو ١٩٦٧ ، كان السوفيات يتصرفون بطريقة مشوشة : « يتحدثون بلغتين في آن واحد ، لغة التنبيه الى الخطر ولغة ضبط النفس » (ص ١٧٥) .

وهكذا ، حسب رواية هيكل لتطورات الأحداث خلال ذلك الاسبوع الأخير والحاسم من شهر مايو/ أيار ١٩٦٧ ، نجد ان كوسيغين قد نصح شمس الدين بدران (وزير الحربية المصري) من جهة « بالتخفيف من حدة التوتر وعدم اعطاء اسرائيل أو القوى الامبريالية أية ذريعة لاشعال نزاع مسلح » ، بينما كان الماريشال غريتشكو من جهة ثانية يلح على بدران « بالوقوف في صمود وثبات » ، مضيفا ما يلي : « سوف تجدوننا إلى جانبكم في كل ما تواجهونه نحن نقف معكم . فلا تدعوا انفسكم عرضة للابتزاز من جانب الاميركيين أو سواهم » (ص ١٧٩) . والانطباع الذي يعطيه هيكل في روايته للأحداث هو ان القيادة السوفياتية قد « انهزمت أو تراجعت وانكفأت » أمام البراعة الفائقة للاسرائيليين والأميركيين في اصطناع المناورات لا سيما فيما يتعلق بمسألة خيار الضربة الاستباقية ، التي تؤلف العامل الحاسم في الحرب الحديثة . فالسفير السوفياتي في تل ابيب قد « شدد على رغبة اسرائيل في تحاشي النزاع » ، وكانت هناك تلك الرسالة المثيرة التي بعث بها كوسيغين إلى الرئيس عبد الناصر ومفادها « ان الأميركيين قد أجروا اتصالا مع الروس وأبلغوهم فحوى التقرير عن هجوم مصري وشيك الوقوع » ، لكي يحمل الرئيس عبد الناصر على التصريح بان « مصر ليست لديها مثل هذه الخطة للهجوم » . ويلمح هيكل بقوة إلى ان اهتمام السوفيات بقضية الانفراج او الوفاق الدولي قد أثر في أفعالهم . وفي تلك الاثناء كان لدى الاسرائيليين كل الوقت في العالم لكي يعدوا العدة لتوجيه ضربة استباقية مدمرة ، إزاء معرفتهم التامة ، بان جميع الأطراف كانت تلح على مصر لضبط النفس ، بينما اسرائيل كانت تتلقى الضوء الأخضر من الرئيس اميركي للمضي في شن عدوانها . وفضلا عن ذلك ، وما ان اندلعت نيران الحرب ، فان الاستجابة السوفياتية للطلبات الملحة بتقديم المساعدة ، ومن جملتها إقامة جسر جوي ، كانت بطيئة ومترددة بنظر هيكل . ولكي تجعل الامور تسير من سيء إلى اسوأ في أعقاب الحرب كانت القيادة السوفياتية تنصح الرئيس عبد الناصر في التفكير بصيغة مصرية على غرار معاهدة برست ـ ليتوفسك (بين الاتحاد السوفياتي والمانيا النازية) على انها الثمن الذي ينبغي دفعه لقاء السلام ، في الوقت الذي كانت مصر تعرف من خلال التجربة بانه لا فائدة من التفاوض الا انطلاقا من مركز قوة .

وإذا كان السوفيات يظهرون بمظهر سلبي في رواية هيكل للأحداث ، فكذلك الدور الذي لعبه الأمين العام للأمم المتحدة « أو ثانت » ، ولا سيما بالنسبة لتلك الرسالة الحاسمة التي ابرق بها الى الرئيس عبد الناصر يوم ٣٠ ايار ، وبناء على موافقة اميركية وروسية ، لكي يبلغه بان إسرائيل لن تقدم على القيام بعمل هجومي قبل ١٤ حزيران ، ويلح عليه فيها التحلي « بضبط النفس خاصة ، والتخلي عن الاشتراك الفعلي في القتال » . إن نص رسالة أوثانت منشور للمرة الأولى . ويمكن العثور عليه في الصفحات التالية من كتاب هيكل : ١٧٧ ـ ١٧٨ .

ولكي ننتقل الآن إلى مجال الاعتبار الثالث في هذه المراجعة ، نجد هيكل وقد زود القارىء بتفسير للفشل السوفياتي في العالم العربي بعد النجاح الذي تم إحرازه في البداية . ففي التسلسل التراتبي للأسباب الكامنة وراء ذلك الفشل ، يبرز السبب الأول والأهم على صعيد العجز السوفياتي « عن فهم واستيعاب الدور المسيطر للقومية في العالم العربي » (ص

٢٧٨) . يصدق هذا بنوع خاص في حال تثمين القيادة السوفياتية وتقويمها للثورة الفلسطينية (ص ٢١٠) . والسبب الثاني هو ان السوفيات كانوا يرتابون اشد الارتياب بخلفية انتماء الزعامة العربية الى الطبقة الوسطى ، وارتباطاتها مع الغرب . وفي المقام الثالث ، هناك التناقض الذي ينطوي عليه الموقف السوفياتي من العالم ككل ، اذ يعتبر الاتحاد السوفيات نفسه معقل الثورة العالمية وموئلها ، من جهة ، وهو دولة عظمى من جهة اخرى . وثمة سبب آخر يتعلق بصرامة المؤسسات السوفياتية وتصلبها او تزمتها وهو في نظر هيكل يمت بصلة الى القيود التي تفرضها عليهم نظرتهم التاريخية والايديولوجية إلى العالم وعلاوة على ذلك ، فان السوفيات « استمروا في التقليل من شأن العنصر التوسعي في الصهيونية ، وفي الخلط بين مشكلة إسرائيل ومشكلتهم اليهودية التي لا تزال بدون حل » .

يختتم محمد حسنين هيكل روايته للأحداث ببعض التنبؤات حول الظروف المؤاتية لعودة السوفيات بشكل قوي إلى العالم العربي . فهو يعتقد اعتقادا راسخا ، بان الاحتمال المتوقع للتوصل إلى سلام وصلح مع اسرائيل عن طريق التفاوض ــ وهذا ما يجري عرضه على العرب في الوقت الراهن ــ هو وهم خادع . ولكن فيما لو حدث وتم ذلك ، فسوف يحصل انفجار . وعند هذه النقطة بالضباط فان الاتحاد السوفياتي سوف « تجتذبه بشدة الزاميات المرحلة الراهنة إلى ميدان الشرق الأوسط ، تماما كما حدث في العام ١٩٥٥ »(ص٢٨٩) . ولا يبدو على هيكل انه يتصور « سيناريو » آخر ممكن التنفيذ لعودة السوفيات إلى المنطقة .

وإلى جانب ذلك كله ، يمكن للمرء ان يجادل بان الاتحاد السوفياتي لم يترك المنطقة أو يخرج منها في الواقع . وليس بمقدوره ان يغادر المنطقة دون ان يتخلى في الوقت ذاته عن مركزه ومكانته كاحدى الدولتين العملاقتين والوحيدتين في العالم . وإذا كانت اتفاقية « سالت ــ ٢ » للحد من الأسلحة الاستراتيجية تعني شيئاً على هذا الصعيد ، فانها تعني التكريس النهائي لوقوف الاتحاد السوفياتي على قدم المساواة والتكافؤ التعادلي . وفي المستقبل المنظور ، فان الدول العظمى والعملاقة سوف تبقى دولا عظمى وعملاقة □

يَصدر قريبًا
عن
مركز دراسات الوحدة العربية
ابعاد
الاندماج الاقتصادي العربي
واحتمالات المستقبل
الدكتور عبد الحميد براهيمي

● نقد الكتب

رجائي الملاخ ، محسن كاظم ، باري بولسن ،
تثمير الرساميل في الشرق الاوسط

Capital Investment in the Middle East:
The Use of Surplus Funds for Regional Development.
By: R. El Mallakh, M. Kadhim, and B. Poulson,
New York, Prager Publishers, 1977, 195 P.

د . محمد لبيب شقير
د . محمد عبد الحي الدباغ

يدور موضوع هذا الكتاب حول فكرة « القدرة الاستيعابية » « Absorptive Capacity » لبعض الدول العربية منتجة النفط وذلك بسبب ما حدث في العديد من الدول المنضمة لمنظمة الاوابيك (منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط) OAPEC من تزايد في دخلها من النفط منذ عام ١٩٧٣ . ويركز الكتاب على موضوع التراكم الرأسمالي في المستقبل في دول الاوابيك ، وعلى دور هذا التراكم الرأسمالي في التنمية الاقتصادية لدول الشرق الاوسط والتعاون الاقتصادي والنقدي الاقليمي بين البلاد العربية . ومن الملاحظ ان مفهوم الشرق الاوسط في هذا الكتاب له معنى خاص حيث يشتمل فقط على ايران وبعض البلاد العربية وهي (البحرين ، العراق ، الاردن ، الكويت ، لبنان ، عمان ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية اليمن العربية ، قطر ، السعودية ، سوريا ، الامارات العربية المتحدة ، الجزائر ، ليبيا ، المغرب ، تونس ، ومصر (تراجع صفحة ١٦٥ من الكتاب) ، ويعطي الكتاب اهتماما خاصا للترابط والتأثير المتبادل بين الشرق الاوسط بهذا المعنى وبين الولايات المتحدة الاميركية . والخلاصة النهائية التي يصل هذا الكتاب اليها هي ان هناك حاجة الى قدر كبير من التعاون في الميدان الاقتصادي بين الولايات المتحدة ودول الشرق الاوسط بسبب اعتماد الولايات المتحدة الكبير على نفط الشرق الاوسط في اشباع حاجاتها الى الطاقة في الحاضر والمستقبل .

ويعطي الفصل الاول من الكتاب نظرة سريعة على تطور التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول العربية منذ نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات . ويبين ان اهتمام هذه الدول بالتعاون الاقتصادي بينها يخضع للظروف السياسية في العالم العربي ولما يصيبها من تغيرات ، ويشير الى ما حدث من تعاون بعد انشاء جامعة الدول العربية في سنة ١٩٤٥ والى ما عقدته بعض الدول العربية من اتفاقات ثنائية لتوسيع وتنشيط التجارة فيما بينها . ويلاحظ المؤلفون ان معظم هذه الاتفاقات كانت تعاني من نقطتي ضعف اساسيتين : وهما قصر مدتها ، وان السلع التي خضعت للمعاملة التمييزية بمقتضاها كانت في الغالب من السلع الزراعية والمنتجات الحيوانية . وقد ترتب على ذلك ان هذه الاتفاقات لم تنجح في احداث الاندماج الاقتصادي والتصنيع . كما يلاحظون من ناحية اخرى ان اهتمام بعض الدول العربية بتحقيق التعاون الاقتصادي اخذ يتزايد اثر انشاء السوق الاوروبية المشتركة في

٢٥ اذار/ مارس سنة ١٩٥٧ ، فأبرمت فيما بينها اتفاقات متعددة الاطراف تستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي. ويشيرون بالذات الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي وقعت بين مصر والعراق وسوريا والاردن والكويت التي صدق عليها في حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٤ ، والتي بدأت في شكل اتفاق على انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الموقعة للاتفاقية ابتداء من اول كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٦٥ ، وان كان وضع ذلك موضع التنفيذ قد تأخر في التطبيق بسبب عوامل عديدة . ويعرض المؤلفون للعقبات التي يصطدم بها تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية على العموم ، والتي من بينها اختلاف الانظمة الاقتصادية ، واختلاف مراحل النمو الصناعي ، وندرة النقد الاجنبي ، وانظمة الرقابة على التجارة والصرف ، وعدم وجود هيكل اقتصادي تحتي (مثل الطرق والمواصلات .. الخ) يربط دول المنطقة ، وندرة العمل الفني المدرب ، وصعوبة الحصول على التكنولوجيا الاجنبية . ويرى المؤلفون ان هذه الصعوبات يمكن التغلب عليها من خلال اطار تخطيطي اقليمي للمنطقة في مجموعها ، وانه من الممكن اتفاق الدول العربية على مثل هذا الاطار التخطيطي لانه لا يستدعي احداث تغييرات في الانظمة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول ، اذ يمكن لكل دولة عربية ان تدمج ما يحدده لها التخطيط الاقليمي في الاطار القائم لنظامها الاقتصادي . ولكنهم يرون ان تبني مثل هذا الاتجاه كان يعوقه في الماضي عدم كفاية رؤوس الاموال الموجودة تحت تصرف الدول العربية ، بما في ذلك الدول العربية المنتجة للنفط ، ولذلك فقد ظلت حركات رؤوس الاموال بين الدول العربية محدودة نسبيا حتى بداية السبعينات ، كما ظلت المشروعات العربية المشتركة محدودة في نطاقها وفي حجم رأس مالها . وينتهي هذا الفصل الاول ببيان سريع لما يمكن ان يحققه التكامل الاقتصادي لدول المنطقة من مزايا اهمها تزايد كفاءة الانتاج ، وتحقيق مستويات اعلى من النمو والتصنيع ، وتحسين معدل التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بصفة عامة مع بقية دول العالم من خلال زيادة القوى التفاوضية للدول العربية ، فضلا عن سهولة الحصول على التكنولوجيا الحديثة حيث تجد الدول المتقدمة دافعا اكبر للتعامل ، من هذه الناحية ، مع الدول العربية مجتمعة بدلا من التعامل معها منفردة .

ويحاول الفصل الثاني من الكتاب ان يعطي تعريفا لفكرة القدرة الاستيعابية بصفة عامة ، وهو يرفض الاخذ بالاتجاه السائد في الربط بين فكرة القدرة الاستيعابية للبلد وحجم الاستثمارات التي يقوم بها البلد كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بافتراض حجم معين من عناصر الانتاج الاخرى . وبدلا من هذه الفكرة يأخذ المؤلفون بفكرة اخرى مؤداها ان القدرة الاستيعابية بالنسبة للدول النفطية — وهي التي يعطيها الكتاب اهتمامه — تساوي حجم الدخل النفطي اللازم لتوليد مستوى معين من الانفاق الحكومي يتلاءم مع تفضيلات واهداف الحكومة في كل بلد . وهذا التعريف يسوي صراحة بين الانفاق الحكومي على الاستثمار والانفاق الحكومي على الاستهلاك (صفحة ١٦ من الكتاب) . ولذلك فانه يمكن تسمية هذا الاتجاه **باتجاه الانفاق في تحديد القدرة الاستيعابية** . ويطبق المؤلفون هذا المعيار العام ، مع بعض التفصيلات الجزئية بحسب حالة كل بلد ، على ايران وعدد من الدول العربية هي العراق والعربية السعودية وليبيا والكويت والامارات العربية المتحدة . فبالنسبة لايران يلجأ المؤلفون الى استخدام نموذج توازني تظهر نتائجه ان نمو الاستيراد في ايران يتحدد بمدى النمو في الاقتصاد الوطني اكثر مما يعتمد على توفر الصرف الأجنبي. وبالنسبة للعراق تستخدم فكرة القدرة الاستيعابية بالاستناد الى نموذج تحليلي يعرفها بأنها اقصى مستوى للانفاق الحكومي بما يتفق مع اهداف الحكومة والضغوط على الاقتصاد الوطني ، منقوصا منها دخل الحكومة من المصادر الاخرى غير تصدير النفط (صفحة ٢١ من الكتاب)،ويبين المؤلفون سبب تفضيلهم هذا التعريف بالنسبة للعراق ، وهو ان دخل النفط يؤول الى الحكومة

التي تراقب الاقتصاد الوطني في مجموعه وتحتكر قطاع التجارة الخارجية . وبالنسبة للعربية السعودية يصل البحث الى ان القدرة الاستيعابية للعربية السعودية في شكل الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري تتوقف على مدى توفر العمل الفني ، ومعرفة الموارد الطبيعية ومستوى التكنولوجيا والقدرات الادارية والتنظيمية والعوامل الثقافية والاجتماعية ، على ان يدخل في الاعتبار الدخل العام للحكومة منقوصا منه الدخل غير النفطي . وبالنسبة لليبيا تعتمد الدراسة على النتائج التي توصل اليها الدكتور الجهيني في بحث له عن ليبيا حدد فيه القدرة الاستيعابية بأنها مجموع الاستثمار والاستهلاك المحلي مضافا اليهما الاستيراد والتحويلات للخارج والتغيرات في الاحتياطات الدولية . وبالنسبة للكويت يستخدم التحليل الفكرة الاساسية التي ينطلق منها المؤلفون بخصوص القدرة الاستيعابية ويشير الى ثلاثة عوامل محددة للقدرة الاستيعابية المحلية للكويت وهي صغر المساحة الجغرافية ، والعدد المحدود من السكان ، وعدم وجود موارد طبيعية اخرى غير النفط .

وفي الجزء الاخير من هذا الفصل يحاول المؤلفون تقدير القدرة الاستيعابية عن طريق قياس تصدير النفط اللازم لمواجهة مستوى معين من الاستثمار في الاقتصاد القومي طبقا لما تقدره الحكومة ، وذلك بافتراض ثبات الاسعار ، وبتطبيق بعض الطرق الاحصائية للوصول الى حجم القدرة الاستيعابية في كل من سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . ويقارن المؤلفون النتائج التي وصلوا اليها بالنتائج التي وصل اليها بعض الباحثين الاخرين ومن بينهم بحوث الخزانة في الولايات المتحدة ، وقد كشفت هذه المقارنة عن اختلافات واسعة بين تقدير كل من هؤلاء . وعلى سبيل المثال فان الدكتور الجهيني الذي درس الموضوع نفسه بالنسبة لليبيا وصل لان قدرتها الاستيعابية سوف تكون ١٧,٧ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ و ٢٨,٦ بليون في سنة ١٩٨٥ ، على حين ان التقديرات المقابلة حسب بحوث الخزانة بالولايات المتحدة هي ٥,٢ بليون و ٦,٥ بليون على التوالي بينما تقديرات المؤلفين هي ٢,٧ بليون و٤ بليون على التوالي .

ويعالج الفصل الثالث التعاون والتكامل الاقليميين بين البلاد العربية منذ ١٩٦٦ حتى ١٩٧٤ ، على اساس التفرقة بين ما يطلق عليه المؤلفون دول منظمة الأوابيك(التي تضم من البلاد العربية فقط العراق والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وليبيا والسعودية مضافا اليها ايران) والدول العربية غير المنتجة للنفط . ويصل هذا الفصل الى نتيجة مؤداها ان الاحصاءات تكشف عن ان التجارة بين دول المنطقة زادت من حيث حجمها المطلق ، على حين ان نسبة التجارة بين هذه الدول الى تجارتها الكلية قد انخفضت ، كما يتوصل المؤلفون ايضا الى نتيجة يبدو انها اقحمت اقحاما ، وهي ان التعاون الاقليمي بين هذه الدول قد ادى الى زيادة التجارة في المنطقة مع الولايات المتحدة . اما الجزء الاخير من هذا الفصل فقد عرض لموضوع التعاون في سوق رأس المال بين الدول العربية .

ويتعرض الفصل الرابع من الكتاب لبحث قنوات التمويل لبعض مشروعات النمو الاقليمي في الدول العربية غير المنتجة للنفط وذلك من خلال تعاونها مع الدول العربية المنتجة للنفط التي تتمتع بوجود فائض رؤوس الاموال.ويقدر المؤلفون ان هذا الفائض للسنوات ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ سوف يكون محسوبا بالدولارات حسب قيمتها سنة ١٩٧٤ ، على النحو التالي : سنة ١٩٧٥ : ٣٨,٣ بليون دولار كحد ادنى ، ٤٢,٦ بليون كحد اعلى ـ سنة ١٩٨٠ : ٢٢,٨ بليون كحد ادنى ، ٣٥,٢ بليون كحد اعلى . ـ سنة ١٩٨٥ : ٣,٧ حد ادنى ، و٢٩,٢ بليون كحد اعلى .

وهذه التقديرات التي يصل اليها المؤلفون تختلف اختلافا واضحا وقويا عن تقديرات منظمة الاوبك OPEC لفائض كل الدول النفطية الاعضاء فيها ، حيث قدرت ان هذا الفائض قد

وصل الى ٣٠,٧ بليون دولار في سنة ١٩٧٥ وانه سوف يصل الى ١٤,٥ بليون سنة ١٩٨٠ . ويعالج الجزء الاخير من هذا الفصل المنظمات المالية التي ظهرت في الدول العربية ودورها في التمويل في المنطقة العربية وفي دول العالم الثالث ومساهمتها في بعض المشروعات المشتركة مثل نقل النفط والغاز ومشروعات التنمية الزراعية وشركات الاستثمار الاقليمية والاعمال المصرفية .

اما الفصل الخامس فيعرض للنمو الاقتصادي في المنطقة العربية بناء على تقديرات الموارد المتاحة في المنطقة لمساندة عملية التنمية ، سواء كانت هذه الموارد بشرية او زراعية او معدنية . كما يشير المؤلفون الى اهمية بعض المشروعات مثل السياحة باعتبارها مصدرا من مصادر النقد الاجنبي .

اما الفصل السادس فيعرض لعدة موضوعات اهمها موضوعان اساسيان ، الاول يتصل بأمكانات التنسيق الاقتصادي بين الدول العربية في المنطقة . ويتصل الثاني بعلاقة هذه الدول بالعالم الغربي ، وبالذات بالولايات المتحدة الاميركية وهي نقطة يبدو ان المؤلفين قد صمموا بحثهم بحيث يصلوا منه في النهاية اليها بالذات . ويشير المؤلفون الى ان التعاون بين الدول العربية يكون في حقل الانتاج الزراعي وفي نطاق النقد والتمويل ، بمعنى ان المشروعات التمويلية الجديدة التي يمكن اقامتها يمكن ان تلعب دورا في السوق المالي للمنطقة ، وان كانوا يشيرون الى ان المشكلة هنا ، قبل كل شيء ، تتصل بالاعتبارات السياسية التي تنعكس على الجوانب الاقتصادية ، كما يعرضون لتقويم عمل منظمة الاوبك ، والى احتمالات استمرارها في المستقبل .

ويتناول الكتاب في الفصل السابع نتائج النمو الاقليمي في الشرق الاوسط بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ، بناء على احتياجات الولايات المتحدة للطاقة في المستقبل ، وبناء على اهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة على هذا الاساس ، وبناء على ما يشير اليه المؤلفون من ان الاهتمام الاكبر للغرب فيما يتعلق بالتعامل في الطاقة هو ملاءمة كميات النفط التي تصدر اليه من دول الشرق الاوسط لاحتياجاته ، لأن اي انقطاع لانسياب النفط من الشرق الاوسط له نتائج بالغة الخطورة بالنسبة للنمو الاقتصادي وللعمالة في دول الغرب بما فيها الولايات المتحدة . ولذلك فقد بحث في هذا الفصل عرض وطلب الطاقة في الولايات المتحدة في الماضي وفي المستقبل ، كما عرض ايضا لصادرات الولايات المتحدة لدول الشرق الاوسط في الماضي ، مع محاولة تقدير تطورها في المستقبل . كذلك درس المؤلفون انسياب رؤوس الاموال بين الولايات المتحدة ودول الـ OAPEC حتى سنة ١٩٧٥ . وقد خلصوا من ذلك كله الى ان هناك ترابطا وعلاقات تجارية متبادلة هامة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الاوسط ، بمعنى ان الدول المصدرة للنفط في الشرق الاوسط تجني فوائد كبيرة من تبادل النفط الذي تنتجه مع الولايات المتحدة مقابل المنتجات الصناعية والغذاء واستيراد التكنولوجيا وغير ذلك من السلع والخدمات ، مما يعتبر في مصلحة الجميع .

هذه هي خلاصة عاجلة للكتاب . وكما هو واضح من عرضنا السابق فان هذا الكتاب يعتبر محاولة لاستخدام فكرة القدرة الاستيعابية لالقاء بعض الضوء على موضوع التعاون الاقتصادي الاقليمي بين دول المنطقة . ويحاول الكتاب استخدام بعض النماذج الرياضية لتقدير القدرة الاستيعابية ولحساب ما يتوقع ان تكون عليه في المستقبل في الدول التي يطلق عليها اسم دول OAPEC . والملاحظة العامة في هذا الخصوص ان هذه النماذج الرياضية التي يستخدمها المؤلفون ، وان كانت تعطي طابعا علميا لتحليلهم ، الا ان هذا الطابع في الحقيقة محدود جدا ، لانهم في الاغلب الاعم كانوا يستخلصون علاقات احصائية رياضية دون اعطاء المزيد من الاهتمام التحليلي لبيان العلاقات السببية التي تكمن وراء هذه العلاقة الاحصائية . فمن المبادىء المعروفة ان

العلاقات الاحصائية بين ظاهرتين قد تدل على وجود علاقة سببية بينهما ، ولكن ليس من الضروري ان يكون الامر كذلك في جميع الاحوال . وهنا تكمن نقطة الضعف الاساسية الاولى في بحث المؤلفين . كذلك يفترض المؤلفون بقاء الاشياء الاخرى على حالها بالنسبة لتوقعاتهم الخاصة بتطور القدرة الاستيعابية في المستقبل ، على حين انه من المعروف ان دول المنطقة معرضة لتغيرات كثيرة لعوامل خارجية وداخلية كان يجب ان يدخلها المؤلفون في حسابهم ما دامت هي من طبيعة الامور في هذه المنطقة ، او على الاقل كان يجب ، بالاضافة الى ما قدموه من احتمالات التطور ، ان يعرضوا احتمالات اخرى مختلفة يتوقف كل منها على حدوث بعض التغيرات التي يتصور حدوثها في المنطقة ، والتي لم يدخلها المؤلفون في حسابهم . ولعل التطورات الاخيرة في المنطقة دليل على ذلك .

ولكن النقد الاهم بالنسبة لهذا الكتاب في مجموعه يتعلق بالفكرة التي تبناها المؤلفون عن القدرة الاستيعابية حيث اعتبر انها مساوية في الدول المنتجة للنفط لمقدار ما ترغب الحكومة في كل بلد نفطي انفاقه على كل من الاستهلاك والاستثمار. والواقع ان هذه الفكرة عن القدرة الاستيعابية لا تستند الى اي اساس علمي محدد ، لان كل ما تصل اليه هو ان القدرة الاستيعابية للدول النفطية تتوقف على قدرة الحكومة على الانفاق وعلى رغبتها في احداث هذا الانفاق ، دون النظر الى مدى سلامة هذا الانفاق من الناحية الاقتصادية او عدم سلامته ، ولا الى مدى ما يترتب على هذا الانفاق من تطوير اقتصادي سليم للطاقة الانتاجية في الدولة . فيكفي ان تنفق الحكومة في بلد نفطي قدرا من دخلها من النفط ، حتى ولو كان على مشروع غير اقتصادي او غير لازم طبقا لاحتياجات السكان ولظروف البلد ، لكي يدخل هذا الانفاق في القدرة الاستيعابية . وكأنما اراد المؤلفون بذلك ان يباركوا بعض صور الانفاق التي تعتبر تبذيرا والتي تجري في بعض دول المنطقة ، سواء في شكل مشروعات استثمارية او في شكل انفاق استهلاكي ، والتي لم يكن يمكن ان تحدث لولا زيادة الدخل النفطي في هذه المنطقة . ومن المفيد هنا الاشارة الى ما ذكره الاستاذ الدكتور يوسف صايغ في محاضرة حديثة له القاها في بعض دول الخليج عن ضرورة ترشيد الانفاق في الدول النفطية ترشيدا يترتب عليه تطوير وتحسين الاداء الاقتصادي في المجتمع ، بما يضمن للمجتمع في هذه الدول تطورا اقتصاديا قويا في المستقبل .

ولذلك فاننا نعتقد ان فكرة المؤلفين عن القدرة الاستيعابية فكرة غير علمية ، لانها ليست سوى تجميع احصائي لأوجه الانفاق الحكومي ، لا تستند الى اسس اقتصادية علمية محددة . ولذلك فاننا نرى ان المعالجة العملية السليمة لفكرة القدرة الاستيعابية هي التي تجعل هذه القدرة مرتبطة بما يقوم به كل بلد من استثمارات طبقا لاسس اقتصادية سليمة ، تدخل في الاعتبار العائد على المجتمع من هذه الاستثمارات ، كما تدخل في اعتبارها ايضا ما تحدثه هذه الاستثمارات من تطوير لانتاج المجتمع في المستقبل ، ومن تغيير لهيكله الاقتصادي . ان الربط بين فكرة القدرة الاستيعابية وبين فكرة الاستثمار على هذا النحو هو وحده الذي يجعل لفكرة القدرة الاستيعابية مدلولا اقتصاديا ، حيث يربط بينها وبين التنمية الاقتصادية للدول النفطية .

ثم تأتي ملاحظة اخيرة اساسية . فالمؤلفون بعد ان حسبوا القدرة الاستيعابية للدول المنتجة للنفط على اساس فكرتهم المشار اليها عن تلك القدرة ، توصلوا الى اهمية توظيف الفائض في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية ، وإن كان تركيزهم أكبر على ما يجب ان يحدث مع الولايات المتحدة . وبصرف النظر عما يكشف عنه هذا التحليل من موقف سياسي معين ، فان تلك النتيجة تعتمد على خطأ اخر في تحديد القدرة الاستيعابية . ذلك ان التجزئة القائمة بين دول المنطقة هي تجزئة مصطنعة تمت لخدمة اغراض الاستعمار . ولكن لو نظرنا **لاحتياجات المنطقة ككل** من رؤوس الاموال اللازمة لتمويل ولو جزء من الاستثمارات

الاساسية اللازمة لتطوير المنطقة (مثل ربط المنطقة بشبكة من الطرق واقامة منشآت التعليم والتدريب التي تدخل في عين الاعتبار احتياجات المنطقة في مجموعها ، والمنشآت الصحية اللازمة للعلاج ، ومراكز البحث التكنولوجي لحل مشكلات الاقتصاد العربي ، وانشاء مراكز التدريب لتطوير القدرات الفنية للعاملين على مستوى المنطقة العربية كلها) لو نظرنا الى جزء من هذه الاحتياجات الاساسية اللازمة لمستوى المنطقة كلها ، فان الدخل النفطي الذي تحصل عليه المنطقة في مجموعها سيكون اقل بكثير من هذه الاحتياجات ، ومن ثم فلن يوجد فائض يمكن استثماره في الولايات المتحدة الاميركية او غيرها . ان هذه النظرة للمنطقة كوحدة متكاملة هي التي تنقص هذا الكتاب ، بالرغم من انه يعالج اساسا جانبا من جوانب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية في المنطقة .

وبخصوص ما يختتم به المؤلفون بحثهم عن ضرورة التعاون بين الدول النفطية والولايات المتحدة الاميركية بالذات ، فان هذا يمكن ان يؤخذ على احد معنيين : فقد يقصد به تركيز علاقات الدول النفطية مع الولايات المتحدة باعطاء هذه الاخيرة نسبة ضخمة جدا من هذه العلاقات . فان كان ذلك هو المقصود ، فانه لا يعدو ان يكون تفضيلا سياسيا لا يمكن اقامته على اسس علمية يمكن الدفاع عنها ، لان مثل هذا التركيز سوف يضعف قدرة البلاد العربية على التفاوض مع الولايات المتحدة الاميركية حتى في الجانب الاقتصادي ، مما يؤدي الى تمتع الولايات المتحدة بمركز احتكاري ينقص من المنافع التي تعود على العالم العربي .

اما اذا اريد بالدعوة التي يصل اليها المؤلفون اقامة علاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة ومع بقية دول العالم على اسس اقتصادية سليمة تعود بالنفع المتبادل على جميع الاطراف ، فاننا نؤيد تماما هذه الدعوة ، بشرط ان يكون هنالك تنسيق للمواقف العربية في وجه كل دول العالم الاخرى ، لان هذا سيؤدي الى تطوير معدلات التبادل الاقتصادي لصالح الدول العربية ، فضلا عن المزايا السياسية لذلك . ولكننا لا نعتقد ان هذا ما يهدف اليه المؤلفون في هذا الكتاب□

يَصدر قريبًا
عن
مركز دراسات الوحدة العربية
دور التعليم في الوحدة العربية
بحوث ومناقشات ووقائع الندوة الفكرية التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية

● نقـد الكتـب

د . محمود عبد الفضيل

النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية

الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنـون والآداب ١٩٧٩ .

د . سعود عياش

ما زالت نظريات التنمية تحاول جهدهـا تقديم بنى نظرية لتحليل وتفسير الاوضـاع السائدة في العالم الثالـث . غـير ان هذه النظريات ما زالت تصطدم بالفروق الكبيرة بين الدول المنتسبة الى العالم الثالث وعاجزة بالتالي عن احداث انتقال نوعي في مسار نظريـات التنمية ذاتها يخرجها من المأزق الذي تعيشه . ولا نغالي اذا قلنا ان نظريات التنمية ما زالت اسيرة المقاييس والمفاهيم السائدة في المجتمعات المتطورة وتحاول استعارتها لتطبيقها على دول العالم الثالث دون محاولة الولوج الى اعماق التشكيلات الاجتماعية السائدة في هذه الدول لفهم طبيعتها وطريقة عملها . واذا كنا نتكلم هنا على نظريات التنمية بشكل عام فلا بد من الاقرار بان نظريات التنمية القائمة على الفكر المادي هي أكثر قربا من الواقع واكثر جدية في التعامل معه ....

يتصدى الدكتور محمود عبدالفضيل في كتابه للنفط ودوره وعلاقته بالمشكلات المعاصرة للتنمية العربية . فالامر المؤكد ان النفط غيّر من طبيعة الاوضاع التي كانت سائدة في العالم العربي في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، والمؤكد أيضا ان عوائد النفط اتاحت المجال لمراكمة رأس المال النقدي بكميات كبيرة . وبالتالي فقد سقطت واحدة من الحجج التي طالما تغنى بها الاقتصاديون عن اسباب عدم انطلاقة بلدان العالم الثالث في طريق التنمية او عدم نجاح برامجها التنموية . ان الواقع القائـم في الدول النفطية يقول لنا بكل صراحة : ها هو النفط والمال فأين التنمية ؟

خصص المؤلف الجزء الاول من كتابـه للحديث عن التطورات الحديثة في العلاقات الاقتصادية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فقد تميزت هذه المرحلة بشكل أساسي بانتقال مركز النظام الرأسمالي من تربته التقليدية في اوروبا الغربية الى الولايات المتحدة الامريكية ، وبحدوث ثورة هائلة في وسائل الانتاج اعطت النظام الرأسمالي قدرات اوسع على الانتاج السلعي . ونتيجة لهـذه التطورات في مركز النظام فقد كان على النظام أن يستنبط طرقا ووسائل جديدة في التعامل مع مستعمراته السابقة التي اخذ معظمها يحصل على استقلاله السياسي . **يؤكد المؤلف حقيقة التغير في اشكال التعامل مع المستعمرات السابقة في الجملة الاولى في كتابه . وكان النظام الرأسمالي يسعى من استحداثـه واتباعه للاشكال الجديدة في التعامل الى ضمان استمرار تبعية دول العالم الثالث له . واذا وضعنا الامور بمعايير اخـرى** نستطيـع القـول ان النظـام الرأسمالي **استحدث اشكالا جديدة لترسيخ مسيرة التخلف التي كانت قد ابتدأت منذ العصر الكولونيالي ...**

ان ما يميز اشكال التعامل الجديدة بين النظام الرأسمالي والدول التابعة (دول العالم الثالث) ليس هو التغير في الشكل فقط وانما التغير في الطبيعة والمحتوى والنتائج والظروف الدولية . فعلى سبيل المثال ، عرف العالم مفهوم التقسيم الدولي للعمل منذ فترة طويلة وترسخ هذا المفهوم في تقسيم العالم الى دول صناعية واخرى زراعية تقوم كل منها بتلبية متطلبات الجزء الآخر بما ينقصه من سلع وخدمات . وقد قام الاقتصاديون بتحليل وتبيان الاستغلال القائم على هذا الشكل من العلاقة لمصلحة الدول الصناعية ، ويمكننا القول ان ما كان يميز تلك العلاقة ـ مقارنة بالوضع الحالي ـ هو ان كل فريق كان يقوم بانتاج السلع الموكلة اليه ، بمعنى ان معظم المدخلات المطلوبة لعملية الانتاج كانت تأتي من داخل البنى الانتاجية للفريق المذكور . وبذلك ، فقد احتفظ ذلك الشكل من تقسيم العمل بطابع ان كلا الفريقين احتفظ ببنى انتاجية ذات طابع اجتماعي وعميقة الجذور في التركيبة الاجتماعية القائمة . اما الوضع الراهن لما يسمى بتقسيم العمل الدولي فانه لا يحتفظ بذلك التمييز . فالصناعات التي تقوم الشركات متعددة الجنسيات بانشائها في دول العالم الثالث لا يمكن ادراجها تحت المفاهيم الاصلية ذاتها لتقسيم العمل الدولي لان الدول المضيفة لا تمارس في الواقع عملية انتاج للسلع الناتجة . كل ما تفعله هذه الدول هو المساهمة في « تكوين » و « تشكيل » سلع دون ان يكون العمل المبذول في « التكوين » و « التشكيل » جزءا من عملية الانتاج الشمولية في المجتمع . والواقع ان هذا النوع من تقسيم العمل والتصنيع الهامشي يؤدي ـ على حد تعبير المؤلف ـ الى كسر حلقات وعناصر التشابك الاقتصادي داخل الجهاز الانتاجي الوطني وبالتالي تقويض عملية التنمية ذاتية المركز ، ويؤدي ذلك بدوره الى مزيد من التفكك في عناصر الجهاز الانتاجي وتعميق الثنائية في البناء الاقتصادي .

والواقع اننا لو نظرنا الى مسألة « انتقال التكنولوجيا » ضمن المنظار ذاته لاكتشفنا ان هذه التكنولوجيا لن تؤدي الى خلق اوضاع افضل من تلك التي تخلقها عمليات التصنيع الهامشي ، فهذه التكنولوجيا ستكون غريبة عن الواقع الاجتماعي في الدول المتخلفة ولن تؤدي في النهاية الا الى مزيد من تحطيم الاطر الانتاجية القائمة لا ان نقول تعميق ثنائية البنيان الاقتصادي . فالتكنولوجيا المستوردة تقتلع القلاع الانتاجية في البلدان المتخلفة بشكل تدريجي وتحول مجمل التركيبة الاجتماعية الى جسد عاطل متبلد الذهنية والتفكير يتعامل مع وسائل الانتاج المستوردة وكأنها طلاسم يصعب فهمها او فك ألغازها . وكلما حصل عطل في اداة مستوردة اصبح لزاما استيراد « ساحر » لفك الغازها .

المؤلف شديد الوضوح حول نظرته الى التكنولوجيا ، ويضع حدودا فاصلة بين ثمار المعرفة التكنولوجية والتكنولوجيا ذاتها . فهو يرى ان ثمار المعرفة التكنولوجية قابلة للانتقال بينما لا ينطبق الامرذاته على التكنولوجيا ذاتها بسبب انها ـ على حد تعبير المؤلف ـ « ممارسة اجتماعية تاريخية لها شروطها الحضارية والاجتماعية والسياسية المتكاملة ».وتنبع اهمية وجهة نظر المؤلف هذه من حقيقة اننا نواجه بسيل كبير من الدعوات الى انتقال التكنولوجيا عبر استيراد المكائن والالات دون ان يحاول الدعاة مناقشة الارتباط العضوي بين التكنولوجيا والواقع الاجتماعي . ان كل ذي بصيرة يستطيع ادراك ان انتقال التكنولوجيا ضمن المفاهيم السائدة لا يعني سوى مراكمة اطنان المعادن التي سرعان ما ستصدأ تحت شمس الصحاري . وحتى لو انطلقنا من منطلق دوغماطي يقول بان الرأسمالية لا تمارس امرا الا اذا كان يتفق مع مصالحها فأنه

يترتب علينا ان نتسلح بنظرة نقدية لكل اساليب التعامل مع العالم الرأسمالي بما فيها انتقال التكنولوجيا . والواقع ان وجهة نظر المؤلف في انتقال التكنولوجيا ذات اهمية قصوى خاصة في المرحلة الحالية التي تشكل فيها الاسواق العربية سوقا كبيرا للبضائع الرأسمالية والاستهلاكية والكمالية ، وحين لا تتوانى اجهزة الاعلام عن تصوير الاوضاع وكأنها على وشك انطلاقة تنموية واسعة .

يتناول المؤلف في الجزء الثاني من كتابه موضوع النفط والمشكلات الاقتصادية العربية المعاصرة . والواضح ان اهمية النفط وعلاقته بالاقتصاد العربي هي في الواقع أهمية وعلاقة العوائد النفطية ليس الا . فالنفط نفسه كمعطى طبيعي وكمادة طبيعية لم يلعب دورا في الاقتصاد العربي ، وانما كان ذلك الدور من نصيب العوائد النفطية . فالدول النفطية لا تقوم « بانتاج » النفط وانما تقدم التسهيلات اللازمة لاستخراجه وتصديره وصرف عوائده . وبالتالي فان النفط ليس عنصرا متكاملا مع باقي البنى الاقتصادية التقليدية في الدول النفطية ، وهو لا يشكل اي اهمية في تلبية الاحتياجات الاساسية لشعوب هذه الدول، اللهم الا من خلال العوائد النقدية . ان التفريق بين النفط وعوائده امر مهم بسبب اننا لو افترضنا ان الدول النفطية حصلت على المبالغ النقدية ذاتها التي تحصل عليها من عوائد النفط دون ان يتواجد النفط في اراضيها لما تغيرت الصورة في هذه الدول عما نراه الآن ، ولكانت المسيرة الاقتصادية قد اتبعت الخطوط الرئيسية ذاتها وربما التفاصيل ايضا ..

ودليلنا على وجهة النظر هذه هي ان النفط لا يستوعب اكثر من ٥٪ من قوة العمل في الدول النفطية وان الفعاليات المرتبطة به لا تشكل ثقلا ذا اهمية في مجمل التركيبة الاقتصادية القائمة . ودليل آخر هو ان الدول غير النفطية التي تتلقى جزءا من عوائد النفط عبر القنوات المختلفة تتعرض للظواهر العامة ذاتها السائدة في الدول النفطية (ارتفاع الانفاق الحكومي ، النمط الاستهلاكي المتصاعد، انهيار الفعاليات الانتاجية التقليدية ، الاستثمارات العقارية .... الخ) لذلك فان ما يتطرق له المؤلف هو العوائد النقدية من تصدير النفط وعلاقتها بالمشكلات الاقتصادية العربية المعاصرة ..

ويتضح هذا الامر من القاء نظرة سريعة على محتويات الجزء الثاني من الكتاب حيث ترد اصطلاحات مثل « الفوائض النفطية » و « عوائد النفط » في معظم فصول هذا الجزء ..

غير ان لعوائد النفط أهمية على مستوى الفكر الاقتصادي التنموي . فقد تعودنا سماع المعزوفة القائلة بأن غياب تراكم رأس المال يشكل عائقا أساسيا في تطور المجتمعات المتخلفة . ولم يكن خافيا منذ البداية ان لهذه المعزوفة اهدافا أيديولوجية القصد الاساسي منها تبيان استحالة تطور المجتمعات اعتمادا على قواها الذاتية . لكن ها هي عوائد النفط تطرح التحدي الاكبر لمثل هذه المقولات خاصة وان النفط متواجد في دول ذات خصائص مختلفة (كثافة سكانية عالية او منخفضة ، وجود قطاعات انتاجية زراعية وحرفية مدنية او انتفاء مثل هذا الأمر ، وجود سلطات مركزية وبنى سياسية عريقة او غيابها) . والواضح ان عوائد النفط لم تستطع ولا نخالها تستطيع ـ ضمن الظروف القائمة ـ وضع أي بلد على طريق التطور الشامل ، بل ان الملاحظ هو ان القطاعات الانتاجية التقليدية في الدول النفطية قد عانت كثيرا بسبب العوائد النفطية . ان نظرة سريعة على الدول النفطية ـ صغيرها وكبيرها ـ كفيلة بتبيان وجهة النظر هذه .

توضح معالجة الدكتور عبدالفضيل للعوائد النفطية العديد من الجوانب السلبية التي رافقت استثمار هذه العوائد . وليس غريبا ان تأتي اكثر الامثلة سطوعا عن الاسلوب اللاانتاجي الذي استعملت فيه العوائد النفطية في الدول النفطية قليلة السكان ومحدودة الفعاليات الاقتصادية التقليدية . فنتيجة لقلة عدد سكان هذه الدول وضعف البنى الاقتصادية التقليدية فقد كان من السهل لعوائد النفط ان تعطي ثمارها في فترة وجيزة وبشكل واضح . ان توسع السوق الاستهلاكية ونمو نمط استهلاكي لا عقلاني ومغرق في الكماليات واحتدام المضاربات العقارية وما صاحبه من ارتفاع مذهل في اسعار الاراضي وتكاليف السكن ونمو الاخطبوط التضخمي ، كلها نتائج وآثار للكيفية التي تم بها التعامل مع العوائد النفطية . والواقع انه كان يمكننا ان نلجأ الى جعبة الفكر الاقتصادي لتفسير بعض هذه الظواهر فيما لو كانت اسواق هذه الدول محكومة بميكانيزمات داخلية ، اي محكومة بقانون العرض والطلب ، بشرط ان يكون كلاهما نتاجا داخليا . غير ان الملاحظ في هذه الدول هو ان الطلب فقط داخلي اما العرض فهو خارجي بشكل اساسي . **وحيث ان مصادر العرض (الدول المصدرة للسلع الاستهلاكية) تتمتع بقدرات فائقة على تلبية الاحتياجات والطلب فاننا نعتقد ان الآثار التضخمية والظواهر الاقتصادية الاخرى هي ذات طابع داخلي .**

يعزو المؤلف هذا الخلل بين العرض والطلب الى طبيعة التوجهات الاستثمارية التي تتركز بشكل أساسي في انشاء المرافق العامة وتقديم الخدمات وهذه الامور يتم استيراد معظم اجزائها من الخارج بحيث ان المساهمة المحلية لا تتعدى القليل من قوة العمل المطلوبة لوضع الاجزاء والسلع المستوردة موضع العمل . كذلك فان نمو النمط الاستهلاكي وما يترتب عليه من تنشيط في العمليات التجارية يؤدي الى النتيجة ذاتها ، اي قيام فعاليات اقتصادية ذات مساهمة داخلية محدودة وهامشية . وبالنتيجة نصل الى وضع يتميز بارتفاع معدل الربح بشكل كبير . والاغلب ان هذا القانون يأخذ ابعاده الكاملة حتى في المجتمعات النفطية غير المحكومة بالقوانين الاقتصادية . فاذا اراد المستثمر في العقارات والبناء ان يحقق معدل ربح مساو لذلك الذي يحققه التاجر وجب عليه ان يرفع الايجارات بشكل كبير بسبب ان استثماراته الاولية تكون في العادة أكبر من استثمارات التاجر ، وبالتالي فانه يضطر الى طلب عائد اكبر .

في الجزء الثالث من الكتاب ، يتناول المؤلف أبعاد وآفاق حركة التكامل الاقتصادي العربي . ومن الواجب توضيح حقيقة ان الدعوة الى التكامل الاقتصادي العربي مرتبطة في الواقع بالامل الاكبر وهو تحقيق الوحدة العربية . ولقد كانت هناك دعوات لاقامة تكامل اقتصادي عربي قبل ان يصبح النفط سيد الوضع الاقتصادي في العالم العربي . ولو عدنا قليلا الى الوراء لاكتشفنا ان العالم العربي كان يعيش شكلا من التعاون او التكامل الاقتصادي خاصة بين تلك الدول المرتبطة جغرافيا بعضها مع البعض الآخر والتي لم يكن بينها عوائق طبيعية تعرقل انتقال السلع والخدمات فيما بينها . ولقد كان العامل الاساسي في امكانية ظهور مثل ذلك التعاون حقيقة ان ايا منها لم يكن في وضع يسمح له بأن يتعامل مع مراكز اقتصادية بعيدة جغرافيا كالمراكز الرأسمالية . كما ان المراكز الرأسمالية لم تكن قد تطورت قدراتها على الانتاج السلعي والتسويق الى الدرجة التي تسمح لها ان تغزو الاسواق الاخرى بأكثر السلع اساسية وضرورية . ويمكننا ان نضيف الى ذلك ان غياب السيولة النقدية او المواد الخام (قبل مرحلة النفط) الممكن استبدال

عوائدها بسلع قد ساعد على استمرار التبادل السلعي بين الاقطار المتجاورة .

اذن ، فاذا كنا نتكلم على التكامل الاقتصادي العربي فان علينا ان لا نهمل دراسة الاوضاع التي سادت في الماضي والتي تميزت بوجود تعاون وتبادل سلعي بين الاقطار العربية . وقد يتبين لنا من دراسة كهذه ان الدول العربية كانت اكثر تكاملا واعتماد بعضها على البعض الآخر مما هي عليه اليوم ، وان مصالحها كانت مترابطة بشكل افضل مما هي عليه الآن ، والا فما هي الاسس المادية لانتشار وانتعاش الدعوة الى الوحدة العربية في السنوات الماضية مقارنة بالبرود واللامبالاة – حتى على المستوى الجماهيري – التي نعيشها حاليا ؟ . في تقديرنا ان علاقات الاعتماد المشترك بين الدول العربية كانت سببا رئيسيا في الزخم الجماهيري الهائل الذي حظيت به الدعوة الى الوحدة .

الى ذلك ، فان الفترة السابقة التي نفترض انها كانت أكثر خصبا وثراء فيما يتعلق بالتعاون والتكامل الاقتصادي العربي تميزت ايضا بأن الدول العربية كانت تشكل بنى اقتصادية شبه طبيعية بمعنى انها كانت تلبي الكثير من احتياجاتها الاساسية من الداخل . ولم يقف هذا الامر حجر عثرة امام التعاون السائد آنذاك . ويمكننا النظر الى الدول الرأسمالية المتقدمة التي وان كانت جميعها متطورة وقادرة على تلبية احتياجات سكانها الاساسية الا ان المبادلات التجارية فيما بينها تشكل حوالي ٨٠٪ من حجم التجارة العالمية . لذا فان التطور الفردي للدول العربية لا يشكل في تقديرنا حجر عثرة امام التكامل الاقتصادي .

نعتقد ان الاستمرار في الحديث عن انواع الثروات المعدنية المتوفرة في العالم العربي والمساحات الزراعية القابلة للاستغلال للوصول في النهاية الى القول بأن العالم العربي يمكنه ان يمثل وحدة اقتصادية متكاملة لن يؤدي اي خدمة تذكر لمسألة التكامل الاقتصادي . لقد استطاعت أوروبا الغربية اقامة سوق مشتركة وتعاون اقتصادي وتبادل تجاري برغم التشابه الكبير بين هذه الدول وحاجتها جميعا الى المواد الخام والنفط .

نعتقد ان الجزء الخاص بالتكامل الاقتصادي العربي قد تميز بكونه وصفيا اكثر من الجزئين الاول والثاني حيث يظهر العمق التحليلي بجلاء . وكنا نتمنى لو ان المؤلف طرق موضوع التكامل الاقتصادي العربي بشكل تحليلي بدل التركيز على السرد الوثائقي . واذا كنا نطرح وجهة النظر هذه فذلك بسبب ان الاوضاع التي تتبلور في دول العالم الثالث بشكل عام اخذت تفرغ المفاهيم والاصطلاحات والممارسات التقليدية في علم الاقتصاد من معناها ومحتواها .

بكل ، يبقى كتاب الدكتور محمود عبدالفضيل اضافة مهمة ومساهمة جادة في المكتبة الاقتصادية العربية . ويكفي ان نسجل للمؤلف انه لم ينخدع بالاحصاءات عن اعداد السيارات وناطحات السحاب ، بل تجاوز كل ذلك وغاص الى الاعماق ليقدم لنا صورة عما يجري تحت السطوح البراقة .

ان فصول قصة النفط لم تكتب بعد ، وطوبى لمن سيكتب فصل الختام □

ندوة حول الحياة الفكرية في الشرق العربي : ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ الابعاد غير المكتشفة

د . وليد قزيها

نظم قسم التاريخ والآثار في الجامعة الاميركية في بيروت بالتعاون مع مركز الدراسات الشرق اوسطية في الجامعة نفسها حلقة دراسية عقدت من ٢٩ أيار (مايو) الى ٣١ منه كان موضوعها : « الحياة الفكرية في الشرق العربي ، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ ، ابعاد غير مكتشفة » . وقد دعي الى الندوة مجموعة من أساتذة التاريخ وباقي أقسام العلوم الاجتماعية في الجامعة ، بالاضافة الى عدد من الاساتذة الضيوف الذين حضروا من الخارج ومن بينهم دومينيك شوفالييه وروجر أوين وعباس كليدار وارنولد هوتينجر وستيفن ويلد وكاتب هذه السطور . وقد خصصت الندوة للكشف عن بعض الوجوه المجهولة أو المغمورة أو التي قل ما أوليت الاهتمام اللازم في التأريخ للفكر العربي ، ولتقويم مساهمتها في الحياة الثقافية العربية .

قدم المشاركون في الندوة ستة عشر بحثا خصص معظمها لمعالجة عمل أو أكثر من أعمال نخبة مختارة من اعلام الفكر العربي . استهل دومينيك شوفالييه هذه الابحاث بدراسة تناول فيها عدداً من القضايا الهامة المتعلقة بالفكر العربي . فمن ناحية ابرز أهمية البحث في نشوء وتطور التيارات الفكرية على أساس النماذج الاقتصادية والاجتماعية . ووقف عند موضوع الاصالة والتأثر بالغرب ، مطالبا بضرورة دراسة هذه الظاهرة على ضوء الثقافات الاجتماعية التي اكتسبت مقوماتها من المفارقات الطائفية والاثنية في المجتمع العربي . وقد كانت محاضرة الاستاذ شوفالييه ، أو بالاحرى دعوته ، محاولة لوضع الحلقة الدراسية والمساهمين فيها ضمن اطار منهجي يعالج الفكر العربي من زاوية مجتمعية ثقافية بعيداً عن منهج التبسيط المدرسي ، الذي اتبعه البعض في الندوة ، باعطاء لمحة موجزة عن الحياة الخاصة للمفكر ثم وضع قائمة ببعض مقولاته السياسية أو الثقافية دون الرجوع الى حركة المجتمع بكافة جوانبها .

استجاب لدعوة الاستاذ شوفالييه عدد لا بأس به من المساهمين في الحلقة الدراسية نخص بالذكر منهم روجر أوين وطريف الخالدي ووليد قزيها . الا أنه بالمقابل قصر عن ذلك البعض الآخر فجاءت ابحاثهم على الرغم من قيمتها التعريفية خالية من أي جهد ينكر في مجال تحديد المكانة الفكرية والاهمية السياسية للمفكرين العرب موضوع دراستهم ، ووضعهم ضمن السياق التاريخي لتطور مختلف تيارات الفكر العربي . ولعله من المفيد في هذا الصدد أن نستعرض دراسة واحدة من

كلا هذين النموذجين من الابحاث ، حتى يتسنى لنا التعرف على جو الندوة والمداخلات التي جرت خلال فترة انعقادها .

تحدث الاستاذ روجر أوين ، وهو اختصاصي في تاريخ اقتصاد الشرق الأوسط ، وخاصة مصر ، وله مؤلفات عدة في هذا الحقل ، حول دور الرأسمالية الوطنية في مصر ومجموعة بنك مصر التي مثلتها ، معرفاً بدورها في تطوير الجانب الاقتصادي للفكر القومي . ولاحظ بأن الفكر القومي الاقتصادي كانت له جذوره في الفترة التي سبقت تأسيس بنك مصر . اذ أن ذلك الفكر انطلق ، حسب قوله ، من شعور بعض الاقتصاديين المصريين في عامي ١٩١٠ و١٩١١ ، بحاجة ماسة الى تنويع وتوسيع النشاط الاقتصادي الوطني ليشمل الصناعة والتجارة ، متخطياً بذلك الحدود الذي رسمت له من قبل السلطات الاستعمارية . طالب البعض في ذلك الحين وعلى رأسهم طلعت حرب بضرورة انشاء صناعات جديدة وتطوير ما كان قائما منها في القطر المصري على أن يساهم فيها الرأسمال المصري مساهمة مستقلة عن الاقليات الاجنبية وعن الرأسمال الاجنبي . وقد تكرست هذه الدعوة إبان الحرب العالمية الاولى حين انخفضت الواردات من الخارج وعانى المصريون من نقص في البضائع المصنعة .

لذلك ما ان وضعت الحرب أوزارها حتى تنادى بعض المتمولين من أبناء مصر لتأسيس بنك وطني ، برأسمال وطني ، يقف في وجه التقلبات السياسية والاقتصادية الدولية ، ويهيىء لمصر سبل التصدي للرأسمالية العالمية ويحافظ على استقلاليتها الاقتصادية . كان هذا الموقف من قبل « البرجوازية الوطنية » منسجماً مع موقف الحركة الوطنية المتمثلة آنذاك بحزب الوفد ، الذي كان يطالب بالاستقلال التام .

على ان البرجوازية الوطنية هذه مالبثت في الثلاثينات أن واجهت عدة تحديات كان أهمها الازمة الاقتصادية العالمية ، والنمو المحدود للصناعات التي أنشأها بنك مصر ، مما أضعف موقفها تجاه الرأسمالية العالمية واضطرها فيما بعد لأن تهادنها وتتعاون معها . في هذه المرحلة ، تميز الفكر الاقتصادي المصري باعتداله ، فهو من ناحية لم يكن في وضع يسمح له بأن يقاوم الرأسمال الأجنبي دون الاضرار بمصالح الرأسمالية الوطنية ، ومن ناحية أخرى كان يحاول تهدئة التيارات السياسية والفكرية الاكثر جذرية في المجتمع المصري ، لهذا كله تميز الفكر الاقتصادي القومي بشيء من الغموض ، وفي كثير من الأحيان التردد في اتخاذ المواقف الحاسمة تجاه الاستعمار . كما تطور ليعبر أكثر فأكثر ، لاعن طموحات الشعب المصري ككل ، وانما عن مصالح طبقة اجتماعية معينة ــ الصناعيين .

نجحت محاولة الاستاذ أوين الى حد بعيد في اثارة بعض الاسئلة الهامة التي تركزت حول علاقة مجموعة بنك مصر بملاكي الأراضي الكبار وبمحاولات القائمين عليه في توسيع أفق نشاطهم الاقتصادي ليشمل البلدان العربية الأخرى .

عبر عن النموذج الآخر من ابحاث الندوة المدرس سمير صيقلي عضو هيئة التدريس في قسم التاريخ في الجامعة الاميركية ، ومن العناصر الناشئة. وكانت محاولته جديرة بالاهتمام لأنها مثلت ظاهرة تنطبق على بعض المؤرخين المحدثين الذين أخفقوا بالرغم من تطور مناهج البحث التاريخي خلال العقود الأخيرة ، في تخطي الانماط التقليدية في معالجة موضوعات دراساتهم .

تحدث سمير صيقلي عن صاحب خطط الشام ، محمد كرد علي ومجلة المقتبس التي اصدرها قبل الحرب العالمية الأولى في القاهرة ، وتابع اصدارها كجريدة يومية بعد عودته الى دمشق . قدم صيقلي لموضوعه بمقدمة انشائية ، تجاوزت فترة القائها نصف المدة المخصصة لالقاء بحثه بكامله . وعرض فيها لنقطتين : أولهما أن محمد كرد علي كان مفكراً

ذا نظرة ثاقبة ، فاقت عظمته الكثيرين من معاصريه الذين يضعهم مؤرخو الفكر العربي في مصاف أعمدة ذلك الفكر في عصر النهضة : ثم انتقل صيقلي بانفعال لتقريع هؤلاء المؤرخين من أمثال البرت حوراني وهشام شرابي وفهمي جدعان وغيرهم لتغاضيهم عن ابراز العبقرية الفكرية لمحمد كرد علي في المقتبس .

بعد هذه المقدمة ، اتجهت انظار المشاركين في الندوة لاعتقادهم بأن بعداً متميزاً لفكر محمد كرد علي كان على وشك أن يتم اكتشافه . الا أن ما تبع ذلك كان مخيباً للآمال . اذ أشار المحاضر الى تأثر محمد كرد علي بزيارته لباريس التي اعتبرها رمزاً للحديث ، وتردده على اسطنبول التي مثلت ، في رأيه ، القديم ، في حين أن اقامته في القاهرة اعطته انطباعاً بأنها مدينة جمعت القديم والحديث معاً ، وتم فيها التقاء العرب بالغرب . وبقيت الاسئلة لدى المشاركين في الندوة معلقة وحائرة . ما هي العناصر المكونة لفكر محمد كرد علي ؟ كيف تأثر الفكر بتجارب صاحبه في هذه المدن الثلاثة ؟ الى أي حد كان ذلك الفكر خطوة متقدمة على مساهمات الشيخ محمد عبده والشيخ رشيد رضا أو شكيب أرسلان أو حتى عبد الغني العريسي ؟ ليس هذا فحسب ، بل أين موقع محمد كرد علي كمفكر ومكانة مجلته من جملة التيارات السياسية والثقافية التي تنازعت الحركة القومية العربية قبل الحرب العالمية الأولى ؟

لم يكن في عرض سمير صيقلي ، كمؤرخ ، ما يشير الى أنه حاول تقديم اجابات على هذه الاسئلة مما حدا استاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية ، الدكتور سمير خلف في مداخلته الى القول بأنه بعد ذلك العرض الذي سمعه ، لا يسعه الا أن يؤيد بقوة رأي الاساتذة المؤرخين الذين جرى تقريعهم وتجريحهم على يد صاحب البحث .

أثارت ندوة الحياة الفكرية في الشرق العربي عدداً من المسائل الهامة ، بالاضافة الى قضية المنهج التي عرضنا لها في النموذجين السابقين . فقد أوفت الندوة ايما ايفاء بوعدها في مجال التعريف بعدد لابأس به من الأعمال الفكرية واصحابها . وليس أدل على ذلك من كثرة الابحاث القيمة التي تناقش بها المشتركون . نخص بالذكر منهم هنا الاساتذة طريف خالدي ووداد القاضي وستيفن ويلد وعباس كلدار ورشيد خالدي .

تحدث الدكتور طريف خالدي حول الشيخ عارف الزين ومجلة « العرفان » (١٩٠٩ ـ ١٩٣٩) ، في إطار التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحاطت بجبل عامل في تلك الفترة . مشيراً الى ان المجلة عبرت عن بعدين : البعد الداخلي لجبل عامل ، والمتميز بكونه منطقة عربية مسلمة شيعية : والبعد الخارجي المنبثق عن تفاعل فئات ذلك المجتمع المختلفة من زعماء وعلماء ووجهاء وعامة مع التطورات السياسية في الشرق العربي . واما الدكتورة وداد القاضي فقد قامت بجهد كبير ، نالت الثناء عليه ، في دراستها المتعمقة لكتاب « علم الدين » الصادر عام ١٨٨٢ لعلي مبارك ، حيث ابرزت صورة حية لتلاقي الشرق بالغرب ، من خلال قصة خيالية لشيخ أزهري مصري يلتقي في القاهرة مستشرقاً بريطانياً . وعرض الدكتور ويلد ، من جامعة بون ، الى كتاب نجيب عازوري حول « يقظة الأمة العربية » مؤكداً على أن التوجه الأساسي للكتاب لم يكن للقارىء العربي بقدر ما كان يحاول استمالة القارىء الغربي والسلطات الفرنسية بشكل خاص .

تحدث ايضا الدكتور رشيد خالدي عن دور مجلة « المفيد » وصاحبها عبد الغني العريسي ، مؤكداً على الدور البارز للصحافة في نشوء وتطور الحركة القومية العربية قبل الحرب العالمية الأولى . وتناول في بحثه العلاقة بين تطور الفكر القومي والاحداث السياسية التي شهدتها المنطقة العربية ، محاولا أن يفسر على ضوء هذه الاحداث التزام عبد الغني العريسي ، ومن ساهموا معه في تحرير « المفيد » ، بالفكر القومي العربي ضمن اطار الاسلام . كما عرض لموقفهم في هذه الفترة المبكرة من

الصهيونية ، ونظراتهم لها على أنها لا تمثل ظاهرة دينية بقدر ما مثلت جزءاً من الحركة الاستعمارية الاستيطانية .

واما الدكتور عباس كلدار ، من جامعة لندن ، فقد أوضح الدور السياسي الذي لعبه الشيخ علي يوسف كمعبر عن طموحات وسياسات الخديوي عباس الثاني ، على صفحات جريدة « المؤيد » التي صدرت في أوائل هذا القرن في مصر . وقد نجح الدكتور كلدار في وضع الشيخ علي يوسف و« المؤيد » في اطار الاحداث السياسية والتيارات الفكرية التي برزت في مصر قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى .

ليس الهدف من هذا العرض المقتضب لبعض الابحاث التي القيت في الندوة أن نقوم بتغطية شاملة لكافة الدراسات التي تناقش بها المجتمعون ، وانما الهدف أن نؤكد على نقطة ايجابية هامة هي أن معظم من تابع الندوة خلال فترة انعقادها خرج بدون شك بمحصلة علمية حول تاريخ الفكر العربي ، غنية بمادتها وعميقة في أسلوب طرحها . ولا بد لنا هنا من أن ننوه بالفائدة الجمة التي حصل عليها المشاركون في الندوة من مداخلات الاساتذة كمال صليبي ويوسف أبش ، وأخيراً وليس آخراً الدكتور احسان عباس كمرجع في الأدب والثقافة العربية ، لا غنى عنه في مثل هذه الندوات .

في اليوم الأخير لانعقاد الندوة ، خصص القائمون عليها جلسة للاستماع الى تقويم لها من قبل الاساتذة الزائرين المشاركين فيها : سنعرض هنا أهم ما جاء فيها من ملاحظات :

● ان معظم الابحاث التي القيت في الندوة اتخذت في تفسير تطور الفكر العربي واحداً من المحاور الثلاثة التالية :

أ ــ محور ارتباط الفكر بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت تطوره . وفي هذا الصدد لا بد من ذكر المحاولات التي قام بها كل من روجر أوين وطريف خالدي ووليد قزيها .

ب ــ محور ارتباط الفكر بنمو حركة التأليف والنشر في الشرق العربي واتساع حلقة التأثير السياسي للصحافة . وقد عبر عن هذا الاتجاه كل من الاساتذة رشيد خالدي وعباس كلدار .

ج ــ محور ارتباط الفكر العربي بالفكر الأوروبي وتأثره بهذا الأخير ، نتيجة انتقال الانماط الثقافية الأوروبية الى الشرق العربي . وتجدر الاشارة هنا الى البحث القيم الذي قدمه الدكتور مروان بحيري حول بولس نجيم ومفهومه للبنان الكبير ، ودراسة ستيفن ويلد عن نجيب عازوري .

● لاحظ الدكتور ويلد أن أسلوب البرت حوراني في معالجته لتطور الفكر العربي كان مهيمنا على أكثر الابحاث التي عرضت في الندوة ، باستثناء اثنين منها اتخذ اصحابها منحى منهجيا مختلفا في عرضهما لفكرة القومية العربية عند ساطع المصري ، والاسس التي قام عليها فكر البرجوازية الوطنية في مصر .

● نوه الصحافي السويسري المعروف ارنولد هونينغر بأهمية الصحافة كمصدر رئيسي للبحث العلمي ، واشار الى أن كثيراً من ابحاث الندوة اعتمد عليها ، كما اكد على ضرورة تحديد التوجه السياسي والفكري للصحف المختلفة وتفسيرها للاحداث السياسية في فترة تاريخية ما ، قبل استخدامها كمصادر للبحث .

نكتفي بهذا الحد من التعليق على وقائع « ندوة الفكر العربي ــ ابعاد غير مكتشفة » . خلال فترة انعقادها ، ونسمح لانفسنا هنا بأن نورد ملاحظتين هامتين هما :

● ان ما استرعى انتباه البعض في هذه الندوة ، أنها ركزت بشكل رئيسي على الفكر القومي العربي . فقد جاءت معظم الابحاث دليلا علميا على هيمنة هذا التيار الفكري في تلك المرحلة من تاريخ الوطن العربي ،ومؤشراً على انهماك المثقف العربي انذاك بقضايا أمته .

كما ساقت الندوة البرهان تلو الآخر على التزام المثقف العربي بموقف سياسي ، ونضاله المستمر في سبيل تحقيق الاهداف القومية ، مما أدى به في بعض الأحيان الى التضحية بحياته من أجلها .

● لكل ندوة أو مؤتمر علمي طرائفه ونوادره ، ولولا ذلك لكانت اكثر هذه النشاطات العلمية جافة ومملة ، لذلك لابأس من أن نختم ملاحظاتنا بالحديث عن نادرة النوادر في ندوة الفكر العربي . اذ أنه في اليوم الأخير للندوة فاجأ استاذ علم الانثروبولوجيا في الجامعة الاميركية جيرالد اوبرماير الحضور بحديث له عن امام اليمن ، يحيى، المتوفي عام ١٩٤٨ . بعد مقدمة نظرية استخدم فيها الاستاذ المذكور كل ما تيسر له من اسماء كبيرة (ماركس ، ماكس فيبر . ليفي شتراوس ، الخ) للتعريف بمعنى كلمة « ايديولوجية » ، انتقل للحديث عن الامام يحى . فأشار الى أن الامام استخدم بنجاح الرموز الدينية في محاولته ضبط وربط ودفع رعيته من ابناء اليمن ، بهدف نقلهم من حالة الجمود والتخلف التي كانوا يعيشونها الى حالة متقدمة من العصرنة . ليس هذا فحسب ، بل أن الامام نفسه كان صاحب رؤية منفتحة على التيارات السياسية والثقافية لعصره ، فارسل البعثات العسكرية الى العراق واعترف بالاتحاد السوفياتي ، وناضل ضد الوهابيين والعثمانيين . بل على حد قول اوبرماير لعب الامام في مجتمعه دور السمسار أو الوسيط الثقافي (Cultural Broker) - لا بد من الاشارة هنا الى أن مفهوم السمسار الثقافي في علم الانثروبولوجيا يفترض بالوسيط أن يكون متضلعاً متبحراً بثقافة مجتمعه وثقافة المجتمع الآخر ، حتى يتمكن من أن يلعب الدور المناط به .

على كل حال ، تفوق الاستاذ اوبرماير على نفسه حين شرح للحضور المنهجية التي أتبعها في تحليل دور الامام يحى . فعرض لذلك بقوله أنه في محاولته ، كعالم انثروبولوجيا أن يفهم ايديولوجية الامام – والملاحظ أن الامام اكتسب بقدرة اوبرماير ايديولوجيه – اضطر لأن يضع نفسه في موقع صاحبها ، مع عدم المام الباحث حتى بلغة امامه ، ليرى الأمور بمنظاره ، ويتسنى له بالتالي اكتشاف هذا البعد المهمل من حياة ودور الامام المفكر (...) □

موجز يوميات الوحدة العربية

نيسان/ابريل ـ ايار/مايو ١٩٧٩

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

الاحد ١/٤/١٩٧٩

ـ اقر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في اجتماعهم ببغداد سحب سفراء الدول العربية من مصر فورا واعتبار تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية نافذا من تاريخ توقيع الحكومة المصرية المعاهدة مع اسرائيل . كما اتفق على جعل مدينة تونس مقرا مؤقتا للجامعة العربية (الجمهورية ، بغداد) .

ـ بدأت الجلسة الافتتاحية لاجتماعات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة في دبي (الاتحاد ، الامارات) .

ـ بدأت في جدة اجتماعات مركز النظائر المشعة للدول العربية (الرياض ، الرياض) .

ـ ذكر وزير المالية الكويتي ان بلاده اوقفت مساعداتها المالية عن مصر نتيجة عقدها المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (الرأي العام ، الكويت) .

ـ صرح وكيل وزارة الخارجية في سلطنة عمان أن بلاده ستواصل دعم المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (السياسة ، الكويت) .

ـ أكد بيان مشترك لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) على أهمية قيام الوحدة بين سورية والعراق وضرورة بناء علاقة تحالفية استراتيجية بين دولة الوحدة المقبلة والثورة الفلسطينية (الثورة ، بغداد) .

ـ بدأ المؤتمر العام السادس لاتحاد الصحفيين العرب اجتماعاته في بغداد واعلن رئيس الاتحاد عن تخصيص العراق مبلغ خمسين الف دينار لدعم مسيرة الاتحاد (الثورة ، بغداد) .

الاثنين ٢/٤/١٩٧٩

ـ بدأت في الرياض اعمال المؤتمر الثاني لعلوم الاغذية لمناقشة قضايا تناقص الغذاء والتكامل الاقتصادي والزراعي بين الاقطار العربية (الثورة ، بغداد ـ واع ، انصات) .

ـ عقد المجلس التنفيذي لوزراء التربية والتعليم والمعارف بدول الخليج العربية اجتماعا أقر فيه جدول اعمال المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم والمعارف الذي سيبدأ اعماله غدا في العاصمة البحرينية (العرب ، قطر ـ ف ن ا) .

ـ قرر مجلس الوزراء الاردني قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر (الدستور ، عمان ـ وا ا) كما اكد مجلس وزراء البحرين على تمسكه بمقررات مؤتمر بغداد وعزمه على تنفيذها (المواقف ، المنامة ـ عدد ٢٧٠ ، ص ٤) .

ـ اعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة قرار بلاده استدعاء سفيرها في القاهرة (الاتحاد ، الامارات) كما استدعت كل من السعودية وتونس سفيريهما من القاهرة (النهار ، بيروت ـ و ص ف ، رويتر ، ا ش ا) كذلك استدعت الكويت سفيرها من القاهرة (القبس ، الكويت) .

ـ اعلن متحدث مصري باسم مجلس الوزراء ان الحكومة المصرية ترفض مقررات مؤتمر بغداد وذكر بأن الاجتماع غير قانوني لانه عقد خارج جامعة الدول العربية (الاهرام ، القاهرة) .

ـ اجتمع الملك السعودي برئيس الوزراء اللبناني وبحث معه الوضع في لبنان على ضوء التطورات الاخيرة في المنطقة (النهار ، بيروت) .

ـ يناقش اتحاد الصحفيين العرب في مؤتمره في بغداد

الخطة المقبلة لمواجهة الظروف الحالية للمنطقة (الجمهورية ، بغداد) وقد اكد الرئيس السوري في رسالة وجهها للمؤتمر على اهمية دور الصحفيين العرب في تعبئة الامكانات العربية في هذه المرحلة (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

الثلاثاء ٣/٤/١٩٧٩

ـ ذكر امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان مؤتمر وزراء التجارة لاقطار الخليج العربي المنعقد في الرياض سيناقش موضوع انشاء شبكة للطرق البرية وشبكة للخطوط الحديدية بين دول الخليج (الثورة ، بغداد) .

ـ بدأت في بغداد اجتماعات الدورة الرابعة عشرة للمكتب الدائم لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب والدورة الثانية للمجلس الاعلى للاتحاد لمناقشة موضوع نقل مقر الاتحاد من القاهرة (الثورة ، بغداد) .

ـ صرح وزير التربية الكويتي ان المؤتمر الرابع لوزراء التربية لدول الخليج سيبحث موضوع جامعة الخليج وموضوع التعليم وتطويره في المنطقة (القبس ، الكويت) .

ـ اكدت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول على الحاجة لانشاء لجنة طاقة عربية مشتركة تساهم في التنسيق في مجالات الطاقة على المستوى العربي (السياسة ، الكويت ـ نقلا عن نشرة نيسان/ ابريل الشهرية) .

ـ غادر عدد من السفراء العرب القاهرة بناء على استدعاء حكوماتهم وهم سفير دولة الامارات العربية المتحدة (الاتحاد ، الامارات) سفير قطر (العرب ، الدوحة ـ ق ن ا)،سفير الاردن وسفير الكويت (الثورة ، بغداد) .

ـ صرح وزير الاعلام السعودي بأن حكومته قد صادقت على مقررات مؤتمر بغداد (المدينة ، جدة ـ واس) كما اكد وزير التجارة العراقي على اهمية مقررات المؤتمر وضرورة تنفيذ المقاطعة الاقتصادية العربية (الثورة ، بغداد) .

ـ اعلنت الحكومة المصرية في بيان رسمي اصدرته حول نقل مقر جامعة الدول العربية انها ستتخذ كافة الاجراءات القانونية الكفيلة لاستمرار هذه المنظمات والمؤسسات في اعمالها وحماية حقوق المتعاملين معها وذلك بموجب مواثيق تأسيسها (الاهرام ، القاهرة) .

ـ اجتمع الرئيس السوري برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق وبحثا معا الوسائل العملية لمواجهة متطلبات المرحلة الراهنة (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ تم توقيع تأسيس شركة نقل بري مشتركة بين سورية والعراق يبلغ رأسمالها عشرة ملايين دينار (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ صدر عن المؤتمر السادس لاتحاد الصحفيين العرب بيان اكد على ضرورة وحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية ودعا الى حشد طاقات الامة العربية لتحقيق اهدافها القومية (الجمهورية ، بغداد) .

الاربعاء ٤/٤/١٩٧٩

ـ عقدت اللجنة السداسية المنبثقة عن مؤتمر بغداد اجتماعها الاول بالقاهرة لوضع الخطوات التنفيذية الخاصة بتنفيذ قرارات مؤتمر بغداد بالنسبة لنقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس (المدينة ، جدة ـ واس) .

ـ وقع وزير الداخلية السعودي عقدا لتنفيذ مبنى المعهد العربي لبحوث ودراسات الشرطة الذي يعنى باستقبال الضباط من جميع الدول العربية (الرياض ، الرياض) .

ـ اختتم المؤتمر العربي الثاني لعلوم وتكنولوجيا الاغذية اعماله في السعودية واوصى بأن تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدراسة المعوقات التي تحول دون التنسيق والتكامل الغذائي في الوطن العربي (الرياض ، الرياض) .

ـ اقر المجلس التنفيذي للاتحاد العربي لعمال الصناعات الغذائية في اجتماعاته في ليبيا وجوب الاتصال بالقاعدة العمالية المصرية واعتباره واجبا قوميا ومهمة اساسية (الفجر الجديد ، طرابلس) .

ـ بدأت بالمنامة جلسات المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم والمعارف لدول الخليج العربية (اخبار الخليج ، المنامة) .

ـ بدأ مجلس الاتحاد العربي للهيئات العاملة في رعاية الصم اجتماعاته في دمشق (تشرين ، دمشق) .

الخميس ٥/٤/١٩٧٩

ـ افتتح في الدوحة المؤتمر الثاني لمديري وعمداء كليات الشرطة العرب بهدف التوصل الى توصيات من شأنها تحقيق مزيد من التضامن والتنسيق في خدمات الشرطة في الوطن العربي (العرب ، الدوحة ـ ق ن ا) .

ـ قرر مجلس ادارة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية المجتمع في دمشق تطوير العمل في المشاريع التي تقوم الشركة بانجازها حاليا في ستة اقطار عربية بالاضافة الى سبعة مشاريع اخرى قيد الدراسة (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ صرح الملك الاردني ان السلام بنظره هو ذلك الذي « يعيد لابناء فلسطين حقوقهم المشروعة في الارض العربية الفلسطينية » واكد بأن مؤتمر بغداد قد حقق الاجماع العربي وانه الاساس لبناء القوة الذاتية العربية وللتعاون على اسس سليمة (الشرق الاوسط ، لندن) .

ـ اشاد رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

الفلسطينية بالاجماع العربي الذي تحقق في مؤتمر بغداد واكد ان كل دولة عربية تشذ عن هذا الاجماع تعتبر خائنة (تشرين ، دمشق ـ سانا ـ نقلا عن مجلة « الف باء » العراقية) .

ـ صادق مجلس الوزراء القطري على قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الاخير في بغداد (العرب ، الدوحة ـ ق ن ا) .

ـ ذكر بيان رسمي صدر في الرباط ان السفير المغربي في القاهرة والموجود حاليا في الرباط لن يعود الى مصر تنفيذا لمقررات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب (اليوم ، الدمام ـ واس) .

ـ اعدت الامانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ورقة عمل لتقديمها الى المجلس المركزي في اجتماعه الطارىء الذي يعقد يوم غد تتضمن وجهة نظر الطبقة العاملة العربية بشأن التصدي للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

الجمعة ١٩٧٩/٤/٦

ـ اختتم المجلس الاعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب اجتماعاته في بغداد بعد اقرار توصيات المكتب التنفيذي للاتحاد والتي تضمنت نقل مقر الاتحاد من القاهرة الى دمشق (الثورة ، بغداد) .

ـ قال الرئيس المصري في خطاب القاه امام مجلس الشعب انه لو كان لدى الدول العربية طريق اخر يحقق الاهداف القومية فان مصر لن تتردد في الغاء كل ما فعلته ولكن المشكلة انهم لا يملكون بديلا (الاهرام ، القاهرة) .

ـ اتفق المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم والمعارف لدول الخليج المجتمع في المنامة على زيادة تعزيز التعاون التربوي بين بلدان المنطقة (السياسة ، الكويت) .

ـ انهى المؤتمر الخليجي الاول لجراحة العظام اعماله في دولة الامارات العربية المتحدة بعد الاتفاق على عقد المؤتمر سنويا بالامارات لتبادل خبرات كبار الاطباء في احدث وسائل طرق علاج جراحة العظام (الاتحاد ، الامارات) .

ـ استقبل نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي في بغداد رئيس الوزراء اللبناني واستعرضا القضايا العربية الراهنة وخاصة في الساحة اللبنانية (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ تم في بغداد التوقيع على محضر سوري عراقي لاقامة صناعات غذائية ومزارع مشتركة لتوفير المواد الاولية لهذه الصناعات بين القطرين (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

السبت ١٩٧٩/٤/٧

ـ قال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري انه قد تم ايقاف تقديم مساهمات او مساعدات مالية او عينية او فنية من قبل الحكومات العربية او مؤسساتها الى الحكومة المصرية ومؤسساتها اعتبارا من تاريخ توقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (تشرين ، دمشق ـ مقابلة مع وكالة الانباء السورية) .

ـ تركزت في بغداد المباحثات النفطية بين وفد وزارة النفط العراقي ونظيره من القطر السوري على انماط التعاون بين القطرين في مجال المنتوجات النفطية وتزويد القطر السوري باحتياجاته منها (الثورة ، بغداد) .

الاحد ١٩٧٩/٤/٨

ـ عقدت اللجنة الفرعية للتخطيط وتنسيق النقل والمواصلات التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربي اجتماعا في عمان لبحث وسائل تطوير وتعزيز وسائل النقل والمواصلات بين الدول العربية (الدستور ، عمان ـ و ا) .

ـ بدأت في الدوحة اعمال مؤتمر قادة الشرطة العرب لمناقشة عدة مواضيع تتعلق باحكام مراقبة الموانىء والمطارات والحدود ومكافحة الجريمة في الوطن العربي (الاتحاد ، الامارات ـ وام) .

ـ قال رئيس الوزراء المصري ان مصر لا تعترف بشرعية ما اتخذ في مؤتمر بغداد من قرارات وانها متمسكة بوجودها في كل المؤسسات والمنظمات العربية (الاهرام ، القاهرة) .

ـ استدعت مصر سفراءها من سبع دول عربية مع ابقاء بعثات التمثيل الدبلوماسي فيها وذلك ردا على موقف الدول العربية من مصر (الاهرام ، القاهرة) .

ـ صرح وزير الثقافة والاعلام السوداني ان الامة العربية متفقة على استراتيجية واحدة ولكن الاساليب لتحقيقها بالضرورة قد تختلف ، ولكن ينبغي ان لا يؤثر هذا الاختلاف على العلاقات المصيرية بين الدول والشعوب العربية (الايام ، الخرطوم) .

ـ بدأت في بغداد اجتماعات الجانبين العراقي والسوري للتنسيق بين أجهزة الاحصاء لكلا الطرفين بهدف الوصول الى اساليب عمل موحدة وتبادل الخبرات المتوفرة لدى القطرين لتأمين متطلبات عملية التنمية (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ اقر المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في دورته الطارئة بدمشق مقاطعة السفن والطائرات ومختلف وسائل النقل الاخرى وكافة الشركات والسفن والبضائع المصرية ، ومقاطعة وسائل النقل الاميركية ، وتجميد عضوية المنظمات النقابية والمهنية المؤيدة لمصر (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

الاثنين ١٩٧٩/٤/٩

ـ اجتمع رئيس مجلس الاعيان الاردني في عمان مع وفد مجلس الشعب السوري برئاسة نائب رئيس المجلس وتم بحث ضرورة التنسيق بين الوفود البرلمانية العربية في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي (الرأي عمان ـ وأ) .

ـ اعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي انه يأمل في ان تعمل الحكومة المصرية على تسهيل تنفيذ قرار نقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس (القبس ، الكويت) .

الثلاثاء ١٩٧٩/٤/١٠

ـ اختتمت في عمان الدورة الخامسة للجنة الفرعية لتخطيط وتنسيق النقل والمواصلات التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتمت الموافقة من حيث المبدأ على انشاء شركة عربية للنقل البري (الدستور ، عمان) .

ـ تحرك امس الاول « قطار السابع من نيسان » من حلب الى بغداد كما بدأ تطبيق التعرفة المخفضة للسفر على الطائرات بين دمشق وبغداد وبالعكس (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

الاربعاء ١٩٧٩/٤/١١

ـ اختتم المؤتمر السابع لقادة الشرطة والامن العرب اعماله في الدوحة واقر المواضيع المتعلقة بتوحيد نظم ادارة الشرطة (الوحدة ، ابو ظبي ـ ق ن أ) .

ـ اجتمع في دمشق كل من رئيس مجلس الشعب السوري ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني والامين العام المساعد للاتحاد البرلماني العربي ونائب رئيس مجلس النواب اللبناني ، وتم الاتفاق على ضرورة الاسراع لعقد اجتماع لمجلس الاتحاد البرلماني العربي للبحث في الظروف المستجدة في المنطقة بسبب المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ صرح وزير الاعلام بدولة البحرين انه يجب تشكيل هيئة خليجية لتنفيذ القرارات التي تبنتها مختلف المؤتمرات العربية الخليجية خلال العقد الماضي من اجل تعزيز التضامن بين شعوب المنطقة وتمهيد الطريق نحو تحقيق وحدة عربية شاملة (الوحدة ، ابو ظبي ـ واخ) .

ـ قال رئيس الوزراء اللبناني لدى وصوله الكويت ان لبنان ملتزم بالخط العربي الذي عبر عنه مؤتمر وزراءالخارجية والاقتصاد العرب (القبس ، الكويت) .

الخميس ١٩٧٩/٤/١٢

ـ اختتمت الدورة الرابعة عشرة للجمعية العمومية للاتحاد العربي للنقل الجوي اعمالها بطرابلس (الفجر الجديد ، طرابلس) .

ـ بدأت في الرياض اجتماعات مجلس ادارة الشركة العربية للاستثمار بحضور ممثلي خمس عشرةدولة عربية (الشرق الاوسط ، لندن ـ واس) .

ـ اختتمت الدورة التثقيفية لعمال الصناعات الغذائية في الوطن العربي اجتماعاتها بطرابلس . وقال امين شؤون الاتحادات والنقابات والروابط بالامانة العامة لمؤتمر الشعب العام ان مثل هذه الدورات من شأنها تأكيد وحدة وتضامن العمال العرب وتقريب يوم الوحدة العربية الشاملة (الفجر الجديد ، طرابلس) .

ـ اكد وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة ان بلاده ملتزمة بكل القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي ومؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الاخير (الوحدة ، ابو ظبي) .

الجمعة ١٩٧٩/٤/١٣

ـ ابتدأت بالقصبة في تونس اعمال اللجنة السداسية المكلفة بتنفيذ قرار مؤتمر بغداد المتعلق بنقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس (العمل ، تونس) .

ـ سلمت الحكومة المصرية الامانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة رفضت فيها قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب ووصفتها بأنها غير قانونية (النهار ، بيروت) .

ـ عقدت في بغداد عشر لجان تربوية اجتماعات موسعة بهدف توحيد مفردات واهداف المناهج الدراسية بين سورية والعراق (الثورة ، بغداد) .

ـ وقعت وزارتا النفط في سورية والعراق في بغداد على محضر للتعاون المشترك في مجالات توزيع المنتوجات النفطية . ونص المحضر على قيام وزارة النفط العراقية بتجهيز سورية باحتياجاتها من المنتوجات النفطية (الثورة ، بغداد) .

ـ استقبل الرئيس السوري رئيس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية واستعرضا معا الوضع في المنطقة العربية وخطوات وحدة شطري اليمن (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ تم في دمشق التوقيع على عقد بانشاء شركة للانتاج الحيواني في امارة رأس الخيمة بدولة الامارات العربية المتحدة مع الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بدمشق (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

السبت ١٩٧٩/٤/١٤

ـ صرح الرئيس السوري ان الذهاب الى مؤتمر جنيف حول الشرق الاوسط يعني في هذه المرحلة التصديق على المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية وشدد على اهمية السيادة

العربية فوق كافة الأراضي العربية وعلى حقوق الشعب الفلسطيني (تشرين ، دمشق) .

ـ قال امين عام اتحاد الغرف التجارية العربية ان المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية لن تحل ازمات مصر الاقتصادية (الدستور ، عمان) .

ـ صرح في عمان رئيس دائرة شؤون الوطن المحتل في منظمة التحرير الفلسطينية بان المنظمة تعمل على اقامة جبهة موحدة تضم الاردن وسورية والعراق (القبس ، الكويت) .

ـ عاد الى القاهرة سفراء مصر في كل من تونس ودولة الامارات العربية المتحدة (الاهرام ، القاهرة) .

ـ صرح رئيس وزراء موريتانيا الجديد بأن بلاده تعتزم الابقاء على علاقاتها مع المغرب وفي نفس الوقت مواصلة مباحثاتها مع البوليساريو والسعي الى اقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع الجزائر (الوحدة ، ابو ظبي ـ نقلا عن «اللوموند» الفرنسية) .

الاحد ١٥/٤/١٩٧٩

ـ عقد في الكويت وزراء المالية العرب اجتماعا تمهيديا للبحث في موضوع تجميد عضوية مصر في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (السياسة ، الكويت) .

ـ عقد مجلس ادارة الاتحاد العربي للصناعات الهندسية اجتماعه التاسع الدوري في بغداد وقرر حث الشركات العربية على الانضمام الى الاتحاد (الثورة ، بغداد) .

ـ بدأت في عمان اجتماعات الجمعية العمومية لاتحاد الناقلين البريين التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنسيق جهود الدول الاعضاء (الدستور ، عمان) .

ـ قررت السعودية وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة نقل مقر الهيئة العربية للتصنيع الحربي من القاهرة الى الرياض (الثورة ـ بغداد ـ واع) .

ـ قال وزير الداخلية السعودي ان هناك تنسيقا وتعاونا امنيا دائما بين دول الخليج العربية بهدف المحافظة على استقرار المنطقة (اخبار الخليج ، المنامة ـ نقلا عن صحيفة « القبس » الكويتية) .

ـ قال وزير الاعلام السعودي ان بلاده لن تتردد في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر اذا فتحت لاسرائيل سفارة في القاهرة قبل ان يتم التوصل الى تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الاوسط (اخبار الخليج ، المنامة ـ واخ) .

الاثنين ١٦/٤/١٩٧٩

ـ انتهت اللجنة السداسية في تونس من اتخاذ عدة اجراءات لوضع قرارات مؤتمر بغداد لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب موضع التنفيذ (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ بدأت في الكويت اجتماعات مجلس محافظي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وقد قرر تعليق عضوية مصر في الصندوق وايقاف تقديم اية قروض او مساعدات فنية لمصر (السياسة ، الكويت) .

ـ اختتمت الدورة الرابعة عشرة للجمعية العمومية للاتحاد العربي للنقل الجوي اعمالها مؤخرا في طرابلس وقد تقرر تجميد عضوية شركة مصر للطيران في الاتحاد (الفجر الجديد ، طرابلس) .

ـ قرر الاتحاد العربي للصناعات الهندسية المنعقد في بغداد تعليق عضوية مصر في الاتحاد ونقل مقر الامانة العامة للاتحاد من القاهرة الى احدى العواصم العربية (الثورة ، بغداد) .

ـ قرر اتحاد مجالس البحث العلمي العربية تعليق عضوية مصر في الاتحاد (الثورة ، بغداد) .

ـ واصلت لجنة التأليف والترجمة والنشر بين سورية والعراق اجتماعاتها في دمشق لمناقشة سبل توحيد اساليب ووسائل التأليف والترجمة والنشر والتوثيق (الثورة ، بغداد) .

ـ بدأ وفد عراقي برئاسة وزير الشباب العراقي محادثات مع وزير الثقافة والشباب الاردني لتطوير وتعزيز التعاون الرياضي والشبابي بين البلدين (الدستور ، عمان ـ واأ) .

الثلاثاء ١٧/٤/١٩٧٩

ـ استأنف وزراء المالية والاقتصاد العرب اجتماعاتهم في الكويت في اطار المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا حيث تم تعليق عضوية مصر واغلاق مكتب المصرف بالقاهرة . كما عقدوا اجتماعات في اطار الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي (السياسة ، الكويت) .

ـ بدأت بالمغرب اعمال لجنة المصطلحات الطبية باللغة العربية المنبثقة عن اتحاد الاطباء العرب والمنظمة العالمية للصحة بهدف تحضير المعجم الطبي العربي (الانباء ، الرباط) .

ـ قرر مجلس ادارة الشركة العربية للتعدين تعليق عضوية مصر في الشركة (الثورة ، بغداد) .

ـ صرح وزير الشباب العراقي ان الشباب العربي حركة واحدة لا تقبل التجزئة وان هناك مساع كبيرة لتحقيق اللقاء الدائم بين شباب الخليج العربي (الدستور ، عمان) .

ـ صرح وزير الاقتصاد والتجارة في دولة الامارات العربية المتحدة بأن بلاده ملتزمة بتنفيذ قرارات مؤتمر

بغداد الخاصة بمقاطعة مصر (الاتحاد ، الامارات) .

ـ وقع كل من الاردن وقطر على برنامج عمل ثقافي يهدف الى تطوير التعاون التربوي والثقافي والعلمي والفني بينهما تنفيذا للاتفاقية الثقافية التي وقعها البلدان عام ١٩٧٢ (الدستور ، عمان ـ وا) .

ـ بدأ في بغداد الاجتماع الثاني للامانة العامة لاتحاد التربويين العرب لمناقشة وضع خطة عمل للمرحلة المقبلة واستعراض ما تم انجازه في الفترة الماضية (الثورة ، بغداد) .

الاربعاء ١٨/٤/ ١٩٧٩

ـ افتتحت بالرباط اعمال الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة لاتحاد اذاعات الدول العربية لدراسة احتياجات بعض الدول العربية من المعدات والبرامج (الانباء ، الرباط) .

ـ أكد رئيس الوزراء المصري ان بلاده حريصة كل الحرص على التضامن العربي وان بلاده تصر على وجودها في جامعة الدول العربية (الاهرام ، القاهرة) .

ـ اختتم في الكويت الاجتماع الاستثنائي الخامس لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول بتعليق عضوية مصر في المنظمة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تسرب النفط والغاز والمنتجات النفطية العربية الى مصر (السياسة ، الكويت) .

ـ اعلنت مصر رفضها للقرار الذي اتخذته منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول فيما يتعلق بعضوية مصر في المنظمة (الاهرام ، القاهرة) .

ـ تم في عمان التوقيع على محضر اجتماعات وتوصيات لجنة المتابعة الاردنية السعودية المنبثقة عن الاتفاق الامني المعقود بين الاردن والسعودية في العام الماضي بشأن تطوير العلاقات في المجالات الامنية وتسهيل تنقل المواطنين من رعايا البلدين (الاخبار ، عمان ـ وا) .

ـ اعلن مصدر مغربي مسؤول في الرباط ان المحادثات التي اجراها الملك الاردني في المغرب تميزت في التطابق التام بين وجهات النظر تجاه المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (الاخبار ، عمان ـ وا) .

ـ صادق مجلس النواب المغربي على مشروع للمباشرة باجراءات قطع العلاقات الاقتصادية مع مصر (الثورة ، بغداد) .

ـ تم سحب القائم باعمال سفارة الجمهورية العربية اليمنية في القاهرة (الاتحاد، الامارات ـ واخ) .

الخميس ١٩/٤/١٩٧٩

ـ استكملت اللجنة العربية السداسية في تونس بحث الاجراءات التفصيلية الخاصة بنقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس والاعداد للاجتماعات والمؤتمرات التي من المقرر ان تعقد خلال الشهرين المقبلين (الجمهورية ، بغداد) .

ـ اختتمت في بغداد الدورة الاولى لمجلس ادارة منظمة العمل العربية وتم انتخاب ممثل الحكومة العراقية رئيسا لمجلس الادارة (الجمهورية ، بغداد) .

ـ قرر المؤتمر الاستثنائي لاتحاد اذاعات الدول العربية تعليق عضوية مصر في الاتحاد ، وبحث المؤتمر الاحتياجات المادية والبرامج اللازمة لبعض الاذاعات العربية ومنها اذاعة فلسطين وموريتانيا والصومال وجيبوتي (الدستور ، عمان) .

ـ قررت الجمعية العمومية للمنظمة العربية للعلوم الادارية تعليق عضوية مصر في المنظمة ونقل مقرها من القاهرة الى عمان (الدستور ، عمان) .

ـ استأنفت الجمعية العمومية للاتحاد العربي للسكك الحديدية اجتماعها في عمان وقد اقرت النظام الاساسي للاتحاد واعلنت عن قيامه واعتماد مدينة حلب في سورية مركزا للاتحاد (الدستور ، عمان) .

ـ استقبل الرئيس السوري رئيس الوزراء اللبناني في دمشق وتم بحث التطورات على الساحة اللبنانية والوضع في المنطقة العربية (البعث ، دمشق ـ سانا) .

ـ اعلن الرائد (سعد حداد) في مؤتمر صحفي في مستوطنة المطلة الاسرائيلية قيام دولة لبنان الحر والمستقل في جنوب لبنان . وقد صدر بيان من رئاسة الجمهورية ادان موقف الرائد واعتبره « خروجا على الشرعية ومحاولة لتقسيم الوطن » (النهار ، بيروت) .

ـ ادان مصدر مسؤول بوزارة الخارجية المصرية الحركة الانفصالية في جنوب لبنان واكد ان سياسة بلاده هي التأييد الحازم لاستقلال الاراضي اللبنانية ووحدتها (الاهرام ، القاهرة) . وشجب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي هذه الخطوة (القبس ، الكويت) .

الجمعة ٢٠/٤/١٩٧٩

ـ انتهت اجتماعات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاتحاد الاذاعات العربية في الرباط وقد تم فيها تعليق عضوية مصر في الاتحاد والموافقة على نقل مقر الاتحاد من القاهرة الى تونس (الاتحاد ، الامارات) .

ـ انهى المؤتمر العربي الخاص بشبكات النقل اعماله في عمان مؤكدا على اهمية التنسيق والتوحيد وتعاون الدول العربية في هذا المجال (الدستور ، عمان) .

ـ اختتم المؤتمر الثاني لهيئة بريد الخليج اعماله في دبي وقد اوصى بتوحيد برامج التدريب بين دول منطقة الخليج وتوحيد وجهة نظر دول الخليج في المؤتمرات البريدية العربية والدولية (الاتحاد ، الامارات) .

ـ اعلن الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال

العرب قرار المجلس المركزي للاتحاد بمقاطعة وسائل النقل المصرية والمؤسسات التابعة لمصر (السفير ، بيروت) .

السبت ١٩٧٩/٤/٢١

ـ قرر مجلس ادارة منظمة العمل العربية في ختام اجتماعات دورته الاولى في بغداد تعليق عضوية مصر في المنظمة ونقل مقرها الى بغداد (الجمهورية ، بغداد) .

ـ قرر مجلس الاتحاد العام العربي للتأمين في اجتماعاته بتونس تعليق عضوية الشركات المصرية ونقل مقر الامانة العامة للاتحاد من القاهرة (الفجر الجديد ، طرابلس) .

ـ وصل الى صنعاء اعضاء اللجان الدستورية بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية للمشاركة في اعمال الجان الدستورية للبحث في توحيد شطري اليمن (البيان ، مالطا) .

ـ افتتح اتحاد الاطباء العرب مؤتمره الثالث في بيروت وقد اوصت لجنة « ندوة تطوير علاقة الاطباء العرب داخل الوطن العربي » المنبثقة عن المؤتمر بنقل مقر الاتحاد من القاهرة الى اي بلد عربي آخر وتعليق عضوية مصر في الاتحاد والعمل على مساندة القاعدة الشعبية والاطباء المصريين (السفير ، بيروت) .

الاحد ١٩٧٩/٤/٢٢

ـ قال النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني السعودي ان « اتفاقيتي كامب دافيد ومعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية لا تحقق ابدا عودة القدس الشريف ولا تحقق عودة الفلسطينيين الى وطنهم وحقهم في تقرير مصيرهم » (اخبار الخليج ، المنامة) .

ـ بدأت في دمشق اجتماعات مجلس ادارة الاتحاد العربي للحديد والصلب (البعث ، دمشق ـ سانا) .

ـ انتهت في عمان المحادثات بين الحركتين التعاونيتين في الاردن والجمهورية العربية اليمنية في مجالات التعاون بين الحركة التعاونية في البلدين وسبل توسيعها وترسيخها (الدستور ، عمان) .

ـ بدأت في الرياض اجتماعات اللجنة السعودية ـ الكويتية المشتركة للتنسيق الصناعي بين البلدين وقد بحثت في انشاء صندوق مشترك لتمويل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المشتركة بين البلدين (اليوم ، الدمام ـ واس) .

الاثنين ١٩٧٩/٤/٢٣

ـ عقد الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية اجتماعا في دمشق مع اعضاء المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل بحثوا فيه السبل الكفيلة لتنشيط اداء المكتب لمهماته القومية في محاصرة اسرائيل اقتصاديا (تشرين ، دمشق) .

ـ صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي ان بلاده قد قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع مصر (اليوم ، الدمام) .

ـ قرر المجلس التنفيذي لاتحاد عمال الزراعة العرب في اجتماعه الطارىء في بغداد تعليق عضوية مصر في الاتحاد واختيار بغداد مقرا له (الثورة ، بغداد) .

ـ اختتمت لجنة العلاقات العامة والشؤون الخارجية لاتحاد الاطباء العرب مؤتمرها السابع عشر في بيروت واقرت عددا من التوصيات تهدف الى التعاون الوثيق بين الاطباء العرب على الصعيد العربي والافريقي والاسلامي (السفير ، بيروت) .

الثلاثاء ١٩٧٩/٤/٢٤

ـ قررت الوفود العربية الى مؤتمر الحوار الاعلامي العربي الأوروبي الثالث المنعقد في فيينا بالاجماع مقاطعة المؤتمر لاصرار وكالة الأنباء النمساوية المضيفة للمؤتمر على حضور ممثل وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ اعلن عضو المجلس الاعلى بدولة الامارات العربية المتحدة حاكم رأس الخيمة ان الجهود المخلصة التي تبذلها الحكومة الكويتية لدعم المسيرة الاتحادية قد نجحت نجاحا كبيرا واثمرت عن اذابة كل الخلافات (الاتحاد ، الامارات) .

ـ اصدرت اللجنة السعودية ـ الكويتية للتنسيق الصناعي اثر اجتماعها في الرياض بيانا أكدت فيه على اهمية الخطوات العملية لاستكمال دراسات الجدوى الاقتصادية لتسعة مشاريع صناعية جديدة (الرياض ، الرياض) .

ـ صرح وزير الاعلام السعودي بأن بلاده قد قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع مصر (الندوة ، مكة المكرمة) .

ـ استنكر المجلس الوطني الاستشاري الاردني المؤامرة الانفصالية في جنوب لبنان واكد ايمان الاردن بوحدة الصف والمصير العربي (الدستور ، عمان) .

ـ افتتح في بغداد المؤتمر العاشر لاتحاد المعلمين العرب (الجمهورية ، بغداد) .

الاربعاء ١٩٧٩/٤/٢٥

ـ اقرت الجمعية العمومية للاتحاد العربي للحديد والصلب المجتمعة في دمشق تجميد عضوية الشركات المصرية في الاتحاد والمكتب الاقليمي للاتحاد في القاهرة (الثورة ، بغداد)

ـ وافق مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية في

اجتماعه في ابو ظبي على تعليق عضوية مصر في الاتحاد (الثورة ، بغداد ــ واع) .

ــ صرح وزير المالية الكويتي بأن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها السعودية والكويت وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة لمصر منذ ١٩٧٣ قد اوقفت الى اجل غير مسمى (الاتحاد ، الامارات) .

ــ أصدرت وزارة الخارجية الموريتانية بيانا اعلنت فيه قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر (الرأي ، عمان) .

ــ اعلن الرئيس السوداني ان حكومته قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع العراق وقال ان حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق يتخذ موقفا مناهضا للسودان (اخبار الخليج ، المنامة) .

ــ اعدت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في بغداد مسودة ورقة عمل لتحقيق تنسيق الخدمات الصحية والبيطرية وتطوير المراعي والغابات واعتبار السوق الزراعية في القطرين السوري والعراقي سوقا واحدا (الثورة ، بغداد) .

الخميس ١٩٧٩/٤/٢٦

ــ قرر اتحاد المصارف العربية في اجتماعه في ابو ظبي تعليق عضوية ممثل مصر في مجلس ادارة الاتحاد وعضوية المصارف المصرية المنضمة للاتحاد (الاتحاد الاسبوعي ، الامارات) .

ــ تباحث الوزير الاول التونسي مع مدير الشركة العربية للاستثمارات الصناعية في تونس حول امكانية مساهمة بلاده في مشاريع الشركة التي تعنى بتنمية الصناعات الثقيلة في البلدان العربية (العمل ، تونس) .

ــ اعلنت كل من دولة الامارات العربية المتحدة وقطر قطع علاقاتهما البلوماسية والسياسية مع مصر (الرياض ، الرياض) وقد قررت مصر بناء على ذلك قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كلتا الدولتين (الاهرام ، مصر) .

ــ اجتمعت لجنةالتنسيق المشتركة بين حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في بيروت بهدف الاستمرار في تنسيق العمل بين الطرفين في كافة المجالات السياسية والعسكرية والامنية والاعلامية والثقافية والنقابية (الجمهورية ، بغداد) .

ــ قرر المجلس الاداري لاتحاد الاطباء العرب في اجتماع طارىء عقده في دمشق تعليق عضوية نقابة مصر في الاتحاد ونقل مقر الاتحاد من القاهرة الى بغداد (الاخبار ، عمان ــ وا ا) .

الجمعة ١٩٧٩/٤/٢٧

ــ ابتدأ في تونس اول أمس اجتماع مجلس ادارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية للتحضير لاجتماعات الجمعية العمومية للمؤسسة بشأن استثمار القطاع الفضائي في مجالات الاتصالات الهاتفية والبث التلفزيوني (العمل ، تونس) .

ــ طلب وزير الخارجية اللبناني من سفراء دولته لدى الدول العربية نقل رغبة الرئيس اللبناني الى الرؤساء العرب بعقد قمة عربية لبحث الوضع في الجنوب اللبناني (السفير ، بيروت) .

ــ صرح وزير الخارجية العراقي بعد مقابلته الرئيس اللبناني بأن قضية لبنان مسؤولية عربية لانها تتعلق بالصراع العربي ــ الاسرائيلي (النهار ، بيروت) .

ــ قطعت كل من لبنان والبحرين والمغرب علاقاتها الدبلوماسية مع مصر وقد ردت مصر على هذه الاجراءات باجراء مماثل (النهار ، بيروت) .

ــ عاد عضو المكتب السياسي وزير الشؤون الخارجية الجزائري الى بلاده بعد ان اجرى مباحثات رسمية مع المسؤولين في تونس حول تنمية العلاقات الثنائية في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية (الشعب ، الجزائر) .

ــ اقرت اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية اول امس المصادقة على كتاب رئيس الاتحاد الرياضي العام في سورية حول تشكيل اللجنة العليا المنبثقة عن ميثاق العمل الرياضي المشترك واللجان الفرعية (الثورة ، بغداد) .

ــ واصلت لجنة الانظمة والتشريعات العراقية ــ السورية المشتركة اجتماعاتها في بغداد وقد توصلت الى اعداد نظام الوافدين ونظام المكتبات المدرسية (الثورة ، بغداد) .

ــ اختتمت اللجنة المتخصصة لتوحيد أساليب اعداد المعلمين وتدريبهم في العراق وسورية اجتماعاتها في بغداد واصدرت عدة توصيات منها تطوير احد معاهد المعلمين في كل من بغداد ودمشق الى كلية للمعلمين (الثورة ، بغداد) .

ــ اعلن رئيس المؤسسة العامة للمعاهد الفنية انه قد تم وضع مسودة النظام الداخلي في المدارس المهنية الصناعية والزراعية والتجارية بين سورية والعراق (الثورة ، بغداد) .

ــ اختتمت اللجنة الدستورية المشتركة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اجتماعاتها في صنعاء بعد اعداد المواد الأساسية للدستور الموحد (الاتحاد ، الامارات ــ أ ش ا) .

ــ قرر المغرب اعادة العلاقات مع سورية الى طبيعتها وتعيين سفير جديد في دمشق (النهار ، بيروت) .

ــ انبثقت عن لجنة التنسيق المشتركة بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) والمجتمعة في بيروت لجان فرعية لتحقيق اسس التعاون المشترك في مجالات الاعلام والامن والنشاطات الشعبية (الثورة ، بغداد) .

ـ قرر المجلس الاداري لاتحاد الاطباء العرب في اجتماعه في دمشق نقل مقر الاتحاد من القاهرة الى تونس مؤقتا (الرأي ، عمان) .

السبت ١٩٧٩/٤/٢٨

ـ انتهى في دمشق اللقاء السوري ـ الفلسطيني ـ اللبناني التقدمي بتشكيل لجنة تنسيق فلسطينية ـ لبنانية لمتابعة بحث صيغة وسائل مواجهة المرحلة الحالية من التطورات على الساحة اللبنانية (السفير ، بيروت) .

ـ اتفق وزير الشباب والرياضة المغربي مع نظيره التونسي اثر زيارته لتونس على برنامج تعاون لمدة سنتين في مجال الشباب والرياضة (العمل ، تونس) .

ـ اصدرت وزارة الشؤون الخارجية التونسية بلاغا رسميا قررت فيه قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر (العمل ، تونس) .

الاحد ١٩٧٩/٤/٢٩

ـ اعد مجلس ادارة الهيئة العربية للتصنيع الحربي دراسة شاملة لمستقبل الهيئة ازاء الظروف الراهنة (البلاد ، جدة) .

ـ قرر اتحاد المهندسين العرب في اجتماعه في مراكش نقل مقر الاتحاد الدائم من القاهرة الى بغداد وتعليق عضوية مصر في الاتحاد (الاخبار ، عمان) .

ـ قرر المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في دورته الطارئة في دمشق المقاطعة الشاملة لوسائل النقل المصرية والاميركية وتقديم كافة اشكال الدعم للثورة الفلسطينية وسورية (الفجر الجديد ، طرابلس) .

الاثنين ١٩٧٩/٤/٣٠

ـ بدأت في عمان المباحثات بين الاردن والعراق بشأن تعزيز التعاون في مجالات العمل والعمال والشؤون الاجتماعية (الدستور ، عمان ـ وا) .

ـ اعلنت الجمعيات والهيئات الشعبية في البلديات في قطاع غزة المحتل ان الحد الادنى الذي تقبله جماهير الارض المحتلة لحل ازمة الشرق الاوسط يتمثل في اقامة دولة فلسطينية مستقلة وانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة (اليوم ، الدمام ـ الوكالات) .

الثلاثاء ١٩٧٩/٥/١

ـ قرر المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الدورة الخاصة التي عقدها في البحرين تعليق عضوية مصر في المنظمة ونقل المقر من القاهرة الى تونس . وقد ابدت المنظمة حرصها على استمرار التعاون مع المؤسسات والهيئات الثقافية والعلمية والتربوية المصرية التي لا تتعامل مع اسرائيل (العمل، تونس) .

ـ قالت مصادر حكومية لبنانية ان ورقة عمل القمة اللبنانية ـ السورية المرتقبة بين الرئيسين اللبناني والسوري تتضمن: احتمال الدعوة الى قمة عربية ، وضع المقاومة الفلسطينية في لبنان والتمهيد للبحث عن حل سياسي للازمة في البلاد (السفير ، بيروت) .

الاربعاء ١٩٧٩/٥/٢

ـ بدأت اللجان التوجيهية والصناعية والتجارية المنبثقة عن مؤتمر الاتحاد العام لغرف الصناعة والزراعة والتجارة العربية اول اجتماعاتها في الرباط . وقد ناقشت تطورات التعاون العربي ودور التجارة في عملية التكامل الاقتصادي العربي واقامة نظام عربي للتحكيم التجاري وموضوع وسائل توطين التكنولوجيا في الاقطار العربية (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ اصدر المؤتمر العاشر لاتحاد المعلمين العرب الذي انعقد في بغداد من ٢٢ ـ ٤/٢٦ بيانا اكد فيه دعمه للمسيرة الوحدوية بين سورية والعراق وطالب الحكومات العربية بتنفيذ مقررات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب (المعلم ، طرابلس ـ العدد الخامس) .

ـ بحث المجلس الاعلى لاتحاد الصيادلة العرب المنعقد في دمشق التعديلات المقترحة على النظام الاساسي للاتحاد واللوائح الداخلية والمالية ، وقد قرر تجميد عضوية نقابة الصيادلة المصرية (الثورة ، بغداد ـ سانا ، واع) .

الخميس ١٩٧٩/٥/٣

ـ اجرى نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري مباحثات في بيروت مع المسؤولين اللبنانيين تمهيدا للقاء القمة بين الرئيسين اللبناني والسوري (النهار ، بيروت) .

ـ اجتمع في بغداد عضو مجلس قيادة الثورة وزير الصناعة والمعادن العراقي بوزير الصناعة السوري واستعرضا معا مجالات التنسيق والتعاون بين المؤسسات الصناعية في القطرين (الجمهورية ، بغداد ـ واع) .

ـ اجتمع في دمشق وزير التعليم العالي العراقي ووزير التربية السوري وبحثا معا الخطوات التي قطعتها اللجنة المنبثقة للتعليم العالي والبحث العلمي المشتركة بين القطرين (الثورة ، بغداد ـ سانا) .

ـ أقر فلاحو القطرين السوري والعراقي ورقة عمل موحدة في مجال التسويق والتسليف الزراعي والتي تهدف الى تحقيق مبدأ التكامل الاقتصادي بين القطرين (الثورة ، بغداد) .

ـ اعلن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في بيان اصدره في دمشق ان العمال العرب بدأوا بتنفيذ المقاطعة الشاملة لوسائل النقل التابعة لمصر والولايات المتحدة الاميركية في المطارات والموانىء العربية (السفير ، بيروت ـ اف ب ، ي ب) .

ـ بدأت في دمشق اجتماعات مسؤولي الثقافة والاعلام والانشطة في المنظمات الشبابية العربية لمناقشة ورقة العمل المقدمة من الامانة العامة لاتحاد الشباب العربي حول اقامة الاسبوع الثقافي العربي للشباب (الثورة ، بغداد ـ سانا) .

الجمعة ١٩٧٩/٥/٤

ـ انتهت الدورة الثانية للجمعية العمومية للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) المنعقدةفي تونس وناقش المجتمعون الدراسات الفنية والمتعلقة بالمحطات الارضية باعتبارها العنصر الاساسي في استغلال القمر الصناعي الذي سيكون جاهزا سنة ١٩٨٢ (العمل ، تونس) .

ـ اعلنت جيبوتي في بيان رسمي قطع علاقتها الدبلوماسية مع مصر (الثورة ، بغداد ـ واع ، ا . ف . ب .) .

ـ بدأت لجنة التخطيط العراقية ـ السورية المشتركة اجتماعها الاول في بغداد وقررت تشكيل لجنتين الاولى لبحث موضوع اعداد خطة خمسية موحدة بين البلدين والثانية لدراسة انظمة الاجهزة التخطيطية في القطرين وامكانية توحيدها (الجمهورية ، بغداد) .

ـ بدأت في طرابلس اجتماعات المكتب الدائم لمنظمة المحامين في المغرب العربي التابع لاتحاد المحامين العرب للبحث في موضوع انضمام نقابة المحامين في موريتانيا (الثورة ، بغداد ـ واع) .

السبت ١٩٧٩/٥/٥

ـ وافق مجلس الوزراء الاردني على بروتوكول التعاون الثنائي بين الاردن والسعودية والذي يهدف الى تنسيق جهود البلدين في مجالات الشباب والرياضة على المستويات العربية والدولية (الاخبار ، عمان) .

الاحد ١٩٧٩/٥/٦

ـ انتقد وزير التنمية والصناعة البحريني ضآلة التنسيق بين اقطار الخليج العربي في مجالات التنمية والتصنيع بالرغم من الاجتماعات الكثيرة بين الاقطار المذكورة (الثورة ، بغداد ـ كونا ، واع ـ نقلا عن صحيفة « السياسة » الكويتية) .

ـ اعلن وزير البترول السعودي ان بلاده اوقفت شحن نفطها الى مصر بسبب توقيعها على المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية واضاف بأن السعودية لن تزيد انتاجها النفطي في الوقت الحاضر (الرأي العام ، الكويت) .

ـ صدر بيان تونسي ـ جزائري مشترك اثر اللقاء في تونس بين وزير البريد والمواصلات الجزائري ووزير النقل والمواصلات التونسي وتضمن البيان تكليف لحنة تضم خبراء من البلدين لدرس الوسائل اللازمة والكفيلة بزيادة التعاون بين البلدين في مجال البريد والمواصلات (العمل ، تونس) .

ـ استقبل عضو مجلس قيادة الثورة وزير التخطيط العراقي وزير الصناعة السوري في بغداد وبحث معه العلاقات بين القطرين في المجالات الاقتصادية والفنية والتخطيطية . وفي الوقت نفسه واصلت لجنة التخطيط العراقية ـ السورية المشتركة لتوحيد الاجهزة التخطيطية اعمالها (الثورة ، بغداد) .

الاثنين ١٩٧٩/٥/٧

ـ رشح العراق وزير الاوقاف لمنصب الامين العام لجامعة الدول العربية (الثورة ، بغداد) ويوجد للأن مرشحان اخران هما وزير السياحة السوري ووزير الاعلام والثقافة التونسي (السفير ، بيروت) .

ـ استقبل الرئيس الليبي اول امس نائب رئيس الجمهورية وزير الخارجية السوداني الذي سلمه رسالة من الرئيس السوداني ، وتباحثا معا في المسائل العربية والافريقية (الصحافة ، الخرطوم) .

ـ ابتدأت في دمشق اجتماعات اللجنة التربوية الاردنية السورية المشتركة على المستوى الوزاري لبحث خطوات التنسيق التربوي (الاخبار ، عمان) .

ـ بدأت في عدن اجتماعات الدورة الثالثة للامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي للبحث في الوضع العربي والدولي ومشروع الجبهة الوطنية الشعبية التقدمية وبرنامج صندوق النضال الوطني (الرأي ، عمان) .

ـ اختتم المكتب الدائم لاتحاد اطباء وجراحي الفم والأسنان العرب اجتماعات دورته العشرين في دمشق وقرر تعليق عضوية نقابة أطباء الأسنان المصرية ودعا إلى دعم الخطوات الوحدوية بين العراق وسورية (الثورة ، بغداد) .

الثلاثاء ١٩٧٩/٥/٨

ـ افتتح وزير المواصلات والنقل القطري اجتماعات المجلس التنفيذي للاتحاد البريدي العربي لبحث تجميد عضوية مصر في الاتحاد ونقل مقره من القاهرة (العهد ، الدوحة ، عدد ٢١٩ ، ص ٦) .

ـ قرر مجلس وزراء الصحة العرب المجتمع في جنيف تعليق عضوية مصر في المجلس (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ قررت السعودية والكويت سحب ارصدتها المالية المودعة لدى المصرف المركزي المصري والتي تبلغ قيمتها الفي مليون دولار (الثورة ، بغداد) .

ـ أكد الرئيس الجزائري ان بلاده لا تكن اية عداوة لموريتانيا والمغرب وتشدد على ايمانها بضرورة احلال السلام العادل والدائم لشعوب المنطقة (الشعب ، الجزائر ـ و . ا . ج .) .

ـ وقع امين الخارجية الليبي ونائب رئيس الجمهورية وزير الخارجية السوداني في طرابلس على محضر اتفاق للتعاون بين ليبيا والسودان في المجالات الاقتصادية والفنية وعلى اعادة تسيير الخط الجوي بين طرابلس والخرطوم (الفجر الجديد ، طرابلس) .

ـ تم في بغداد التوقيع على المحضر المشترك للجنة الفرعية لتوحيد الاجهزة التخطيطية بين العراق وسورية . ونص المحضر على زيادة التنسيق بين القطرين في مجال تخطيط التنمية عموما وخطة التنمية للسنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ (الجمهورية ، بغداد) .

ـ ناقشت الجمعية العمومية للشركة الاردنية السورية للنقل البري في اجتماعها العادي الاول لعام ١٩٧٩ في عمان الامور التنظيمية والمالية في الشركة (الاخبار ، عمان ـ و . ا . ا .) .

ـ اصدر مراقب المطبوعات العام في الاردن امر دفاع قرر بموجبه منع دخول الصحف والمجلات المصرية الى عمان اعتبارا من اليوم (الأخبار ، عمان ـ و . ا . ا .) .

الاربعاء ١٩٧٩/٥/٩

ـ قرر اتحاد البريد العربي المجتمع في الدوحة نقل مقره من القاهرة الى تونس (الرأي ، عمان ـ ا . ف . ب .) .

ـ قرر اتحاد الغرف التجارية العربية في اجتماعه بالرباط تعليق عضوية مصر في الاتحاد (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ اكد مجلس ادارة الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء في ختام اجتماعاته في عمان على ضرورة اقامة صناعات مشتركة بين الاردن وسورية والعراق (الرأي ، عمان ـ و ١١) .

ـ تقرر خلال الاجتماعات المشتركة بين سورية والعراق اجراء عملية مسح كاملة للطاقات الانتاجية المتاحة في معامل الدباغة والاحذية واحتياجات الاسواق في كلا القطرين (الثورة ، بغداد) .

ـ اختتمت الجمعية العمومية للشركة الاردنية ـ السورية للنقل البري اجتماعاتها في عمان واقرت التقرير السنوي المتضمن انجازات الشركة لعام ١٩٧٨ والميزانية الختامية (الرأي ، عمان ـ و ١١) .

ـ بدأت الجمعية العمومية للشركة الاردنية السورية للملاحة البحرية اجتماعاتها في عمان لمناقشة التقرير السنوي والميزانية العمومية للشركة (الرأي ، عمان ـ و ١١) .

ـ وقع الاردن وسورية على البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية للعامين الجامعيين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ويتضمن تأليف لجنة مشتركة للتنسيق بين الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك من جهة والجامعات السورية من جهة اخرى (الرأي ، عمان ـ و ١١) .

ـ طلب وزير المالية الاردني الى كافة المراكز الجمركية وقف العمل بالبروتوكول الثنائي بين الاردن ومصر واتفاقية دول السوق العربية المشتركة (الرأي ، عمان ـ و ١١) .

ـ صرح سفير السودان في الكويت بان بلاده تؤيد قرارات مؤتمر بغداد ولكن هناك تحفظ على المقررات التي تنص على فرض عقوبات سياسية واقتصادية على مصر (القبس ، الكويت) .

الخميس ١٩٧٩/٥/١٠

ـ اعلن رئيس مجلس ادارة الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في مؤتمر صحفي بالخرطوم ان هناك اربعة مشاريع ستبدأ الهيئة بتنفيذها فورا في السودان ونفى ان تتأثر الهيئة بالعلاقات السياسية والظروف الراهنة في الوسط العربي (الصحافة ، الخرطوم) .

ـ قرر المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للطيران المدني تعليق عضوية مصر في المجلس ونقل المكتب الاقليمي للمنظمة في القاهرة الى عاصمة عربية اخرى (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ افتتح المجلس الوزاري لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اجتماعاته في الكويت لبحث الاسس المقترحة لسياسة عربية مشتركة لتكرير النفط (السياسة ، الكويت) .

ـ ابلغت هيئة الخليج لتنمية مصر البنوك والهيئات والشركات الدولية بتجميد دعمها للمشاريع التي تنفذها الهيئة في مصر (الجمهورية ، بغداد ـ نقلا عن صحيفة « الرياض » السعودية) .

ـ اكد سفير البحرين لدى الكويت ان علاقة بلاده ودولة الكويت قد وصلت الى مرحلة متينة رسميا وشعبيا وان الوحدة الخليجية لا بد ان تسبقها دراسات عميقة (السياسة ، الكويت) .

ـ قرر المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في جلسته التي عقدها في دمشق تغيير مكان مؤتمر المحامين العرب الرابع عشر الذي كان مقررا عقده في القاهرة في اواخر العام الحالي (الثورة ، بغداد ـ واع) .

الجمعة ١٩٧٩/٥/١١

ـ صرح الرئيس السوري في حديث مع اعضاء المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ان الامة العربية قادرة بما تملك من امكانات على تجاوز المرحلة الناتجة عن المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (الثورة ، بغداد ـ سانا ، واع) .

ـ بدأت في صنعاء مباحثات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ضمن اطار الخطوات الخاصة بتوحيد البلدين (الاتحاد ، الامارات ـ رويتر) .

ـ استقبل عضو مجلس قيادة الثورة وزير التخطيط العراقي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري وتم بحث الاجراءات الكفيلة بتنفيذ وثائق التبادل التجاري بين القطرين (الثورة ، بغداد) .

ـ اعلن وزير الاعلام العراقي ان القيادتين السورية والعراقية تناقشان الآن مشروعين لوحدة الحزب والدولة بين سورية والعراق (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ قرر المجلس الاعلى لاتحاد الصيادلة العرب في دورته الاستثنائية من ١ ـ ٥/٥ تجميد عضوية نقابة صيادلة مصر والجمعية الصيدلية المصرية في الاتحاد (الاخبار ، عمان) .

السبت ١٢/٥/١٩٧٩

ـ صرح وزير الاعلام والثقافة في الجمهورية العربية اليمنية ان علاقات بلاده بسورية تنطلق من اساس وطني وقومي ووحدوي . وعن خطوات توحيد اليمنين اكد انها سائرة في طريق الوحدة الشاملة (تشرين ، دمشق) .

الاحد ١٣/٥/١٩٧٩

ـ افتتح في بغداد المؤتمر التنفيذي الاستثنائي للمندوبين المفوضين للاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية . وقد تقرر تأليف لجنة فنية لتنسيق مواقف الاقطار العربية التي ستشارك في مؤتمر « الراديو » في جنيف (الثورة ، بغداد) .

ـ بدأت في الرياض الاجتماعات الطارئة للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة وتم اتخاذ قرار بتعليق عضوية مصر في المنظمة (الثورة ، بغداد ـ واخ ، واع) .

ـ وصل رئيس الجمهورية العربية اليمنية الى السعودية لاجراء محادثات مع المسؤولين السعوديين تتعلق بالعلاقات الاقتصادية الثنائية وتطورات الوضع في الشرق الاوسط (النهار ، بيروت ـ رويتر) .

ـ صرح نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي ان « مقاومة الوحدة بين العراق وسورية من القوى المضادة تتوازن مع دور الوحدة في العراق وسورية في استنهاض الامة العربية ... » (الثورة ، بغداد) .

ـ بدأت في دمشق اجتماعات اللجنة الفرعية المشتركة لصناعات الاسمنت والمواد الانشائية في القطرين السوري والعراقي وقد بحثت في طرق تنفيذ بعض المشاريع المشتركة (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ عقدت الجمعية العمومية للشركة السودانية المصرية للتعدين اجتماعها الاول بالخرطوم برئاسة وزير الطاقة والتعدين وقد أجازت الموازنة التخطيطية لعام ١٩٧٩ (الايام ، الخرطوم ـ سونا) .

الاثنين ١٤/٥/١٩٧٩

ـ اصدر اتحاد الطيران العربي اثر جلسة طارئة في تونس قبل يومين بيانا قرر فيه اغلاق المجال الجوي العربي امام طائرات شركة مصر للطيران ووقف خطوط الطيران العربية الى مصر كما انه قرر نقل مقر الاتحاد الدائم من القاهرة الى المغرب (السياسة ، الكويت) .

ـ صرح رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الشعب التونسي خلال زيارته الى دمشق بان الامة العربية تمر في مرحلة من اخطر المراحل وأكد على ضرورة تدعيم التضامن العربي والعمل على خطة مشتركة يتفق عليها العرب في جميع المجالات (تشرين ، دمشق) .

ـ صرح عضو مجلس قيادة الثورة وزير التجارة العراقي ان الجهود لا زالت مستمرة لوضع اسس وحدة اقتصادية تسبق الوحدة السياسية بين سورية والعراق (تشرين ، دمشق) .

ـ بدأت لجنة الاحصاءات الاقتصادية ولجنة الحاسبات الالكترونية ولجنة التأهيل والتدريب اجتماعها الاول في بغداد لتوحيد المفاهيم والمصطلحات واساليب العمل الاحصائية بين سورية والعراق (الثورة ، بغداد) .

ـ تم في عمان الاتفاق على وضع برنامج عمل لتعميق العلاقات الاعلامية بين وزارتي الاعلام في الاردن والجمهورية العربية اليمنية (الرأي ، عمان ـ وأأ) .

ـ اصدر وزير الاعلام السعودي قرارا منع بموجبه الصحف والمجلات المصرية من دخول السعودية اعتبارا من اليوم (النهار ، بيروت ـ واس) .

ـ اكد نائب رئيس الوزراء ولي العهد السعودي ان بلاده لن تسدد ثمن الطائرات التي طلبت مصر شراءها من الولايات المتحدة الاميركية كما كان مقرراً (الرأي ، عمان ـ أ . ف . ب) .

الثلاثاء ١٥/٥/١٩٧٩

ـ بدأت في تونس الدورة الاستثنائية الثامنة لمركز التنمية الصناعية بحضور وزراء الصناعة العرب ، وقد اعلن عن تعليق عضوية مصر في المركز ونقل مقر المركز الى تونس (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ علق اتحاد الاذاعات العربية بعد اجتماع استثنائي عقد في بغداد عضوية مصر فيه ، كما قرر نقل مقره من القاهرة الى عاصمة عربية اخرى (الرأي العام ، الكويت ـ كونا) .

ـ اعلن رئيس اللجنة العليا للهيئة العربية للتصنيع الحربي انهاء وجود الهيئة من الناحية القانونية اعتبارا من اول تموز/يوليو القادم وتشكيل لجنة من الدول الاربعة المؤسسة للبدء بتصفية اموالها . وترتبط هذه الخطوة بتوقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيليه (الشرق الاوسط ، لندن) .

ـ قررت شركات نقل النفط والتأمين في ختام اجتماعاتها في الكويت تأمين ناقلات النفط والغاز العربية كمجموعة واحدة في سوق التأمين الدولية اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل (القبس ، الكويت) .

ـ صرح ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء السعودي ان المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية لم « تحقق حتى الحد الادنى المطلوب من العناصر الاساسية لاقرار السلام الحقيقي في المنطقة » واكد بأن السعودية وافقت على مقررات مؤتمر بغداد وملتزمة بتنفيذها (الشرق الأوسط ، لندن ـ نقلا عن صحيفة «لوموند» الفرنسية) .

ـ صرح وزير الخارجية المغربي ان بلاده لم تتردد في ان تعلن بأن المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية هي اتفاق جزئي ومنفصل وليست فيها مقومات الحل التي حرصت عليها بلاده دائما (السفير ، بيروت) .

ـ بدأت في دمشق اجتماعات القمة السورية اللبنانية بين الرئيس السوري والرئيس اللبناني بهدف معالجة الازمة اللبنانية (السفير ، بيروت) .

ـ صدر في صنعاء بيان مشترك يمني ـ سعودي في ختام زيارة رئيس الجمهورية العربية اليمنية الى السعودية جاء فيه تمسك البلدين الكامل بقرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب (الثورة ، بغداد ـ واع) .

الاربعاء ١٦/٥/١٩٧٩

ـ قرر المؤتمر الاستثنائي للمندوبين المفوضين للاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية في بغداد تعليق عضوية مصر في الاتحاد ونقل مقر الاتحاد من القاهرة الى بغداد (الثورة ، بغداد) .

ـ اختتم الرئيس اللبناني زيارته الرسمية لدمشق ، وقد صرح الرئيس السوري بأنه توصل مع الرئيس اللبناني الى تصور موحد لحلول مجموعة المشاكل التي تواجه لبنان (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ قال عضو المكتب السياسي نائب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ان لا قتال بين ابناء الشعب اليمني الواحد ، واكد ان شطري اليمن سيسيران معا لتحقيق الوحدة (السياسة ، الكويت) .

ـ اختتمت اللجنة الاقتصادية المشتركة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية اعمالها في صنعاء واصدرت بيانا اشارت فيه الى انه تم الاتفاق على بعض القضايا المعلقة في الدورات السابقة (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ قال نقيب المعلمين العراقي انه تم الاتفاق مبدئيا على قانون موحد لاتحاد المعلمين في دولة الوحدة كما تم الاتفاق على برامج مشتركة مرحلية (الجمهورية ، بغداد) .

ـ انتهت في السودان مباحثات لجنة التكامل بين مصر والسودان بعد مناقشة كافة الاجراءات التنفيذية للمشروعات الصناعية والتعدينية المشتركة بين الجانبين (الاهرام ، القاهرة) .

ـ اقرت اللجنة الاقتصادية الثنائية الاردنية السعودية المشتركة في الرياض زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين (الدستور ، عمان ـ و١١) .

الخميس ١٧/٥/١٩٧٩

ـ اكد عاهل المغرب استعداده للاجتماع بالرئيس الجزائري لبحث قضية الصحراء الغربية (السفير ، بيروت ـ أ . ف . ب .) .

الجمعة ١٨/٥/١٩٧٩

ـ اصدر وزير الدفاع المصري بيانا رفض فيه قرار السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة بحل هيئة التصنيع الحربي العربية واكد ان مصر ستواصل نشاط الهيئة بمفردها (الشرق الاوسط ، لندن ـ ي . ب . أ) .

ـ قال رئيس مؤسسة النقد القطرية ان الدراسة مستمرة لوضع الاسس لوحدة نقدية لدول منطقة الخليج والهدف من الدينار الخليجي هو الغاء كل عمليات التحويل بين الدول الخليجية (اخبار الخليج ، المنامة ـ و . ا . خ . ـ نقلا عن صحيفة « الراية » القطرية الاسبوعية) .

ـ عمم البنك المركزي الاردني على كافة البنوك المرخصة والصرافين المرخصين الاجراءات الخاصة بالمقاطعة الاقتصادية لمصر نتيجة توقيع مصر على المعاهدة مع اسرائيل (الرأي ، عمان) .

ـ استقبل عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس الجانب العراقي في اللجنة السياسية والاعلامية والثقافية المنبثقة عن ميثاق العمل القومي المشترك بين سورية والعراق في بغداد وزير الاعلام السوري عضو اللجنة السياسية والاعلامية والثقافية وتم بحث الخطوات العملية في اطار ميثاق العمل القومي المشترك والاوضاع في المنطقة العربية (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ تم في بغداد مناقشة توحيد التشريعات والهياكل التنظيمية في مجال العمل والشؤون الاجتماعية بين سورية والعراق (الثورة ، بغداد) .

ـ استقبل رئيس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عدن وزير التربية في الجمهورية العربية اليمنية ورئيس لجنة التربية والثقافة والاعلام في اللجنة المشتركة لشطري اليمن وتم بحث سير عمل اللجنة في دورتها الحالية ، والتي بدأت اعمالها في عدن ، بهدف التوصل الى نتائج ايجابية للمساعدة في تحقيق وحدة شطري اليمن (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

السبت ١٩/٥/١٩٧٩

– صرح الرئيس العراقي ان الوحدة العربية لا بد ان تبقى دائماً الهدف القومي الذي يسمو فوق كل الاهداف ، وهي تشكل العنصر الحاسم في الصراع بين الامة العربية من جهة والصهيونية والامبريالية من جهة اخرى (السفير ، بيروت – نقلا عن« القدس برس ») .

– صرح وزير الاعلام القطري ان اعلام بلاده يرتكز اولا على الدعوة الى زيادة التلاحم والتنسيق والتضامن بين ابناء الامة العربية الواحدة (السياسة ، الكويت) .

– وصل عاهل السعودية الى المغرب في زيارة رسمية . ويتوقع ان يبحث العاهلان السعودي والمغربي في موضوع القدس والقضية الفلسطينية والحرب في الصحراء الغربية (السياسة ، الكويت – أ . ف . ب ، رويتر) .

– استقبل نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي في بغداد وزير الاعلام السوري وتم استعراض الخطوات الوحدوية والبحث في آخر التطورات التي تشهدها الساحة العربية (الجمهورية ، بغداد) .

– انهت اللجان الفرعية لتوحيد المناهج الدراسية بين القطرين العراقي والسوري دورة اجتماعاتها الثانية في بغداد بعد ان انجزت وضع جدول زمني لتطبيق الكتب الموحدة (الجمهورية ، بغداد) .

– افتتحت في بغداد الندوة الموسعة لحقوق الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي التي تنظمها الامانة العامة لاتحاد الحقوقيين العرب (الجمهورية ، بغداد) .

– عقدت اللجنة الكشفية العربية اجتماعا طارئا في تونس لدرسة الوضع الكشفي في المنطقة العربية . وقد قررت اللجنة نقل مقرها من القاهرة الى تونس بصفة مؤقتة كما قررت تجميد عضوية مصر في الهيئة الكشفية العربية (العمل ، تونس) .

الاحد ٢٠/٥/١٩٧٩

– بدأت في بغداد اعمال الاجتماع العربي للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا . وتتضمن ورقة العمل الوصول الى صيغة عربية موحدة لتقديمها الى مؤتمر الامم المتحدة (الثورة ، بغداد) .

– وقعت في تونس اتفاقيتان بين حكومة تونس وصندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، تتعلق الاولى بمشاركة الصندوق في راس مال شركة الاسمدة الفوسفاتية والازوتية وتتعلق الثانية بمنح الصندوق قرضا لتونس يخصص لتوسيع حجم الاستثمارات في الثروة الفوسفاتية التونسية (العمل، تونس) .

الاثنين ٢١/٥/١٩٧٩

– وصل رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى الجزائر لاجراء محادثات حول الوضع في المنطقة العربية (السفير ، بيروت – و . ا . ج .) .

– اعلن الرئيس الجزائري ان بلاده على استعداد للمساهمة في اقرار السلام في الصحراء الغربية مع احترام مقررات الامم المتحدة والوحدة الافريقية (السفير ، بيروت – أ . ف . ب ، و. أ. ج .) .

– صرح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السوري ان وحدة سورية والعراق تشكل الرد الحاسم على المعاهدة المصرية – الاسرائيلية واكد ان البلدين يعملان من اجل الوصول الى صيغة للوحدة السياسية (الثورة ، بغداد – واع – نقلا عن مجلة « الصياد ») .

– بدأ بالقاهرة الاجتماع السابع للجنة الفنية المشتركة للزراعة والري بين مصر والسودان لبحث المشروعات المشتركة بين البلدين ومتابعة ما تم تنفيذه منها في إطار مشروعات التكامل (الاهرام ، القاهرة) .

– اعلنت توصيات اللجنة الرئيسية لتنسيق العمل الاحصائي بين الاجهزة الاحصائية في العراق وسورية ، وهي تهدف الى توحيد المفاهيم والمصطلحات الاحصائية واساليب العمل الاحصائي وتبادل الخبرات وتوحيد الانظمة والبرامج المستخدمة في الحاسبات الالكترونية (الثورة ، بغداد) .

– بدأت في بغداد المباحثات بين الشرطة العراقية والشرطة السورية لدراسة توحيد القوانين وانظمة الشرطة في القطرين (الثورة ، بغداد) .

الثلاثاء ٢٢/٥/١٩٧٩

– عقدت اللجنة السداسية المكلفة بتنفيذ قرارات مؤتمر بغداد اجتماعا في تونس لمتابعة تنفيذ القرارات (العمل ، تونس) .

– اختتم الاجتماع العربي للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا للتنمية اعماله في بغداد بالموافقة على ورقة عمل عربية ودعوة الامانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المعنية لاقرارها كأساس متفق عليه بالاجماع للتعاون العلمي على المستويين الوطني والقومي (الثورة ، بغداد) .

– صرح ولي العهد السعودي ان قرارات مؤتمر بغداد هي استمرار للاستراتيجية العربية المتفق عليها في السابق (النهار ، بيروت – رويتر ، ق ن ا) .

– منعت الجمهورية العربية اليمنية دخول الصحف والمجلات السياسية المصرية (النهار ، بيروت – واع) .

ـ بدأت في الجزائر المباحثات السياسية بين الرئيس الجزائري ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الشعب ، الجزائر) .

ـ بدأت في طرابلس المحادثات الليبية السودانية بين امين الخارجية الليبي ونائب الرئيس السوداني وتم بحث اوضاع الساحة الافريقية والعلاقات الثنائية بين البلدين (الشرق الاوسط ، لندن ـ واع) .

ـ عقدت اللجنة التشريعية والقضائية المشتركة للجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اول اجتماعاتها في صنعاء لمناقشة مواضيع تتعلق بتوحيد القوانين التشريعية والقضائية بين شطرين اليمن (الثورة ، بغداد ـ واع) .

الاربعاء ١٩٧٩/٥/٢٣

ـ وافقت الحكومة الاردنية على نقل مقر الاتحاد العربي للتأمين الى عمان (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ افتتح في الرياض الاجتماع الدوري الرابع لمحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد في دول الخليج العربية بحضور وفود سبع دول . ودعا محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الى رسم سياسة مالية ونقدية خليجية موحدة (الشرق الأوسط ، لندن ـ واس) .

ـ عقد كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الاجتماعية المكلف بالتشغيل في تونس جلسة عمل مع وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقي لبحث طرق ووسائل التعاون بين تونس والعراق في مجال استخدام اليد العاملة (العمل ، تونس) .

الخميس ١٩٧٩/٥/٢٤

ـ وصل الامين العام المساعد للاتحاد البريدي العربي الى تونس للمباشرة بنقل مقر الاتحاد الى العاصمة التونسية بعد قرار المجلس التنفيذي للاتحاد (العمل ، تونس) .

ـ عقد اتحاد الموانىء العربية اجتماعا طارئا في البصرة علق فيه عضوية مصر في الاتحاد وقرر نقل مقره من الاسكندرية الى بغداد (الشرق الاوسط ـ ي . ب . ا .) .

ـ صدر في ختام زيارة الملك السعودي الى المغرب بيان سعودي ـ مغربي مشترك اكد على تشبث البلدين بقرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط وعلى ضرورة قيام الامانة العامة لجامعة الدول العربية بدور فعال في تطبيق قرارات مؤتمر بغداد لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب (الشرق الاوسط ، لندن ـ و . ا . س) .

ـ صدر اثر زيارة رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى الجزائر بيان يمني جزائري مشترك اكد على ضرورة تطوير العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والحزب الاشتراكي اليمني . كما اكد البيان على تأييد الجزائر للوحدة اليمنية وضرورة تطبيق مقررات مؤتمر وزراء الخارجية والاقصاد العرب كحد ادنى لمجابهة المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (الشعب ، الجزائر) .

ـ وصل رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى ليبيا بهدف تطوير العلاقات القائمة بين الثورتين ودعمهما في مختلف المجالات (الشعب ، الجزائر) .

الجمعة ١٩٧٩/٥/٢٥

ـ بحثت اللجنة السداسية في اجتماعات دورتها الثانية المنعقدة في تونس وضع الموظفين الاداريين ومعاوني الخدمات (العمل ، تونس) كما قررت تشكيل لجنة للقيام بجولة عاجلة في الدول العربية التي لم تسدد انصبتها بعد في صندوق الجامعة لحثها على ان تسارع في دفع مستحقاتها (القبس ، الكويت) .

ـ عقدت اللجنة المفوضة بنقل مقر اتحاد اذاعات الدول العربية اجتماعا في تونس وقررت تطبيق قرارات اللجنة السداسية بنقل مقر الاتحاد (العمل ، تونس) .

ـ وصل الرئيس الليبي الى الجزائر في زيارة رسمية (النهار ، بيروت ـ واج ، وص ف) .

ـ طلبت السعودية من الادارة العامة للاعارات الخارجية بوزارة التربية والتعليم المصرية (٣٢٨٥) معلما ومعلمة من مختلف التخصصات والمراحل كما طلبت تجديد اعارة سبعة آلاف معلم ومعلمة لاستكمال مدة الاعارة القانونية وهي اربع سنوات (السياسة ، الكويت ـ ا . ف . ب. ـ نقلا عن صحيفة « الاهرام » القاهرية) .

ـ صدر البيان الختامي لندوة حقوق الانسان في الوطن العربي التي نظمها اتحاد الحقوقيين العرب في بغداد وجاء فيه انه تقرر انشاء لجنة عربية دائمة للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي . كما شجب البيان المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (الثورة ، بغداد) .

السبت ١٩٧٩/٥/٢٦

ـ اعرب امين عام جامعة الدول العربية بالنيابة عن امله في ان يلتقي العرب حول تعديل ميثاق الجامعة ليصبح قادرا على استيعاب المرحلة (القبس ، الكويت) .

ـ صرح رئيس الجمهورية العربية اليمنية ان الجهود تتركز حاليا على التغلب على كل معوقات الوحدة مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مؤكدا بأن الوحدة مطلب شعبي (الشرق الاوسط ، لندن) .

ـ اكدت الحكومة الموريتانية عزمها على اقامة علاقات سياسية مع الجزائر وعلى استمرار الحكومة في سياسة

الحوار مع جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (الفجر الجديد ، طرابلس ـ ا . ف. ب.) .

ـ غادر وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقي تونس بعد ان اجرى مباحثات مع نظيره التونسي ، وقد تم توقيع مشروع اتفاق ينظم حركة تنقل اليد العاملة بين تونس والعراق (العمل ، تونس) .

الاحد ١٩٧٩/٥/٢٧

ـ اقرت هيئة الامانة العامة لاتحاد وكالات الانباء العربية في اجتماعها في بيروت مقاطعة وكالة انباء الشرق الاوسط (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ افتتح في بغداد مؤتمر دراسة واقع النمو الصناعي في منطقة الخليج العربي لمناقشة (٢٥) بحثا تتناول واقع النمو الصناعي وعلاقته بمستقبل التكامل الاقتصادي العربي (الثورة ، بغداد) .

ـ اعلن مسؤول في وزارة الاعلام اليمنية في صنعاء ان الصحف والمجلات المصرية منعت من الدخول الى الجمهورية العربية اليمنية (السياسة ، الكويت) .

ـ استقبل وزير التعليم العالي العراقي نظيره الجزائري في بغداد وبحثا معا تطوير التعاون بين مؤسسات البحث العلمي والجامعات في القطرين (الثورة ، بغداد) .

ـ انهت اللجنة الفرعية العراقية السورية لتوحيد انظمة وقوانين قوى الامن الداخلي في كلا القطرين اجتماعاتها في بغداد بعد اعداد مشروع قانون موحد للخدمة والتقاعد (الثورة ، بغداد) .

الاثنين ١٩٧٩/٥/٢٨

ـ صرح الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية وشؤون المقاطعة في جامعة الدول العربية ان الادارة الاقتصادية بالجامعة تعمل على وضع استراتيجية للعمل العربي المشترك لعرضها على مؤتمر قمة عربي (القبس ، الكويت) .

ـ اعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي ان بلاده ترحب بانعقاد مؤتمر عربي جديد لبحث وضع استراتيجية عربية واحدة للمرحلة المقبلة (القبس ، الكويت) .

ـ صرح وزير الداخلية البحريني ان الوحدة الخليجية لا بد ان تتحقق على مراحل وان تبتدىء بالعملة الخليجية الموحدة والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة (السياسة ، الكويت) .

ـ استقبل مدير الادارة العامة للشرطة في الكويت وفد المديرية العامة للشرطة العراقية الذي يزور الكويت بهدف اقامة تعاون مشترك في مجالات العلوم الشرطية في ضوء توصيات قادة الشرطة العرب الاخير (القبس ، الكويت) .

الثلاثاء ١٩٧٩/٥/٢٩

ـ بدأت في عمان اجتماعات مجلس ادارة الاكاديمية العربية للنقل البحري وتم بحث موضوع تعليق عضوية مصر في الاكاديمية وتعيين مقر جديد لها (الثورة ، دمشق) .

ـ صرح نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري ان وحدة القطرين السوري والعراقي ستكون مفتوحة لاي قطر عربي يرغب في الانضمام اليها مؤكدا ان الهدف هو الوحدة الشاملة (الثورة ، دمشق ـ سانا) .

ـ صدر بيان ليبي ـ جزائري مشترك اثر زيارة الرئيس الليبي للجزائر جاء فيه انه تم التوقيع على محضر اتفاق لزيادة وتطوير التعاون بين البلدين في كافة المجالات (الشعب ، الجزائر) .

ـ وصل الى الخرطوم رئيس اركان حرب القوات المسلحة المصرية لحضور اجتماعات عمل هيئة الاركان المشتركة بين مصر والسودان (السفير ، بيروت ـ ا ش ا) .

الاربعاء ١٩٧٩/٥/٣٠

ـ عقد في بغداد الاجتماع الاستثنائي للجمعية العمومية للاتحاد العربي للصناعات الغذائية وتقرر تعليق عضوية مصر في الاتحاد ونقل مقره من القاهرة الى بغداد كما تقرر نقل الارصدة والمبالغ التابعة للاتحاد والموجودة في البنوك المصرية الى المصارف التي سيتعامل معها الاتحاد مستقبلا (الثورة ، بغداد) .

ـ اختتم المؤتمر الطارىء للاتحاد العام العربي لشركات التأمين اعماله في تونس واقر نقل مقر الاتحاد من القاهرة الى دمشق (البعث ، دمشق ـ وكالات) .

ـ بدأت في الكويت اجتماعات مجلس امناء المعهد العربي للتخطيط وتم الاتفاق على تعليق عضوية مصر في المعهد (السياسة ، الكويت) .

ـ صرح وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية ان بلاده على استعداد دائم لتوحيد الصف العربي والحفاظ على تضامن الامة العربية (الشرق الاوسط ، لندن) .

ـ صرح رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي ان بلاده تدعو دائما الى كل ما يوحد بين ابناء الوطن العربي وأعرب عن أمله في أن تكون دولة الامارات العربية المتحدة بدء الوحدة المرجوة (القبس ، الكويت ـ نقلا عن صحيفة « تشرين » السورية) .

ـ بدأت في دمشق المباحثات بين وكيل وزارة التربية للشؤون الادارية والمالية في العراق ومعاون وزير التربية السوري لاستكمال البحث بالمواضيع المتعلقة بالمناهج والانظمة والتشريعات واعداد المعلمين (الثورة ، بغداد) .

الخميس ١٩٧٩/٥/٣١

ـ وصل الى عمان رئيس وزراء الجمهورية العربية اليمنية في بداية جولة عربية تهدف الى بحث كافة الامور ذات الاهتمام المشترك لتقوية حلقة التضامن العربي (عكاظ ، جدة ـ واس) .

ـ اجتمع في دمشق معاون وزير الداخلية لشؤون الشرطة في سورية مع وفد الشرطة العراقية وتم بحث خطوات تعزيز التعاون بين جهازي الشرطة في القطرين وتوحيد الانظمة والقوانين في مجال عملهما (البعث ، دمشق ـ سانا) .

ـ قرر الاتحاد الرياضي العربي المجتمع في الرباط تعليق عضوية مصر في الاتحاد (الندوة ، مكة المكرمة)□

يَصدر قريبًا

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

من التجزئة ... الى الوحدة

القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية

الدكتور نديم البيطار

● ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

نبدأ في هذا العدد من « المستقبل العربي » بتغطية المراجع العربية والاجنبية من كتب ومقالات التي تتعلق بموضوع الوحدة العربية وصدرت عام ١٩٧٩ . وهي مجموعة من المراجع تشمل معظم ما نشر من كانون الثاني/يناير لغاية شهر حزيران/يونيو من عام ١٩٧٩ . وسوف نوالي نشر قوائم ببليوغرافيا الوحدة العربية لبقية عام ١٩٧٩ في الاعداد الثلاثة القادمة .

نرفق مع قائمة هذا العدد لائحة باسماء الدوريات العربية والاجنبية التي اعتمدت في اعداد الببليوغرافيا وهي تشمل المجلات التي يتم تغطيتها على مدار السنة وليس بالضرورة في هذا العدد بالذات وستنشر لائحة بالدوريات مرة كل سنة جديدة .

١ ـ المصادر العربية

فكر وسياسة

كتب

بركات ، سليم . **الفكر القومي واسسه الفلسفية عند زكي الارسوزي** . دمشق : جامعة دمشق ، ١٩٧٩ .

بشور ، معن . **في سبيل الوحدة العربية** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ .

توينبي ، أرنولد . **الوحدة العربية اتية** . ترجمة عمر الديراوي . بيروت : دار الآداب ، ١٩٧٩ .

جدعان ، فهمي . **اسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ .

حاوي ، جورج . **معركة المصير الوطني والقومي** . تقديم سهيل طويلة . بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٩ .

الرزاز ، منيف . **فلسفة الحركة القومية العربية** . الطبعة الثانية . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ . جزآن .

رفعت ، كمال الدين . **دراسات في القومية والاشتراكية** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ .

زريق ، قسطنطين . **نحن والتاريخ** . الطبعة الرابعة . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٩ .

زعبوب ، عادل . **الميثاق العربي** . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

زين ، زين . **نشوء القومية العربية** . الطبعة الثانية . بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧٩ .

سليمان ، علي . **قراءة في الواقع السياسي العربي** . دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٧٩ .

سيف الدولة ، عصمت . **الاسس : البعد الرابع ... الطليعة العربية** . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

سيف الدولة ، عصمت . **الاسس : جدل الانسان الحرية اولا ... واخيرا** . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

سيف الدولة ، عصمت . **الاسلوب : الثورة ... واداة الثورة** . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

سيف الدولة ، عصمت . **الطريق الى الاشتراكية العربية** . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

سيف الدولة ، عصمت . **الطريق الى الوحدة العربية** . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

سيف الدولة ، عصمت . **الغايات : دولة الوحدة الاشتراكية الديمقراطية** . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

سيف الدولة ، عصمت . **المنطلقات : ما هو مجتمعنا ... من نحن ؟** بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

سيف الدولة ، عصمت . **نظرية الثورة العربية** . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

شفيق ، منير . **في الوحدة العربية والتجزئة** . بيروت : دار الطليعة . ١٩٧٩ .

صالح ، فرحان . **المادية التاريخية والوعي القومي عند العرب : الجذور** . بيروت : دار القدس ، ١٩٧٩ .

الصلح ، منح . **الاسلام وحركة التحرر العربي** . الطبعة الرابعة . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ .

عبد الرضا ، ماجد . **حركة التحرر الوطني العربية** . بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٩ . (سلسلة نليل المناضل) .

فلحوط ، صابر . **نحو الوحدة العربية** . دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٧٩ .

محمود ، زكي نجيب . **تجديد الفكر العربي** . الطبعة الرابعة . بيروت : دار الشروق ، ١٩٧٩ .

مروة ، حسين . **النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية** . الجزء الاول . الطبعة الثانية . بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٩ .

مروة ، حسين . **النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية** . الجزء الثاني . بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٩ .

موسى ، محمد العزب . **حرية الفكر** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ .

دوريات

ابراهيم ، محمد السعيد . « ثورة ٢٣ يوليو ونقد الفكر القومي » . **الموقف العربي :** العدد ٢٠ ، كانون الاول ـ كانون الثاني (محرم ـ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ـ يناير) ١٩٧٩ . ص ١٤٨ ـ ١٥٧ .

ابو عبد الله ، عبد العزيز عبده . « القومية العربية والتحديات » . **الثقافة العربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٧ ـ ٢٣ .

ابو العز ، محمد صفي الدين . « توازن القوى في البحر الابيض المتوسط » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، أيار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٦ ـ ١٧ .

ابو نضال ، نزيه . « مدخل نحو قراءة مادية للتاريخ العربي » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ١ ، كانون الثاني ـ نيسان (يناير ـ ابريل) ١٩٧٩ . ص ٦٣ ـ ٧٦ .

أحمد ، رفعت سيد . « ساطع الحصري في نكراه العاشرة » . **الموقف العربي :** العدد ٢٠ ، كانون الاول ـ كانون الثاني (محرم ـ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ـ يناير) ١٩٧٩ . ص ١٧٨ ـ ١٨١ .

أحمد ، عبد العاطي محمد . « الاسلام والعروبة في المغرب العربي » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٢٦١ ـ ٢٧٤ .

أحمد ، عبد العاطي محمد . « حزب البعث وقضايا الفكر القومي » . **الموقف العربي :** العدد ٢٠ ، كانون الاول ـ كانون الثاني (محرم ـ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ـ يناير) ١٩٧٩ . ص ١٥٨ ـ ١٦٥ .

أحمد ، عبد العاطي محمد . « انسمات القومية للاتجاه الاسلامي التجديدي » . **المستقبل العربي :** العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٣٢ ـ ٤٥ .

اسكندر ، عدنان . « مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي » . **الفكر العربي :** السنة ١ ، العدد ١٠ ، ١٥ اذار (مارس) ـ ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ١١٧ ـ ١٣٠ .

الايوبي ، هيثم . « جوهر المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية واثرها على ميزان القوى » . **شؤون فلسطينية :** العدد ٩٠ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٢٦ ـ ٣٧ .

البدري ، حسن . « سباق التسلح في الشرق الاوسط » . **السياسة الدولية :** السنة ١٥ ، العدد ٥٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٩٩ ـ ١٠٧ .

بشور ، معن . « التنظيم القومي الموحد : الضرورات والامكانات » . **المستقبل العربي :** العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٦٧ ـ ٧٩ .

بشور ، معن . « حقائق وحدوية في الثورة الفلسطينية » . **شؤون فلسطينية :** العدد ٨٦ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٢٠ ـ ٣٧ .

البكر ، منذر . « المحاولات الوحدوية في الجزيرة العربية قبل الاسلام » . **افاق عربية :** السنة ٤ ، العدد ٦ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٢٢ ـ ٢٥ .

بلال ، عبد الله . « القضية الفلسطينية في معارك عبد الناصر » . **الثقافة العربية :** السنة ٦ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٩ ـ ١٥ .

بن جديد ، الشاذلي . « تأكيد اصالتنا وانتمائنا العربي الاسلامي » . **الاصالة :** السنة ٥ ، العدد ٦٥/٦٦ ، كانون الثاني ـ شباط (صفر ـ ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/يناير ـ فبراير) ١٩٧٩ . ص ٤٦ ـ ٤٩ .

بهاء الدين ، أحمد . « شرعية السلطة في العالم العربي » . **العربي :** السنة ٢١ ، العدد ٢٤٢ ، كانون الثاني (صفر ١٣٩٩ هـ/يناير) ١٩٧٩ . ص ٦ ـ ١٣ .

بهاء الدين ، أحمد . « العناصر الناقصة .. في القوة

العربية ». **العربي** : العدد ٢٤٧ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٦ ــ ١٣ .

« ببليوغرافيا الوحدة العربية » . **المستقبل العربي** : العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٢١٧ ــ ٢٣٨ .

جابر ، سامي . « تساؤلات حول طبيعة الثورة في الوطن العربي » . **وعي الضرورة** : العدد ٢ ، ايار ــ حزيران (مايو ــ يونيو) ١٩٧٩ . ص ٨٠ ــ ٨٥ .

الجمالي ، حافظ . « المصير العربي بين التشاؤم والتفاؤل » . **المعرفة** : السنة ١٢ ، العدد ٢٠٧ ، أيار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٥ ــ ١٨ .

جمعة ، محمود . « الدبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية » . **المستقبل العربي** : العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ، ١٩٧٩ . ص ٩٠ ــ ١٠٠ .

الحبابي ، محمد عزيز . « مفاهيم مبهمة في الفكر العربي المعاصر » . **الدوحة** : السنة ٤ ، العدد ٤٢ ، حزيران (رجب ١٣٩٩ هـ/يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٨ ــ ٢١ .

حمروش ، أحمد . « فكرة القومية العربية في ثورة يوليو » . **المستقبل العربي** : العدد ٧ ، أيار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٣٩ ــ ٤٧ .

خلف الله ، محمد أحمد . « العروبة والدولة العلمانية » . **المستقبل العربي** : العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٤٦ ــ ٥٤ .

خليل ، خليل احمد . « نظرة مختلفة الى الفلسفة العربية » . **الفكر العربي** : السنة ١ ، العدد ٧ ، ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ــ ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٢١٠ ــ ٢١٧ .

خوري ، نبيل عبدو . « الامام محمد عبده وبوادر البحث عن الخصوصية » . **مواقف** : العدد ٣٤ ، كانون الاول ، كانون الثاني ، شباط (ديسمبر ، يناير ، فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٢٧ ــ ١٤٠ .

زعيتر ، أكرم . « شرقيون أم عرب » . **العربي** : السنة ٢١ ، العدد ٢٤٦ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٥ ــ ٢١ .

زعيتر ، أكرم . « العروبة في مصر بين الاشراقات والتحديات » . **العربي** : السنة ٢١ ، العدد ٢٤٤ ، اذار (ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ/مارس) ١٩٧٩ . ص ٦ ــ ١٢ .

زيادة ، نقولا . « المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ١٥١٦ ــ ١٩٣٩ » . **تاريخ العرب والعالم** : السنة ١ ، العدد ٢ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٤٦ ــ ٥٣ .

سحاب ، فكتور . « عشرون سنة من المستقبل العربي » . استطلاع حول آراء عدد من المفكرين والعلماء العرب حول المستقبل العربي في نهاية القرن . **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٣١١ ــ ٣٢٣ .

السطنبولي ، فرج . « القومية والتحضر في مسار تحول مجتمعات المغرب العربي المعاصر . **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٢٧٥ ــ ٢٨٦ .

سعدايف ، ارثور . « بصدد بعض النظرات الغربية حول الفلسفة العربية ــ الاسلامية » . **الطريق** : المجلد ٣٨ ، العدد ١ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٠٢ ــ ١١١ .

سلام ، عادل . « السياسة الاميركية في المنطقة العربية : احتواء ام تدجين ؟ » **دراسات عربية** : السنة ١٥ ، العدد ٥ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٧٤ ــ ٩٨ .

سويد ، محمود . « عن التغيير والتسوية : عودة على بدء » . **شؤون فلسطينية** : العدد ٩١ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٩ ــ ١٥ .

الشقيري ، أحمد . « الجماعة الاتحادية والجامعة الانفصالية » . **المستقبل العربي**: العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٨٠ ــ ٨٩ .

الشيشيني ، ناديا . « معالجة اختلال التوازن الاقليمي في الوطن العربي » . **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٩٩ ــ ١١٢ .

صاغية ، حازم . « المشروع الاسرائيلي وأفاق المرحلة القومية : ملاحظات حول انهيار الطوائف » . **شؤون فلسطينية** : العدد ٩١ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٦ ــ ٢٩ .

صايغ ، فايز . « السياسة الاميركية في عهد كارتر والصراع العربي الاسرائيلي » . **شؤون فلسطينية** : العدد ٨٦ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٤٣ ــ ٥٩ .

صفدي ، مطاع . « واين مستقبل العرب ؟ » **الفكر العربي** : السنة ١ ، العدد ١٠ ، ١٥ اذار (مارس) ــ ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٤ ــ ٩ .

الصلح ، منح . « حول المعاهدة المصرية الاسرائيلية » . **شؤون فلسطينية** : العدد ٩١ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٤ ــ ٩ .

الصياد، ابراهيم . «عروبة مصر ... «هل هي قضية للمناقشة ؟ » **الموقف العربي** : العدد ٢١ ، شباط (ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/فبراير) ١٩٧٩ . ص ٨٢ ــ ٨٥ .

ضاهر ، مسعود . « فيليب حتي المؤرخ العربي في الولايات المتحدة ». **شؤون فلسطينية** : العدد ٨٧/٨٨ ، شباط ــ اذار (فبراير ــ مارس) ١٩٧٩ . ص ١٤٧ ــ ١٦٧ .

عبد السيد ، عادل . « مرآة الفكر العربي » . **الهلال** : السنة ٨٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٠٤ ــ ١٠٦ .

عبد الشفيع ، محمد . « طه حسين والفكر العربي المعاصر » . **الثقافة العربية** : السنة ٦ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٤٦ ــ ٥٧ .

عبد الفضيل ، محمود . « الوطن العربي في السبعينات ، رؤية للحاضر كتاريخ » . **المستقبل العربي** : العدد ٧ ، أيار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٦٣ ــ ١٦٧ .

عبد المجيد ، وحيد محمد . « التضامن العربي :

خلال عام مضى وافاق عام جديد » . **الموقف العربي :** العدد ٢١ ، شباط (ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/فبراير) ١٩٧٩ . ص ٨٠ ــ ٨٧ .

عبد المجيد ، وحيد محمد . « عبد الحميد بن باديس واولوية الفكرة القومية » . **الموقف العربي :** العدد ٢٠ ، كانون الاول ــ كانون الثاني (محرم ــ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ــ يناير) ١٩٧٩ . ص ١٢٣ ــ ١٢٩ .

عبد المولى ، محمود . « موقف الفكر العلمي من ظواهر التخلف في الوطن العربي » . **الثقافة العربية :** السنة ٦ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٥٨ ــ ٦٣ .

عطا ، عبد الحميد محمود . « صفحات من النضال في الخليج العربي » . **الموقف العربي :** العدد ٢١ ، شباط (ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٢١ ــ ١٩٥ .

عطا ، عبد الخبير محمد . « صفحات من النضال العربي ضد الاستعمار الانجليزي » . **الموقف العربي :** العدد ٢٠ ، كانون الاول ــ كانون الثاني (محرم ــ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ــ يناير) ١٩٧٩ . ص ١٨٨ ــ ١٩٦ .

عطية ، حسن . « القومية العربية في المسرح المصري » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، أيار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٤١ ــ ١٤٧ .

عمارة ، محمد . « العروبة عند تيار التجديد الديني الحديث » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٢١ ــ ٣٦ .

عودة ، جهاد . « ملاحظات منهجية عن العروبة والقومية والدولة الواحدة». **الموقف العربي:** العدد٢٠، كانون الاول ــ كانون الثاني (محرم ــ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ــ يناير) ١٩٧٩ . ص ١٧٣ ــ ١٧٧ .

العويني ، محمد علي . « العالم العربي والنظام الدولي » . **الموقف العربي :** العدد ٢٠ ، كانون الاول ــ كانون الثاني (محرم ــ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ــ يناير) ١٩٧٩ . ص ١٦٣ ــ ١٦٧ .

العيد ، يمنى . « حول منهج الدكتور محمد عمارة في قراءته التراث النهضوي » . **الطريق :** المجلد ٣٨ ، العدد ١ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٨٥ ــ ١٠١ .

فرح ، الياس . « المجتمع العربي في مرحلة الانبعاث القومي » . **افاق عربية :** السنة ٤ ، العدد ٧ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٢ ــ ٥ .

فرح ، الياس . « الوعي التاريخي لمرحلة النهضة العربية » . **افاق عربية :** السنة ٤ ، العدد ٦ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٢ ــ ٥ .

فروخ ، عمر . « اثر العقل العربي في تطور العلوم » . **الباحث :** السنة ١ ، العدد ٥/٦ ، اذار ــ حزيران (مارس ــ يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٠ ــ ٤٤ .

الفيلالي ، مصطفى . « قضية الوحدة والممارسة السياسية » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٤ ــ ٢٢ .

قاسمية ، خيرية . « مصر في كتابات ساطع الحصري القومية » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، أيار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٢٧ ــ ١٤٠ .

قزيها ، وليد . « الاسس الاجتماعية ــ السياسية لنمو الحركة القومية المعاصرة » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٦٣ ــ ٧٥ .

قزيها ، وليد . « القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين » . **المستقبل العربي :** العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٥٥ ــ ٦٦ .

القشطيني ، خالد . « الجذور التاريخية للسلطوية العربية » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ١٨٦ ــ ١٨٨ .

مايهو ، كريستوفر . « البذرة التي نمت « الحق العربي » . **افاق عربية :** السنة ٤ ، العدد ٦ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٣٢ ــ ٣٧ .

متولي ، محمود . « القومية العربية ... الواقع والمستقبل » . **الموقف العربي :** العدد ٢٠ ، كانون الاول ــ كانون الثاني (محرم ــ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ــ يناير) ١٩٧٩ . ص ١٠٠ ــ ١٢٢ .

المجذوب ، محمد . « معيار العروبة في عضوية جامعة الدول العربية » . **المستقبل العربي :** العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٠١ ــ ١٠٧ .

محمد ، عبد العاطي . « أزمة حركة الوحدة العربية » . **السياسة الدولية :** السنة ١٥ ، العدد ٥٦ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٤٧ ــ ١٥٢ .

محمود ، منير . « الحوار العربي ــ الاوروبي كيف بدأ » . **الموقف العربي :** العدد ٢١ ، شباط (ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/فبراير) ١٩٧٩ . ص ٢٠٤ ــ ٢١٤ .

المختار ، صلاح . « الصلح المنفرد لماذا ؟ والى اين ؟ » **دراسات عربية :** السنة ١٥ ، العدد ٧ ، أيار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٣ ــ ٢١ .

المختار ، صلاح . « كامب ديفيد : اطارات التغييرات اللاحقة » . **دراسات عربية :** السنة ١٥ ، العدد ٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٣ ــ ١٨ .

مطر ، جميل . « الحرب المحدودة في الوطن العربي » . **العربي :** العدد ٢٤٧ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٢٤ ــ ٢٨ .

المعداوي ، هاني . « من رواد القومية العربية نجيب عازوري » . **الموقف العربي :** العدد ٢٠ ، كانون الاول ــ كانون الثاني (محرم ــ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ــ يناير) ١٩٧٩ . ص ١٤٢ ــ ١٤٧ .

« مؤتمر تاريخ الامة العربية » . (ملف خاص) **الاداب :** السنة ٢٧ ، العدد ٤ / ٥ ، نيسان ــ ايار (ابريل ــ مايو) ١٩٧٩ . ص ٧٦ ــ ١٠٣ .

موافي ، عبد الحميد . « الجامعة العربية بين الفكر القومي والواقع الاقليمي » . **الموقف العربي :** العدد ٢٠ ، كانون الاول ــ كانون الثاني (محرم ــ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ــ يناير) ١٩٧٩ . ص ١٣٠ ــ ١٤١ .

موافي ، عبد الحميد . « النزاع بين شطري اليمن ومؤتمر الكويت » . **السياسة الدولية :** السنة ١٥ ، العدد ٥٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٦٤ ــ ١٦٧ .

« موجز يوميات الوحدة العربية » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٢٠٥ ــ ٢١٦ .

موسى ، سليمان . « من الرعيل الاول محب الدين الخطيب » . **افكار :** العدد ٤٣ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٠٠ ــ ١٠٩ .

« نحو رؤية جديدة لتاريخ العرب الحديث » . (ندوة) اشترك فيها محمد انيس واحمد صدقي الدجاني وابراهيم عكاشة وخيرية قاسمية . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، أيار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٦٨ ــ ١٧٦ .

نعمان ، علي محمد . « الوجدان العربي المعاصر وجذور الازمة الديمقراطية » . **المستقبل العربي :** العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ١٨٤ ــ ١٨٧ .

النقاش ، زكي . « فيليب حتي والتاريخ العربي » . (مناقشة) **شؤون فلسطينية :** العدد ٩١ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٣٠ ــ ١٣٦ .

نوفل ، سيد . « محمد علي علوبة ، بطل من ابطال العروبة في مصر » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ١ ، كانون ثاني ــ نيسان (يناير ــ ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٢١ ــ ١٢٦ .

نويهض ، وليد . « صادق جلال العظم ومنطق استقامة خط الثورة » . **دراسات عربية :** السنة ١٥ ، العدد ٧ ، أيار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٢٦ ــ ١٣٢ .

ياسين ، عبد القادر . « القومية العربية وقضية فلسطين » . **الكاتب الفلسطيني :** العدد ٧ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٧٥ ــ ٨٧ .

يزبك ، نجاة . « اعلام الفكر الوحدوي اسعد داغر : من فصام الاجزاء المفتعلة الى وحدة الوطن الكبير » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٣٧ ــ ٥١ .

مراجعة كتب

أمين ، سمير . « الامة العربية » . **المستقبل العربي :** العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٨٣ ــ ١٩٢ . (فكتور سحاب)

التيزيني ، طيب . «مقدمات نقدية حول العلاقة بين التراث والثورة » . **مواقف :** العدد ٣٤ ، كانون الاول ، كانون الثاني ، شباط (ديسمبر ، يناير ، فبراير) ١٩٧٩ . ص ٧٣ ــ ١٠٧ . (بوعلي ياسين)

الجنحاني ، حبيب . «المغرب العربي الاسلامي في القرنين الثالث والرابع للهجرة » . **الدوحة :** السنة ٤ ، العدد ٤٠ ، نيسان (جمادي الاول ١٣٩٩ هـ/ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٣٠ ــ ١٣١ . (احمد العناني)

شفيق ، منير . «في الوحدة العربية والتجزئة » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٧٧ ــ ١٨٦ . (كميل داغر)

كوثراني ، وجيه . «الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ــ ١٩٢٠ » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ١٦١ ــ ١٦٤ . (طريف الخالدي)

لافين ، جون . «محاولة لفهم العقل العربي » . **العربي :** السنة ٢١ ، العدد ٢٤٢ ، كانون الثاني (صفر ١٣٩٩ هـ/يناير) ١٩٧٩ . ص ١٧١ ــ ١٧٦ . (فؤاد زكريا)

محمود ، زكي نجيب . «مجتمع جديد أو الكارثة » . **المستقبل العربي :** العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ١٦١ ــ ١٦٣ . (احمد صدقي الدجاني)

مروة ، حسين . «النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية » . **دراسات عربية :** السنة ١٥ ، العدد ٤ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٢٣ ــ ٦٥ . (نايف بلوز)

ثقافة وتربية

كتب

الخازن ، وليم . **الشعر والوطنية في لبنان والبلاد العربية من مطلع النهضة الى عام ١٩٣٩** . بيروت : دار المشرق ، ١٩٧٩ .

دوريات

ابو ملحم ، احمد . « الجانب القومي في ادب جبران خليل جبران » . **دراسات عربية :** السنة ١٥ ، العدد ٤ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٩٤ ــ ١١٣ .

ادريس ، عايدة مطرجي . « الترجمة والحياة العربية الاجتماعية » . **الاداب :** السنة ٢٧ ، العدد ٢ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٨ ــ ٢١ .

الامين ، عدنان . « الاتجاهات المستقبلية في الفكر التربوي العربي » . **الفكر العربي :** السنة ١ ، العدد ١٠ ، ١٥ آذار (مارس) ــ ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٩٧ ــ ٢٠٩ .

باتونسكي ، مارك . « الثقافة العربية الاسلامية من وجهة نظر المركزية الاوروبية الغربية » . **الطريق :** المجلد ٣٨ ، العدد ١ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١١٢ ــ ١٢٦ .

برشيد ، عبد الكريم . « اغلب المسرح العربي الراهن استهلاكي » . **دراسات عربية :** السنة ١٥ ، العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٣٣ ــ ١٤٠ .

بنعبد الله ، عبد العزيز . « نحو توحيد الارقام

العربية » . **المستقبل العربي** : العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٥٨ ــ ١٦٢ .

بوتسيفا ، تاتينا . « الف عام وعام من المسرح العربي » . ترجمة عدنان مدانات . **الكاتب الفلسطيني** : العدد ٧ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٣٤ ــ ١٤٢ .

البياتي ، عبد الوهاب . « موقف الشاعر العربي المعاصر من التراث » . **دراسات عربية** : السنة ١٥ ، العدد ٨ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٤٨ ــ ١٥٦ .

التكريتي ، سلمان علي . « الحضارة العربية في المنهج القومي الجدلي » . **الثقافة العربية** : العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٣٨ ــ ٤٥ .

الجنحاني ، الحبيب . « الثقافة العربية المعاصرة ومصير الوطن العربي » . **الاصالة** : السنة ٨ ، العدد ٦٥/٦٦ ، كانون الثاني ــ شباط (صفر ــ ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/يناير ــ فبراير) ١٩٧٩ . ص ٩٦ ــ ١٠٥ .

حمادي ، سعدون . « الوحدة والثقافة والتعليم ملاحظات اولية » . **المستقبل العربي** : العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ٤٦ ــ ٥٣ .

حمودي ، نوري . « الاغتراب والاحكام النقدية عند العرب » . **افاق عربية** : السنة ٤ ، العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١١ ــ ١٣ .

حنا ، عزيز . « مطالب الوحدة العربية على التعليم » . **المستقبل العربي** : العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ٥٤ ــ ٧٠ .

خصاونة ، سامي . « التخطيط التربوي والتنمية » . **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٨٣ ــ ٩٤ .

خليل ، خليل احمد . « مقاربة لانماط القيادة في التراث العربي » . **دراسات عربية** : السنة ١٥ ، العدد ٣ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٣١ ــ ٤٧ .

خورشيد ، ابراهيم زكي . « قضية الكتاب العربي » . **الفيصل** : السنة ٣ ، العدد ٢٤ ، ايار (جمادي الثاني ١٣٩٩ هـ/مايو) ١٩٧٩ . ص ٤٩ ــ ٥٢ .

الخولي ، اسامة أمين . « تنميط الكتابة العربية الالية » . **المستقبل العربي** : العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٥١ ــ ١٥٧ .

دجاني ، نبيل . « تحديات الثورة الاعلامية عالميا وعربيا » . **الفكر العربي** : السنة ١ ، العدد ١٠ ، ١٥ اذار (مارس) ــ ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٨٢ ــ ١٩٦ .

الراعي ، علي . « الثقافة العربية والترجمة » . **العربي** : السنة ٢١ ، العدد ٢٤٥ ، نيسان (جمادي الاول ١٣٩٩ هـ/ابريل) ١٩٧٩ . ص ٣٩ ــ ٤٢ .

الراوي ، مسارع . « العمل التربوي العربي المشترك ودور المنظمات العربية » . **المستقبل العربي** : العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ٧١ ــ ٩٤ .

ربيع ، حامد . « الحضارة الاسلامية والحضارة الاوروبية بين الكراهية والاعجاب» . **الموقف العربي** : العدد ٢١ ، شباط (ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/فبراير) ١٩٧٩ . ص ٢٨ ــ ٤٠ .

ربيع ، حامد . « القيم الاسلامية والتراث الاوروبي » . **الموقف العربي** : العدد ٢١ ، شباط(ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/فبراير) ١٩٧٩ . ص ٦٠ ــ ٧٢ .

الربيعي ، محمود . « حاضر النقد الادبي العربي » . **البيان** : السنة ١٢ ، العدد ١٥٥ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٣٦ ــ ٣٨ .

زين ، الياس . « الاقطار العربية والتعليم الابتدائي الالزامي » . **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٥٥ ــ ١٧٩ .

سعيد ، سيد . « الثقافة العربية بين الوحدة والتكامل » . **المستقبل العربي** : العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٤٠ ــ ١٥٠ .

السيد ، عبد الله . « العرب والحضارة الانسانية » . **الموقف العربي** : العدد ٢١ ، شباط (ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/فبراير) ١٩٧٩ . ص ٨٨ ــ ٩٦ .

شلش ، عبد الرحمن . « نحو ثقافة عربية لاطفالنا » . **الفيصل** : العدد ٢٠ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٧٩ ــ ٨٣ .

الشماع ، صالح . « الحضارة العربية شرقا وغربا » . **الدوحة** : السنة ٤ ، العدد ٤١ ، ايار (جمادي الثاني ١٣٩٩ هـ/مايو) ١٩٧٩ . ص ٢٥ ــ ٢٧ .

صدقني ، جورج . « في سيكولوجيا الامثال العربية » . **المعرفة** : السنة ١٢ ، العدد ٢٠٨ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٥ ــ ١٩ .

عباس ، احسان . « عمق تفهم التراث وليد هموم الحاضر » . **الطريق** : المجلد ٣٨ ، العدد ١ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٨٠ ــ ٨٤ .

عبد العال ، عادل . « السينما العربية في نصف قرن » . **الثقافة** (بغداد) : السنة ٩ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٦٩ ــ ٧٩ .

عثمان ، علي عيسى . « نحو فلسفة عربية في التربية » . **المستقبل العربي** : العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ١٤٤ ــ ١٤٩ .

عصمت ، رياض . « وحدة الثقافة ... وحدة الامة » . رسالة الاداب من دمشق . **الاداب** : السنة ٢٧ ، العدد ٢ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٦٣ ــ ٦٦ .

عطا ، عبد الخبير محمود . « الاعلام العربي من خلال جامعة الدول العربية » . **المستقبل العربي** :

العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١١٨ ــ ١٢٩ .

الفارسي ، مصطفى . « جنسية العربي في لغته » . **الموقف العربي** : العدد ٢٠ ، كانون الأول ــ كانون الثاني (محرم ــ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ــ يناير) ١٩٧٩ . ص ٩٤ ــ ٩٩ .

لزلياك ، سيد جاد . « الشعر العربي القديم مصدر للمعرفة التاريخية » . تعريب عبد الله احمد المهنا . **الشعر** : العدد ٣ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٩ ــ ٢٠ .

محمود ، محمود . « الخطوط الرئيسية لاستراتيجية تطوير التربية العربية » . **المستقبل العربي** : العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ٩٥ ــ ١٠٩ .

المخزومي ، مهدي . « العربية ... امانة نتعلمها جميعا » . **الثقافة** (بغداد) : السنة ٩ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٨٦ ــ ٨٩ .

« مرحلة جديدة في دراسة التراث العربي » . حوار مع حسين مروة وطيب تيزيني . اجرى الحوار محمد دكروب والياس شاكر . **الطريق** : المجلد ٣٨ ، العدد ١ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٨ ــ ٧٩ .

الملاح ، عبد الغني . « جناية الشعر والشعراء على الحضارة العربية » . **الاداب** : السنة ٢٧ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٢٨ ــ ٣٣ .

مناف ، عبد العظيم . « الصحف القومية ... بين الاسم والفعل » . **الموقف العربي** : العدد ٢٠ ، كانون الاول ــ كانون الثاني (محرم ــ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ــ يناير) ١٩٧٩ . ص ٤ ــ ١١ .

منصور ، خيري . « الرؤية العربية للادب الصهيوني » . **الاقلام** : السنة ١٢ ، العدد ٩ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٢٧ ــ ٤٨ .

الموافي ، عبد الحميد . « دعوة الحوار العربي اللاتيني » . **السياسة الدولية** : السنة ١٥ ، العدد ٥٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٧٧ ــ ٨٤ .

موريس ، ماجدة . « الاذاعات العربية وقضية الوحدة العربية » . **المستقبل العربي** : العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ١١٠ ــ ١٢٤ .

« ندوة فكرية حول دور التعليم في الوحدة العربية » . **المستقبل العربي** : العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ١٧٥ ــ ١٨٠ .

النعيمي ، حازم . « مجلات الاطفال العربية ودورها في تكوين المفاهيم » . **المستقبل العربي** : العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ١٢٥ ــ ١٤٣ .

مراجعة كتب

السيد ، رضوان . « انعكاس هزيمة حزيران على الرواية العربية » . **دراسات عربية** : السنة ١٥ ، العدد ٣ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٤٢ ــ ١٤٤ . (شكري عزيز ماضي)

قانون وعلم اجتماع

كتب

جاد ، محمود محمد بالتعاون مع ادارة القوى العاملة والتدريب بمكتب العمل العربي . **التأهيل المهني في الدول العربية** . القاهرة : جامعة الدول العربية ، منظمة العمل العربية ، ١٩٧٩ .

الجامعة التونسية . مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (القاهرة) . **الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع** . تونس : الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٩ .

جامعة الدول العربية . منظمة العمل العربية . مكتب العمل العربي . ادارة العلاقات الدولية . **منظمة العمل العربية ونشاطها في المجال الدولي** . القاهرة : جامعة الدول العربية ، ١٩٧٩ .

شريف ، ثريا عبيد . **اثار خطط التنمية الاقتصادية على مستقبل الطفل في منطقة الخليج العربي** . بغداد : الاتحاد العام لنساء العراق وجامعة البصرة ، ١٩٧٩ .

ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي ، الكويت ، ١٦ ــ ١٩ ديسمبر ١٩٧٨ ، تحت رعاية المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومنظمة العمل الدولية (د.م. : د.ن.) ١٩٧٩ .

دوريات

ابراهيم ، سعد الدين . « حاضر المدن العربية ومستقبلها » . **الفكر العربي** : السنة ١ ، العدد ١٠ ، اذار (مارس) ــ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٨٧ ــ ١١٦ .

ابو جابر ، كامل (محرر) . « التغير الاجتماعي في الوطن العربي » (ندوة) **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ١١٩ ــ ١٣٤ .

ابو الحب ، ضياء الدين . « مفهوم النفس في التراث العربي » . **افاق عربية** : السنة ٤ ، العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٠٤ ــ ١٠٥ .

ابو عياش ، عبد الله . « الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري لدول الخليج العربي » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : السنة ٥ ، العدد ١٧ ، كانون الثاني (صفر ١٣٩٩ هـ/يناير) ١٩٧٩ . ص ١٥ ــ ٣٦ .

« الاطفال في العالم العربي » . **الرائدة :** المجلد ٢ ، العدد ٨ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٣ ــ ٤ .

حجازي ، عزت . « الشخصية العربية : وحدة ام تنوع ؟ » **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد٢،حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٢٢٣ ــ ٢٣٩ .

حلمي ، سامي محمود . « المؤتمر الخامس لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية العرب ، بغداد ، ٢٧ ــ ٢٩ تشرين الاول ١٩٧٨ » . **النفط والتنمية :** السنة ٤ ، العدد ٤ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١١٤ ــ ١١٦ .

خلف الله ، محمد احمد . « المجتمع العربي والانماط العامة الاجتماعية والثقافية » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٩٥ ــ ٢١٠ .

الدجاني ، احمد صدقي . « ندوة الانماط الاجتماعية والثقافية في المجتمع العربي » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٩٩ ــ ٢٠٤ .

رضوان ، زينب . « وقفة مع بيانكا ماريا سكاتشيا اموريني » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ١٨٣ ــ ١٨٥ .

الرميحي ، محمد غانم . « الهجرة العربية الى الخليج » . **العربي :** السنة ٢١ ، العدد ٢٤٤ ، اذار (ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ/مارس) ١٩٧٩ . ص ٥٤ ــ ٦٠ .

زيعور ، علي . « ذاك القطاع الفلسفي في الذات العربية » . **الباحث :** السنة ١ ، العدد ٤ ، كانون الثاني ــ شباط (يناير ــ فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٤٤ ــ ١٤٨ .

السيد ، رفعت . « هل يمكننا الان تدوين تاريخ للطبقة العاملة العربية ؟ » **دراسات عربية :** السنة ١٥ ، العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٣٨ ــ ٥٩ .

الشريف ، ثريا عبيد . « المرأة العربية في حركة التنمية » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ١٤٨ ــ ١٦٠ .

شلش ، اسماعيل سرور . « التحضر والنمو الحضاري في الوطن العربي » . **دراسات عربية :** السنة ١٥ ، العدد ٥ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ١٣ ــ ٥٤ .

صايغ ، مي . « المرأة العربية والفلسطينية : الواقع والعقبات » . **الكاتب الفلسطيني :** العدد ٧ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٨ ــ ٣٧ .

صفدي ، مطاع . « التقدم العربي والمجتمع الاستهلاكي » . **الفكر العربي :** السنة ١ ، العدد ٧ ، ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ــ ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٤ ــ ١٣ .

« الطاهر الحداد ومعركة تحرير المرأة العربية » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ١ ، كانون الثاني ــ نيسان (يناير ــ ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٢٧ ــ ١٣١ .

علي ، محمد اسماعيل . « الشخصانية آفة الامة العربية » . **الموقف العربي :** العدد ٢١ ، شباط (ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/فبراير) ١٩٧٩ . ص ٧٣ ــ ٧٩ .

عمار ، حامد . « خواطر حول المؤتمر الخامس لوزراء الشؤون الاجتماعية » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، آذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ١٧١ ــ ١٧٥ .

عويس ، سيد . « حول مفهوم الشخصية القومية » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٢١١ ــ ٢٢١ .

فرج ، فرج احمد . « مدخل الى دراسة الشخصية العربية : المشاكل والقضايا » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٨١ ــ ١٩٣ .

فرح ، الياس . « اهمية المنظور الحضاري في دراسة المجتمع العربي » . **افاق عربية :** السنة ٤ ، العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٢ ــ ٤ .

القرعي ، احمد يوسف . « الاطار البرلماني للتكامل السوداني المصري » . **السياسة الدولية :** السنة ١٥ ، العدد ٥٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٩٢ ــ ١٩٥ .

كمونة ، حيدر عبد الرزاق . « من اجل تخطيط المدينة العربية » . **النفط والتنمية :** السنة ٤ ، العدد ٥ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٢٣ ــ ١٢٥ .

كولان ، جاك . « نمو تاريخ علمي للحركة العمالية في العالم العربي » . **الطريق :** المجلد ٣٨ ، العدد ١ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٢٧ ــ ١٥٢ .

ماميش ، محي الدين . « اضواء على الوضع السكاني العالمي والعربي » . **الفكر العربي :** السنة ١ ، العدد ١٠ ، ١٥ آذار (مارس) ــ ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٦٣ ــ ٨٦ .

المجذوب ، محمد . « الوحدة العربية في الدساتير العربية الراهنة » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٩ ــ ٢٠ .

« المرأة العربية وبعض العوامل المؤثرة في دورها في التنمية الريفية » . **الرائدة :** المجلد ٢ ، العدد ٧ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٣ ــ ١٤ .

مصطفى ، سامي . « الشخصية القومية : دراسة نقدية حول مجموعة من الدراسات» . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو)١٩٧٩ . ص ٢٤١ ــ ٢٥٩ .

«الملف الاحصائي (٧) السكان والصحة » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص٢٣٦ ــ ٢٤٤ .

« المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد

الجريمة » . **الدوحة :** السنة ٤ ، العدد ٤ ، نيسان (جمـادي الاول ١٣٩٩ هـ/ابريـل) ١٩٧٩ . ص ١٢٧ .

« ندوة السكان والعمالة والهجرة في اقطار الخليج العربي » . **النفط والتنمية :** السنة ٤ ، العدد ٥ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ ، ص ١٢٨ ــ ١٣١ .

يحيى، وداد يونس. «الهجرة من الوطن العربي». **النفط والتنمية :** السنة ٤ ، العدد٦ ، آذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٩٢ ــ ١١٠ .

اقتصاد

كتب

ابو عياش ، عبد الاله . **افاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي .** الكويت : منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ١٩٧٩ .

جبر ، فلاح سعيد . **مشاكل نقل التكنولوجية ، نظرة الى واقع الوطن العربي .** بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ .

السامرائي ، سعيد عبود . **اقتصاديات الاقطار العربية .** بغداد : س . ع . السامرائي ، ساعد على نشره وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ .

عبد الفضيل ، محمود . **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية .** الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، ١٩٧٩ . (سلسلة عالم المعرفة) .

عبد الفضيل ، محمود . **النفط والوحدة العربية .** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ .

مؤتمر الطاقة العربي الاول ، ابو ظبي ، ١٩٧٩ . **(اوراق) مؤتمر الطاقة العربي الاول** تحت رعاية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول والصندوق العربي للانماء الاجتماعي والاقتصادي . (د . م . : د . ن .) ، ١٩٧٩ . ١٨ ورقة قطرية و٢٥ ورقة .

دوريات

الابرش ، محمد رياض . « صناعة الالمنيوم ومشتقاته في دول الخليج العربي » . **الاقتصادي الكويتي :** العدد ١٨٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٥٦ ــ ٦٠ .

ابو خضرا ، رجائي . « العمالة والانتاجية في منطقة الخليج العربي » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٤٨ ــ ١٦٢ .

ابو علي ، محمد سلطان . « بعض جوانب خبرات الصندوق الكويتي في مجال التنمية الريفية بالدول العربية الاقل نموا » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية :** السنة ٥ ، العدد ١٧ ، كانون الثاني (صفر ١٣٩٩ هـ/يناير) ١٩٧٩ . ص ٦١ ــ ٨٨ .

« الامن الغذائي العربي » . **الاقتصادي الكويتي :** العدد ١٨٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٦ ــ ٧ .

امين ، جلال احمد . « اشباع الحاجات الاساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية » . **المستقبل العربي :** العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٤ ــ ١٥ .

انيس ، محمد . « الهيئة العربية للتصنيع وتحديات الامن القومي » . **السياسة الدولية :** السنة ١٥، العدد ٢٥٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩. ص ١٣٠ ــ ١٣٤ .

ببلاوي ، حازم . « نحو نظام اقتصادي عربي جديد » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٥٣ ــ ٨٢ .

برهام ، مصطفى احمد . « المشروعات البتروكيماوية العربية » . **ديارنا والعالم :** السنة ٤ ، العدد ٤٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٢٠ ــ ٤٥ .

« تجارة العالم العربي مع بريطانيا عام ١٩٧٨ » . **الاقتصادي الكويتي :** العدد ١٨٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٦٨ ــ ٧٢ .

« تجارة العالم العربي مع فرنسا » . **الاقتصادي الكويتي :** العدد ١٨٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٦٤ ــ ٦٦ .

« تجارة العالم العربي مع الولايات المتحدة خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٧٨ » . **الاقتصادي الكويتي :** العدد ١٨٤ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٦٠ ــ ٦٢ .

« التعاون الاقتصادي الخليجي : قراءة جديدة » . **الاقتصادي الكويتي :** العدد ١٨٣ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٦ ــ ٧ .

« التقرير الاقتصادي العربي » . **الطريق :** المجلد ٣٨ ، العدد ١ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٢٣٩ ــ ٢٤٣

« تقرير الامين العام السنوي الخامس ١٩٧٨ م . منظمة الاوابك » . **ديارنا والعالم :** السنة ٤ ، العدد ٤٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٣٨ ــ ٣٩ .

التنير ، سمير . « نحو استراتيجية مستقبلية للنفط العربي » . **الفكر العربي :** السنة ١ ، العدد٧ ، ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ــ ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٨٥ ــ ١٩١ .

الحافظ ، سيف الدين . « استراتيجية التصنيع لاجل التصدير » . **الفكر العربي :** السنة ١ ، العدد ٧ ، ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ــ ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٦٦ ــ ١٨٤ .

الحافظ ، سيف الدين . « الثروة الطبيعية العربية وافاق نضوجها » . **الفكر العربي :** السنة ١ ، العدد ١٠ ، ١٥ اذار (مارس) ــ ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٣١ ــ ١٥٨ .

حبيب ، كاظم . « التنمية الزراعية في اقطار الوطن العربي » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ١١٣ ــ ١٣٢ .

« الحسابات القومية للوطن العربي » . **المستقبل العربي :** العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ٢٢٧ ــ ٢٥٥ .

حسين ، عادل . « المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل » . **المستقبل العربي :** العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٦ ــ ٣١ .

الحمصي ، محمود . « ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي » . **المستقبل العربي :** العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ١٦٤ ــ ١٧١ .

الحناوي ، عصام واسامة الخولي . « الطاقة والبيئة في الوطن العربي » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١١٩ ــ ١٢٦ .

خوري ، جان . « توصيات الندوة الاولى للموارد المائية». **عالم المياه العربي :** كانون الثاني ــ شباط (يناير ــ فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٠ ــ ١١ .

الدجاني ، برهان . « هموم التنمية الاقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لدول النفط » . **المستقبل العربي :** العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ٦ ــ ٢٢ .

« الدور الكويتي في التنمية العربية » . **الموقف العربي :** العدد ٢١ ، شباط (ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٤ ــ ١٦ .

الديب ، محمد ابو مندور . « المعوقات الاساسية لانتاج الغذاء في الوطن العربي » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ١٠١ ــ ١١٢ .

راشد ، معتصم . « العلاقات الاقتصادية العربية وقضية التكامل بين دول الخليج » . **الموقف العربي :** العدد ٢١ ، شباط (ربيع الاول ١٣٩٩هـ/فبراير) ١٩٧٩ . ص ٧٦ ــ ٨١ .

راشد ، معتصم . « المشروعات العربية المشتركة الحتمية والاختيار » . **الموقف العربي :** العدد ٢٠ ، كانون الاول ــ كانون الثاني (محرم ــ صفر ١٣٩٩ هـ/ديسمبر ــ يناير) ١٩٧٩ . ص ١٨٢ ــ ١٨٧ .

راشد ، معتصم . « النفط في خدمة متطلبات التنمية » . **الموقف العربي :** العدد ٢١ ، شباط (ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٩٦ ــ ٢٠٣ .

ربيع ، محمد يحي . « التصنيع والاندماج الاقتصادي». **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٨٣ ــ ٩٨ .

زلزلة ، عبد المحسن . « استراتيجية الامن الغذائي العربي » . **عالم المياه العربي :** اذار ــ نيسان (مارس ــ ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٠ ــ ١١ .

شبل ، يوسف . « تاريخ الاتفاقات البترولية في الوطن العربي » . **تاريخ العرب والعالم :** السنة ١ ، العدد ٤ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٦ ــ ٢١ .

شبل ، يوسف . « خواطر اقتصادية في شؤون الوطن العربي » . **المستقبل العربي :** العدد ٦،اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٥٤ ــ ٦٢ .

شكري ، نازلي . « انتقال الايدي العاملة في الوطن العربي ... تنامي الاعتماد المتبادل في قطاع الانشاء » . **النفط والتعاون العربي :** المجلد ٥ ، العدد ١ ، ١٩٧٩ . ص ٨٧ ــ ١١٦ .

شلش ، اسماعيل سرور . « قضية التكنولوجيا واستخدامها عربيا » . **الفكر العربي :** السنة ١ ، العدد٧ ، ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ــ ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٨٨ ــ ١٢٣ .

شهاب ، مفيد . « قانون البحار الجديد والمصالح العربية » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ١١٣ ــ ١٢٤ .

صايغ ، يوسف عبد الله . « الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٢٣ ــ ٤١ .

صايغ ، يوسف عبد الله . « التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية » . **المستقبل العربي :** العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ٢٣ ــ ٣٣ .

صقر ، ابراهيم . « نقل نفط الخليج العربي الى الغرب » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٢٥ ــ ١٣٨ .

الصياد ، محمد محمود . « نحو استراتيجية عربية للامن الغذائي » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٧٦ ــ ٨٥ .

عابدين ، احمد شوقي . « عن الندوة الاولى للاستكشاف ــ منظمة الدول العربية المصدرة للبترول بالكويت » . **البترول :** المجلد ١٦ ، العدد ١ ، كانون الثاني ــ شباط (يناير ــ فبراير) ١٩٧٩ . ص ٦١ ــ ٦٦ .

العاقب ، احمد عبد الرحمن . « العرب والتكنولوجيا » . **الدوحة :** السنة ٤ ، العدد ٤١ ، ايار (جمادي الثاني ١٣٩٩ هـ/مايو) ١٩٧٩ . ص ١٨ ــ ٢٤ .

عبد الباقي ، زيدان . « التكامل السكاني في العالم العربي » . **الدارة :** السنة ٥ ، العدد ١ ، اذار (ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ/مارس) ١٩٧٩ . ص ٢٢٠ ــ ٢٤٩ .

عبد العال ، سيد . « التكامل العربي في مجالات التعليم والعمالة الاقتصادية » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٣٩ ــ ١٥٣ .

عبد الفضيل ، محمود . « عالم ما بعد النفط » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٤٧ ــ ٥٣ .

عبد الله ، اسماعيل صبري . « تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٤٢ ــ ٤٦ .

عطاري ، يوسف . « نحو تنظيم عربي مشترك للنقل البحري للمواد الهيدروكربونية » . **ديارنا والعالم :** السنة ٤ ، العدد ٢٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٢٠ ــ ٢١ .

عضاضة ، وجيه . « الجغرافيا عند العرب في القرن الثالث للهجرة ، التاسع للميلاد » . **تاريخ العرب والعالم :** السنة ١ ، العدد ٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٤١ ــ ٤٧ .

علوش ، ناجي . « الجغرافية الطبيعية للوطن العربي » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٨ ــ ٣٨ .

عيسى ، عبد المقصود . « التعاون العلمي التكنيكي بين الاقطار العربية » . **النفط والتنمية :** السنة ٤ ، العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٣٣ ــ ٤٣ .

عيساوي ، شارل . « تدهور اقتصاد الشرق الاوسط وانتعاشه » . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ١ ، كانون الثاني ــ نيسان (يناير ــ ابريل) ١٩٧٩ . ص ٣٢ ــ ٤٤ .

قبيسي ، حافظ . « استثمار الثروة العلمية البشرية في العالم العربي » . **الفكر العربي :** السنة ١ ، العدد٧ ، ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ــ ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٩٢ ــ ٢٠٩ .

قرم ، جورج . « تأملات حول مستقبل الطاقة في العالم العربي على ضوء دراسات نادي روما » . **الفكر العربي :** السنة ١ ، العدد ١٠ ، ١٥ آذار (مارس) ــ ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٤١ ــ ٤٧ .

القيسي ، حميد . « نحو سياسة بترولية عربية مشتركة » . **مجلة العلوم الاجتماعية :** السنة ٧ ، العدد ١ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٧ ــ ٣٦ .

كتاني ، علي ومحمد انور مالك . « الطاقة الشمسية في الوطن العربي » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٠٥ ــ ١١٨ .

كرم ، انطونيوس . « التبعية الاقتصادية في الاقطار النامية وموقع دول الخليج منها » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية :** السنة ٥ ، العدد ١٨ ، نيسان (ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ/ابريل) ١٩٧٩ . ص ٨٣ ــ ١١٢ .

الكواري ، علي خليفة . « صناعات النفط في الخليج العربي : من اهتمامات الماضي الى تحديات الحاضر » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية :** السنة ٥ ، العدد ١٤ ، كانون الثاني (صفر ١٣٩٩ هـ/يناير) ١٩٧٩ . ص ٣٧ ــ ٦٠ .

ماكدونالد ، باري . « المعونات الخارجية لابو ظبي : صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي وقنوات الدعم الخارجي الاخرى » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية :** السنة ٥ ، العدد ١٨ ، نيسان (ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ/ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٤١ ــ ١٥٦ .

محمد ، فوزي حسين . « واقع الصناعة العربية وامكانيات التنسيق » . **النفط والتنمية :** السنة ٤ ، العدد ٤ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٧٥ ــ ٨٤ .

مرسي ، مصطفى عبد العزيز . « التكامل الاقتصادي بين دول الخليج وشبه الجزيرة العربية ... وتجربة السوق العربية المشتركة » . **ديارنا والعالم :** السنة ٤ ، العدد ٤٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٨ ــ ١٩ .

مصطفى ، محمد سمير . « المشكلة الغذائية في الوطن العربي » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٨٦ ــ ١٠٠ .

مطر ، جميل . « العالم من حولنا : بحثا عن هدف للعالم العربي في مرحلة السيولة » . **العربي :** السنة ٢١ ، العدد ٢٤٥ ، نيسان (جمادي الاول ١٣٩٩ هـ/ابريل) ١٩٧٩ . ص ٦ ــ ١٠ .

« معالم تجربة العرب مع التكنولوجيا والتاريخ » . **الفكر العربي :** السنة ١ ، العدد٧ ، ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ــ ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٥١ ــ ١٦٥ .

« الملف الاحصائي (٦) التجارة الخارجية وميزان المدفوعات » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ ، ص ١٨٩ ــ ١٩٥ .

« المؤتمر الاول لوزراء الزراعة والمياه في دول الامارات العربية ، البحرين ، قطر ، عمان ، الجمهورية العربية اليمنية ، الكويت ، المملكة العربية السعودية » . **عالم المياة العربي :** العدد ١ ، كانون الثاني ــ شباط (يناير ــ فبراير) ١٩٧٩ . ص ٣٤ ــ ٣٧ .

«مؤتمر الطاقة العربي الاول . البيان الختامي » . **دراسات عربية :** السنة ١٥ ، العدد ٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ١١٧ ــ ١٢٢ .

« مؤتمر الطاقة العربي الاول . البيان الختامي » . **النفط والتعاون العربي :** المجلد ٥ ، العدد ١ ، ١٩٧٩ . ص ١٢٧ ــ ١٣٢ .

« مؤتمر الطاقة العربي الاول : تظاهرة علمية متقدمة » . **ديارنا والعالم :** السنة ٤ ، العدد ٤٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٦ ــ ٢٠ .

« مؤتمر الطاقة العربي الاول » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٩١ ــ ١٩٨ .

« المؤتمر العربي الاول للطاقة » . **البترول :** المجلد ١٦ ، العدد ١ ، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٧٩ . ص ٤١ ـ ٤٢ .

« مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العرب » . **ديارنا والعالم :** السنة ٤ ، العدد ٤٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٣٣ ـ ٣٧ .

ناجي ، محمد عبد . « القوى العاملة في الخليج العربي » . **النفط والتنمية :** السنة ٤ ، العدد ٩ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٣٨ ـ ١٥٤ .

النجار ، اسكندر . « التعاون الاقتصادي الخليجي » . **مجلة العلوم الاجتماعية :** المجلد ٦ . العدد ٥٤ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٠٤ ـ ١١٧ .

النصراوي ، عباس . « الاقطار العربية المنتجة للبترول ومستقبل الاقتصاد العالمي » . **النفط والتعاون العربي :** المجلد ٥ ، العدد ١ ، ١٩٧٩ . ص ٢٣ ـ ٥٢ .

الهندي ، عدنان . « السوق العربية المشتركة » . **الفيصل :** العدد ٢٠ ، كانون الثاني (صفر ١٣٩٩ هـ/يناير) ١٩٧٩ . ص ٥١ ـ ٥٥ .

والي ، سمير . « الطاقة الجديدة دراما الواقع والمستقبل العربي » . **الموقف العربي :** العدد ٢١ ، شباط (ربيع الاول ١٣٩٩ هـ/فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٧٧ ـ ١٨٣ .

الوتاري ، عبد العزيز . « تقويم سياسات الطاقة الدولية واثرها على الاقطار العربية » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٤٨ ـ ٧٦ .

مراجعة كتب

أمين ، سمير . «The Maghreb in Modern World» . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ١٦٤ ـ ١٦٦ . (اسعد عبد الرحمن)

زحلان ، ا. «Technology Transfer and Change in the Arab World» . **المستقبل العربي :** العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ١٥٠ ـ ١٥٦ . (جورج قرم)

عبد الفضيل ، محمود . «النفط والوحدة العربية » . **المستقبل العربي :** العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ١٥٧ ـ ١٦٠ . (يوسف صايغ)

العوض ، بدرية . «القانون الدولي للبحار في الخليج العربي » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية :** السنة٥ ، العدد ١٨ ، نيسان (ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ/ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٧٣ ـ ١٨٤ . (عبد العزيز محمد سرحان)

«الندوة الدبلوماسية الخامسة ، ابو ظبي، ١٩٧٧ » . **المستقبل العربي :** العدد ٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١٨٧ ـ ١٩٠ . (وليد قزيها)

ويردي ، منير . «دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول » . **المستقبل العربي :** العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ١٦٧ ـ ١٧٠ . (امير حيدر)

٢ ـ المصادر الاجنبية

POLITICS

Books

Kazziha, Walid. **Palestine in the Arab Dilemma.** London: Croom Helm, 1979.

Periodicals

Ajami, Fouad. «The End of Pan-Arabism». **Foreign Affairs:** v. 57, no. 2, Winter 1978 / 79. pp. 355 - 374.

«Arab League». **The New Arab:** v. 6, no.3, March 1979. pp. 18-30.

Gopal, Krishan. «Arab League: a Selected Bibliography». **The New Arab:** v. 6, no. 3, March 1979. pp. 30 - 32.

Hirst, David. «Sadat Versus the Arabs». **Middle East International:** no. 96, 30 March 1979. pp. 5 - 6.

Leiden, C. «Arab Nationalism Today». **Middle East Review:** v.2, no. 2, 1978 - 79. pp. 45 - 51.

«Le Marche Commun Arab verra-t-il le jour?» **L'Economiste Arabe:** v. 22, no. 243, 1979. pp. 17 - 18.

Owen, Roger. «The New Arab Neutralism». **Middle East International:** no. 98, 27 April 1979. pp. 9-10.

«Special Report: The Arabs and Europe». **Arab Report:** 31 January 1979. pp. 7-9.

Tahtinen, Dale R. «Implications of the Arab - Israeli Arms Race». **Journal of Palestine Studies:** v. 8, no.3, Issue 31. Spring 1979. pp. 46-64.

Book Reviews

Amin, Samir. «The Arab Nation». **The Middle East:** no. 54, April 1979. pp. 111—112. (Khalid Kishtainy)

Kazziha, Walid. «Revolutionary Transformation in the Arab World». **International Journal of Middle Eastern Studies:** v. 10, no.2, May 1979. pp. 282-284. (J.S.F. Parker)

Vatikiotis, P.M. «Nasser and his Generation». **The Middle East:** no. 51, January 1979. pp. 105--106. (T. Taylor)

Culture and Society

Books

Abdulrazak, Fawzi. **Arabic Historical Writing**

1975 and 1976: An Annotated Bibliography. London: Mansell, 1979.

Fleisch, Henri. **Traité de philologie Arabe.** v. 2. Beyrouth: Dar El—Mashreq, 1979.

Meeker, Michael E. **Literature and Violence in North Africa.** New York: Cambridge University Press, 1979 (Cambridge studies in cultural systems, no.3.)

Periodicals

Barakat, Sohair. «Mass Communication Media in the Arab World: An Overview 1950--1976». **Journal of the Social Sciences:** v. 8, no.1, April 1979. pp. 1-36.

Diem, Werner. «Studien zur frage des substrats in Arabischen». **Der Islam:** v. 56, no. 1, February 1979. pp. 12-80.

Keddie, Nikki R. «Problems in the Study of Middle Eastern Women». **International Journal of Middle East Studies:** v. 10, no. 2, May 1979. pp. 225-240.

Book Reviews

Berque, Jacques. «Cultural Expression in Arab Society Today». **Middle East Journal:** v. 33, no.2, Spring 1979. pp. 217-219. (Charles A. Ferguson)

Boullata, Kamal. «Women of the Fertile Crescent, an Anthropology of Modern Poetry by Arab Women». **The Middle East:** no. 54, April 1979. p. 115. (Farida abu Haidar)

Fernea, E. and B. Bezirgan (eds). «Middle Eastern Muslim Women Speak». **The Middle East:** no. 52, February 1979. pp. 75-76. (T. Taylor)

Moreh, S. «Modern Arabic Poetry 1800--1970». **Middle East Journal:** v. 33, no.1, Winter 1979. p 73. (Andras Hamori)

Economics

Books

Aliboni , Roberto (ed.) **Arab Economic Development and Cooperation.** London: Croom Helm; Istituto Affari Internazionali, 1979.

Arab Business Yearbook 1979. London: Graham and Trotman Ltd., 1979.

The Arab Economist. **Speical Report on Lebanese and Arab Economies.** Beirut: The Arab Economist, 1979.

First Arab Energy Conference, Abu Dhabi, 1979. (papers of the) **First Arab Energy Conference** (held in) Abu Dhabi, UAE, 4-8 March 1979 (sponsored by the) OAPEC, AFESD. (s.l.: s.n.) 1979. 18 country papers, 25 papers.

Nashashibi, Hikmat Sh. **Arab Development... Through Cooperation and Financial Markets.** Kuwait: Alshaya Publishing House, 1979.

Seminar on Population, Employment and Migration in the Arab States. (Sponsored by) Arab Planning Institute and I.L.O. - (s.l.: s.n., 1979?).

Periodicals

«Arab Demand for Energy to Reach the Equivalent 297 Million Tons of Oil During the Year 2000». **Arab Economist:** v. 11, no. 115. 1979. pp. 40-45.

«Arab Development Institutions». **International Monetary Fund Survey:** v. 8, no. 3, February 1979. pp. 34-37.

«Arab Transport, a Means for Economic Expansion». **The Arab Economist:** v. 11, no. 113, 1979. pp. 16-19.

«Concluding Statement of the First Arab Energy Conference». **Arab Oil and Gaz:** v. 8, no. 180, 16 March 1979. pp. 21-25.

«Development of Petroleum Resources in the Arab Contries». **Arab Oil and Gaz:** v. 8, no. 184, 16 May 1979.pp.20-32.

Durrani, Shukirullah. «The Use of Arab Funds to Finance Energy Projects». **Arab Oil and Gaz:** v. 8, no. 183, 1 May 1979. pp. 19-25.

«Les exportation Arabes vers les U.S.A et nette augmentation». **Economiste Arabe:** v. 12, no. 247, January 1979. pp. 14-15.

Kemp, Robert. «Export Credit Guarantees and Trade with the Arab Countries». **Arab Oil and Gaz:** v. 8, no.178, 16 February 1979. pp. 22-23.

Levy, Walter J. «The Years that the Locust Hath Eaten: Oil Policy and OPEC Development Prospects». **Foreign Affairs:** v. 57, no. 2., Winter 1978 / 1979. pp. 287-306.

Singer, S. Fred. «The Oil Crisis that Isn't». **The New Republic:** v. 180, no. 8. Issue: 3346, 24 February 1979. pp 13-15.

Book Reviews

Yakan, Gamil. «Petrole Arabe: une revolution». **The Middle East:** no. 55, May 1979. p. 108. (Alan Spence)

لائحة الدوريات

الاداب (بيروت)
الاصالة (الجزائر)
عالم الفكر (الكويت)
عالم المياه العربي (الجزائر)

افاق (المغرب)
افاق عربية (بغداد)
افكار (عمان)
الاقتصاد (بغداد)
الاقتصاد (دمشق)
الاقتصادي العربي (بغداد)
الاقتصادي الكويتي (الكويت)
اقلام (الدار البيضاء)
الاقلام (بغداد)
الباحث (باريس)
البترول (القاهرة)
البترول والغاز العربي (بيروت)
البيان (الكويت)
تاريخ العرب والعالم (بيروت)
التربية الجديدة (بيروت)
تعاليم الجماهير (القاهرة)
التنمية الصناعية العربية (القاهرة)
الثقافة (بغداد)
الثقافة (الجزائر)
الثقافة (القاهرة)
الثقافة الجديدة (المغرب)
الثقافة العربية (طرابلس ـ ليبيا)
الحياة الثقافية (تونس)
الدارة (الرياض)
دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)
دراسات عربية (بيروت)
دراسات عمالية (بغداد)
الدوحة (الدوحة)
ديارنا والعالم (الدوحة)
الرائدة (بيروت)
رسالة التأمين (بغداد)
رسالة المعلم (عمان)
السياسة الدولية (القاهرة)
الشعر (القاهرة)
شؤون فلسطينية (بيروت)
الصناعة (بغداد)
الصناعة العربية (القاهرة)
الطريق (بيروت)
عالم النفط (بيروت)
العربي (الكويت)
الفصول الاربعة (طرابلس ـ ليبيا)
فكر (بيروت)
الفكر (تونس/طرابلس)
الفكر العربي (بيروت)
الفيصل (الرياض)
قضايا عربية (بيروت)
الكاتب (القاهرة)
الكاتب الفلسطيني (بيروت)
المجلة الاجتماعية القومية (القاهرة)
مجلة الاقتصاد والادارة (جدة)
مجلة البحوث الاقتصادية والادارية (بغداد)
مجلة البحوث والدراسات العربية (القاهرة)
المجلة العربية (الرياض)
مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)
مجلة العمل العربي (القاهرة)
مجلة كلية العلوم الاجتماعية (الرياض)
مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (بغداد)
المستقبل العربي (بيروت)
المعرفة (دمشق)
المعلم العربي (دمشق)
مواقف (بيروت)
الموقف الادبي (دمشق)
الموقف العربي (القاهرة)
النفط والتعاون العربي (الكويت)
النفط والتنمية (بغداد)

- Acta Orientalia (Munksgaard-Copenhagen)
- Annals of the American Academy of Political and Social Science (Philadelphia)
- Arab Oil and Gaz (Beirut)
- Arabica (Belgium)
- British Society for Middle Eastern Studies (London)
- Bulletin of the School of Oriental and African Studies (London)
- Contents of Recent Economic Journals (London)
- Foreign Affairs (Baltimore)
- International Affairs (Moscow)
- International Journal of Middle East Studies (Cambridge, N.Y.)
- International Monetary Fund Survey (Washington)
- International Political Science Abstract (Paris)
- Der Islam (Germany)
- The Islamic Quarterly (London)
- Journal of the Economic and Social History of the Orient (Netherland)
- Journal of Palestine Studies (Beirut)
- Maghreb-Machrek (Paris)
- The Middle East (London)
- Middle East International (London)
- The Middle East Journal (Washington)
- Middle East Studies Association Bulletin (New York)
- Middle Eastern Studies (London)
- The Muslim World (New York)
- The New Arab (India)
- ORBIS (Philadelphia-Pensylvania)
- Orient (Hamburg)
- Oriente Moderno (Rome)
- Population Bulletin of ECWA (Beirut)
- World Development (Oxford)
- World Marxist Review (Canada) □

● الملف الاحصائي

(٩) الارقام القياسية للاسعار في الوطن العربي

اعداد : قسم الابحاث
في مركز دراسات الوحدة العربية

● الارقام القياسية لاسعار المستهلك في الاقطار العربية .

● الارقام القياسية لاسعار الجملة في الاقطار العربية .

● الارقام القياسية لواردات الاقطار العربية .

● الارقام القياسية لصادرات الاقطار العربية .

● الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري في الاقطار العربية .

جدول رقم (١)

الارقام القياسية لاسعار المستهلك في الاقطار العربية[١]

أ ـ الرقم القياسي العام

(١٩٧٠ = ١٠٠)

القطـــــر	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الاردن (عمان)	١٠٤,٣	١١٢,٧	١٢٤,٥	١٤٩,٤	١٦٧,٣	١٩٢,٩	٢١٣,٨	٢٢٨,٥
البحرين	١٠٥,٨	١١١,٢	١٢٧,١	١٥٨,١	١٨٣,٧	٢١١,١	٢٣٦,٤	٢٦٣,١
تونس (تونس)	١٠٥,٧	١٠٧,٩	١١٢,٩	١١٧,٧	١٢٨,٩	١٣٥,٩	١٤٤,٩	١٥٣,٩
الجزائر (الجزائر)	١٠٢,٦	١٠٦,٤	١١٢,٩	١١٨,٣	١٢٨,٠	١٤٠,٢	١٥٦,٨	١٨٣,٨
الجماهيرية العربية الليبية (طرابلس)	٩٧,٠	٩٦,٨	١٠٤,٢	١١٢,٣	١٢٢,٦	١٢٩,٢	١٣٧,٤	١٧١ [٢]
الجمهورية العربية السورية (دمشق)	١٠٥	١٠٦	١٢٧	١٤٦	١٧٠	١٨٩	٢١٣	٢٢٣
السـودان	١٠١,٤	١١٥,٠	١٣٢,٦	١٦٧,٢	٢٠٧,٣	٢١٠,٨	٢٤٦,١	...
الصومال (موقاديشو)	٩٩,٤	٩٦,٥	١٠٢,٧	١٢١,٤	١٤٤,٩	١٦٥,٣	١٨٢,٩	٢٠٤,٦
العراق (بغداد)	١٠٣,٦	١٠٩,٠	١١٤,٣	١٢٣,٨	١٣٥,٥	١٤٩,٥	١٦١,٠	...
الكويت[٣]	...	١٠٠,٠	١٠٨,٤	١٢٢,٧	١٣٣,٧	١٤١,٠	١٥٢,٧	١٦٦,٠
لبنان (بيروت)	١٠١,٧	١٠٦,٦	١١٣,١	١٢٥,٥	١٣٠ [٤]	.. .	...	...
مصر	١٠٣,١	١٠٥,٣	١٠٩,٨	١٢١,٧	١٣٣,٥	١٤٧,٣	١٦٥,٩	١٨٤,٤
المغرب	١٠٤,١	١٠٨,٠	١١٢,٥	١٣٢,٤	١٤٢,٩	١٥٥,٢	١٧٤,٦	١٩١,٥
المملكة العربية السعودية	١٠٤,٥	١٠٩,٠	١٢٧,٠	١٥٤,٢	٢٠٧,٦	٢٧٣,٢	٣٠٤,١	٢٩٩,٤
موريتانيا (نواكشوط)	١٠٧,٧	١١٦,٤	١٢٥,٤	١٤٠,٥	١٥٧,٩	١٨٠,٦	١٩٩,٤	٢١٣,٦
اليمن[٣]	...	١٠٠	١٤٢	١٨٠	٢٢٢	٢٦٠	٣٢٤	...
اليمن الديمقراطية (عدن)	١٠٥,٣	١١٠,٨	١٢٨,١	١٥٩,,٣	١٧٨,١	١٨٤,٧	١٩٤,١	...

(١) الاقطار العربية التي لم تذكر في الجدول لا تتوفر معلومات رسمية منشورة عنها .
(٢) للربع الأول من السنة فقط .
(٣) سنة الاساس هي ١٩٧٢ ، وذلك لعدم توفر معلومات عن الفترة السابقة .
(٤) متوسط اقل من ١٢ شهر .

المصادر : احتسبت من :

أ ـ **للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ :** International Monetary Fund, **International Financial Statistics** (henceforth cited as **IFS**) XXXI, no. 3 (March 1978).

ب ـ **للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ :** **IFS,** XXXII, no. 6 (June 1979). وقد اعيد احتساب سنة الاساس لتصبح سنة الاساس ١٩٧٠ .

جـ ـ **وذلك فيما عدا :**

١ ـ **الجماهيرية العربية الليبية :** المصدر لسنة ١٩٧٨ هو : Economic Intelligence Unit, **Quarterly Economic Review: of Libya, Tunisia, Malta,** 4th Quarter 1978.

٢ ـ **الكويت ، واليمن :** **IFS,** XXXII, no. 6 (June 1979). قد اعيد احتساب سنة الاساس لتصبح سنة الاساس ١٩٧٢ .

٣ ـ **لبنان :** المصدر لسنة ١٩٧٥ هو : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، **المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا للفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦** ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، (١٩٧٨) (hence forth cited as **ECWA Statistical Abstract).**

٤ ـ **موريتانيا :** **IFS,** XXXI, no. 5 (May 1978), قد اعيد احتساب سنة الاساس لتصبح سنة الاساس ١٩٧٠ .

٥ ـ **اليمن الديمقراطية :** World Bank, **People's Democratic Republic of Yemen: A Review of Economic and Social Development** (1979). قد اعيد احتساب سنة الاساس لتصبح سنة الاساس ١٩٧٠ .

جدول رقم (١)

الارقام القياسية لاسعار المستهلك في الاقطار العربية[١]

ب ـ الارقام القياسية لاسعار المواد الغذائية
(١٩٧٠ = ١٠٠)

القطر	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الاردن (عمان)	١٠٦	١١٨	١٤٠	١٨٩	٢١٩	٢٦٦	٣٨٤	...
تونس (تونس)	١١٠	١١٣	١٢٠	١٢٢	١٣٣	١٤٢	١٤٨	١٥٩(١٠)
الجزائر (الجزائر)	١٠٣	١٠٧	١١٩	١٢٧	١٤٢	١٦٢	..	..
الجماهيرية العربية الليبية (طرابلس)	٨٩	٨١	٧٤	٧٩	٨٥	٩٦	١٠٧	١١١(١٠)
الجمهورية العربية السورية (دمشق)	١٠٤	١٠٤	١٢٧	١٤٦	١٧٣	١٩٨	...	...
السودان	٩٩	١١٠	١٢٧	١٦٠	٢٠٥	٢٠١	٢٣٩	...
الصومال (موقاديشو)	٩٩	٩٧	١٠٧	١٢٨	١٥٤	١٨٣	٢٠٧	٢٣٩(١١)
العراق (بغداد)	١٠٤	١١٠	١١٦	١٢٩	١٤٦	١٥٣	١٧٠	...
الكويت[٢]	...	١٠٠	١١٥	١٣٦	١٥٤	١٦٤	...	..
لبنان (بيروت)	١٠٣	١١٢	١٢٢	١٤٣	١٤٨(٩)	...	...	..
مصر	١٠٥	١٠٨	١١٦	١٣٥	١٥٢	١٧٤	١٩٩(١٣)	٢٠٩(١٠)
المغرب [٣][٤]	١٠٦	١١٢	١١٨	١٠٠(٦)	١٠٨	١١٩	١٣٥	١٤٣(١٠)
المملكة العربية السعودية	١٠٣	١٠٥	١٢١	١٤٣	١٧١	٢١٠	...	...
موريتانيا (نواكشوط)[٥] [٨]	١١٠	١١٩	١٣٢	١٥٤(٩)	١٠٦(٦)(٧)	١٢٧	١٣٦	١٣٨(١٢)
اليمن[٢]	...	١٠٠	١٤٢	١٦٦	٢٠٣	٢٢٦	...	...
اليمن الديمقراطية (عدن)	١٠٧,٣	١١١,٦	١٣٨,٥	١٧٠,٤	١٨٣,٨	١٨٨,٧	١٩٠,٧	...

(١) الاقطار العربية التي لم تذكر في الجدول لا تتوفر معلومات رسمية منشورة عنها .
(٢) سنة الاساس هي ١٩٧٢ ، وذلك لعدم توفر معلومات عن الفترة السابقة .
(٣) ابتداء من سنة ١٩٧٤ ، سنة الأساس هي ١٩٧٤ .
(٤) الأرقام القياسية لما قبل سنة ١٩٧٤ ، هي لكازابلانكا فقط .
(٥) ابتداء من سنة ١٩٧٥ ، فترة الاساس هي كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ .
(٦) يوجد هناك اختلاف ملموس بين السلاسل للسنوات السابقة والسلاسل من هذه السنة فما بعد .
(٧) ان السلاسل ليست تماما قابلة للمقارنة مع تلك السلاسل للسنوات السابقة .
(٨) اوروبيون .
(٩) متوسط اقل من ١٢ شهر .
(١٠) للربع الاول من السنة فقط .
(١١) متوسط اول شهرين من السنة فقط .
(١٢) لشهر واحد فقط .
(١٣) الربع الثالث من السنة هو متوسط شهرين فقط .

المصادر : احتسبت من :

أ ـ **للسنوات** ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ : United Nations, **1977 Statistical Yearbook,** 29th issue (1978).

ب ـ **للسنتين** ١٩٧٧ و١٩٧٨ : Economic Intellegence Unit, **Quarterly Economic Reviews** (4th Quarter 1978). (Data for each country was obtained from the Review for that country).

تم احتساب الرقم القياسي لهذه السنوات بأخذ متوسط الارقام القياسية للارباع الاربعة من كل سنة .

جـ ـ **وذلك فيما عدا :**

١ ـ **المملكة العربية السعودية ، واليمن :** **ECWA Statistical Abstarct.**

٢ ـ **اليمن الديمقراطية :** نفس مصدر الجدول رقم ((١) ـ أ) .

جدول رقم (٢)

الارقام القياسية لاسعار الجملة في الاقطار العربية[١]

الرقم القياسي العام

(١٩٧٠ = ١٠٠)

القطر	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الاردن[٢] (عمان)	...	...	...	...	١٠٠,٠	١١٤,٢	١٢٢,٠	١٢٨,٥
تونس	١٠٧,٤	١٠٩,٠	١١٤,٨	١٣٩,١	١٥٢,٣	١٥٤,١	١٦١,٦	١٦٦,٨
الجمهورية العربية السورية	١٠٩,٧	١٠٤,٠	١٣٨,٧	١٥٧,٣	١٦٩,٤	١٩٠,٤	٢٠٧,٥	...
السودان	٩٥,٧	١٠٤,٤	١٢٠,٧	١٥٣,٦	١٧٧,٤	...	...	...
العراق (بغداد)	١٠٦,٥	١٠٢,٣	١٠٧,٠	١٢٠,٤	١٣٣,٠	١٤٧,٩	...	...
الكويت[٢]	...	١٠٠,٠	١١٧,٤	١٣٤,٩	١٤٦,٢	١٥٥,٨	١٦٥,٥	١٦٤,٩
لبنان (بيروت)	١٠٢,٤	...	...	...	...	...	...	...
مصر	١٠٠,٢	١٠١,٥	١٠٨,٤	١٢٤,٠	١٣٣,٣	١٤٣,٦	١٥٧,٢	...
المغرب (كازابلانكا)	١٠٤,٢	١٠٦,٣	١٢٤,٨	١٥٣,٨	١٥٩,٦	١٦٦,٥	١٩٠,٢	...
اليمن الديمقراطية (عدن)	١١٠,٤	١١٣,٢	١٥٣,٦	٢١٦,٠	٢٥٥,٧	٢٧٠,٩	٢٨٨,٢	...

(١) الاقطار العربية التي لم تذكر في الجدول لا تتوفر معلومات رسمية منشورة عنها .
(٢) ان سنة الاساس للاردن هي ١٩٧٥ وللكويت ١٩٧٢ ، وذلك لعدم توفر معلومات عن الفترة السابقة .

المصادر : احتسبت من :

أ ـ **للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ :** IFS, XXXI, no. 3 (March 1978).

ب ـ **للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ :** IFS, XXXII, no. 6 (June 1979). وقد اعيد احتساب سنة الاساس لتصبح سنة الاساس ١٩٧٠ .

جـ ـ وذلك فيما عدا :

١ ـ **الاردن :** البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوى الخامس عشر عن اعمال البنك لعام ١٩٧٨ .

٢ ـ **الكويت :** IFS, XXXII, no. 6 (June 1979), وقد اعيد احتساب سنة الاساس لتصبح سنة الاساس ١٩٧٢ .

٣ ـ **لبنان :** ECWA Statistical Abstract.

٤ ـ **اليمن الديمقراطية :** نفس مصدر الجدول رقم ((١) ـ أ) .

الجدول رقم (٣)

الارقام القياسية لاسعار واردات الاقطار العربية[١]

(وحدة القيمة)[٢]

(١٩٧٠ = ١٠٠)

القطر	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الاردن	١١٦,٥	١٢٧,٠	١٣٣,٠	١٦٩,٠	٢٣٢,٠	٢٠٦,٢	٢٣٦,٦
الامارات العربية المتحدة[٣]	...	١٠٠,٠	١١٣,٢	١٤١,٢	١٧٩,٤	١٥٤,٤	١٧٧,٩
البحرين	١٣١	١٢٥	١٣١	٢٢٠	٢٩١	٤٦٤	...
تونس	١١١	١٠٧	١٢٧	١٧٦	١٩٨	١٨٦	...
الجمهورية العربية السورية	١١٦	١٣٩	١٦٨	٢٣٧	٢٦٤	٣٣٠	٣٠٤
السودان	١٠٧,٤	١١٦,٢	...	...	...	...	...
الكويت	١٠٦٠	١٠٨	١١١	١٥٥	١٥٧	...	...
لبنان	٩٩	٩٨	٩٩	...	...	...	...
مصر	١٠٩	١٠٩	١١٧	٢١٨	...	...	...
المغرب	١٠٥	١١٣	١٢٧	١٩٥	١٨٦	١٨٤	١٤٣
المملكة العربية السعودية	١٠٩	١١٦	...	...	...	...	...

(١) الاقطار العربية التي لم تذكر في الجدول لا تتوفر معلومات رسمية منشورة عنها .

(٢) Unit Value Index

(٣) سنة الاساس هي ١٩٧٢ ، وذلك لعدم توفر معلومات عن الفترة السابقة .

المصادر : احتسبت من :

١ ـ **الاردن ، الجمهورية العربية السورية ، والمغرب :**

أ ـ **للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ :** IFS, XXXI, no. 3 (March 1978).

ب ـ **للسنتين ١٩٧٦ و ١٩٧٧ :** IFS, XXXII, no. 6 (June 1979). وقد اعيد احتساب سنة الاساس لتصبح سنة الاساس ١٩٧٠

٢ ـ **الامارات العربية المتحدة :** وزارة التخطيط ، ادارة التخطيط ، **الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال المدة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧** ، ايار/مايو ١٩٧٨

٣ ـ **البحرين ، ولبنان :** ECWA Statistical Abstract. وقد اعيد احتساب سنة الاساس للارقام القياسية لدولة البحرين لكي تصبح سنة الاساس ١٩٧٠ .

٤ ـ **تونس ، مصر ، والمملكة العربية السعودية :** United Nations, **1977 Statistical Yearbook,** 29th issue (New York, 1978)

٥ ـ **السودان :** IFS, XXIX, no. 5 (May 1976).

٦ ـ **الكويت :** IFS, XXX, no 5 (May 1977).

الجدول رقم (٤)
الارقام القياسية لاسعار صادرات الاقطار العربية[١]
(وحدة القيمة)[٢]
(١٠٠ = ١٩٧٠)

القطر	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الاردن	٩٣,٠	١١٢,١	١١٣,١	٢٢٩,٩	٢٦٠,٧	٢٣٤,٦	٢٢٤,٢
البحرين	١١٣	١٢٨	١٢٨	٢٨٥	٣٣٤	٥٤٣	...
تونس	١٠٩	١١٢	١٤٤	٣٠٠	٣٠٣	٢٦٨	...
الجمهورية العربية السورية	١٢٠	١٤٠	١٧٤	٣٣١	٢٨٢	٣٦١	٣٩٢
السودان	١٠٣,٠	١١٠,٥	...	...	...	...	...
لبنان	٩٩	١١٠	١٢٣	...	...	...	...
مصر	١٠٠	١٠١	١١٧	٢٠٧	...	...	...
المغرب	١٠٣	١٠٣	١١١	٢٣٠	٢٤٧	١٩٣	١٨٥
المملكة العربية السعودية	١٢٧	١٣١	١٤٠	...	...	...	...

(١) الاقطار العربية التي لم تذكر في الجدول لا تتوفر معلومات رسمية منشورة عنها .

(٢) Unit Value Index

المصادر : احتسبت من :

نفس مصادر الجدول رقم(٣) فيما عدا البحرين والامارات العربية المتحدة وذلك لعدم توفر معلومات رسمية منشورة لهذين البلدين .

الجدول رقم (٥)
الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري[١] في الاقطار العربية[٢]
(١٠٠ = ١٩٧٠)

القطر	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الاردن	٨٥	٩٥	٨٦	١٥٠	١٣٢	...
تونس	٩٨	١٠٥	١١٣	١٧٠	١٥٣	١٤٤
الجمهورية العربية السورية	١٠٣	١٠١	١٠٤	١٣٩	١٠٧	٢٠٠
السودان	٩٦	٩٥	...	...	...	...
لبنان	١٠١	١١٢	١٢٤	...	...	..
مصر	٩٢	٩٢	١٠٠	٩٥	...	...
المغرب	٩٩	٩٢	٨٧	١٣٤	١٣٥	١٠٦
المملكة العربية السعودية	١١٧	١١٣	...	...	...	...

(١) Terms of Trade

(٢) الاقطار العربية التي لم تذكر في الجدول لا تتوفر معلومات رسمية منشورة عنها .

المصـــادر : احتسبت من :

أ ـ جميع الاقطار ما عدا لبنان :

United Nations, **1977 Statistical Yearbook,** 29th issue (New York, 1978)

ب ـ لبنان : **ECWA Statistical Abstract.**